

النظم الجمركية والإستيراد والتصدير

التشريعات الجمركية، القانون الجمركي، الاتفاقات والمعاهدات، نظم الاستيراد والتصدير، القانون ١١٨ لسنة ٧٥، القرار رقم ١٠٣١ لسنة ٧٨، القرار ٢٢٣ لسنة ٨٦، التعريفة الجمركية وقواعد تفسيرها، تحديد القيمة الجمركية، الخصومات المقبولة جمركيا، الاجراءات على الواردات والصادرات، الترانزيت، المستودعات، المناطق الحرة، السماح المؤقت، الدروياك، الإفراج المؤقت، نظم الاعفاءات الجمركية، المخالفات الجمركية، التهريب، التصالح

الأستاذ
فتحى حسن سلامة

وكيل أول وزارة المالية
رئيس مصلحة الجمارك

النظم الجمركية والإستيراد والتصدير

التشريعات الجمركية، القانون الجمركي، الاتفاقات والمعاهدات، نظم الاستيراد والتصدير ، القانون ١١٨ لسنة ٧٥، القرار رقم ١٠٣١ لسنة ٧٨، القرار ٣٣٣ لسنة ٨٦، التعريفة الجمركية وقواعد تفسيرها، تحديد القيمة الجمركية، الخصومات المقبولة جمركيا، الاجرامات على الواردات والمصنرات، الترانزيت، المستودعات المناطق الحرة، السماح المؤقت، الدوروك، الإفراج المؤقت، نظم الاعفاءات الجمركية، المخالفات الجمركية، التهريب، التصالح

الإستاذ
فتحي حسن سلامة

وكيل أول وزارة المالية
رئيس مصلحة الجمارك

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم"

مدق الله العظيم

أهداء

إلى جامعة الإسكندرية حيث تعلمت
والى جمارك مصر حيث مارست وأعطيت

المؤلف

المحتويات

الباب الأول

صفحة

٢٧

مفهوم النظم الجمركية - وتطورها في مصر

٢٩

الفصل الأول: مفهوم النظم الجمركية

٣٢

- في المجتمعات الرأسمالية

٣٥

- في المجتمعات الاشتراكية

٣٦

- في الدول المتخلفة

٤٠

الفصل الثاني: تطور النظام الجمركي في مصر

٤١

- اللائحة الجمركية عام ١٨٨٤

٤٣

- تعريف عام ١٩٣٠

٥٠

- تعريف عام ١٩٨٠

٥٣

- تعريف عام ١٩٨٦

٥٤

أولاً: أهداف التعريفة عام ١٩٨٦

٥٥

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى تعديل التعريفة الجمركية

٥٨

ثالثاً: الأسس والمبادئ التي يجب مراعاتها عند إعادة

النظر في التعريفة الجمركية المقترحة

٦٣

- تعديل التعريفة الجمركية لعام ١٩٨٩

الباب الثاني

٧١

التشريعات الجمركية

٧٣

الفصل الأول: مصادر التشريع الجمركي

٧٤

أولاً: قوانين وقرارات خاصة بنظم الجمارك

٧٤

ثانياً: قوانين منظمة لأوضاع اقتصادية

٧٥

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

٧٥

رابعاً: تشريعات أخرى

صفحة	
٧٧	الفصل الثاني: القانون الجمركي
٧٩	- التعدد في القانون الجمركي
٨٠	- الخصائص التقليدية للقانون الجمركي وتقسيماته
٨٢	الباب الأول - احكام عامة
٨٢	الفصل الاول: احكام عمومية
٨٢	الفصل الثاني: الضرائب الجمركية
٨٢	الفصل الثالث: المنع والعقيد
٨٢	الفصل الرابع: العناصر المميزة للبضائع
٨٣	الباب الثاني - موظفو الجمارك
٨٤	الباب الثالث - الاجراءات الجمركية
٨٤	الفصل الاول: قوائم الشحن (المانيفست)
٨٤	الفصل الثاني: البيانات الجمركية
٨٤	الفصل الثالث: معاينة البضائع وسحبها
٨٤	الفصل الرابع: التحكم
٨٦	الباب الرابع : النظم الجمركية الخاصة
٨٦	الفصل الاول : احكام عامة
٨٦	الفصل الثاني: البضائع العابرة (ترانزيت)
٨٦	الفصل الثالث: المستودعات
٨٦	الفصل الرابع: المناطق الحرة
٨٦	الفصل الخامس: السياج المؤقت
٨٦	الفصل السادس: الامراج المؤقت
٨٦	الفصل السابع: رد الضرائب الجمركية
٨٨	الباب الخامس : الاعفاءات الجمركية
٨٨	الباب السادس : رسوم الغنمات
٨٩	الباب السابع : المخالفات الجمركية
٩١	الباب الثامن : التهريب
٩٣	الباب التاسع : بيع البضائع
٩٣	الباب العاشر : توزيع التعويضات والغرامات وقيم الاشياء المصادرة

٩٤	- وضع القانون الجمركي بين فروع القانون
٩٦	١- صلحة القانون الدستوري
٩٦	٢- صلحة القانون الاداري
٩٧	٣- صلحة القانون الجنائي
٩٧	٤- صلحة القانون الدولي
٩٨	٥- صلحة القانون الضريبي
٩٩	- ذاتية القانون الجمركي
١٠٠	× الذاتية التشريعية
١٠١	× الذاتية القانونية

القسط الثالث : الاتفاقيات والمعاهدات

١٠٤	- مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي
١٠٥	١- الاتفاقيات الحفيلية
١٠٥	٢- منطقة التجارة الحرة
١٠٦	٣- الاتحاد الجمركي
١٠٦	٤- السوق المشتركة
١٠٦	٥- الوحدة الاقتصادية
١٠٧	- السوق الأوروبية المشتركة وأثرها علي القوانين
١١٢	- مستقبل القانون الجمركي في ظل الأسواق المشتركة
١١٥	- الاتفاقيات التفضيلية الجماعية في نطاق جامعة الدول العربية
١١٥	١- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الخوازم
١١٧	٢- السوق العربية المشتركة
١١٦	٣- اتفاقية حسيبر ومنجية التبادل التجاري بين الدول العربية
١٢١	٤- البرنامج المتكامل لمنجية التبادل التجاري
١٢٢	٥- اتفاقية التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي
١٢٥	- الاتفاقيات التفضيلية الثنائية في نطاق جامعة الدول العربية
١٢٥	١- الاتفاقية الحفيلية الثنائية بين مصر والمملكة الاردنية الهاشمية
١٢٨	٢- الاتفاقية الثنائية بين مصر والجمهورية العراقية
١٣٠	٣- الاتفاقي التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
١٣٧	٤- الاتفاقية الثنائية بين مصر والجمهورية اللبنانية
١٣٥	٥- الاتفاقي الحفيلي بين مصر والمملكة المغربية

- ١٣٥ ٦- الاتفاقية التفضيلية بين مصر والجمهورية التونسية
- ١٣٧ - الاتفاقيات التفضيلية بين مصر والدول النامية
- ١٣٧ ١- اتفاق التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند وبنغلاديش
- ١٤٠ ٢- بروتوكول تبادل التفضيلات بين الدول النامية "مجموعة الـ ١٦"
- ١٤١ ٣- النظام الشامل للتفضيلات التجارية

١٤٣ الفصل الرابع: القواعد المنظمة للتصدير والاستيراد

[حركة التجارة الخارجية]

"أهمية الضرائب الجمركية في التوجيه"

- ١٤٧ - صور تدخل الدولة بهدف الحماية
- ١٤٧ ١- نظام الحصص
- ١٤٨ ٢- نظام البئح او الحظر
- ١٤٨ ٣- نظام الرقابة علي النقد
- ١٤٩ ٤- سياسة الافراق
- ١٥١ - الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية
- ١٥١ - الضريبة علي الواردات ودورها في تنظيم التجارة الخارجية
- ١٥٣ ١- الضريبة البائعة
- ١٥٤ ٢- الضريبة الحابية
- ١٥٦ ٣- الضريبة الايرادية
- ١٥٧ - احكام القانون المنظم للاستيراد والتصدير وقواعده التنفيذية
- ١٦٠ * القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥
- ١٦٦ * القواعد التنفيذية لقانون الاسميراد والتصدير (رقم ١١٨ لسنة ٧٥)
- ١٦٧ - القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ٧٨ ، ملامحة الرئيسية
- ١٦٧ * المرنقي رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (١١)
- ١٥٤ * السلع الواردة للاستعمال الشخصي او الخاص
- ١٧٥ * سلع يخضع الافراج منها بشروط خاصة
- ١٧٧ - القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ ، احكامه
- ١٧٨ * مؤشرات اسباب الحظر
- ١٨٧ * اجراءات وقواعد تنفيذ القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦
- ١٨٩ * التاشيرات العاية بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦
- ١٨٩ ١- اولا : احتياجات خاصة

١٩٠

ثانيا : احتياجات السياحة

١٩١

ثالثا : احتياجات مرصطة بالاحتياجات

١٩١

رابعا : احتياجات الصناعة والانتاج

١٩٣

خامسا : السلع الشخصية الواردة صعبة الركاب

١٩٤

٥- الوسائل التي تتبعها مصر لتوجيه التجارة الخارجية

الباب الثالث

الضرائب الجمركية

١٩٧

١٩٩

الفصل الأول: التعريف بالضريبة الجمركية واسلوب فرضها

١٩٩

١- التعريف بالضريبة

١٩٩

١- هي ضريبة

٢٠٠

٢- وهي ضريبة غير مباشرة

٢٠٢

* اسلوب فرض الضريبة

٢٠٤

* تحديد التعريف الجمركية وتعديلها

٢٠٨

* سريان التعريف الجمركية من حيث الزمان

٢٠٩

- العبارة من الواردات بواقعة السداد

٢١٠

- بالنسبة للصادرات العبارة بدخولها الدائرة الجمركية

٢١٠

* قاعدة عدم رجعية التعريف الجمركية

٢١١

٣- تفرض الضريبة الجمركية على السلع عندما تعبر اقليم الدولة

٢١٢

١- الاقليم الجمركي

٢١٣

٢- الخط الجمركي

٢١٤

٣- نطاق الرقابة الجمركية

٢١٥

٤- الدائرة الجمركية

٢١٦

٤- تهدف الضريبة الجمركية الى تحقيق سيادة الدولة المالية

والاقتصادية

٢١٨

٥- انواع الضرائب الجمركية

٢١٩

أولا : من حيث الطبيعة

٢١٩

- الضرائب على الواردات

٢٢٤

- الضرائب على الصادرات

٢٢٥

ثانيا : تقسيم الضرائب الجمركية من حيث وحدة التحصيل

٢٢٥	- الضرائب النوعية
٢٢٧	- الضرائب القيمة
٢٢٩	ثالثاً: تقسم الضريبة الجمركية من حيث أهدافها
٢٣٠	الفصل الثاني: العناصر المحددة لوجاء الضريبة الجمركية
٢٣٠	أولاً: نوع السلعة
٢٣٥	- هيكل التعريفات الجمركية في مصر
٢٣٦	١- قرارات رئيس الجمهورية باصدار التعريفات
٢٣٨	٢- قواعد تفسير التعريفات
٢٣٩	* القاعدة الاولى
٢٤١	* القاعدة الثانية
٢٤٣	* القاعدة الثالثة
٢٤٨	* القاعدة الرابعة
٢٤٩	٣- الجدول حرف [أ]
٢٥٠	٤- ملاحظات الاقسام والفصول
٢٥٥	٥- اقسام التعريفات الجمركية
٢٥٥	٦- فصول التعريفات
٢٥٥	٧- بنود التعريفات
٢٦٥	٨- فئات الضريبة الجمركية
٢٧٢	٩- التلييلات الواردة علي بنود التعريفات الجمركية
٢٧٣	١٠- الجدول حرف [ب]
٢٧٤	ثانياً: منشأ السلعة
٢٧٧	- شهادة المنشأ
٢٧٨	ثالثاً: قيمة السلعة
٢٧٩	- تحديد القيمة للامراض الجمركية
٢٨١	* التعريف الدولي للقيمة
٢٨١	* مفهوم القيمة في اتفاقية الجات سنة ١٩٤٧
٢٨٢	* مفهوم القيمة في اتفاقية بروكسل

٢٨٢	صفحة	* عناصر القيمة في تعريف بروكسل
٢٨٤		١ - عنصر الثمن
٢٨٢		٢ - عنصر الزمن
٢٨٤		٣ - عنصر المكان
٢٨٥		- القيمة للأغراض الجمركية في القانون المصري
٢٨٧		* اشبات القيمة أمام الجمارك
٢٨٨		* قوائم الأسعار الجمركية في مصر
٢٨٩		* الخصومات الدولية على القيمة (الثلث)
٢٩٠		- الخصومات التي عليها الجمارك
٢٩٠		- خصم مقابل الدفع الاستعادي
٢٩١		- خصم القيمة
٢٩٠		- الخصم للمستعدي التجاري
٢٩٠		- خصومات التصدير
٢٩١		- الخصومات التي تمنح لعبود في المصنف
٢٩١		- الخصومات المرفوضة جبراً
٢٩١		- خصومات الدفع المقدم
٢٩٢		- خصم العينات
٢٩٢		- خصم الهبوعات
٢٩٢		- الخصومات التخيلية (الخصومات الممنوحة للموزع الوحيد)
٢٩٢		- خفض الثمن لخفض الشبان البنكي

٢٩٤	الفصل الثالث: التحكيم الجمركي "في النزاع حول النوع والمنشأ والقيمة"
٢٩٧	- القواعد والاجراءات الخاصة بنظام التحكيم

٢٠٢	الباب الرابع
	الاجراءات الجمركية

الفصل الأول: الإجراءات الجمركية علي البضائت

١- الإجراءات السابقة علي وصول البضائع

* الامداد والقطاع الخاص

* القطاع الاستعماري

* الجهات الحكومية والقطاع العام

٢- فتح الاعتماد

٣- الإجراءات الجمركية عند وصول البضائع

١- الإجراءات التي تتم بمعرفة الأجهزة العاملة في الميناء

* تفريغ البضائع

* تخزين البضائع

* المسئولية عن العجز والزيادة

* نقل البضائع من المائدة الجمركية

٢- الإجراءات التي تتم بتدخل وحضور صاحب الشأن او مندوبه ٣١٤

* المرحلة الاولى

* المرحلة الثانية

* المرحلة الثالثة

* مرحلة الصرف

* التوقيعات الزمنية لانجاز هذه المراحل

* قواعد واساليب المعاينة الجمركية

١- الجرد الحقيقي

٢- التحقيق

٣- المعاينة

٤- المطابقة

* قواعد المعاينة

* الإجراءات التي تحصل بالمعاينة والصنف

الفصل الثاني: الإجراءات الجمركية علي الطائرات

- ٣٢٦ - القواعد الخاصة بالتصدير
- ٣٢٦ - الإجراءات المتبعة حاليا علي الصادرات
- ٣٢٧ - عرض لبعض مشاكل التصدير والحلول المقترحة

الباب الخامس

النظم الجمركية

- ٣٣١ الفصل الاول: احكام عامة للنظم الجمركية الخاصة
- ٥٣٣ الفصل الثاني: البضائع العابرة "الترانزيت"
- ٣٣٦ - تعريف
- ٣٣٧ - التيسيرات الخاصة بنظام الترانزيت
- ٣٣٩ - القواعد والإجراءات الخاصة بنظام الترانزيت
- ٣٣٩ اولا: شرطي المدة والضمان
- ٢٤١ * مستندات نقل البضائع العابرة
- ٢٤٢ * الاصفائية الجمركية للنقل الدولي تحت نظام الممرات
- (مينا ٧١)
- ٢٤٣ ثانيا: الإجراءات المتبعة في جمرك الأرسال
- ٢٤٣ * معاينة البضائع
- ٢٤٦ ثالثا: الإجراءات التي تتبع في جمرك الوصول
- ٢٤٧ رابعا: تغيير الوجهة النهائية لبضائع الترانزيت
- ٣٥٠ خامسا: التنظيم النهائي للمستندات الجمركية الخاصة
- بالبضائع العابرة
- ٣٥١ - نظرة تاريخية الي البضائع العابرة

الفصل الثالث: نظام المستودعات

- ٣٥٣ - أهمية المستودعات في الإجراءات الجمركية
- ٥٣

- ٣٥٤ - التعريف بالمستودع
- ٣٥٥ - الترخيص بالمستودع
- ٣٥٦ - الأحكام العامة للمستودعات
- ٣٥٨ - التزامات اصحاب المستودعات

٣٦١ الفصل الرابع: المناطق الحرة

٣٦٢ - تعريف المناطق الحرة

٣٦٣ - نظرة عامة الى المناطق الحرة

٣٦٧ ٨٩ - نظام المناطق الحرة في قانون الاستثمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩

٣٦٨ - انواع المناطق الحرة

٣٦٨ ١ - المنطقة الحرة العامة

٣٦٩ ٢ - المنطقة الحرة الخاصة

٣٧٠ ٣ - المدينة الحرة

٣٧٠ ٤ - نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

٣٧٣ * قواعد التصدير والاستيراد والجمارك عبر المنطقة الحرة ببورسعيد

٣٧٦ * قواعد التعامل بالنقد الاجنبي داخل المنطقة الحرة ببورسعيد

٣٧٦ * تطبيق مرسومي للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

٣٨٠ * احكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣

وقرار وزير المالية المنفذ له رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣

٣٨٢ - مزايا المناطق الحرة في ظل القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩

٣٨٣ - المعاملة الجمركية للبضائع المستوردة الى البلاد من المناطق الحرة

٣٨٦ - معاملة البضائع التي يتم اصلاحها داخل المنطقة الحرة

٣٨٨ الفصل الخامس: نظام السماح المؤقت

٣٨٨ - تعريف

٣٩١ - اهمية نظام السماح المؤقت في اقتصاد مصر

- ٣٩٣ - دور الجمارك في نظام السماح المؤقت
- ٣٩٥ - احكام قرار وزير المالية رقم ٢٧٤ لسنة ٨٦ بشأن تعديل القواعد العامة بنظام السماح المؤقت
- ٣٩٧ - القواعد الموضوعية والاجرائية لنظام السماح المؤقت
- ٣٩٨ ١- اجراءات الوارد
- ٣٩٩ ب- اجراءات التصدير
- ٤٠١ ج- اجراءات استرداد الضمان او الضرائب
- ٤٠٢ د- احكام عامة
- ٤٠٣ - شروط واوراق ضمانات الافراج وفق نظام السماح المؤقت
- ٤٠٤ - نظام المستودعات المستخدمة في تخزين بضائع السماح المؤقت
- ٤٠٨ - قرار رئيس الجمارك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩
- ٤١٢ الفصل السادس: نظام رد الضرائب "توريبا"
- ٤١٢ - تعريف
- ٤١٢ - قواعد وشروط رد الضرائب
- ٤١٢ ١- اوقات سبقي سداد الضرائب المطلوب استردادها.
- ٤١٣ ٢- شرط المدة
- ٤١٣ ٣- المعاملة الاستيعابية للوارد
- ٤١٣ ٤- ان يكون الصنف مدرج بجداول التوريباك
- ٤١٤ ٥- شرط مينة الضمانة
- ٤١٥ - اوضاع اخرى لنظام التوريباك
- ٤١٧ - تطور نظام رد الضرائب
- ٤١٧ اولاً: العمل على تطبيق نظام Tax Rebate
- ٤١٨ ثانياً: حوالز التصدير
- ٤٢٠ * ملاحظات على مقترحات هذه الحوافز
- ٤٢٤ - نظام الرد المباشر للضرائب

- ٤٢٥ * مقارنة النظام الجديد بالنظام الحالي
- ٤٢٦ * خطوط تطبيق نظام الرد المباشر
- ٤٢٨ * تطبيق نظام الرد المباشر على صناديق الكربون المعبأة
- ٤٣٠ بالحاصلات الزراعية
- ٤٣٢ * بزايا النظام الجديد
- ٤٣٢ - تطور قواعد واجراءات رد الضرائب علي المستهلك
- ٤٣٢ أولا: حيسير اجراءات نقل السلع من موقع الانتاج الي جبرك التصدير
- ٤٣٥ ثانيا: تبسيط قواعد اسعزاز الضريبة علي المستهلك علي السلع
- ٤٣٥ المصدر

٤٤١ الفصل السابع: نظام الافراج المؤقت

- ٤٤٢ - شروط الافراج المؤقت
- ٤٤٢ ١- ان يتم الافراج وفق النظام الذي يقرره وزير المالية
- ٤٤٣ ٢- الضمان القانوني
- ٤٤٣ ٣- البدة المحددة
- ٤٤٣ ٤- ان يعاد تصدير البضاعة وفقا لحالتها عند الدخول
- ٤٤٤ - مدي جواز نفاذ بضائع الافراد المؤقت من البلاد
- ٤٤٥ - قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣
- ٤٤٦ - حالات الافراج المؤقت
- ٤٤٩ - حكم الافراج المؤقت وفق نص المادة رقم ٨ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
- ٤٥٠ - نظام الافراج المؤقت عن واردات الحكومة وشركات القطاع العام
- ٤٥٢ - قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥
- ٤٥٧ - نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة
- ٤٥٧ * احكام قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة

- ٤٦٠ أولاً: الحالات التي يقتصر عليها هذا النظام
٤٦١ ثانياً: شروط ادخال السيارات بهذا النظام
٤٦٢ ثالثاً: تنظيم شرط الهدنة
٤٦٣ رابعاً: تنظيم شرط الضمان
٤٦٤ خامساً: الاستثناءات الواردة على الضمانات
٤٦٤ سادساً: قاعدة قبول التنازل عن السيارات المخرج منها بموجبها

الباب السادس

- ٤٦٧ نظم الاعفاءات الجمركية
٤٦٩ - الاعفاءات الجمركية
٤٧٨ - احكام التصرف في الاشياء المعفاة
٤٨٠ - احكام عامة في نظم الاعفاءات الجمركية
٤٨١ - احكام التنازل عن الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل
وسيارات الركوب المتمتعة بالاعفاءات الجمركية
٤٨٣ - تحديد القيمة للانغراض الجمركية بالنسبة لسيارات الركوب
المعفاة في بعض حالات التصرف
٤٨٤ - انشاء مجتمعات متخصصة للاعفاءات الجمركية ودورة
وسجلات مبالغ الاعفاء

الباب السابع

- ٤٨٧ المخالفات الجمركية والتهريب
٤٨٩ الفصل الأول : المخالفات الجمركية
٤٩٠ أولاً: المخالفات الشكلية

٤٩٤ - أسلوب فرض الغرامات وطرق التظلم منها

٤٩٦ **الفصل الثاني: التهريب الجمركي**

٤٩٨ - تعريف التهريب

٤٩٨ - انواع التهريب

٤٩٩ - اركان جريمة التهريب

٥٠٠ * الركن المادي لجريمة التهريب الحقيقي

٥٠١ * الركن المعنوي في جريمة التهريب الحقيقي (ضريبيا او غير ضريبيا)

٥٠١ * الركن المادي في جريمة التهريب العكسي

٥٠١ * الركن المعنوي في جريمة التهريب العكسي

٥٠١ - عقوبات التهريب

٥٠٣ - الاحكام الاجرائية الخاصة بدعوي التهريب

٥٠٤ - التصالح

٥٠٥ **حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار**

٥٠٥ - التعريف

٥٠٦ - العقوبات

٥٠٧ - الاحكام الاجرائية الخاصة بدعوي الحيازة

٥٠٧ - التصالح

٥٠٩ **الفصل الثالث: رجال الجمارك وسلطاتهم القانونية**

٥٠٩ **اولا: احكام الضبطية القضائية**

٥١١ **ثانيا: السلطات التي منحها القانون لرجال الجمارك**

مقدمة

النظم الجمركية هي مجموعة الأهداف الجمركية التي ترسمها سياسة الدولة ومجموعة التنظيمات والوسائل التي تحقق هذه الأهداف. والنظم الجمركية بهذا المفهوم دائمة التطور حتي تكون في خدمة السياسات الاقتصادية للدولة وهذه السياسات بطبيعتها متحركة غير راكدة حتي تلاحق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ومن جهة أخرى حتي تتلائم مع المتغيرات العالمية في النظم الاقتصادية والجمركية.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة في مصر تطورات اقتصادية واجتماعية هائلة انتقلت بها البلاد من مجتمع زراعي هادئ تعتمد صادراته علي محصول القطن أساسا والي جواره بعض من المحصولات الزراعية الي مجتمع هادئ فاقته به الرقعة الزراعية فاتجه تدريجيا نحو الصناعة لأشباع حاجة منها وبات الآن يتجه سريعا نحو تصدير هذه المنتجات وخلق طريقة في الأسواق العالمية.

وعلي هذا التحرك الاقتصادي والاجتماعي تحركت النظم الجمركية للبلاد فلم يعد مفهوم هذه النظم قاصر علي الأهداف والقواعد المنظمة لربط وجباية الضرائب الجمركية كما كان دائما، وإنما ارتبطت هذه النظم وتلاحمت مع النظم الاقتصادية للدولة لتحقيق سياسة هادفة لحركتي الصادرات والواردات.

بل أن النظم الجمركية غيرت كثيراً من أهدافها التقليدية التي كانت تقتصر علي تحقيق الهدف المالي للدولة بتحصيل ضرائب جمركية تدعم مواردها فأصبحت شريكا في توجيه السياسة الاقتصادية. وسيطور دورها هذا يوما بعد يوم حتي تصل الي الدور الحقيقي المحدد لها بأن تكون هي الموجة الأساسي لحركتي الواردات والصادرات وأن تحقق ذلك علي حساب دورها التقليدي في جباية الضريبة والذي

أخذ في التراجع أمام الدور الاقتصادي.

ولقد أعد هذا الكتاب بالشكل الذي ينسجم مع هذا الفهم المتطور
بمراعه أن شمة نظام جمركي عام وهو الذي يقضي باخضاع الواردات
للضرائب الجمركية وفق الفئات المقررة لها في التعريفات الجمركية . إلا
ما استثنى بنص خاص وعلي العكس من ذلك بالنسبة للصادرات التي
لا تخضع للضريبة إلا ماورد بشأنه نص خاص، ومع عدم الأفراج عن أية
بضاعة من البائنة الجمركية إلا بعد اتمام الإجراءات الجمركية وأداء
الضرائب والرسوم المستحقة عليها .

ولقد وردت علي هذا النظام الجمركي العام عدة تخصيصات وبعض
من الاستثناءات، ويقصد بالتخصيصات مجموعة النظم الجمركية الخاصة
وهي النظم التي يتم بمقتضاها الأفراج عن بضائع واردة دون اقتضاء
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها وإنما
يكتفي بتعليق أداء هذه الضرائب والرسوم تحت شرط ايداع ضمان مقبول
يغطي مبلغ هذه الضرائب يرد عند انتهاء الغرض من الأفراج . وأن يتم
هذا الأفراج لمدة محددة . وتخدم هذه النظم في مجموعها أغراض
اقتصادية .

أما الاستثناءات فيقصد بها مجموعة الإعفاءات الجمركية المحددة
في قانون الإعفاءات والتي دون أداء الضرائب المقررة عليها أو حتي
بهذه الضرائب، وأيضا يتم ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .
وأعطت الدراسة للنظم الجمركية الخاصة الأهمية اللائقة بها كنظم
اقتصادية في إطار النظم الجمركية بات الاعتماد عليها كثيرا لتحقيق
نمو اقتصادي ورعاية للمجتمع، وكذلك بنظام الإعفاءات الجمركية .

ولقد تناول الباب الأول مفهوم النظم الجمركية وتطورها في مصر،
متضمن شرحا لهذا المفهوم ومكانته المختلفة في المجتمعات الرأسمالية -
والاشتراكية وفي الدول المختلفة، ثم عرض موجز لتطور النظام
الجمركي في مصر يشمل تطور النظم القانونية وكذلك التعريفات

الجمركية وفق تطور المجتمع والأهداف منها وأسباب التغيير في كل منها.

وتناول الباب الثاني التشريعات الجمركية وفق المفهوم الذي أشرنا إليه باعتبار أن المقصود بهذه التشريعات مجموعة القوانين والقرارات والقواعد القانونية التي تطبقها الإدارة الجمركية شاملة بالإضافة إلى قانون الجمارك تطبيق غيره من القوانين والقرارات والمعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها وتناول تنظيمات جمركية أو اقتصادية تتعلق بالتجارة الخارجية بحكم حكمة الإدارة الجمركية في منازلة البلاد. فأشار الفصل الأول إلى مصادر التشريع الجمركي، بينما أورد الفصل الثاني لدراسة القانون الجمركي واقسيماته ووصفه في النظام القانوني. وتناول الفصل الثالث الاتفاقيات والمعاهدات التفضيلية مع الاهتمام بالاتفاقيات التي تكون مصر طرفاً فيها. وعلي الأخص في نطاق الأمة العربية. ثم تناول الفصل الرابع القواعد المنظمة للتصدير والاستيراد وأهمية الضرائب الجمركية في توجيه حركة التجارة الخارجية، ونظام حظر استيراد البضائع ومقارنته بالنظم الأخرى كنظام الحصص.

وتناول الباب الثالث الضرائب الجمركية من حيث تعريفها واسلوب فرضها ونوعيتها وسريانها من حيث المكان ومن حيث الزمان. وتقسيماتها. وأشار الفصل الثاني إلى العناصر المحددة لوعاء الضريبة الجمركية وهي المنشأ والنوع والقيمة وتناولهم بالشرح الموجز في وضوح. وشرح الفصل الثالث نظام التحكيم الجمركي كوسيلة لفض المنازعات الجمركية حول المنشأ والنوع والقيمة.

وتناول الباب الرابع دراسة للإجراءات الجمركية باعتبارها القواعد اللازمة لتنفيذ النظم الجمركية وحدد الفصل الأول الجمركية علي الواردات وما يتم منها قبل فتح الاعتماد وبعد فتحة والإجراءات التي تتم علي البضائع منذ وصولها وحتى تمام الإفراج عنها.

وتناول الباب الخامس النظم الجمركية الخاصة . وهي النظم التي برزت أهميتها في النظام الإقتصادي المصري وتهم الدراس ورجال الأعمال ومؤسسات الدولة - الساعين الي التصنيع بقصد إعادة التصدير بما يحقق رضاء المجتمع المصري بناء بتشغيل عماله وخلق فرص عمل جديدة وإخلال بضائع مصنعه محل واردات، وجلب عملات حرة مقابل الصادرات يعتمد عليها في استيراد مزيد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للتصنيع لتنمية الصناعات الوطنية وزيادة الصادرات .

وأفرد لكل نظام منها فصل مستقل فأفرد الفصل الأول بنظرة عامة علي هذه النظم، بينما أفرد الفصل الثاني لشرح نظام البضائع العابرة والفصل الثالث لشرح نظام المستودعات، والفصل الرابع لنظام المناطق الحرة، والفصل الخامس لنظام السماح المؤقت، والفصل السادس لنظام الدروبك [رد الضرائب] شارحا تطورات هذا النظام وما وصل اليه من نظام للرد المباشر للضرائب، والفصل السابع لنظام الأفراج المؤقت وحالات هذا الأفراج في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأنشائية والسياحية .

أما الباب السادس فقد تناول نظام الإعفاءات الجمركية بأعتبره استثناء من الأصل العام في الخضوع للضريبة، فجري شرح قانون الإعفاءات بأعتبره المحدد والمرشد للإعفاءات الجمركية وحالات الإعفاء والأهداف منها .

وتناول الباب السابع احكام المخالفات الجمركية بأعتبرها احكام تنال من النظام الجمركي وتحديد العقوبات المالية المقرره لكل حالة منها، وشرح لأحكام التهريب الجمركي والتفرقة بينه وبين المخالفات - مع تحديد صور التهريب وأحكام واجراءات وعقوبات كل حالة واسلوب التصالح فيها .

واغتتم هذا الباب بدراسة حول رجال الجمارك والسلطات التي

منحها لهم القانون لتنفيذ واجباتهم، ن حيث منحهم صفة الضبطية القضائية . وحقهم في التفتيش داخل الدوائر الجمركية واستقلالهم بهذا الحق دون غيرهم من رجال السلطات الأخرى، ومدي امتداد حقهم في التفتيش خارج نطاق الدوائر الجمركية .

واسأل الله التوفيق ،،،

المؤلف

سكندرية مارس ١٩٩٠

الباب الأول

مفهوم النظم الجمركية وتطورها في مصر

الفصل الأول

مفهوم النظم الجمركية

يقصد عادة بالنظم الجمركية تحديد الاهداف الجمركية وبيان تنظيماتها القائمة ومجموعة الوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الاهداف، واهداف النظم الجمركية مجتمعة هي في حقيقتها اهداف الدولة من وراء سياستها الجمركية .

وقد يفهم من ذلك ان النظم الجمركية للدولة هي مجموعة القواعد المنظمة للضرائب والرسوم علي حركة البضائع سواء الواردة او الصادرة وهو مفهوم ضيق يقتصر علي الهدف المالي الذي تسعى اليه الدولة بفرضها الضرائب الجمركية لضمان تحقيق خططها في التنمية الاقتصادية ودعم مواردها من الايرادات السيادية .

علي ان الاهداف الجمركية باتت تتجاوز هذا المفهوم الضيق حيث تعدت ذلك الي ان اصبح من أهم السياسات الجمركية توجيه حركة الصادرات والواردات وهو مايعرف بالهدف الاقتصادي للنظام الجمركي، فعن حيث توجيه الصادرات يعاظم دور الجمارك في نظامي السماح المؤقت والدروبك وهما نظامان جمركيان يحكمان استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع نصف المصنعة بقصد تصنيعها في الدولة ثم اعادة تصديرها مرة اخري في صورة سلع تامة الصنع وتكاد تكون الصادرات وفق هذين النظامين من ابرز واهم النظم التي تعتمد عليها الدول خصوصا تلك التي لاتتوالى فيها الخامات او بعضها وان كانت

تتوافر فيها القوي البشرية والقدرة علي التنظيم والصناعة وفتح اسواق التصدير .

كذلك فمن اهم سياسات الدول في توجيه حركة الواردات اعتمادها شبه المطلق علي التعريف الجمركية وذلك بقصد حماية صناعاتها الناشئة حيث يتحقق ذلك باخضاع المصنوعات المثيلة الواردة لفئات ضريبية مرتفعة نسبيا بالقدر الذي يحمي المنتج الوطني، هذا وتتراوح فئات التعريف الجمركية بين ٧٪، و ١٢٠٪ وبين الحدين الادني والاقصي اثني عشر فئة ضريبية تحكم كل منها مجموعة من السلع وفق السياسة الجمركية المحددة واهم مايراعي فيها اخضاع السلع غير الضرورية والكمالية للفئات المرتفعة وكذلك السلع تامة الصنع وبالنسبة لهذا النوع الاخير من السلع يخضع ماله مثيل وطني تحت اعلي الفئات ثم يتدرج تحت فئات اقل نسبيا بالنسبة لما ليس له مثيل وطني، بينما تخضع الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع الضرورية الي الفئات المنخفضة وإن كان بعضها يخضع لفئات مرتفعة نسبيا اذا كان لها مثيل من المنتج الوطني :

ومن الاهداف الجمركية الهامة ايضا الدور الاجتماعي الذي يباشره رجال الجمارك اذ انه في نطاق الدوائر الجمركية [المواني الجوية والبحرية والبرية] حيث يختص رجال الجمارك بسلطات قانونية واسعة لتفتيش الاماكن والبضائع والطرود بل والاشخاص ايضا، ويتم مكافحة جرائم التهريب الجمركي سواء علي البضائع العامة او تلك الممنوعة او المقيدة او المحظورة حماية للمجتمع اقتصاديا وامنيا وصحيا ولادابة العامة ومعتقداته، ويبدو هذا الهدف واضحا في الحرب التي

تشنها الدولة بكل اجهزتها علي تجارة المصدرات خصوصا الهيروين والكوكايين والايون ودور الجمارك البارز في نشاط هذه المكافحة حيث لا يكاد ينتهي يوم الا وتضبط واقعة او اكثر من وقائع تهريب هذه السموم.

والا نظرنا الي النظام الجمركي باعتباره مجموعة الضرائب والرسوم المطبقة في بلد معين في لحظة معينة علي تحركات التجارة الخارجية سنراه جزء من كل اعم وهو النظام الضريبي القائم.

كما يتضمن النظام ايضا مجموعة التنظيمات والهيكل الاداري لمختلف اداراته واختصاصاتها وتطوراتها.

وكذلك يبرز وسائله واساليبه وكيفية تطويعها لحسن سيره وتحقيق اهدافه من ضرائب وتعريفات واجراءات ونظم خاصة والاعفاءات المقررة سواء كانت كلية او جزئية.

ويتطلب تفهم النظام الضريبي وتحديد اتجاهاته معرفة باهداف الدولة التي تحدد ايدئوليجيتها السائدة واوضاعها القائمة والفن الضريبي المستخدم والقواعد التي تحكم الضرائب وتنظمها.

ويختلف مضمون هذه الاهداف في دولة رأسمالية عنها في دولة اشتراكية، كذلك يتغاير النظام في دولة متقدمة عنه في دولة متخلفة - اذ تفرض درجة التقدم استخدام الفن الملائم فما هو صالح في دولة قطعت شوطا كبيرا في التقدم قد يتعذر توافره نجاحه في دولة

اخرى تخطو خطواتها الاولى في تنمية اقتصادها .

كذلك يتأثر النظام الضريبي بكيفية سير الاقتصاد وطريقة تنظيمه، اذ في دولة تترك مجالا هاما لقوى السوق واستغلاله للوحدات الخاصة اساسا والعامه يختلف الاسلوب المتبع فيها عنه في دولة تأخذ التخطيط اسلوبا لتنظيم اقتصادها، وحتى في اطار التخطيط نفسه يختلف الاسلوب المتبع في التأثير والتوجيه في دولة تتبع التخطيط الأمر الشامل التفصيلي عن دولة تترك مجالا للأمر كرية .

والنظام الجمركي باعتباره جزء من النظام الضريبي يتأثر بالنظام الاقتصادي الذي يعمل فيه وفقا لهدف النظام ودرجة تقدم الدولة وكيفية عمل اقتصادها كما انه يؤثر فيه، اذ الضريبة الجمركية اداة للتوجيه بجانب كونها اداة للتمويل بغية تحقيق اهداف النظام وحسن سيره .

لذلك تختلف مكانة النظم الجمركية من مجتمع لآخر كما يتغير الفن المطبق وفقا لتطور النظام الاقتصادي والضريبي .

ففي المجتمعات الرأسمالية

وهي مجتمعات متقدمة قطعت شوطا كبيرا في النمو تتميز بسيادة الملكية الخاصة حيث يقوم القطاع الخاص بمباشرة الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالربح ويمتلك الافراد كل عوامل الانتاج لتشغيلها تحت حائز الربح. وفي اطار من المنافسة وتبرز فيها اهمية

قطاعي الصناعة والخدمات بينهما تتراجع أهمية الاعتماد علي التجارة الخارجية كاحد مكونات الدخل العام.

وفي ظل هذه الاوضاع تبرز أهمية الضرائب علي الدخل حتي تقوم الحكومة بما عليها من وظائف وكفالة اشباع العديد من الحاجات الجماعية المتزايدة اذ الحكومة في ظل هذا النظام الرأسمالي لا تمتلك الكثير من الموارد في حين انها تضطلع بالعديد من الوظائف التي يحتاج تنفيذها الي كم هائل من الموارد ولتمويل نفقاتها العامة، وتتزايد حاجة الحكومة لهذه الإيرادات كلما اتسع نشاطها وزادت مهامها.

وحتى تقوم الدولة بتوزيع الدخل بطريقة عادلة فالأبد من ان تعتمد علي نظام ضريبي يحقق اهدافها وتميز فيه أهمية الضرائب التصاعدية علي دخول الأفراد، وحتى تحقق الاستقرار الاقتصادي يتعين عليها ان ترشد الأنشطة الاقتصادية مستخدمة نظامها الضريبي.

وهكذا تبدو الحاجة في المجتمعات الرأسمالية الي استخدام الفنون الضريبية المتقدمة لتحقيق نمو متوازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، والي كفالة حوافز ضريبية تكفي لاجتذاب المستثمر الوطني والاجنبي الي النشاطات الاقتصادية المطلوبة وكذلك ما يردع المستثمرين من السعي الي النشاطات غير المرغوب فيها.

ويلاحظ في هذه الدول سيادة نظام ضريبي لا تتبوأ فيه الضريبة الموحدة علي الدخل المكانة الرئيسية، كما توجد فيها بعض الضرائب

غير المباشرة الأقل أهمية، ويعني ذلك ارتفاع حصيللة الضريبة علي الدخل التي تتراوح نسبتها بين ٦٠٪، ٨٠٪ من مجمل الإيرادات بينما تقل مكانة الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية .

ورغم ضخامة حركة التجارة الخارجية في هذه الدول إلا ان الضرائب الجمركية تمثل فيها مكانة محدودة في تكوين الدخل القومي حيث تهتمت الدولة عن فرض ضرائب ورسوم مرتفعة علي الواردات حتي لاتعامل صادراتها بالمثل، وحتى لاتدفع الاسعار الي الارتفاع في اسواقها الداخلية .

ويؤدي ذلك الي تضائل حصيللة الضرائب الجمركية خاصة مع اتجاه مثل هذه الدول في حالات معينة الي استخدام الضريبة الجمركية كأداة لحماية بعض الصناعات الوطنية .

يضاف الي ذلك انه يسود بين هذه الدول المتقدمة مبدأ حرية التجارة الخارجية والسعي للنظم الي الحد من الضرائب والرسوم بل وإزالتها فيما بين بعضها والبعض الآخر خاصة مع اتجاه هذه الدول الي الاهتمام بتكوين التكتلات الإقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة .

للضرائب الجمركية في الدول الرأسمالية المتقدمة تبدو محدودة الحصيللة ويغلب عليها الهدف الاقتصادي كمرشد لحركة التجارة الخارجية ويتضاءل فيها الدور المالي لدرجة يمكن القول معها ان النمو الاقتصادي يصاحبه تضائل في الدور المالي للضريبة الجمركية ويبرز دورها التوجيهي الذي يتخذ من الإعفاء سواء كان جزئيا أو كليا

وسيلة لتحقيق أهداف هذه النظم.

أما في الدول الاشتراكية:

يقوم الأساس الاقتصادي في هذا النظام علي الملكية الجماعية حيث تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج من ارض ومصانع ومختلف وسائل الإنتاج، وتمتلك الجمعيات التعاونية نتاج المزارع الجماعية.

وتتخذ هذه الدول من التخطيط الشامل اسلوبا للقيام بكافة النشاطات الاقتصادية تحقيقا لأهداف المجتمع.

وفي مثل هذه الأوضاع لأمجال الي استخدام الضرائب كأداة لتمويل الانفاق العام ولا كوسيلة للتوجيه الاقتصادي او لإعادة توزيع الدخل إذ تصبح كل دخول الأفراد مورة من صور الانفاق العام، وكل نفقات الأفراد مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

وفي إطار هذه الملكية العامة واسلوب التخطيط تتميز النظم الضريبية في هذه الدول بقلّة تنوعها وانخفاض عدد خبراءها مقارنة بالوضع في الدول الرأسمالية، فنجد في هذه الدول نوعين أساسيين: الضرائب علي المنشآت والضرائب علي السكان

ويحتوي كل منهما علي ضريبتين او ثلاث، وتعد الضريبة علي رقم الاعمال اي الضريبة علي السلع الاستهلاكية المحصلة من المنشآت أداة التمويل الرئيسية وأداة لضمان تنفيذ الخطة والتحكم وتعديل الاسعار دون التأثير علي حسابات الخطة.

ومن المنطقي ان وضع النظام الضريبي في هذه الدول يرتبط
باسلوب التخطيط المتبع، فكلما زادت أهمية الأوامر الصادرة كلما قلت
أهمية الضرائب في التوجيه ومن بينها الضرائب علي التجارة الخارجية .
اذ ان خضوعها لتخطيط جامد ومعاينات وتعاقبات يقلل من دورها في
التمويل والتوجيه .

الا انه مع اتجاه هذه الدول الي اللامركزية برزت أهمية الضرائب
الجمركية علي الواردات بين ادوات التوجيه المختلفة كاذون الاستيراد
واعانات التصدير وتقدير اسعار الصرف، ومع زيادة الانفتاح علي العالم
الخارجي وسعي هذه الدول الي ادماج اقتصادها ضمن الاقتصاد العالمي
بدت أهمية الضرائب الجمركية كاداة لتحقيق هذه الاهداف .

واما في الدول المتخلفة :

يؤدي التباين في الهياكل الاقتصادية ودرجة تقدم هذه الدول
واوضاعها الاجتماعية والسياسية والادارية التي تعدد صور هياكلها
الضريبية وان اشتركت في عدد من الخصائص كضعف الحصيلة الضريبية
الذي يفسر بانخفاض الدخل والانتاج وكبر حجم القطاع غير النقدي
وسيادة القطاع الزراعي الذي تسود فيه زراعة متدهورة تحكمها
وحدات صغيرة لا تستخدم لنا انتاجيا متقدما .

وتتسم النظم الضريبية لهذه الدول بسيادة الضرائب غير
المباشرة، وفي ان الجزء الاكبر من هذه الضرائب يرتبط بالقطاع
الخارجي في حين ان الضرائب المباشرة تتصف بضالة اهميتها .

وتتمثل الضرائب الجمركية وهي علي الواردات اساسا والصادرات استثناء اهمية خاصة في الحصيلة الضريبية ولكن مع ذلك يبقي تغير اهميتها من بلد الي اخر لفتزايد اهمية هذه الضرائب كلها امعنت الدولة في التخلف والتبعية للخارج حتي تصل الي ثلاثة ارباع الحصيلة بفرضها حتي علي السلع المستوردة الضرورية لسير الاقتصاد ولغذاء هذه الشعوب اي باتخاذها البؤس والفقر وعاء لها .

بل وتزايد اهمية الضرائب الجمركية في هذه الدول كلما تزايدت حاجة الدولة الي المال حيث تتعدد المبررات كسهولة التحصيل او لاستخدامها كاداة للحماية .

وترجع اهمية الدور المالي لهذه الضريبة الي عوامل اقتصادية وسياسية نتيجة طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وزيادة اهمية القطاع الخارجي الذي يمثل نسبة هامة منه بالنظر لاهمية الصادرات - والحاجة الي واردات متزايدة من سلع غذائية او صناعية او خامات ووسائل انتاج .

وقد اسهمت العوامل السياسية في ارتفاع مكانة هذه الضريبة علي الواردات في النظم الضريبية لهذه الدول خاصة بعدم السعي الجاد الي تطوير وزيادة مكانة الضرائب التي تفرض علي النشاط الاقتصادي في الداخل، اذ الاعتماد علي ضرائب الواردات كمورد تمويلي يكون الحل الأسهل واستمراراً لما هو قائم من مظاهر تخلف بل وسوء استغلال لهذه الضرائب . سواء في تحديد وعانها او ربطها او تحصيلها او

إدارتها وانعكاس ذلك علي إيراداتها، فانفرادها بجانب هام من الإيرادات تحت ستار بساطتها وسهولة تحصيلها وانتاجيتها يؤدي الي اغفال جوانب عديدة من النظام الضريبي كالضرائب علي الدخل والأرباح عليها دون تطوير

الا انه يتلاحظ ان هناك اتجاها نحو تخفيض نسبة الحصيلة من الضرائب علي الواردات الي اجمالي الإيرادات العامة في بلدان عديدة من هذه الدول مما يعتبر اهتماما بالموارد الأخرى، وينتج هذا الانخفاض في نسبة الحصيلة الي وضع الحكومات أولويات في الاستيراد حرما علي حسن استخدام مواردها من العملات الأجنبية وتوجيه الجانب الأكبر الي شراء وسائل انتاج او سلع غذائية ضرورية مما يتمتع بالأعفاء، وكذلك نتيجة اهتمامها بالتصنيع في الداخل واتباع أغلبية هذه الدول سياسة الأحلال محل الواردات والانتاج للسوق الداخلي، وايضا نتيجة اتجاه بعض الدول المحدودة العدد الي تطبيق حاد لأسعار تصاعدية ومرتفعة للضريبة علي السلع الكمالية قد تصل الي حد المنع.

كذلك فان هذه الضرائب تمر بمرحلة تطوير نتيجة اتجاه العديد من هذه الدول الي التكتل سواء في مناطق حرة او اسواق مشتركة، ولأشك ان مثل هذه الاتفاقيات وان اشارت العديد من المشاكل خاصة وان الضرائب الجمركية تمثل موردا أساسيا لميزانياتها الا ان ما حققه من كسب نتيجة لهذه التكتلات من اتساع لأسواقها وقوة في قدراتها علي المساومة في تجارتها الخارجية وتجميعا لعناصر الانتاج وحسن استخدامها وتحقيقها لمعدلات أكبر في التنمية كفيلا بان يعادل

بل وان يفوق ما تخسره مؤقتا من موارد مالية نتيجة التخفيف من قيودها الجمركية فيما بينها ويقلل من هذه الخسارة مرحليا ان مبادلتها فيما بينها لاتكون بنسبة كبيرة من تجارتها فضلا عن ان نسبة هامة منها تنظم اما بتخفيضات جمركية او اعفاءات او شروط الدولة الأكثر رعاية .

وهكذا يبدو مدى تأثير الضرائب الجمركية بفلسفة النظام وطريقة تشغيله ومعدل نموه كما يتضح ان اهمية هذه الضرائب من الوجهة المالية تتناقص مع التنمية وتقدم الأمم اقتصاديا، بينما يتزايد دورها في التوجيه الاقتصادي بما يعني تخفيض من اهمية الحصيلة ويفوقه بالاشك ما تحققه هذه الدول من كسب واثار علي اقتصادياتها .

كذلك يتضح ايضا اتجاه العالم الي التكتلات الاقتصادية الاقليمية رغم ما يبرز من مشاكل عديدة وان الدور المالي للضريبة الجمركية وإن قل فيما بين الدول التي تسعى الي التكتل فإنه لايزال له مكانة تجاه العالم الخارجي .

اتضح ايضا ان دور الضريبة عموما والضريبة الجمركية خاصة تقل مع ازدياد التخطيط ومركزيته ويتسع كاسلوب غير مباشر مع مرونة ولامركزيته وان اعطاء دور اكبر لقوي السوق يظهر دور الضريبة كاداة للتوجيه وقد تأكد ذلك سواء في الدول الرأسمالية او الدول الاشتراكية التي تحطي اهمية لقوي السوق .

الفصل الثاني

تطور النظام الجمركي في مصر

يرجع تاريخ الضرائب الجمركية الى العصور القديمة ولفظ الجمارك Douanes الفرنسية يشتق من الكلمة الفارسية الديوان، اي المكان الذي يجتمع فيه العاملون في جباية الاموال لصالح الدولة وقد نقلت الي العالم الغربي من خلال العرب حيث قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بانشاء الدواوين المختلفة بعد الفتح الاسلامي لبلاد فارس.

وفي العصر الايوبي ابرمت العديد من الاتفاقات مع المدن التجارية الهامة كالبندقية وجنوا ومرسيليا للسماح للأجانب بالاقامة والمتاجرة . وكان لمصر موانئها الرئيسية بالاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس، فضلا عن طرق رئيسية للقوافل كانت تحصل فيها الرسوم والمكوس علي التجارة عند مرورها .

وقد اعاد السلطان سليم عام ١٥١٧ بعد فتح مصر تنظيم الجمارك في هذه الموانئ وبولاق وانشأ نقطا جمركية وعقد معاهدات مع فرنسا عام ١٥٣٥ لتنظيم التجارة والاقامة . وظلت مصر باعتبارها جزءا من الامبراطورية الاسلامية التابعة لتركيا خاضعة في علاقاتها مع العالم الخارجي لهذه الامتيازات .

وعند تولي محمد علي حكم البلاد انشا ديوان الجمارك عام ١٨٣٠ ووضع له لائحة خاصة استمدتها بنودها وفقا لاتفاقات الدولة

العثمانية . وقد عقدت تركيا معاهدات تجارية مع فرنسا عام ١٨٦١ نصت عليّ تحصيل رسم وارد قدره ٨٪ من القيمة عليّ الواردات مع اياحة دفعة عينا في حالة الاختلاف حول تقدير القيمة وتخفيض رسم الصادر الي ١٪ وقد اعتبرت المبادئ المقررة في هذه المعاهدة احكاما قانونية في جميع انحاء البلاد التابعة للدولة العثمانية . وتجدر الاشارة الي ان تلك الاحكام تطابق كثيرا ماورد في اللائحة الجمركية الصادرة عام ١٨٨٤ . وقد حصلت مصر منذ توقيع هذه المعاهدة علي عدد من المزايا حتي اعلان فرمان الصادر عام ١٨٧٣ لنص علي اختصاص الحكومة المصرية بادارة شئون البلاد ملكيا وماليا وجميع الصوالح المادية وغيرها فعقدت مصر بعض المعاهدات والاتفاقات التجارية المستقلة وخاصة منذ عام ١٨٨٤ .

اللائحة الجمركية عام ١٨٨٤

تعتبر اللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالي في ابريل عام ١٨٨٤ الاساس الاول للجمارك المصرية وتتكون من سبعة ابواب في ٤٢ مادة وتنص في الباب الاول علي الاحكام العمومية والباب الثاني في توريد البضائع ونقلها من جمرک الي اخر، والباب الثالث ينظم احكام الترانسيت والباب الرابع "في التصدير" والخامس في "الجولان" والسادس بجانب الساحل "والباب السادس في "الاحكام المتعلقة بالملاحة" والباب السابع في "التهريب"، والباب الثامن في "المخالفات" .

ومضمون هذه اللائحة التعريف بالجمارك والاجراءات الواجب اتباعها عند الشحن والتفريغ والسحب وسداد الرسوم، وتنظيم

الاعفاءات المختلفة، ونظم التصدير والتراخيص وادخال واخراج البضائع بطريق التهريب وتقرير الجزاءات علي مرتكبيها .

وقد انتابت هذه اللائحة عددا من التعديلات وفقا للمعاهدات والاتفاقيات المختلفة .

ووفقا لهذه اللائحة فقد طبقت التعريفة الجمركية علي كافة السلع دون تمييز من حيث الموطن الاصلي، الا فيما يتعلق بالبضائع الايرانية والسودانية . كما لم تفرق هذه التعريفة ذات الفلة الواحدة بين انواع البضائع المختلفة سواء كانت مادة اولية للصناعة او الزراعة او كانت من المنتجات التامة الصنع . مما حد من النمو الزراعي والصناعي كما ادي جهودها الي حرمان مصر من مورد مالي له اهميته، وعلي سبيل المثال فقد بلغت الحصيلة كمثل ٩٠٨ الف جنيه من عام ١٨٨٤ - ١٨٨٨ ، ١٤١٤ الف جنيه من عام ١٨٨٩ - ١٨٩٣ ، ١٨٨٣ الف جنيه بين عام ١٨٩٤ - ١٨٩٨ .

وكانت للحرب العالمية الاولى وما صحبها من احداث اثارها علي الصناعة في البلاد وتجاريتها فتألفت سنة ١٩١٦ "لجنة للتجارة والصناعة" مهمتها ايجاد اسواق جديدة للصادرات وابدال اسواق الواردات وترقية الصناعة والتجارة في مصر، وقد اقترحت اللجنة وضع تعريف جمركية متنوعة الفئات الضريبية باعفاء بعض السلع وتخفيض التعريفات علي البعض الاخر، وزيادتها علي انواع اخري، كما اشارت بالغاء رسوم الصادر كما اقترحت رسوم انتاج تضاف علي الرسوم الجمركية، وذلك علي السلع الوارده والمفروض علي مثلتها من

الانتاج المحلي رسوم انتاج

وفي عام ١٩٢٦ عهد الي المجلس الاقتصادي دراسة التعديلات الواجب ادخالها علي النظام الجمركي اوصي بلجانه علي ضرورة وضع نظام جمركي يسهم في التنمية وحماية عنصر العمل ووضع تعريفه منخفضة علي المواد الاولية واستبدال التعريف النوعية باخري قيمة والغاء رسوم الصادر وبعض النظم الخاصة وانشاء ادارة للابحاث الاقتصادية.

ووفقا لهذه التوصيات فقد أنشأت الحكومة مكتبا للخبراء واستعانت بالخبراء المتخصصين من الاجانب الذين اشاروا الي دور الضريبة الجمركية الهالي والتوجيهي في حماية الصناعات الناشئة التي يتوفر لها أسباب الترقى حتي لا تثقل عاتق المنتجين.

تعريف عام ١٩٣٠

تم وضع التعريف الجمركية الصادرة علي اساس مشروع تعريفه جنيف النموذجية الصادرة في عام ١٩٢٨، وقد تأثر واضعوها بتوصيات المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٢٧ الذي نادي بالتخفيف من الحواجز الجمركية فجاءت التعريفه معتدلة الفئات الحد الادني فيها ٤٪ علي المواد الاولية وتندرج لتصل الي ١٥٪ كحد اقصى علي السلع تامة الصنع.

وقد اتسم جدول الاصناف بالتعريب والوضوح متأثرا بمشروع تعريفه جنيف النموذجية الصادرة في ١٩٢٨ وقد روعي في تحديد

الفئات ان يكون الاساس النوعي هو الاصل وان يكون فرض الضريبة علي الاساس القيمي هو الاستثناء .

وقد وضعت التعريف منذ تطبيقها موضع التجربة والاختبار فتناولتها العديد من التعديلات وفقا للوضائع الاقتصادية المتغيرة، فقد بدا في البداية ان اسعار الاساس التي اخذت بها هي تلك السائدة في ٢٨، ١٩٢٩ وقد أظهر انخفاض الاسعار فيما بعد ارتفاع فئات هذه التعريف مقارنة بالاسعار الجديدة ولكن ردي عدم تعديلها في فترة الازمة، حيث انها فترة غير عادية ولم يكن الأمر قاصرا علي الوضع في مصر بل امتد الي في غيرها من الدول ايضا . وقد حولت الرسوم المفروضة علي عديد من السلع من قيمه الي نوعية وزيدت رسوم بعض السلع الزراعية لحماية المنتج المصري حيث كان الانتاج ويرا والاسعار منخفضة في الخارج لاستخدمت بذلك هذه التعريف كأداة لحماية الانتاج الزراعي من المنافسة، كما استمرت في فرض الرسوم الموسمية وفقا لمتغيرات العرض والطلب لبعض هذه السلع .

وفي عام ١٩٣٥ صدر القانون رقم ١٠٨ منتهجا امكانية فرض رسم تعويضي لمواجهة المزايا الممنوحة لبعض السلع المستوردة كتخفيض قيمة العملة الأجنبية، كما صدر في عام ١٩٤٠ قانون سمح بفرض رسوم اضافية لمواجهة خفض اسعار البضائع .

وفي فترة ارتفاع الاسعار اثناء الحرب العالمية صدرت بعض القوانين التي زادت من فئات الرسوم بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٤١، الي ٧٥٪ في عام ١٩٤٢، وبنسبة ١٠٠٪ عام ١٩٤٣ كما سمح

التصديق عليه في يوليو عام ١٩٥٩. ومن الجدير بالإشارة إليه ان
النبراء العرب قد اتخذوا جدول تعريف بروتوكسل في ديسمبر عام
١٩٥٠ مرجعا للجدول العربي الموحد.

ويستند هذا الجدول الي عدد من المبادئ:

- ١- اتباع الجدول التبنيد التصاعدي بقدر الامكان بان يجمع في فصل
واحد السلع بدءا من المادة الخام الي المنتجات المصنعة، وقد
اشتمل الجدول علي ٢١ قسما، ٩٩ فصلا ١٠٩٥ بندا.
- ٢- الملاحظات علي راس الاقسام والفصول وذلك لتبسيط ملخص البند
وتحديد مداه الشرعي خشية النزاع.
- ٣- عدم اغفال اي بند من الحدود المذكور او اضافة بنود جديدة.
- ٤- عدم اجراء اي تعديل للملاحظات في الاقسام والفصول، ولقد اشارت
الاتفاقية الخاصة بالجدول الموحد للتعريف الجمركية انه ليس من
شأن هذه الاتفاقية المساس بحرية كل دولة في تحديد فئات
رسومها الجمركية.

كما شكلت لجنة من خبراء الجمارك تجتمع مرة كل عام لجمع
المعلومات ودراسة القواعد ووضع الشروح واقتراح التعديلات وفحص
الخلافاات.

ويبين من ذلك ان جدول بروتوكسل هو الاساس للجدول التنصيفي
الموحد للتعريف، وللا فقد قامت لجنة الخبراء بترجمة شروح جدول
تعريف بروتوكسل.

تعريفة عام ١٩٦٢

ادت العديد من الاسباب الي تعدد الرسوم علي السلعة الواحدة ونتيجة لما اثير من صعوبة التطبيق الي جانب ما طرأ علي اسعار السلع من تغيرات فقد أصبحت فئات الرسوم المفروضة لا تتناسب مع الواقع واستتبع ذلك كثره التعديلات كما اتضح ان التعريفة القائمة لا تتماشى مع طبيعة المرحلة الهادفة الي تنمية سريعة وسعي الي تغيير جذري للهيكل الاقتصادي، فضلاً عن انضمام مصر الي جدول التعريفات الجمركية لدول الجامعة العربية والتزامها بتطبيقها وبالتالي ضرورة تعديل تعريفاتها علي اساس الجدول الموحد من حيث الأقسام والفصول والمسميات والبندود سعياً الي تأكيد الروابط الاقتصادية بين هذه الدول ومصر وتسهيل المبادلات.

دفع كل ذلك الي تعديل جوهري للتعريفة الجمركية القائمة في عام ١٩٦١ وهو الذي صدر بموجب القرار الجمهوري رقم ١٩٥٣ علي ان يعمل بالتعريفة الجديدة من اول يناير عام ١٩٦٢ .

وقد بينت الملكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية باصدار التعريفة الجديدة التي تتكون من جدولين:

أ- للواردات . .

ب- للصادرات . .

اتخاذها الجدول الموحد للتعريفة الجمركية لدول الجامعة العربية اساساً لتنظيمها فقسمت الي ٩٩ فصلاً واعطي لكل فصل رقم واحد بدلا من نظام الأرقام او البندود المسلسلة كما كان قائماً في التعريفة السابقة

لاسيما ، ان هذا الجدول ترك الحرية للدولة المطبقة في ادخال اقسام
فرعية داخل بعض بلود الجدول لاهداف احصائية وللتفرقة بين بعض
السلع، وهي تقسم السلع اساسا الي مجموعات رئيسية :

مواد اولية ، اصناف نصف مصنعة ، اصناف تامة الصنع

وتقسم كل مجموعة الي قسمين فرعيين: احدهما خاص بالمواد التي
لها مثيل محلي والاخري لتلك التي لا تنتج محليا .

ايضا تفرق بين السلع الضرورية والكمالية .

تحدد فئات الضريبة بطريقة متدرجة لتخفف علي السلع الضرورية
والمواد الأولية ومتوسطة علي الانصف مصنعة عالية علي الاصناف
الكاملة الصنع . . .

١- اتخلت تعريفه عام ١٩٦٢ مبدأ الضريبة القيمة، اي بنسب
ملوية من قيمة السلعة مما يوفر عنصر العدالة ويتابع تقلبات
الاسعار وان فرضت بعض الرسوم النوعية علي اصناف محدده علي
سبيل الحصر .

٢- ادمجت التعريف الجديدة الرسوم المعفاة حتي تكون الضريبة
واضحة ومعلومة وتتسم بالبساطة وسهولة الربط والتحصيل فادمجت
رسم الوارد والقيمي والاضافي وعوائد الرصيف في ضريبة واحدة
هي ضريبة الوارد .

٣- اتخلت التعريف الجديدة قاعدة الصنف الواحد بالص علي فئة

المرسوم الصادر في ١٣/٢/١٩٤٩ يفرض رسم قيمي اضافي عرف باسم الرسم الكفائي، كما زيدت فئات الرسوم بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٥٢.

وقد كان الهدف من هذه الزيادات حماية الصناعات الداخلية، ولم يقتصر الامر علي ذلك بل خفضت الرسوم علي الآلات بالمرسوم الصادر عام ١٩٥٠ بهدف تشجيع الصناعة، كما اعفيت بعض المواد الغذائية بهدف خفض تكاليف المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية عام ١٩٥١ وتوالت التعديلات خاصة بعد ان استقر دور الدولة في التوجيه منذ عام ١٩٥٢ وتطلعها الي التخطيط.

وقد نتج عن هذه التعديلات المتتالية تعدد انواع الرسوم المطلوب تحصيلها علي السلعة الواحدة مما ادي الي صعوبات في ربط الضريبة وتحصيلها، كما فقدت التعريفات التدرج الطبيعي في فئات كثيرة من بنودها بالإضافة الي ان تقدم الفنون والعلوم وتنوع السلع قد اتاح عقد اتفاقية جدول تعريفات بروكسل في ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٠ وهو جدول يفوق تعريف جنيف في دقة تقسيمه وتعريف الاصناف وملاحقته للتطورات المختلفة مما كشف عن ضرورة تعديل التعريفات الصادرة عام ١٩٣٠ وفي نفس الوقت سعت الحكومة المصرية الي تنمية الروابط بين الدول العربية وعقدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في سبتمبر عام ١٩٥٣. كما اعد خبراء الجمارك العرب جدول تعريفات جمركية موحد لدول الجامعة العربية عام ١٩٥٥ وقد اقر المجلس الاقتصادي للجامعة مشروع اتفاقية هذا الجدول في يناير عام ١٩٥٩ ووقعت عليه جمهورية مصر العربية واودعت وثائق

واحدة .

٤- استمرار تحصيل رسم الأخصاء الجمركي المقرر علي الواردات تحقيقا للغرض الذي وضع من اجله .

٥- في حالة التطبيق يرجع الي التعريف لتحديد البند بعد معرفة نوع البضاعة ولانتثار مشكلة في حالة وضوح التسميات والا فانه يمكن الرجوع الي:

أ- الاعتبارات العامة والملاحظات التي ترد في صدر كل قسم وكل فصل .

ب- الي المذكرات التفسيرية التي تحوي تفسيراً وشروحا لمختلف السلع والمنتجات الواردة في التعريف مع شرح انواعها ومواصفاتها وطرق انتاجها وكيفية صناعتها وبيانات مفصلة للتسميات والمصطلحات التجارية والصناعية والفنية .

ج- في حالة عدم ورود نوع السلعة صراحة او صعوبة تبنيدها لاحتمالات خضوعها لأكثر من بند فيرجح البند الأكثر تخصيصاً وفي حالة كونها مخلوطة مع غيرها من المواد فانها تخضع للبند الذي يضفي الصفة الرئيسية عليها وفي حالة تعدد تحديد البند طبقاً لهذا الأسلوب يرجح البند الأعلى في الفئة الضريبية .

واذا كان من الصعب تطبيق هذه القواعد فيقوم مدير الجمارك باصدار مايسمي بقرار التشبيه .

٦- اذا كانت الواردات في الجدول [أ] فان جدول [ب] هو تعريفه للصادرات ولا يفرض فيه الضريبة الا علي عدد محدد فالاصل في الصادرات هو عدم الخضوع للضريبة بعكس الامر بالنسبة للواردات.

٧- نص علي ان يكون تعديل التعريف الجمركية بقرارات من رئيس الجمهورية بناء علي اقتراح وزير الخزانة لما لهذه التعريف من اهمية كمورد مالي للدولة، ويضفي امكان هذه التعديلات المرونة مع الدراسة المتأنية لها.

تعريف عام ١٩٨٠

استمر العمل بتعريف سنة ١٩٦٢ منذ يناير ١٩٦٢ ولم تدخل عليها تعديلات تذكر رغم التغيرات الاقتصادية المتوالية التي كان من الضروري ان يصاحبها او يستتبعها ادخال تعديلات تكفل حماية متوازنة للصناعات الوطنية القائمة مع تشجيع قيام صناعات ومشروعات جديدة وذلك الي جانب انهاء الحصيلة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية.

وتحقيقا لذلك اصدر وزير المالية قراره رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل لجنة لبحث تعديل وتطوير التعريف القائمة من الاجهزة المعنية وهي:

الجمارك- وزارة الصناعة- وزارة البترول- وزارة الزراعة- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية- وزارة الصحة- الهيئات العامة- اتحاد الصناعات- اتحاد الغرف التجارية- شركات الانتاج من القطاعين العام والخاص، ذلك لاستطلاع وجهات النظر المختلفة واجراء الدراسات

المتخصصة التي يمكن عن طريقها التعرف علي المتغيرات اللازمة في التعريف، وقد انطلقت اللجنة في دراستها معتمدة اساسا علي احصاءات التجارة الخارجية لأعوام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ وانتهت باعداد مشروع تعريف جمركية جديدة .

وتجدر الاشارة الي ان هذا المشروع هو الاول من نوعه والذي يعد في ظل قانون الجمارك الذي صدر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذي عمل به اعتبارا من ٢٦ يونيو عام ١٩٦٣ .

حيث جاء هذا القانون الجمركي تصنيفا شاملا مستحدثا عددا كبيرا من الاحكام المتوشية مع اهداف المجتمع، وبذلك استكمل النظام الجمركي مقوماته معتمدا علي القانون الجمركي لعام ١٩٦٣ والتعريف الجمركية وهما ركيزتي النظم الجمركية .

ان القانون الجمركي بمفهومه الواسع يشمل مجموعة القواعد والقرارات والاتفاقات الدولية المنظمة لأخضاع البضائع في تحركها داخل وخارج الاقليم- والسلطات المنفلة له- والاجراءات المتبعة لذلك- والنظم الخاصة والاعفاءات الجمركية . ورسوم الخدمات التي تقدم . وقواعد التهريب والمخالفات الجمركية والعقوبات المقررة لكل منها .

فقانون الجمارك اذن هو القاعدة الاساسية لنظام العمل الجمركي ويحدد بالاضافة الي ماتقدم الاسلوب الامثل والاجراءات اللازمة لتحصيل الضريبة وتحقيق اهداف الدولة .

الآن هذا القانون لا يعد الوحيد الذي يطبقه رجال الجمارك، بل هم يقومون بتطبيق مجموعة أخرى من القوانين والقرارات نيابة عن الوزارات والأجهزة الأخرى، وكذلك الاتفاقات والمعاهدات الدولية والقوانين والقرارات الصادرة بها ذات الاتصال بالأوضاع الجمركية، إذ العمل الجمركي له طبيعته الخاصة بحكم سيطرته على منافذ البلاد مما يجعل له احتكاماً وارتباطاً مستمراً بمختلف أوجه الحياة في الدولة.

والتعريف الجمركية وهي بتبسيط شديد: القائمة التي تتضمن أنواع البضائع والسلع ولثة الضريبة المستحقة علي كل منها، إلا أنه نظراً لتزايد النشاط الاقتصادي وتعدد وتنوع السلع وكثرة المبادلات فقد تطلب الأمر تنظيمها وتبويبها وتصنيفاً لهذه السلع المتبادلة وكيفية معاملتها وتحديد أنواعها وقيمتها حتي لا تضطرب الأمور ونشأ الخلافات، كما تسهل انسياب هذا التيار السلعي الذي يسهم في ازدهار اقتصاد العالم وذوله.

وقد حكم ذلك العمل علي جمع وتقسيم هذه البضائع بطريقة علمية وواضحة ومنسقة تسهل تحديد طبيعتها، وتمكن من وضوح الضرائب المفروضة عليها سواء حددت بإرادة الدولة منفردة أو باتفاقات دولية متعددة، فتم وضع التعريفات الجمركية وتم تحديد الأصناف في أقسام واضحة وفصول محددة وبنود معينة بحيث يتبع هذا التقسيم الدول المختلفة الأعضاء في الاتفاق الدولي.

ولقد جاءت تعريف بروكسل، وعلي نهجها الجدول العربي الموحد مؤكداً لهذه التقسيمات مع ترك الحرية للدول المشتركة في تحديد

القلات واتباع السياسات التي تراها.

ولما كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص بالمادتين ٦، ٩ علي ان تصدر التعريفات الجمركية بقرار من رئيس الجمهورية له قوة القانون علي ان يعرض علي الهيئة التشريعية في دورتها القادمة فور نفاذها والا في اول دورة لانعقادها.

فقد تم عرض مشروع تعريفات سنة ١٩٨٠ علي رئيس الجمهورية حيث اصدره برقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ في ٩ مايو سنة ١٩٨٠ علي ان يعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره.

تعريف عام ١٩٨٦

مع بداية عام ١٩٨٥ ظهرت ملامح تغيير اساسية في الاوضاع الاقتصادية المصرية حيث برزت صناعات مصرية جديدة جديرة بالحماية لتمتكن من منافسة المثلل الاجنبي في الاسواق المحلية ثم لينطلق بعد ذلك الي التصدير للأسواق الخارجية مع تغير في المناخ الاقتصادي بصفة عامة سواء من حيث السياسة الجمركية او النقدية او سياسات الاستيراد والتصدير.

وبدت الحاجة ملحة الي اصلاح المسار الاقتصادي للبلاد وكان لابد من مراجعة شاملة لسياسة الضريبة الجمركية باعتبارها احد الأدوات الهامة التي تستخدم لرسم وتوجيه الاقتصاد القومي للبلاد.

ولذلك جرت دراسات متكاملة لمجموعة من القرارات والقوانين ذات

الصلة بالتعريف الجمركية، فلم تقتصر الدراسة علي تغيير في معدلات فئات الضريبة الجمركية بل تعدت ذلك الي تحديد للسياسة الجمركية ومواجهة جلية للمعوقات والمتناقضات التي تعترض تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الضريبة وتمكينها من أن تؤدي دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد .

وكان من وراء التعريف المقترحة عدة اهداف اساسية، وكانت ثمة تناقضات قد ظهرت في التعريف الصادرة عام ١٩٨٠ بالإضافة الي انه لم يعد من الواقعي حساب الدولار للأغراض الجمركية علي اساس ٧٠ر٧ قرشا كما كان متبعاً في حين ان سعره الحقيقي في سوق الصرف قد تجاوز ذلك كثيراً .

أولاً: أهداف تعريف عامة ١٩٨٦ :

كانت التعريف الجمركية المقترحة تهدف الي تمكينها من تحقيق الاهداف المنوطة بها باعتبارها احد ادوات التوجيه الاقتصادي التي تسعى الدولة من خلالها الي تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تتلخص فيما يلي:

- ١- تشجيع وتنشيط وحماية الصناعات الوطنية للمساهمة في تنفيذ سياسة التصنيع وتشغيل الطاقات الانتاجية غير المستغلة بهدف تحقيق ازدهار ونمو النشاط الانتاجي، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في المجالات المنتجة .
- ٢- المساهمة في دفع الدخل الحقيقي للمواطن المصري بتخفيض تكاليف

انتاج السلع عن طريق خفض الضريبة الجمركية علي المواد الخام والعدد والآلات.

٣- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين ورعاية مصالح جموع المواطنين عن طريق تخفيض الضريبة علي السلع الضرورية، مع اخضاع السلع غير الضرورية لفئات ضريبة مرتفعة نسبيا.

٤- المساهمة في ترشيد وضبط الاستيراد من الخارج للسلع المختلفة.

٥- تدعيم بعض الأنشطة الهامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع الزراعة.

٦- احد مصادر تمويل الغزاة العامة للدولة.

ثانيا: الاسباب التي أدت إلى تعديل التعريفات الجمركية:

- صدرت التعريفات الجمركية لعام ١٩٨٠ متمشية مع الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ولقد استطاعت هذه التعريفات ان تعمل علي تحقيق قدر كبير من اهدافها. الا انه نتيجة للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال السنوات من ١٩٨٠... فقد اصبحت هذه التعريفات تواجه العديد من المشاكل التي حدثت من فاعليتها.

- اسفر التطبيق العملي للتعريفات الجمركية الحالية عن ظهور العديد من التناقضات يتضح اهمها فيما يلي:

١- وجود خلل في التوازن والتدرج المخططي في فئات الضريبة الجمركية لبعض السلع الاجنبية المستوردة من الخارج حسب

كونها خام او نصف مصنعة او تامة الصنع، وعما اذا كان لها
مثيل من الانتاج المحلي من عدمه، مما ادي الي تضرر الصناعة
الوطنية من تزايد فئة الضريبة الجمركية علي مستلزمات الانتاج
في بعض الصناعات عن الضريبة المفروضة علي المنتج النهائي .

٢- وجود عدد كبير في فئات الضريبة الجمركية حيث وصلت الي
٤٣ فئة اجمالية بخلاف فئات الدخان والمشروبات الكحولية . كما
ظهر تفاوت ملحوظ بين الفئات المختلفة مما ادي الي العديد
من الثغرات في التطبيق خاصة عندما تخضع سلع متشابهة او
بديلة الي فئات ضريبة مختلفة .

وعلي سبيل المثال فان الواح الفورمايكا كانت تخضع لفئة ٦٠٪
فضلا عن الضرائب الأخرى بينما كانت الألواح البديلة من الخشب
الصناعي المغطى بالفورمايكا [الميلامين] يخضع لفئة ١٥٪ مما
تضررت معه شركات انتاج الفورمايكا .

كما ان ذلك التباين الكبير في عدد الفئات ادي الي ارباك المستوردين
والعاملين في الجمارك وحدث العديد من الأخطاء والخللات في
التطبيق مما زادت معه حدة المشاكل، هذا في الوقت الذي لا توجد
فيه حاجة ملحة لهذا التباين .

٣- تضخم حجم الإعفاءات الجمركية المقررة بموجب قوانين وقرارات
استثنائية فضلا عن الإعفاءات الجمركية لسلع تامة الصنع بموجب

التعريفية الجمركية مما ادى الي احداث العديد من المشاكل للقطاعات المنتجة في البلاد، حيث ان اغلب السلع المعفاة عبارة عن سلع تامة الصنع في الوقت الذي تخضع مستلزمات انتاج تامة الصنع في الوقت الذي تخضع مستلزمات انتاج الصيقل من المنتج المحلي الي ضرائب جمركية مختلفة مما ادى الي خلق ظروف منافسة غير متكافئة لصالح المستورد من الخارج، كما ادى ذلك الي احجام المستثمرين عن الدخول في تصنيع سلع تخضع مثيلتها المستوردة لاعفاءات جمركية .

ومثال ذلك اعفاء طلبات المياه ادى الي الاضرار بالصناعة الوطنية وتكدس المخزون من المنتج المحلي نظرا لان المنتج المحلي يقوم بسداد الرسوم الجمركية علي مستلزمات انتاجه بينما المنتج النهائي الاجنبي معفي من الرسوم .

٤- تعدد انواع الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم [خمس انواع] وظهور بعض التناقضات وعدم التنسيق بين فئات ضريبة الوارد الجمركية [الضريبة الاصلية] ورسم دعم تنمية المشروعات مما ادى الي زيادة التفاوت والتناقض بين السلع المتشابهة والبديلة .

٥- وجود خلل عند حساب سعر الصرف المستخدم اساسا في تحديد قيمة الوردات الخاضعة للضريبة بالعملة المحلية، حيث يتم حساب سعر الصرف بـ ٧.٠٧ قرشا للدولار، فضلا عن ان ذلك يعتبر مخالفة قانونية وفقا لاحكام قانون الجمارك [الذي ينص علي ان يكون تقييم السلعة علي اساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة

بالعملة المصرية] فانها تعني حصول السلع غير الضرورية علي تخفيضا جمرکيا يصل الي ٤٧,٣٪ من الضريبة [نتيجة حساب سعر الصرف ب ٧٠,٧ قرش بدلا من ١٣٥ قرش للدولار] في ذلك الوقت.

ثالثا: الاسس والمبادئ التي تمت مراعاتها عند اعادة النظر في التعريفات الجمرکية المقترحة:

١- سهولة ووضوح التعريفات الجمرکية عن طريق:
١- الغاء كافة الضرائب والرسوم الاخرى الملحقه بالضريبة الجمرکية [وهي رسم دعم تنمية المشروعات الذي كان مقررا بفئات صفر ٥٪، ١٠٪ ورسم الاحصاء ١٪ والضريبة الاضافية كانت بنسبة ٣٪ من ضريبة الوارد والابقاء فقط علي الضريبة الاصلية وهي ضريبة الوارد الجمرکية المقررة بالتعريفات الجمرکية، الامر الذي يسهل علي المستوردين والمستثمرين حساب الضريبة وتحديد المستحقات علي وارداتهم.

٢- تبسيط هيكل فئات التعريفات الجمرکية عن طريق تخفيض الفئات الحالية من ٤٣ فئة ضريبة اجمالية بخلاف ضرائب الدخان [النوعية] والمشروبات الكحولية [العالية] الي ١٠ فئات فقط، تدرجت من ٥٪ الي ١١٠٪ بخلاف السيارات التي تزيد عدد سلندراتها عن اربعة حيث اخضعت لضريبة بواقع ١٦٠٪ فقط وذلك بهدف سهولة التطبيق، وكذلك بخلاف السلع الغذائية الاساسية التي اخضعت لفئة مخفضة ١٪.

٣- تبسيط التقسيمات داخل جدول التعريفية الجمركية بالغاء التقسيمات الجزئية غير الضرورية والاكتفاء بالتقسيمات التي تحقق هدفا معينا تسمي التعريفية الي تحقيقه، بما يسمح بسهولة فهم وتطبيق التعريفية لكل من العاملين والمتعاملين مع الجمارك مع العمل علي التقليل من المشاكل الناجمة عن التطبيق.

٤- تبسيط توصيف السلع داخل جدول التعريفية للقضاء علي المشاكل والثغرات التي اسفر عنها التطبيق الفعلي.

ب- معالجة التناقضات في فئات الضريبة الجمركية التي اسفر عنها التطبيق العملي للتعريفية السابقة وذلك عن طريق:

١- تحقيق التوازن بين الضريبة المفروضة علي السلعة التامة الصنع وبين المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل كليا او جزئيا في انتاجها، مع الأخذ في الاعتبار مدي ضرورتها للمستهلك المصري ومدي توافرها في الانتاج المحلي. بحيث تكون الضريبة اقل ما يمكن بالنسبة للخدمات ومستلزمات الانتاج ونتمتع تدريجيا كلما زادت نسبة التصنيع. مع عدم رفع الضريبة علي الاصناف الضرورية التي لايفطي الانتاج الوطني احتياجات الاستهلاك المحلي منها منعا من زيادة الاسعار علي المستهلك.

٢- التنسيق بين فئات التعريفية بالنسبة للاصناف المتشابهة بحيث تكون مواحدة او ان يكون الفرق بينها بسيطا حيث ان الاختلاف الكبير في فئات الضريبة يعد وسيلة للتلاعب.

ج- ان يكون الحد الأدنى لفئات الضريبة الجمركية ٥٪:
"فيما عدا السلع الغذائية التي تهم جموع المواطنين حيث
اخضعت لفئة ضريبية ١٪ فقط".

وذلك مراعاة لجهات الإنتاج الوطني التي كانت تتضرر من
الاعفاء الجمركي للسلع تامة الصنع بموجب التعريفة الجمركية
بينها خامات ومستلزمات انتاج لمثيله الوطني خاضع للضريبة مما
يؤثر علي قدرة منافسة الانتاج المحلي لمثيل المستورد. ويضعه
لي ظروف منافسة غير متكافئة.

د- العمل علي التنسيق بين الاهداف المتضاربة المتعلقة بحماية
الصناعة الوطنية ورعاية الأنشطة الانتاجية من ناحية وتخفيف
الاعباء علي جموع المواطنين من ناحية اخرى، وذلك بايجاد قدر
من الحماية التنافسية العادلة غير المغالي فيها والتي تعمل علي
توفير قدر من الرعاية بالنسبة للمنتجات المحلية لتنشيطها بالشكل
الذي لا يكون عبء الحماية ثقيلًا علي المستهلك المصري.

هـ- تشجيع صناعات التجميع الوطنية : بمنحها تخفيضات جمركية تتزايد
كلما زادت نسبة التصنيع المحلي في المنتج النهائي لتصل الي
٧٥٪ من ضريبة الوارد المقررة في التعريفة الجمركية ، وذلك
بهدف تعميق التصنيع المحلي.

و- روعي ان تعمل فئات الضريبة الجمركية علي احداث نوع من ض-

وترشيد الاستيراد من الخارج زيادة ونقصا تجنباً - الي حد ما
- لاصدار قرارات ادارية متتالية باليمنع او بالخطر للاستيراد من
الخارج.

ز- اخضاع الآلات والمعدات والأجهزة التي تستوردها مشروعات
الاستثمار والمجتمعات العمرانية الجديدة والالتزمة لإنشائها لفئة
ضريبة موحدة بواقع ٥٪ تشجيعاً علي الاستثمار في مجالات
الانتاج.

ج- معالجة الاوضاع غير الضريبية المؤثرة علي الضريبة الجمركية التي
تحول دون تحقيقها لاهدافها عن طريق:

١- الغاء الاعفاءات الجمركية المقررة بقوانين وقرارات استثنائية
خارج التعريفات الجمركية [وذلك فيما عدا الاتفاقيات الدولية -
اعفاءات الدفاع والأمن القومي - الدبلوماسيين الأجانب وذوي
المكانة وكذلك اعفاءات الركاب القادمين والمسافرين والأشياء
المصدرة المعاد استيرادها من الخارج - مؤن ومواد الوقود
المتعلقة بتموين الطائرات وسفن اعالي البحار] وذلك بهدف
تمكين التعريفات من اداء دورها الفعال كآحد ادوات التوجيه
الاقتصادي للبلاد، علي ان يتم معالجة اتجاه الدولة نحو تشجيع
بعض الأنشطة بوسائل اخري غير الاعفاء الجمركي، وذلك عن
طريق زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض الجهات الهامة لسداد
الضرائب الجمركية الناتجة عن الغاء هذه الاعفاءات.

هنا وقد كان لالغاء الاعفاءات الجمركية ضرورة قصوى وذلك نظرا لتضخم حجم الاعفاءات الجمركية بحيث وصلت الي اكثر من ٤٠٪ من اجمالي قيمة الواردات بالشكل الذي اضر بالصناعة الوطنية وهدد الموارد المالية للدولة .

٣- تعديل سعر الصرف الذي يتخذ اساسا لتحديد القيمة للأغراض الجمركية ليعكس القيمة السوقية للواردات بالعملة المصرية ولتصحيح الوضع القانوني الخاطئ نتيجة لتطبيق سعر غير واقعي ٧٠ر ٧ قرش للدولار، والذي يحمل في طياته دعما مستترا لجميع الواردات، وذلك بان يكون سعر الصرف علي اساس ١٣٥ قرش للدولار .

وقد روعي ان يقابل ذلك تخفيضات في فئات الضريبة الحالية لتقليل الحد من الآثار المترتبة علي تعديل سعر الصرف، وذلك دون الاخلال بحل التناقضات الموجودة في التعريفات الجمركية .

٣- تعديل الفئات القيمة لضريبة الاستهلاك المفروضة علي السلع المستوردة:

ونظرا لان وعاء ضريبة الاستهلاك هو نفس وعاء الضريبة الجمركية، وحيث ان تغيير سعر الصرف سوف يؤدي في النهاية الي مضاعفة عبء الضريبة علي الاستهلاك بالنسبة للسلع المفروضة عليها فئات قيمية [اي بنسبة من قيمتها]، لذلك رؤي تخفيض فئات ضريبة الاستهلاك التقييمية المعمول بها في ذلك

الوقت علي السلع المستوردة من الخارج بنسبة ٥٠٪ وذلك
لحفاظ علي ذات العبء الحالي وتجلب زيادة غير مستهدفة في
ضريبة الاستهلاك.

تعديل التعريف الجمركية لعام ١٩٨٩

استحدثت تعريف عام ١٩٨٦ قاعدة جديدة مقتضاها توفير قدر
من المرونة لمواجهة المشاكل التي تنشأ في التطبيق نتيجة لاختلاف
الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبما يكفل اجراء التعديلات اللازمة في
فئات التعريف الجمركية المطبقة، وذلك حتي تضمن للتعريف
الجمركية كفاءتها باعتبار أن حصيلتها تمثل موردا هاما من موارد
الدولة ولاستمرار اداء دورها علي الوجه المنشود ومسايرته لجوانب
السياسة المالية والاقتصادية.

وتحقيقا لذلك نصت المادة الثامنة من هذه التعريف علي انشاء
مجلس اعلي للتعريف الجمركية برئاسة وزير المالية وعضوية الوزراء
الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس الوزراء يختص ببحث
واقترح التعديلات الهالئمة للتعريف الجمركية وذلك في ضوء مايسفر
عنه التطبيق الفعلي لها، وتطوير النظم الخاصة بها بما يتلاءم مع
المتغيرات الاقتصادية علي ان يكون للمجلس امانة فنية تابعة لوزارة
المالية.

وبعد صدور التعريف الجمركية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦
تلقت الامة الفنية العديد من المقترحات حول تعديل التعريف وقامت
بدراسة ماكشف عنه التطبيق من مشاكل خلال الفترة التالية لصدور

التعريف، كما عقدت هذه الأمانة عدة لقاءات مع الاتحادات والفرد التجارية والصناعية والجهات الفنية لإيجاد الحلول العملية المناسبة لهذه المشاكل وبما يمكن معه إزالة للمتناقضات بالشكل الذي يحقق استمرارية تحقيق التعريف الجمركية لأهدافها.

وقد انتهت الدراسات الفنية التفصيلية الي اقتراحات محددة بتعديل التعريف ووافق عليها اعضاء المجلس الاعلى، وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩.

هذا وقد نصت المادة الاولى من قانون اصدار التعريف في البند [أ] بأن تحصل الضريبة الجمركية علي ماتستورده المنشآت الفندقية والسياحية من الاجهزة والالات والمعدات [عدا سيارات الركوب] اللازمة لها لأغراض الاحلال والتجديد بواقع ٥٠٪ من الفئات المقررة بجدول التعريف علي الا تقل الضريبة المحصلة عن ٢٠٪ من القيمة، فاذا كانت هذه الاصناف مما يخضع لفئة ضريبة ٢٠٪ فاقل فتطبق الفئة المقررة بالتعريف دون تخفيض.

ويستهدف هذا النص كما هو واضح تشجيع الحركة السياحية بتخفيف التكلفة علي المنشآت الفندقية والسياحية وذلك بتخفيض الضريبة الجمركية علي المعدات والالات والاجهزة اللازمة لها في مراحل مابعد الانشاء، حيث انه قبل هذا النص كانت هذه الاصناف اذا وردت في مرحلة الانشاء تخضع لفئة ضريبية مخفضة بواقع ٥٪ من قيمتها وذلك طبقا لنص المادة ٤ من قانون الاعفاءات رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦، فلذا ما تجاوزت المنشأة مراحل الانشاء واستوردت هذه

الامانة بقصد الاحلال والتجديد لاجتماع بابة مزاياء جمركية .

كما تقضى هذه العادة في الفقرة [ب] منها بأن تحصل فريضة جمركية بواقع ١٪ من القيمة علي ما تستورده الشركة العربية لانايب البترول من اجهزة ومعدات والآلات ووسائل النقل - نديا عدا سيارات الكرب - لتنفذ وتشغيل مشروعاتها . وذلك تشجيعا لهذا الانعام البترولي الهام والحيوي .

وتقضي ذات المادة في البند [ج] منها بتعديل نص الفقرة [ب] من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريف الجمركية بشأن صناعات التجميع بما يؤدي الي دفع هذه الصناعة الي الامام وكفالة مرونة اكبر وقدر من الواقعية .

ويتلاحظ من مطالعة الجدول الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ انه تضمن بعض التعديلات علي التعريف الجمركية اما بالتخفيض في الضريبة او بتعديل بعض الصياغات في البنود الجمركية لاحكامها مع بقاء فئة الضريبة المقررة عليها كما هي وهذه تمثل ٨٧٪ من اجمالي التعديلات، بينما لم تتجاوز البنود التي تم رفع فئة الضريبة عليها لامور تتعلق بتحقيق حماية جمركية مناسبة للصناعات الوطنية او لتحقيق التوازن في فرض فئات الضريبة الجمركية - سوي نسبة ضئيلة، ولم يكن الهدف من ورائها تحقيق حصيلة جمركية .

وتستهدف هذه التعديلات في مجموعها تحقيق بعض من الاهداف

تتمثل فيما يلي:

- ١- بالنسبة للبضود التي تمت عليها تخفيضات في فئة الضريبة:
١- تحقيق التوازن بين الضريبة الجمركية المفروضة علي الخامات ومستلزمات الانتاج وتلك المفروضة علي المنتج النهائي الكامل الصنع، وذلك عن طريق تخفيض فئة الضريبة الي ادني حد بالنسبة للخامات وتخفيضها نسبيا بالنسبة لمستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة حسب درجة التصنيع، بحيث لايزيد عبء الضريبة بالنسبة للمكونات عن عبء الضريبة المقررة علي المنتج النهائي بهدف تشجيع العملية الانتاجية بالبلاد .
- ٢- تخفيض الضريبة علي الخامات بهدف تخفيض تكلفة انتاج بعض الصناعات لتنشيطها مثل خامات صناعة حديد التسليح، مستلزمات انتاج بعض الصناعات كصناعة عربات السكك الحديدية .
- ٣- رعاية الفئات محدودة الدخل، رفعا للمعانة عن كاهلهم ومثال ذلك تخفيض الضريبة بالنسبة لمحضرات تغذية الاطفال، وروؤس الات الخياطة .
- ٤- تخفيض تكلفة انتاج الدواء والعلاج لتوفيره بأسعار مناسبة خاصة لمرضي الامراض المزمنة وذلك عن طريق تخفيض فئة الضريبة المقررة علي الكمياويات الداخلة في صناعة الدواء والانسولينات وجبائر كسور العظام .
- ٥- توحيد المعاملة الجمركية بالنسبة للسلع التي تعمل في مجال واحد دون قصرها علي احد المصانع فقط، مثال ذلك خضوع مااستورده المصانع من المحضرات لتصنيع المبيدات الحشرية للزراعة لفئة موحدة قدرها ٥٪ بعد ان كان هذا الامتياز قاصراً

علي شركة كثر الزيات وكذلك تخضع للنفس الفلة الأكياس والعبوات التي تستوردها مصانع انتاج الاسمنت والجبس والجير حيث كانت قاصرة علي مصانع الاسمنت فقط .

٦- تخفيض العبء علي كاهل بعض القطاعات الاقتصادية في الدولة ومثال ذلك تخفيض الضريبة علي اجهزة الميكروويف و اجهزة الارسال والاستقبال بالراديو للهاتف والبرق التي تستوردها هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية واتحاد الاذاعة والتلفزيون وتخفيض الضرائب المقررة لقطاع السياحة [المنشآت الفندقية والسياحية] بواقع ٥٠٪ علي ماتستورده من اجهزة ومعدات لاغراض الاحلال والتجديد علي الاقل فئة الضريبة عن ٢٠٪ .

٧- تشجيع صناعات التجميع بهدف تعميق التصنيع المحلي عن طريق منح صناعات التجميع تخفيضات تبدأ من ٢٠٪ وتصل الي ٧٥٪ كلما زادت نسبة المكون المحلي في المنتج النهائي .

٨- رعاية النشاط الزراعي ومثال ذلك تخفيض الضريبة علي الاجهزة الكهربائية لتدفئة التربة للاغراض الزراعية .

ب- اما بالنسبة للبنود التي لم يتم تعديل فئة الضريبة الجمركية عليها :

لقد كشف التطبيق العملي عن وجود بعض القصور بالنسبة لصياغات بعض البنود الجمركية مما استلزم تصويبها مع بقاء فئة الضريبة كما هي دون تعديل وذلك لاحكام الصياغة وسد الثغرات في التطبيق .

كما انه قد تم تعديل صياغات بعض البنود الجزئية لتتلائم مع

المصطلحات الفنية المتداولة في السوق [مثال ذلك بالنسبة للأجهزة الكهربائية لوصل أو قطع أو وقاية أو تقسيم الدائرة الكهربائية].

ج- بالنسبة للبذور التي وردت عليها زيادة في فئة الضريبة الجمركية: وقد اتت التعديلات استجابة لما ورد من طلبات للمجلس الأعلى للتعريف الجمركية من بعض السادة المنتجين من أن منتجاتهم تتعرض لظروف منافسة غير متكافئة لصالح المنتج المستورد من الخارج علي حساب المثيل المحلي، وعلي ذلك فقد تمت هذه التعديلات ولم تستهدف تحقيق اية زيادة في الحصيلة الجمركية بل استهدفت تحقيق مايلي:

١- توفير قدر مناسب ومعقول من الحماية الجمركية لبعض الصناعات الوطنية بهدف تنشيطها وازدهارها، وتوفير قدر من المنافسة المتكافئة مع المثيل المستورد من الخارج ومثال ذلك المحاقن البلاستيك المعقم للاستعمال لمرة واحدة مقاسات حتي ١٠ سم اجراس الأبواب والمنازل واجهزة التنبيه ضد السرقة وبانيوهات زهر مطلي بالهيناء.

٢- تحقيق قدر من العادلة الاجتماعية عن طريق زيادة فئة الضريبة بالنسبة للسلع غير الضرورية التي يستهلكها القادرون مثال ذلك الساعات المصنوعة من معادن ثمينة والدمي المعدة للزينة والاعاب المهرجانات والتسلية.

٣- العمل علي استغلال الطاقات العاطلة [غير المستغلة] في المصانع الوطنية ومثال ذلك استغلال الطاقات العاطلة لدي معاصر بدر الكتان.

٤- توحيد فئة الضريبة الجمركية بين مختلف الأصناف المشيلة سدا
للثغرات في التطبيق فضلاً عن توفير الحماية للمنتج الوطني
ومثال ذلك توحيد الضرائب المفروضة علي الزيتون.

الباب الثاني

التشريعات الجمركية

الفصل الأول

مبادئ التشريع الجمركي

يقصد بالتشريعات الجمركية مجموعة القوانين والقرارات والقواعد القانونية التي تطبيقها الادارة الجمركية، اذ لا يقتصر عمل هذه الادارة علي تطبيق قانون الجمارك بل يتعدى ذلك الي تطبيق غيره من القوانين والقرارات والمعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها وتتناول تنظيمات جمركية او اقتصادية تتعلق بالتجارة الخارجية وذلك لتحكم الادارة الجمركية في منافذ البلاد .

ولقد تطورت الاهمية النسبية لهذه التشريعات مع التطور الاقتصادي والعلاقات الخارجية والميل الي خلق التكتلات الاقتصادية بما ترحبه من كسر للقيود الاستيرادية والتصديرية فضلا عن خفض في نسب الضرائب الجمركية او الاعفاء منها نهائيا فيما بين الدول المشتركة والسعي الي اقامة سياج جمركي موحد تجاه غيرها من دول العالم الخارجي، كما يترتب علي ذلك تغيرات في الاختصاص بين السلطات الوطنية وادارة وهيئات السوق ومن ثم ضرورة التنسيق بين تشريعات الدول المشتركة .

والامثلة الهامة علي ذلك السوق الاوربية المشتركة، واطفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي، ثم الاتفاقية الاقتصادية بين مصر وبعض الدول

النامية، والاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من الدول العربية .

وسنورد فيما يلي عرضاً سريعاً للقوانين التي يلتزم رجال الجمارك بتنفيذها ثم نستعرض بشئ من التفصيل: قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقوانين وقرارات التصدير والاستيراد والاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

أولاً: قوانين وقرارات خاصة بنظم الجمارك:

- ١- قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته، والقرارات الوزارية والإدارية المنفذة له .
- ٢- قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ولأئحته التنفيذية .
- ٣- التعريفة الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاتها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ ورقم ٣٠٥ للسنة ١٩٨٩ .
- ٤- القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة علي الاستهلاك ولأئحته التنفيذية والقوانين المعدلة له .

ثانياً: قوانين منظمة لآوضاع اقتصادية:

- ١- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ولأئحته التنفيذية ومصادر عليها من تعديلات متعددة .
- ٢- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، ولأئحته التنفيذية .
- ٣- القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار ولأئحته التنفيذية .

٤- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد ولائحته التنفيذية.

ثالثا: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

رابعا: تشريعات أخرى:

- ١- القوانين الخاصة بمكافحة المخدرات.
- ٢- النظم القانونية للأثار ومكافحة تهريبها.
- ٣- القواعد القانونية المتعلقة بحماية الآداب العامة.
- ٤- القواعد القانونية المنظمة للأسلحة والذخائر والأمن العام.
- ٥- القواعد الخاصة بالتموين.
- ٦- القواعد القانونية الخاصة بالصحة والصيدليات.
- ٧- القواعد القانونية الخاصة بالحجر الزراعي والحجر البيطري والمواصلات السلكية واللاسلكية.

حيث يباشر رجال الجمارك تطبيق هذه القوانين في نطاق الدوائر الجمركية وفيما يتعلق بالأفراج الجمركي عن السلع التي يتعين أن يتخذ بشأنها اية اجراءات تنص عليها هذه القوانين.

ويقوم رجال الجمارك مثلا بضبط اية مواد محظورة بما لهم من سلطات التفتيش والضبط داخل الدوائر الجمركية وتحرير المحاضر

الغامة بضبطها واحالتها الي النيابة العامة لتحررك الدعوى الجنائية
ضد المتهمين فيها .

كما يقوم رجال الجمارك بضبط وقائع تهريب الاكثار سواء الي
خارج البلاد او الي داخلها وكذلك ضبط اية وقائع تمس الاداب العامة
او الصحة العامة .

ولايفرج الجمارك عن المأكولات الواردة الا بعد عرضها علي
الجهات المختصة والصحة، ولا عن الحيوانات الحية الا بعد عرضها علي
الحجر البيطري، ولا عن الحاصلات الزراعية والاشباب الا بعد عرضها
علي الحجر الزراعي . . . وهكذا

الفصل الثاني

القانون الجمركي

تعددت تعريفات القانون الجمركي اذا اعتبره البعض مجموع القواعد القانونية التي تطبق علي حركة التجارة الخارجية او بمناسبةها، ومثل هذا التعريف يتضمن القواعد التي تحدد النظم الجمركية وكذلك القواعد التي تنظم حركة التصدير والاستيراد والقواعد التي تنظم التعامل بالنقد الأجنبي والرقابة عليه، وكذلك القواعد المتعلقة بالصحة والبيئة والزراعة والشلون الصيدلية والبيطرية والتوحيد القياسي.

ومن الواضح ان هذا التعريف يعتبر موسعا لمفهوم القانون الجمركي اذ ان اغلب هذه القوانين لها اهتمامات قانونية اخري غير الجمارك وان كانت تنظم بصفة استثنائية امكانية الأفراج عن نوع من السلع التي تعينها، مما حدي بالشرح الي البحث عن تعريف ضيق للقانون الجمركي.

وعلي ذلك ثار الاختيار حول عدد من المعايير فوفقا لمعيار شكلي وهو الادارة القائمة بالتطبيق جري تعريف القانون الجمركي بانه القانون الذي تقوم الادارة الجمركية بتطبيقه، غير ان هذا التعريف اصيب بنقد يتصل في ان الادارة الجمركية يوكل اليها تطبيق العديد من القوانين التي تهتم بغير الاهداف المالية والاقتصادية والتي لاتعد من قبيل القواعد الجمركية .

ولذلك رأي البعض انه من الأفضل تعريف هذا القانون ولغا لمعيار مادي باعتباره القانون الذي ينظم الاعباء المالية التي تقع بمناسبة استيراد او تصدير السلع عبر البلاد، علي ان هذا النظر ايضا لم يسلم من النقد - اذ ان الهدف المالي ليس هو الاوحد الذي تسعى اليه الاهداف الجمركية، كما ان الاصل في الصادرات وهي بطبيعة الحال نظام جمركي هام واماسس عدم الخضوع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، ولذلك يبدو هذا التعريف غير مرتبط بالتجارة الخارجية والواقع الاقتصادي المتطور.

علي ان الرأي الذي نراه اقرب الي الصحة في تعريف القانون الجمركي ان لهذا القانون وحدة تهدف بصفة عامة الي السماح لدولة بمراقبة وتنظيم تيار السلع الداخلة والخارجة عبر اقليم الدولة، وهو يختلف بذلك عن القانون التجاري الدولي الذي يهتم بالعلاقات الخاصة الناجمة بين الاشخاص بائعا ومشتريا ووسيطا. كما انه يتميز عن القانون الضريبي الدولي الذي يهتم باخضاع بعض العمليات القائمة في عدد من البلاد، كما يتميز عن قانون الصرف الذي يهتم بتيار رؤوس الاموال وكيفية التعامل فيها لا البضائع.

للقانون الجمركي وفق هذا الرأي يهدف الي تنظيم سياسة الدولة الجمركية اذ تجمعها علاقة واضحة، وهو يتكون فعلا من مختلف الادوات القانونية التي تسمح بتحقيق السياسة الجمركية مما يتبين معه ان محتوى هذا القانون يتغير في الزمان والمكان اذ ان السياسة الجمركية هي مبرر هذا القانون مما يتعين معه تغييره بتغيرها سواء

أو هدفت إلى الحماية أم عتكست إلى تحرير التجارة الخارجية، ومن المنطقي أن هذه السياسة جزء من كل لاستقلال عن السياسات الأخرى لمختلف القطاعات زراعية وصناعية وتجارية، بل أن هذه السياسات الجمركية تخضع عادة لمتطلبات السياسة بمفهومها الواسع.

ويمكن بعد ذلك القول بأن تعريفًا مجردًا قد يصعب تحديده دون الإشارة إلى سياسة جمركية معينة ويعني ذلك قيامه على مجموعة من القواعد تمثل وحدة ذات خصائص محددة متميزة توضع في خدمة السياسة العامة للدولة.

التعدد في القانون الجمركي :

يتلاحظ في ظل الوضع القائم أن محور ونواة القانون الجمركي هو قانون الجمارك الذي يحدد النظم والأهداف الجمركية. والتعريف الجمركية. أو بمعنى آخر مجموعة القواعد التي تحدد الشروط والآثار لعبور سلع التجارة الخارجية لحدود الدولة، والعديد من القواعد وأن لم تعتبر شكلياً جزء منها إلا أنها من لوازمها ومكملاتها لتحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة عبور هذه السلع، كما يلحق بهذه القواعد التنظيمات المرتبطة بالعمليات الجمركية من كشف ومعاينة وتحديد النوع والقيمة للسلع الخاضعة للضريبة.

ويتماثل القانون الجمركي في ذلك مع التشريعات الضريبية وأن تميز بخصائص معينة وشروط لتطبيقه، وقد دفع هذا بالمشروع الجمركي ليقوم سسياحاً جمركياً يهدف إلى مراعاة الظروف المحلية حيث اتاح

بعض نظم تخفف من غلواته كالسماح الموقت ورد الضرائب ونظام المستودعات والمناطق الحرة ونظم الإعفاءات - حتي ادبجت هذه التنظيمات لاهويتها وضرورتها جزء لا يتجزأ من القانون الجمركي.

ولقد بدأت هذه التنظيمات كاستثناءات في التطبيق ثم اخلت اهميتها في التزايد وبدأت تنفصل عن مصدرها واصبحت هذه التنظيمات التي ترد تحت عنوان النظم الخاصة لها حياتها الخاصة واهدائها المتميزة ثم اجراءاتها المستقلة المتطورة كتشجيع التصدير والنقل وتشغيل مزيد من العمالة وجلب العملات الحرة الي البلاد، بمعنى انها اصبحت نظاما اقتصاديا له اهدافه المحددة اذ هي تخضع لمجموعة من القواعد المتميزة التي لها خصائصها المختلفة عن غيرها .

وعلي ذلك يبدو ان القانون الضريبي الجمركي- والقانون الاقتصادي والاختصاصات الجمركية هي مكونات هذا القانون مما يتطلب بيان خصائصه المميزة .

الخصائص التقليدية للقانون الجمركي:

القانون الجمركي هو قانون ينظم الضرائب المفروضة علي السلع لدي عبورها لحدود الدولة خروجاً ودخولاً - وهو الذي يحدد سعر الضريبة والاجراءات اللازمة لتنفيذ النظم الجمركية المختلفة ويخول للادارة الجمركية سلطات وامتيازات لازمة لاداء واجباتها - ويحدد النظم الخاصة - كما يفرض عددا من الجزاءات لكفالة تحصيل الدين الضريبي ويوفر امكانيات تطبيق السياسة المرسومة .

ويتكون قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من ١٣١ مادة تضمنت القواعد الأساسية وتركزت التفاصيل التي تتطلب دوام واستمرار التغيير لتستجيب دائما لمقتضيات تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد لقرارات يصدرها وزير المالية او رئيس مصلحة الجمارك، وقد وزعت هذه المواد علي عشرة ابواب قسمت كمايلي:

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الأول :	أحكام تمهيدية
الفصل الثاني:	الضرائب الجمركية
الفصل الثالث:	المنع والتقييد
الفصل الرابع:	العناصر المميزة للبضائع

ولقد ورد هذا الباب للأحكام الجمركية العامة وتناول قواعدها بتقنين شامل، إذ حدد الفصل الأول المصطلحات الجمركية تحديدا واضحا كالإقليم الجمركي والخط الجمركي - ونطاق الرقابة الجمركية البري والبحري - كما استحدثت تعريفا للدائرة الجمركية يدل على أهمية وخطورة هذه الدائرة في العمل الجمركي.

بينما تناول الفصل الثاني تعريف الضرائب الجمركية بالوضوح وتحديد الواقعة المنشئة لهذه الضريبة وقاعدة مبدأ خضوع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية الضريبية إلا ما استثنى بنص خاص - وكذلك مبدأ عدم الإفراج عن أية بضاعة قبل أداء الضرائب المقررة عليها ما لم ينص علي خلاف ذلك كحالات النظم الخاصة .

ومبدأ تحديد التعريف الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية وكذلك فرض الضرائب الإضافية والضرائب التعويضية ومدى سريان قرارات رئيس الجمهورية هذه .

ونظام أداء الضرائب الجمركية على البضائع الخاضعة لضريبة قيمة

وتلك الخاضعة لضريبة نوعية.

وحدد الفصل الثالث قواعد المنع والتقييد فتحددت شروط دخول البضائع الي البلاد او خروجها منها، وتعريف البضائع الممنوعة والبضائع المقيدة، وقواعد رسو السفن الحاملة للبضائع منعاً من ممارسة نشاط التهريب.

كما حدد الفصل الرابع العناصر المميزة للبضاعة وتحديد المقصود بهنشأ البضاع ثم المقصود بالمصدر، وكيفية تحديد نوع البضاعة .

كما حدد قواعد تحديد القيمة للأغراض الجمركية .

الباب الثاني - موظفو الجمارك

حيث حدد هذا الباب سلطات موظفي الجمارك وحقوقهم في التفتيش والضبط والصعود علي السفينة والاطلاع علي القيودات والسجلات ضمانا لسلامة تنفيذ القانون واحكاما للرقابة الجمركية .

الباب الثالث: الإجراءات الجمركية

الفصل الأول: قوائم الشحن [المانيفست]

الفصل الثاني: البيانات الجمركية

الفصل الثالث: معاينة البضائع وسحبها

الفصل الرابع: التحكيم

يعالج هذا الباب في الفصل الأول الإجراءات الجمركية فتناول في الفصل الأول تنظيم قوائم الشحن [المانيفست] باعتباره الخطوة الأولى في هذه الإجراءات، ثم القواعد العامة في شأن واجبات ربان السفن، أو من يمثلهم عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها ومتى ترفع هذه المسؤولية .

ونظم الفصل الثاني البيانات الجمركية التي يعبر عنها بشهادة الإجراءات بما تتضمنه من بيان تفصيلي عن البضائع التي يراد اتهام الإجراءات عليها، مع تحديد الأشخاص الذين يحق لهم أعداد هذه البيانات والتوقيع عليها . ثم إجراءات تسجيل البيان وتعديل الأيضاحات الواردة به وإجراءات الإطلاع على البضائع وفحصها بمعرفة أصحابها .

كما نص على اعتبار حامل إذن التسليم الخاص بالبضاعة نائبا عن

صاحبها في تسلمها واعفت رجال الجمارك من كل مسئولية في تسليم البضاعة بما يجنب الجمارك امر البت في ملكية البضائع وتتبع نقل هذه الملكية .

وتنظيم المهنة التخليص الجمركي بالنظر لأهميتها باعتبارها حلقة الاتصال بين الجمارك وملاك البضائع .

وعالج الفصل الثالث معايمة البضائع وسحبها، وعلي ان يتم ذلك في الدوائر الجمركية ومدي امكان اجراء ذلك خارج الدائرة الجمركية وشروطه، واجراءات تحليل البضائع للتحقق من نوعيتها او مطابقتها للانظمة الصحية والزراعية .

وافرد الفصل الرابع للتحكيم الجمركي واجراءاته وذلك لذي قيام نزاع بين الجمارك والمستورد حول تحديد نوع البضاعة او منشأها او قيمتها ودرجات هذا التحكيم .

الباب الرابع: النظم الجمركية الخاصة

الفصل الاول : احكام عامة

الفصل الثاني: البضائع العابرة [ترانزيت]

الفصل الثالث: المستودعات

الفصل الرابع: المناطق الحرة

الفصل الخامس: السماح المؤقت

الفصل السادس: الافراد المؤقت

الفصل السابع: رد الضرائب الجمركية

تناول هذا الباب النظم الجمركية الخاصة فالرد الفصل الاول
للاحكام العامة التي قررت ثلاثة مبادئ هامة هي:

- 1- جواز ادخال البضائع او نقلها مع تعليق اداء الضرائب لعدد محدد طبقا للشروط والاوزاع التي يحددها وزير المالية .
- 2- خضوع هذه البضائع للضريبة النافذة في تاريخ اداء الضرائب والرسوم المقررة عليها بصفة امانة او في تاريخ تسجيل التعهدات الخاصة بها وذلك في حالة عدم مراعاة المدة المحددة

لتعليق اداء الضرائب.

٣- اجازة نقل البضائع الوطنية واجبية التي اديت عنها الضرائب من ميناء الي اخر في الجمهورية دون ان تمر علي موانئ اجنبية تيسيرا للتجارة وتذليلا للعقبات التي تعوق انتعاشها.

وخصص الفصل الثاني للبضائع العابرة [الترانزيت] فوضع تفظيم هذه التجارة وضوابطها.

اما الفصل الثالث فقد تناول المستودعات - فقام بتعريفها وتحديد انواعها خاصة وعامة، وقواعد الترخيص بها، وادارتها والضمانات المستحقة بمناسبتها، ورسوم التخزين، ومدة بقاء البضائع فيها، وتحديد البضائع التي لايجوز تخزينها في المستودعات والمسئولية قبل المصلحة والأنشطة التي تمارس في المستودعات.

كما عالج الفصل الرابع احكام المناطق الحرة، الا انه بصور القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم من بعده القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار - القيت احكام هذا الفصل ضمنيا.

واختص الفصل الخامس بنظام السماح المؤقت فوضع شروطه واحكامه وما يتميز به من مزايا تلائم تشجيع هذا النظام، والهدد والضمانات وقواعد المسئولية المخالفة .

وروعي في الفصل السادس اعطاء نظام الافراج المؤقت المروءة التي تكفل مواجهته لتطورات التنمية الاقتصادية فلم يحدد الحالات

التي ينطبق عليها هذا النظام حتي يتسع لما يستجد من حالات
تتطلبها الظروف المتطورة .

ونظم الفصل السابع احكام رد الضرائب الجمركية علي المواد
الاجنبية التي تستورد لاستخدامها في الصناعات الوطنية لدي اعادة
التصدير وحدد قواعد الرد .

الباب الخامس: الاعفاءات المركزية

نظم هذا الباب قواعد الاعفاءات الجمركية الا ان هذه القواعد قد
تم الغاؤها بصريح القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات
الجمركية .

الباب السادس: رسوم الخدمات

خصص هذا الباب لرسوم الخدمات التي تقدمها الجمارك لاصحاب
الشان بصدد الاجراءات او البضائع فقد يحدث ان تدار المخازن او
المستودعات الجمركية بمعرفة الجمارك ومن حقها في هذه الحالة ان
تستولي رسوما مقابل الخزن او الشيالة او التأمين علي البضاعة -
او الرسوم الاضافية الاخرى من فتح الطرود ونقلها الي قاعات الكشف
او وزنها وغير ذلك من العمليات التي يقتضيها ايداع البضائع
والاجراءات التي تتم عليها .

ونظرا لان هذه الرسوم تختلف حسب الظروف ومستوي الاجور .
وجعالات التأمين فقد ترك امر تحديدها لوزير المالية الذي فوض
بدوره رئيس الجمارك في تحديدها ، كما ترك لوزير المالية اومن
ينبهيه تقرير الحالات التي يجوز ليها خفض رسوم الخزن او الاعفاء

اما البضائع التي توضع في المنطقة الحرة فانها لاتخضع لاية
سوم غير تلك الرسوم التي يقررها جهاز المناطق الحرة .

وقد يحدث ان يستدعي العمل ومصلحة اصحاب الشأن ندب بعض
موظفي الجمارك بعد المواعيد الرسمية او خارج الدائرة الجمركية
لمراقبة عمليات خاصة او الكشف علي بضاعة رخصت الجمارك باجرائها
خارج الحرم الجمركي لظروفها الخاصة فنص في هذا الباب علي ان يحدد
بقرار من وزير المالية اجور العمال التي تستوفي من اصحاب الشأن .

ولقد قضي المشرع صراحة بان جميع رسوم الخدمات بما في ذلك
قيمة المطبوعات واجور العمل الاضافية لاتدخل في نطاق الاعفاء او
رد الرسوم وذلك لارتباطها بنفقة فعلية .

الباب السابع: المخالفات الجمركية

افرد هذا الباب للمخالفات الجمركية واهم ما تضمنه تمييز
المخالفات الجمركية عن جنح التهريب .

وقد تحدد في هذا الباب بيان المخالفات التي يرتكبها ربابة
السفن او قادة الطائرات او وسائل النقل الاخرى والغرامات الجمركية
اتي يفرضها مديري الجمارك كعقاب لكل مخالفة علي ان يكون هذا
العقاب بين ٥ جنيه مصري - ٢٠ جنيه مصري .

كما تحددت غرامة من ١ جنيه - ٥ جنيه في حالة عدم تمكين

موظفي الجمارك من القيام بواجباتهم -وفي حالة عدم اتباع المخلصين الجمركيين للأنظمة الجمركية وفي حالة عدم المحافظة علي الاختام الجمركية الموضوعة علي الطرود او وسائل النقل دون ان يؤدي ذلك الي حدوث نقص في البضاعة لانه لو حدث نقص لتعرض المخالف لعقوبات اشد وفق التكييف القانوني لاسباب هذا النقص .

كما تم استبعاد ماثقل فيه الضرائب الجمركية المعرضة للضياع عن عشرة جنيهاً من عداد احكام التهريب وجعله في عداد المخالفات حرماً علي عدم ارهاق الجمهور بمزاغلته علي حيازة اشياء بسيطة في تقديره من امتعته فضلاً عن عدم اضاءة الوقت في قضايا محدودة الاهمية اكتفاء بتحديد غرامة تتناسب وهذا الحجم البسيط من المخالفة [من ١ جنيه - ٥ جنيه] .

كما عالج المشرع في هذا الباب حالة النقص او الزيادة غير المبررة في عدد الطرود او محتوياتها او البضائع المنرفة واعتبرها من المخالفة المنسوبة الي ربانة السفن ومن يمثلونهم او قادة الطائرات او وسائل النقل الأخرى وفرضت ضدها غرامات منسوبة الي الضرائب الجمركية المعرضة للضياع بدلا من تحديد مبلغ معين وذلك بالنظر الي جسامة هذه المخالفات واقترباها من فعل التهريب .

كما نص المشرع علي فرض غرامة لاتقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولاتزيد عن مثلها في تقديم بيانات خاطلة عن منشأ البضاعة او نوعها او قيمتها او مقدارها، او مخالفة نظم العبور او المستودعات او المناطق الحرة او السماح المؤقت او الافراج المؤقت او الاعفاءات وذلك ايضا بالنظر الي خطورة مثل هذه

وقد خول المشرع في هذا الباب مديري الجمارك المختصة سلطة فرض هذه العقوبات واجازت للوي الشأن التظلم من هذه القرارات بكتاب يقدم الي مدير عام الجمارك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بقرار الغرامة، علي ان يكون لمدير العام الحق في تأييد الغرامة او تعديلها او الغائها، وتوفيراً للضمانات القانونية نص علي جواز الطعن في قرارات المدير لعام خلال خمسة عشر يوما من اعلانها امام المحكمة المختصة الذي يكون حكمها في هذا الشأن نهائيا .

وحفظا لحقوق الخزنة العامة نص علي تحصيل الغرامات بالتضامن بين الفاعلين والشركات بطريق الحجز الإداري .

وتطبيقا لقاعدة المسؤولية التقصيرية اعتبر المشرع ربانة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل مسئولين عن المخالفات التي تتعلق بطاقم السفن او الطائرة او وسيلة النقل، وتطبيقا لنفس القاعدة اعتبر اصحاب البضائع مسئولين عن اعمال مستخدميهم واعمال مخلصيهم الجمركيين المتعلقة باعداد البيانات والاجراءات الجمركية كما نص علي مسؤولية المخلصين الجمركيين عن اعمالهم واعمال مستخدميهم .

الباب الثامن: التهريب

اختص المشرع احكام التهريب بباب مستقل ربط مفهوم التهريب الجمركي بمعايير محددة واخراج من عناد التهريب حالة ادخال البضائع الي الجمهورية او اخراجها منها بالمخالفة لاحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الاستيراد والتصدير اكتفاء بما تضمنته هذه

القوانين واللوائح من احكام خاصة .

كما حدد المشرع العقوبات التي يحكم بها في حالات التهريب او
الشروع فيه .

كما حرص المشرع تخفيفا للضمانات، وتخفيفا من شدة العقوبة في
جرائم التهريب تقرير مبدأين - اولهما عدم اقامة الدعوي العمومية
في جرائم التهريب او اتخاذاية اجراءات فيها الا بطلب كتابي من
المدير العام للجمارك او من ينيبه - وثانيهما الترخيص للمدير العام
للجمارك بان يجري التصالح اثناء نظر الدعوي او بعد الحكم فيها
حسب الحالة مقابلة التعويضة كاملا او ما لا يقل عن نصفه وان يرد
البضاعة المضبوطة كلها او بعضها بعد دفع الضراب المستحقة عليها
ما لم تكن من الأنواع الممنوعة - وان كان قد ورد تعديلا هاما علي
هذه القواعد الخاصة بالتهريب بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والذي
سيرد شرحها فيما بعد .

الباب التاسع: بيع البضائع

نظم هذا الباب احكام بيع البضائع فرخص للجمارك بيع البضائع المتروكة في المخازن او علي الارصفة لمدة اربعة اشهر، كما خفض هذه المدة في حالات الضرورة .

اما بالنسبة للبضائع القابلة للنقصان او التلف فقد نص عل عدم جواز ابقائها في الجمارك الا للمدة التي تسمح بها حالتها فاذا لم تسحب خلال هذه المدة يتعين علي الجمرك بيعها فوراً .

وبالنسبة للبضائع او الاشياء القابلة للتلف والمعرضة للنقص والعيوانات التي تحفظ لدي الجمارك اثر نزاع او ضبط لقد ايجز بيعها ولو كان ذلك قبل صدور حكم من المحكمة او قرار من الجهة المختصة وذلك حرصاً علي عدم تلفها او اهلاؤها، كما نص علي احقية صاحب البضاعة في اقتضاء ثمنها بعد استقطاع النفقات اذا قضي بعد البيع باعادتها اليه .

كما تحدد في هذا الباب الحالات الاخرى التي يجوز فيها بيع البضائع، علي ان يكون اجراء البيوع وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية، وان تباع البضائع خالصة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

الباب العاشر: توزيع التعويضات والغرامات وقيم الاشياء المصادرة :

افرد هذا الباب لتوزيع التعويضات والغرامات وقيم الاشياء المصادرة وتنص علي ان تحدد قواعد ذلك بقرار من رئيس الجمهورية .

ولما كان ضبط المخالفات الجمركية وحالات التهريب يتأتى نتيجة جهود الموظفين المشتركة وثمره تعاونهم جميعا في هذا المجال فقد نص علي أن يجري التوزيع بين المرشدين ومن قاموا بالضبط او عاونوا في اكتشاف الجريمة او استيفاء الاجراءات المتصلة بها وبين صناديق التعاون الاجتماعي والادخار والاندية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك حتي يصيبها من هذه الحصيلة نسبة تعود بالخير علي الموظفين جميعا .

وضع القانون الجمركي بين فروع القانون:

يقوم كل فرع من فروع القانون حول اساس مشترك من المبادئ والقواعد الاساسية فيختلف اساس القانون العام عن اساس القانون الخاص، لبينما يهدف الاخيرة الي معالجة مصالح فردية خاصة علي اساس المساواة بين اطرافها، يهدف القانون العام الي معالجة مراكز تنظيمية عامة لاتعادل في المصلحة بين اطرافها، اذ حيث توجد الدولة او احد اجهزتها كسلطة عامة كطرف في علاقة قانونية لاينبغي ان تتوازي في هذه العلاقة المصلحة العامة مع المصلحة الفردية الخاصة - بل يتعين ان تعلو عليها - وبالتالي يبدو الخلاف واضحا بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص اذ لكل منهما طابعه المحدد .

واي قانون وان اتصل بفرع معين من فروع القانون العام او الخاص الا انه قد تكون له ذاتيته المتميزة التي قد تتأكد تدريجيا، وقد اتضح ذلك بالنسبة لقانون الضرائب الذي بدت ذاتيته مع تمتعه بدرسات وتقسيمات علمية وتضمنه احكاما خاصة تحققت بظهور مجموعة من

المبادئ الأساسية، التي تهدف الي تحقيق الدولة للأموال.

ويلحق به مؤخر القانون الجمركي الذي بدى له قدر من الاستقلالية حيث اتضحت معالمه واصبحت له دراسته وتقسيماته العلمية واحكامه الخاصة التي تختلف علي سبق ما توضع في ضبط حركة التجارة الخارجية وربط وجباية الضرائب الجمركية وفق سياسة معينة تضعها الدولة .

ولقد استحدثت احكام هذا القانون من الثلاثة الجمركية الصادرة لي عام ١٩٨٤ والتي كانت تمثل مجموعة من القواعد تهدف الي تنظيم جباية الضرائب الجمركية . ولكنها لم تكن تنطوي علي سياسة جمركية واضحة وشاملة مما اظهر قصورها عن متابعة التطور الاقتصادي حيث لم تهدف الي توجيه التجارة الخارجية بما يحقق الاهداف الاقتصادية للمجتمع القومي .

ولقد استمد قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ احكامه من تشريعات جمركية اخري سبقته الي التطور والتكامل واهمها التشريع الفرنسي مع الاخذ باحدث ما انتهت اليه الانظمة الجمركية المتقدمة وما استحدثته المؤتمرات والاتفاقيات الدولية .

وضمانا لمرونة هذا القانون واستمراريته فقد تضمن القواعد الأساسية الدائمة التي لا تتأثر بالتغير السريع للأوضاع كنصوص تشريعية في صلبه بينها نص في نفس الوقت علي سلطات لوزير المالية ورئيس مصلحة الجمارك لأصدار القرارات والقواعد لتنظيم الأوضاع المتطورة بطبيعتها مما يضمن المرونة وملاحقة كل تطور دون

المساس بجوهر القانون، كما بسط الاجراءات وحدد بنسوح المصطلحات
الجمركية بالا لبس ولاغموض حتي يجد من الخلاف في التفسير .

وهكذا تبدو للقانون الجمركي ذاتيته واستقلاله الا انه بالنظر
لقيام هذا القانون علي تنظيم العلاقة بين الدولة باعتبارها سلطة ذات
سيادة والافراد فهو اذن يعتبر فرع من فروع القانون العام، وهو
وثيق الصلة بغيره من القوانين اذ لايمكن ان يوضع قانون الجمارك
بمعزل عن القوانين الاخرى التي تنظم العلاقات في المجتمع .

أ - طلته بالقانون الدستوري:

حيث يستمد القانون الجمركي جلوره الاساسية من الدستور،
فالعلاقة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة، ولايجوز انشاء
الضرائب او تعديلها او الغاؤها او الاعفاء منها الا بقانون، وكل
اتفاق يرتب زيادة او نقص في هذه التكاليف يكون مخالفا للدستور .

ب- طلته بالقانون الاداري:

لهو وثيق الصلة بالقانون الاداري مما دفع البعض الي القول بان
القانون الجمركي فرع من فروع القانون الاداري، اذ ينظم العلاقة بين
الادارة الجمركية باعتبارها سلطة عامة وبين الافراد المتعاملين معها
وينظم الحقوق والامتيازات وذلك باعتبار ان الادارة الجمركية جزء من
التنظيم الاداري للدولة تتمتع بكافة حقوق وامتيازات السلطة العامة
الادارية في مزاولتها لنشاطها باصدارها القرارات الادارية في اطار
المصالح العامة التي تتسم بالطابع التنفيذي بمجرد صدورها فتفرض
الالتزامات بارادة منفردة من جانب هذه السلطة وتعتبر صحيحة مالم
تأت اثارا اخري بالغائها، كما لا يؤدي التظلم الاداري او الطعن

علي القرار الي وقف تنفيذه.

كما يعد القرار الوزاري للسلطة الجمركية سندا تنفيداً يتيح لها استخدام القوة الجبرية للتنفيذ في اغلب الاحوال دون ضرورة الالتجاء الي القضاء .

ج - طلته بالقانون الجنائي

يحدد القانون الجنائي الأفعال المعاقب عليها والعقوبات المقررة لكل من هذه الأفعال المجرمة بهدف الردع عن ارتكاب الجرائم والعمل علي استتباب الأمن ويتشابه في ذلك القانون الجمركي بتجريمه بعض الأفعال المتصلة بحركة التجارة الخارجية وتقرير عقوبات جنائية لها منها المالية ومنها المقيدة للحرية وذلك بقصد الردع عن محاولة ارتكاب مثل هذه الأفعال، إلا انه نظراً لغلبة الطابع المالي في الجرائم الجمركية الي حد القول بان التجريم والعقوبات المقيدة للحرية في القانون الجمركي لم توضع إلا ضماناً لاحترام وتنفيذ القواعد المالية وسداد المستحقات الجمركية للخزانة العامة فقد استقل القانون الجمركي بالعديد من القواعد التي تخدم هذا الهدف كحرية الإدارة في تحريك الدعوي العمومية باعتبار ان هذه الجريمة يتقيد تحريكها إلا نبأ علي طلب من الجمارك، وكذلك حرية الجمارك في سحب هذه الدعوي في اي من مراحل التقاضي فضلاً عن قواعد التصالحات التي تضمنها القانون والتي باعمالها تنقضي الدعوي الجنائية ويعتبر الامر بهوجبها كأن لم يكن .

د - طلته بالقانون الدولي:

حيث ينظم القانون الدولي العلاقات بين الدول وتدرج تحته نظم

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي نفس الوقت فإن الاتفاقيات والمعاهدات التي تتضمن اتفاقات اقتصادية او جمركية او تفضيلية تعتبر مصدرا من مصادر القانون الجمركي.

هـ- - طلقة بالقانون الضريبي:

ينظم القانون الضريبي القواعد العامة لفرض الضرائب واجراءات ربطها وتحصيلها وحقوق وامتيازات الخزنة وطرق فض النزاع وغيرها من القواعد، والضريبة الجمركية تمثل- خاصة في الدول المتخلفة- الجزء الرئيسي من الإيرادات العامة، كما ان الإدارات الجمركية تخضع عادة لوزارة المالية ويتم توجيهها بالتنسيق مع وزير المالية من حيث الهدف والفن والإدارة ومن هنا يتشابه القانون الجمركي والقانون الضريبي، الا ان ذلك لا يمنع من القول بوجود شمة فروق تميزها خاصة اختلاف مجال نشاط القانون الجمركي.

ويتضح مما تقدم ان القانون الجمركي فرع من فروع القانون العام، وهو متصل بكل فروع هذا القانون الامر الذي اكده الفقه والقضاء، كما ان احكامه تغاير احكام القانون الخاص التي تقوم علي اساس التكافل في تنظيم العلاقة بين الافراد كطرفي علاقة واحدة .

ومع ذلك يراعي ان بعض قواعد القانون الخاص تعتبر مقررة للمبادئ العامة التي تفضي بها العدالة والمنطق ليحكم بها القضاء علي اعتبار كونها من المبادئ الاساسية والاصول المرعية .

ورغم احتمال القانون الجمركي بالقانون العام الي حد القول بأنه فرع من فروع هذا القانون فضلاً عن الصلة المشار إليها بالقانون الخاص إلا ان القانون الجمركي له خصائص تميزه وتدفع الي استقلاله مما يدفعنا الي البحث عن استقلال وذاتيته هذا القانون.

ذاتية القانون الجمركي

متفق علي ان القانون الخاص هو الأساس والأصل في تنظيم العلاقات التي تنشأ بين الأفراد، ولقد كان هو المرجع في العلاقات والروابط الاقتصادية التي تنشأ بين الدولة والأفراد اذا لم يرد نص خاص ينظمها .

إلا انه مع تزايد دور الدولة وتدخلها في العلاقات الاقتصادية وغيرها وضحت معالم القانون العام الذي يختلف عن القانون الخاص حيث تتمتع الدولة بسلطة أوسع بغية تحقيق الصالح العام واكتسب القانون العام ذاتيته الخاصة وكيانه المستقل فظهر القانون الإداري بهيئته التي ترجع المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة والتي تقرر السلطات العامة حقوق وامتيازات لا يتمتع بها الأفراد او الجهات الخاصة .

وتعني بلاتيته قانون معين جوانب متعددة - علمية وتشريعية وقانونية .

ويقصد بالذاتية العلمية:

ان يكون القانون محل دراسات وتحليلات وأبحاث علمية ويتلخص ان القانون الجمركي باحث له دراسات نشطة بشكل حاد في إطار العلاقات الدولية والتكتلات الاقتصادية واهتمام العلماء والنقهاء بهذا

القانون باعتبارها يحكم مصدرا هاما من مصادر التمويل فضلا عن استخدامه
السائد كأداة للتوجيه والترشيد بها كفل الاهمية الزائدة بدراسات
عديدة للقانون ونظمه وخصائصه ودوره.

وليس ادل علي ذلك من عقد اللقاءات الدولية المتعددة لدراسة
وتوحيد النظم الجمركية علي المستوى العالمي، والاتفاقيات التي ابرمت
في هذا المجال ثم اقامة مجلس دائم للتعاون الجمركي اتخذت بروكسل
مقرا له تتدارس فيه النظم الجمركية واية مشكلات تعوق التطور
الجمركي وحركة التجارة الخارجية، والاهتمام بدراسات التعريف
الجمركية - والقيمة - والاجراءات الجمركية - ونظم الحاسبات الالية
في المجالات الجمركية - ومكافحة التهرب الجمركي وتهريب المخدرات
علي المستوى المشترك بين دول العالم - ونظم المستودعات -
والسماح المؤقت - ورد الضرائب - ونظم البعامة الجمركية للركاب
مما يقطع بان ثمة ذاتية علمية لهذا القانون.

الذاتية التشريعية

وهي تتوالى اذا ما تضمن قانون معين مجموعة الاحكام الخاصة
ببادة معينة، ولقد عمل المشرع علي تجميع احكام الجمارك في قانون
مستقل وذلك سواء في مصر او غيرها من بلدان العالم.

كما تبين لنا ان لقانون الجمارك وحدة مؤكدة باعتباره مجموعة من
القواعد القانونية التي تسمح بتطبيق السياسة الجمركية وسواء كانت
هذه القواعد واردة في ذات القانون الجمركي او التعريف الجمركية او
قواعد القيمة او القواعد التي تحكم تيار تدفق السلع عبر البلاد اذ

ان هذه القواعد مجتمعة ذات وحدة في الهدف وخصائص مميزة كما انها منفصلة عن غيرها من القواعد القانونية الاخرى.

الذاتية القانونية:

وهي تتحقق متى كانت القواعد التي تحكم هذا القانون تمثل مبادئ رئيسية لها غرض معين، ولأشك ان ثمة غرض مستهدف من قانون الجمارك وهو مد الدولة بالاموال اللازمة وكذلك تنفيذ سياستها في التوجيه الاقتصادي.

ويتضح ذلك من ان القانون الجمركي يعين دين الضريبة وحقوق وامتيازات الادارة كما يعطيها السلطات المتميزة التي تباشر بها وظيفتها اي انه يتميز بمبادئ معينة اضفت عليه الاستقلال.

وحقيقة ان القانون الجمركي يستمد من القانون الضريبي وخاصة من القواعد المنظمة للضرائب غير المباشرة - قدرا من خصائصه - ولكنه يملك عددا من الخصائص المميزة التي تتفق ومتطلبات التجارة الخارجية كالتعريف الجمركي - وقواعد القيمة - والاجراءات الجمركية ومفهوم المنشأ كما يعطي سلطات واختصاصات كبيرة لرجال الجمارك تفوق وتتميز علي تلك الممنوحة لرجال الضرائب امثلة حق التحري والتفتيش والضبط والسلطة التقديرية في فرض الغرامات الجمركية.

كذلك فان النظرة الي الجانب الاقتصادي في القانون الجمركي بتحديدده للنظم الخاصة يظهره بمظهر متميز عن غيره من القوانين لفضلا عما تحدد من مفاهيم تحكم هذه النظم وتشغيلها وتطورها.

اضف الي ذلك ان القانون الجمركي يتصف بشكليات لها اهميتها في العمل الجمركي والاقتصادي وتهدف الي انضباط الاداء الجمركي بالنظر الي اهميته وخطورته، فلا يسمح مثلاً بدخول سلعة الي البلاد الا عن طريق منفذ جمركي محدد وتحرير شهادة اجراءات جمركية ذات شكل محدد وقيمة معينة ومايلحق بها من اذن تفصيلي بالأفراد فهي وثيقة اساسية وكل اغفال او عدم دقة في استيفاء البيانات قد يؤدي الي مشاكل وعقوبات - وكذلك لان نظم الموقوفات والسماح المؤقت ورد الضرائب والمستودعات العامة والخاصة تتطلب اجراءات ومستندات مميزة وضمانات مالية او تعهات مقبولة .

كما يتسم هذا القانون بجزاءات رادعة بقصد الحد من المخالفة لقواعده او التهريب حماية للأوضاع الاقتصادية وللاامن الاقتصادي للبلاد .

وحتى في مجال التجريم فان قواعد هذا القانون تتميز عن القواعد العامة في قانون العقوبات بالنظر الي طبيعته وطبيعة الجريمة التي يعالجها فالجريمة هنا مالية سواء كانت بارتكاب فعل غير المشرع عند ادخال او اخراج البضاعة عبر البلاد او في الحيازة المجرمة لعدم اصطحابها بمستند جمركي . وهي قواعد تخرج عن المألوف في قانون العقوبات .

وان كان يخفف من قواعد هذا الردع وبما يحقق المصلحة العامة .
المرجوة من مواد التجريم الجمركي ما تضمنه القانون الجمركي من

قواعد لاتسمح بتحريك الدعوي الجنائية الا بطلب من رئيس الجمارك او من يفوضه وكذلك قواعد التصالح التي تفرض بمقتضاها تعويضات مالية وتحمي حق الخزنة من الضياع وتسعي الي الردع عن معاودة ارتكاب فعل التهريب مرة اخري وهي في ذات الوقت تحقق للمتهم قدرا من الرعاية اذا ما اقدم علي التصالح بما تكفله من اعتبار الجريمة كأن لم تكن حتي وان تم التصالح بعد صدور حكم نهائي، لقواعد القانون الجمركي في هذا الشأن تتسق مع اهدافه.

وهكذا يبدو واضحا ان ثمة شكل ومفهوم معين لقانون الجمارك مما يؤكد استقلاليته وذاتيته وان القواعد التي تنظم احكامه تنسجم مع الاهداف منه، وان تحقيق هذه الاهداف لاتسمح بتطبيق قواعد قوانين اخري والا ضاعب الكثير من هذه الاهداف.

الفصل الثالث

الاتفاقيات والمعاهدات

يتصف العصر الحديث بتزايد أهمية التعاون الدولي وزيادة التشابك والترابط بين اقتصاديات الدول المختلفة، كما تعمل مختلف دول العالم علي تنشيط التجارة فيما بينها مما يبرز أهمية الاتفاقات التفضيلية بالنظر الي اهتمام الدول جميعا بالتصدير وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها، ولأشك ان السبل الهامة لتحقيق هذا الهدف تكمن في ازالة العقبات التعريفية وغيرها مما تعترض وتحوق حركة التجارة الخارجية .

فالتصدير تجارة بين الدول - وتعرض الصادرات لانواع مختلفة من العقبات وبازالة هذه العقبات او التخفيف منها علي قدر الامكان تتزايد الفرص للصادرات . اذ ان دخول البضائع الي سوق معينة معفاة من الضريبة الجمركية كليا او جزئيا ومن القيود الاستيرادية يختلف تماما عن دخولها لنفس السوق محملة بالضرائب الجمركية ومكبلة بالقيود الاستيرادية وغيرها من العقبات .

ولذلك سعت معظم دول العالم الي الاشتراك في تكتلات اقتصادية سواء علي المستوى العالمي او الاقليمي سعيا الي التكامل الاقتصادي والاستفادة من الاسواق المتاحة .

وتتضمن الاتفاقيات العديد من الوسائل لتشجيع هذه العلاقات

بالسعي الي زيادة التبادل السلمي او منع تخفيضات جمركية او عقد اتفاقيات لتذليل الصعوبات النقدية والاستراية بمعنى ان تكون اتفاقيات التجارة والتبادل، واتفاقيات التعريف واتفاقيات النزع، وقد تقتصر الاتفاقية علي هدف واحد، او قد تتضمن الاتفاقية اكثر من هدف او الاهداف جميعا .

مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي

لا تتم اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي علي مرحلة واحدة او مستوى واحد فهي تبدأ عادة بتبادل الاعفاءات او الميزات التفصيلية ويمكن ان تنتهي بالوحدة الاقتصادية :

١ - الاتفاقيات التفضيلية :

وهي تهتم باعفاء السلع المتبادلة من الضرائب الجمركية او التخفيض منها قدر الامكان وكذلك الاعفاء او التفضيل من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة او لأنواع معينة منها وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول المتعاقدة - وتعتبر هذه الاتفاقيات اولي درجات تشجيع التبادل التجاري بين الدول .

٢ - منطقة التجارة الحرة :

وفي اطارها يتم الغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستراية علي البضائع الوطنية المنشأ بين الدول الاعضاء بموجب شهادة المنشأ التي تقوم علي قواعد معينة يتم الاتفاق عليها لكيفية تحديد صفة المنشأ الوطني علي سلعة معينة لتحديد نسبة مئوية

معينة للمدخلات الوطنية ٥٠٪ أو ٤٠٪ مثلاً، أو اختلاف بند التعريف الجمركية بعد اجراء عمليات التصنيع والاعداد .

وتستبقي كل دولة عضو تعريفها الجمركية الخاصة وحريتها كاملة في فرض القيود الكمية [الاستيرادية] والادارية تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء في المنطقة .

٣- الاتحاد الجمركي:

وهو مرحلة متفرقة من مراحل منطقة التجارة الحرة، فبالاضافة الي الغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية علي السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء - يتم وضع تعريف جمركية موحدة للدول الاعضاء في مواجهة البلدان الاخرى .

٤- السوق المشتركة

وهي مرحلة متقدمة علي الاتحاد الجمركي فيما يتفق عليه من حرية انتقال عوامل الانتاج كالعمل ورأس المال والبضائع دون اية ضرائب جمركية او قيود بين الاعضاء .

٥- الوحدة الاقتصادية

وهي اخر المصطلح في هذة التكتلات وتتميز باقتضاد تحقيق التناسق والانسجام بين السياسات النقدية والمالية للدول الاعضاء - فضلاً عن حرية انتقال عوامل الانتاج جميعاً، وتفترض وجود سلطة عليا ملزمة للدول الاعضاء ينامط بها تحقيق هذه الاهداف .

ولعل اصدق تطبيق لنظام السوق المشتركة والذي تسعى دولة الى الوحدة الاقتصادية وهي السوق الاوربية المشتركة .

اما بالنسبة لمصر والدول العربية فقد جري عقد العديد من الاتفاقيات في نطاق جامعة الدول العربية، واتفاقات اخري ثنائية بين بعض من الدول العربية . كما عقدت مصر عدة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية .

وفضالا عن ذلك عقدت مصر اتفاقات تفضيلية مع بعض من الدول النامية تشجيعا للتعاون بين الدول ذات الظروف والامكانات المشابهة .

ويتضح من هذه الاتفاقات والمعاهدات تأثيرها علي القوانين الجمركي وتطبيقاتها، ولعل اثر التكتلات الاقتصادية علي القانون الجمركي يكون اكثر وضوحا في ظل السوق الاوربية المشتركة .

السوق الاوربية المشتركة واثرها علي القوانين:
سادت بعد الحرب العالمية الثانية اتجاهات نحو زيادة التعاون الاقتصادي الدولي واسهمت العديد من الدول في تحقيق هذا الهدف بخنمية التجارة الخارجية فيما بينها واتخذت العديد من الاجراءات - ومن الزاوية الجمركية ولتحقيق هذا الهدف كان السعي الي تخفيض التعريفات الجمركية ولغاء القيود المانعة او المحددة للاستيراد والتمييز بين الدول، وبدت مثل هذه المبادئ اسسا للعديد من الاتفايات الدولية مثل الاتفاق الدولي للتعريف والتجارة، كما ساندت انولايات المتحدة بالدعم المالي الدول الاوربية لحل المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية بعد الحرب - وخاصة تنفية المبادلات التجارية فيما بينها
- تولدت العديد من التنظيمات كمنظمات التعاون الاقتصادي الاوربي -
ثم توجت بالسوق الاوربية المشتركة .

ومن الناحية الجمركية للسوق المشتركة فقد نصت معاهدة روما
المنشئة له في المادة التاسعة " ان السوق المشتركة تقوم علي اتحاد
جمركي يعتمد علي مبادلات السلع ويمنع الدول من فرض ضرائب
جمركية علي الواردات والصادرات كذلك اية ضرائب او رسوم ذات اثر
مشابه هذا بجانب اقامة سياج جمركي وتعريفة موحدة تجاه الغير " .

وتجدر الإشارة الي ان اقامة اتحاد جمركي يفترض تكاملا عميقا
لا يقتصر فقط علي ازالة الضرائب الجمركية بين الدول المشتركة
واقامة حماية جمركية تجاه الخارج بل يفترض الا تقابل حرية انتقال
السلع اية عقبات مباشرة او غير مباشرة، اذ السوق تتطلب حرية
انتقال السلع والأشخاص والأموال بهدف تكوين وحدة اقتصادية، ولذلك
باتت ازالة العقبات الجمركية هي خطوة رئيسية اولي تمت في يوليو
عام ١٩٦٨، واصبحت التخفيضات واشكالها وازالة العوائق الجمركية
جزء من التاريخ الاقتصادي لمرحلة سابقة .

وفي تطور لهذه الاسواق شرعت عدد من الاساليب لارتباط الدول
الاخري الخارجية وانضمامها وارتباطها واستفادتها من تكوين هذا
السوق حيث ان من الاتفاقات المعقودة ما قرر من مزايا لهذه الدول
المنظمة من الناحية الجمركية .

علي انه يجدر الاشارة الي ان تداول السلع بين دول السوق لم يصبح بعد مشابه تماما لتداول هذه السلع داخل الدولة الواحدة اذ لازالت هناك بعض الاوضاع الضريبية والعديد من التنظيمات واللوائح البينية والصحية التي تعترض هذا التداول، وان كان ذلك لا يخل بحقيقة ان العديد من الخطوات الجادة قد تحققت علي الطريق المنشود وقطع شوطا كبيرا في تنسيق القوانين لضمان حسن سير السوق، بل اصبحت الان اسس قوانين الجمارك في الدول الاعضاء مستوحاة من اهداف السوق، واصبح ايضا من المتعذر علمياً التمييز بين القوانين الجمركية لكل دولة منفردة وقانون السوق المشتركة .

واذا وجدت بعض نقاط تمس التعاون للدول المتعددة في هذا الميدان فانما تنتج بوجه عام من العلاقات الوثيقة بين بعض قطاعات القانون الجمركي وفروع القانون الاخرى كمشكلة الاختصاص لفض المنازعات الجمركية، اذ ان ذلك مرتبط في عديد من الدول بقوانين الاجراءات والقوانين الجنائية .

ومع ذلك لقد سعت الدول المشتركة الي وضع التنظيمات والتشريعات للاقلال من المنازعات بينهما سمح تخصيص الإيرادات الجمركية لتمويل ميزانية السوق بمراقبة كاملة لضمان حسن سير الادارات الجمركية الوطنية - بل يمكن القول بان هذه الادارات ستصبح الاولى من حيث طبيعتها كتنظيم مشترك وانه ستندمج في الميدان الجمركي الخلافات بين المصلحة الفردية لكل دولة والمصلحة المشتركة لدول السوق .

ومن هنا يبدو واضحاً اثر تكوين السوق المشتركة علي القانون
الجمركي - اذ ان اعداد التشريع الجمركي اصبح في جانب من اختصاص
السوق المشتركة وفي جانب آخر من اختصاص كل دولة منفردة .

والمتتبع لهذه العلاقة يفترض الرجوع لا الي معاهدة روما وحدها
بل والي متابعة التطور الذي حدث فعلاً منذ انشائها مع ملاحظة ان
المرحلة الانتقالية قد اسهمت في تدعيم سلطة السوق - ونقلت
الكثير من الاختصاصات الوطنية اليها فضلاً عن ضرورة التنسيق بين
التشريعات الوطنية التي يفرضها التعاون .

فمن حيث الاختصاص يبدو واضحاً من الجانب الشكلي ووفقاً للنصوص
بعض القوانين الوطنية ان الدول تملك الاختصاص الاساسي والعام في
تعديل التعريفات بالتخفيض والالغاء وان السوق لاتملك الا ما تخوله
لها معاهدة روما باتخاذ اجراء او اخر - ولكن حقيقة الواقع تشير
الي غير ذلك في رسم السياسة الجمركية والسعي الي وضعها موضع
التنفيذ .

لمجلس الوزراء الاوربي هو الذي يضع السياسة الجمركية اذ هو
المقرر للسياسات الجمركية الخاص ولايسمح في ذلك باية تعديلات للقوانين
الجمركية الوطنية - كما اصبح هو المختص الوحيد ببيان السياسات
الاخري التي سمح بها مؤقتاً خلال الفترة الانتقالية للدول منفردة كما
شمل اختصاصاً تحديد تقسيمات التعريفات الجمركية وكافة المفاهيم
والعنشأ والسمة وغيرها من الاسس الجمركية ولتي لم تعد من
اختصاص الدول منفردة .

وفي علاقات الدول منفردة مع الغير قد يبدو الامر اقل وضوحا وان اقتصت تنظيمات السوق بالمفاوضة ووضع الاسس للعديد من المعاهدات والاتفاقات التفصيلية - ولها سلطة التبسيط والتسهيل او رفع السياج الجمركي تجاه الخارج مما يحد كثيرا من اختصاص الدول منفردة في هذا الميدان.

واذا كان وضع السياسة الجمركية من اختصاص السوق وتنظيماته - الا ان افتقاره الي ادارة جمركية مشتركة كفل للادارات الجمركية الوطنية مهمة تنفيذ تلك السياسة . ولذلك فان الدول تختص بوضع المفاهيم القضائية للتطبيق علي شرط ان تتم في الاطار الذي رسمه السوق - فاذا حدث خلاف في التنفيذ كانت محكمة السوق هي المختصة ما يحدو بالدول الي مراعاة الالتزام بسياسة السوق .

وبذلك اصبح نشاط الدول يقتصر فعلا علي تنظيم الادارات الوطنية وتحديد اختصاصاتها للتنفيذ كتحديد العقوبات لمخالفات معينة ، بينما منح أعفاء لسلعة معينة يخضع لسلطة وسياسة السوق

ومن الناحية العملية فعلا لا يعد الامر بسيطا كل البساطة والوضوح بل هناك العديد من المشكلات في التطبيق فلا زالت هناك مجالات مشتركة يتنازع فيها الاختصاصات بين السوق والدول منفردة خاصة وان التطور الفقهي الذي يعطي الاولوية لمفهوم السوق لم يسد تماما بالنسبة للادارات والقضاء في اطار بعض النزعات الوطنية .

غير ان توجيه الموارد الجمركية لتمويل تنظيمات السوق يجعل هذه الاخيرة تتجاوز مرحلة وضع السياسة الي متابعة التطبيق مما يحد من الاختصاص الوطني.

وقد اسهم في تحقيق ذلك الي حد كبير السعي الجاد نحو التنسيق بين القوانين الجمركية للدول المختلفة من حيث التساوي بين الهياكل الضريبية - التساوي في الاعباء النقدية بطريقة لاتؤدي الي الاخلال بالنافسة - والتوحيد ذات أي تطبيق نفس الضرائب بنفس الاسعار في جميع دول السوق حتي تختفي الاختلافات ذات المصدر الضريبي وحتى لا يحدث التمييز عرقلة للمنافسة تتضمن تخصيصا افضل للموارد في اطار اقتصاد واحد.

وهكذا يتضح ان هناك صعوبات في التنسيق ولا ترجع الي النواحي الفنية فقط بل الي اتباع القوانين الجمركية بقطاعات اقتصادية عديدة - وقد تحرم سياسة الدول علي سيادتها في بعض الجوانب، الا ان هناك خطوات هامة قد اتخذت ولازال التطور جاريا في هذا المجال.

مستقبل القانون الجمركي في ظل الاسواق المشتركة :
اتضح مما تقدم ان الاسواق المشتركة تؤدي الي تقلص اختصاصات الدول في المجال الجمركي، كما ان الاتجاه السريع والمتزايد نحو تحرير المبادلات علي المستوى الاقليمي والعالمي يدع الي التساؤل عن مستقبل القانون الجمركي.

لتبدو العلاقة واضحة ووثيقة بين القانون الجمركي والحماية ومن

ثم يتعدى القول باختلافه بحرية المبادلات الا اذا تصورنا امكانية تحقيق حرية المبادلات بصورة مطلقة علي مستوي العالم، وهنا بالتأكيد يخالف الواقع، اذ مهما كانت اهمية الاسواق المشتركة والمناطق الحرة فالانزال العالم ينقسم الي كتل اقتصادية لنظم اقتصادية مختلفة وفي درجات نمو متفاوتة مما يحتم وجود سياجات جمركية حتي ولو خففت.

والقانون الجمركي لا يقتصر علي دوره في تحصيل الموارد - بل تقوم الجمارك بمهام عديدة اخري بان لكل منها ذو اثر اقتصادي هام - حيث ظهر واضحا اتجاه تنظيم الاعفاءات الجمركية - وتوضيح وتطوير النظم الجمركية الخاصة التي تقوم علي تعليق اداء الضرائب الجمركية لاهداف اقتصادية هامة والتي اخذت اهمية متزايدة واصبح يمكن القول بان الجمارك في جانب هام من نشاطها لا تقتصر علي التحصيل - بل تنظيم كيفية الاعفاء وتطبيقه باجراءات بسيطة ميسرة - مما يؤدي الي تطوير القانون الجمركي وتوسيع مجاله وتغيير اهدافه.

ولقد سعت العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة - فيما بينها - الي تأكيد تحرير التجارة واخضعت التجارة الخارجية والاستثمارات لرقابة اوسع بعد تحقيق هذا الهدف مما يعطي القانون الجمركي مكانة هامة كنصير للحرية الاقتصادية . بعد ان كان خلال فترات طويلة اسلوبا للجباية والحماية .

وفي ظل هذا المستقبل المتطور للقانون الجمركي اخذ القضاء

الوطني، والقضاء في التنظيمات المشتركة، وكذلك الفقه مكانة هامة
بالإضافة الي المعاهدات المتعددة الأطراف والمعاهدات الثنائية كمصدر
للقانون الجمركي.

وتتخذ هذه المعاهدات أهمية خاصة - فتقرر مفاهيم القانون العام
ان مثل هذه المعاهدات الدولية المصدق عليها هي اعلي مصادر
المفاهيم القضائية - ولها تأثيرها في القوانين المنظمة للتجارة
الخارجية والقوانين الجمركية ومثلها اتفاقيات - الجات - وبروكسل
وغيرها - وان هذه المفاهيم القانونية للسوق والقرارات المنظمة لها
الاولوية عن تلك القائمة في دولة طرف في هذه المعاهدة - وقد
اشارت لذلك المادة ١٨٩ للسوق الأوروبية المشتركة حيث تعطي
لقرارات مجلس الوزراء وهيئاته سلطة تنفيذية جبرية علي اراضي
الدول الاعضاء بمجرد اعلانها في الجريدة الرسمية للسوق وتلغي كل
ما يخالفها من القرارات القائمة في الدول الاعضاء - وعلي هذه الدول
ادماجها في تشريعاتها او تطويرها بما يتفق مع اهداف السوق.

كذلك فقد اصبح القضاء والفقه وان كان بدرجة اقل ادوات
لمعرفة القاعدة القانونية تعادل في اهميتها القانون المكتوب، ولهذا
اهميته بالنسبة للقانون الجمركي الذي يصطدم تطبيقه بمسائل فنية .

وتعد السابقة القضائية في مثل هذه الحالة او التفسير الرسمي
امر جوهريا بملاحظة ان السيادة اصلا للقانون المكتوب، فالقضاء يناط -
به تفسير القانون وتطبيقه سواء كانت المحاكم ادارية تختص ببحث
شرعية القرار او محاكم مدنية هي التي تحكم في النزاع، او محكمة

السوق حينما تتقاعس احدي الدول عن الوفاء بالتزاماتها في المسائل
الجمركية مما يضمن رقابة هذه المحكمة علي القوانين الوطنية فيلزمها
بتعفيذ ما تتخلله من احكام وفي تفسيرها للقرارات المنظمة لادارات
السوق.

واما بالنسبة للفقة لقيمتها تأشيرية وان اتخذت بالنسبة لبعض
فروع القانون اهمية خاصة، مع التفرقة بين الفقه الرسمي والفقه الناتج
من الاجتهادات العلمية - وينعكس الاول في شكل المنشورات وغيرها،
بينما يولد الثاني في الجامعات وان بدأي يأخذ اهمية خاصة مع
التكتلات الاقتصادية - وظهور الدراسات المتخصصة او بتكوين
دراسات خاصة متميزة ينبي مولدها بمستقبل اكثر ازدهارا لهذا النوع
من الدراسات.

الاتفاقيات التفصيلية الجماعية في نطاق جامعة الدول العربية:
منذ انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ والامل يراود الدول
العربية في تحقيق تعاون وتنسيق اقتصادي يؤدي في النهاية الي نوع
من الوحدة الاقتصادية وقد انتجت جهود الدول العربية في هذا
المجال مايلي:

١ - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت:
عقدت هذه الاتفاقية عام ١٩٥٣ في نطاق جامعة الدول العربية
بهدف تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت [العبور] وتضمنت
اربعة ملاحق للسلع التي تتمتع بالتفصيلات الجمركية علي النحو
التالي:

- جدول [أ] للمواد المعفاة بالكامل
- جدول [ب] للأصناف التي تتمتع بتخفيض في الضريبة الجمركية بواقع ٢٥٪
- جدول [ج] للأصناف التي تتمتع بتخفيض في الضريبة الجمركية بواقع ٥٠٪
- جدول [د] لصناعات التجميع وتتمتع بتخفيض في الضريبة الجمركية بواقع ٢٠٪.

وقد اشترطت الاتفاقية ان تصطحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او التفضيل شهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة كما اشترط بالنسبة للسلع الصناعية الا تقل نسبة المادة الاولية العربية واليد العاملة المحلية عن ٥٠٪ من نفقة الإنتاج الكلية .

والدول التي وقعت علي هذه الاتفاقية وصدقت عليها هي:

الجمهورية العراقية	المملكة الاردنية الهاشمية
جمهورية مصر العربية	الجمهورية اللبنانية
الجمهورية العربية السعودية	دولة الكويت

وواضح ان هذه الاتفاقية كانت نواة الاعداد لاتفاقية السوق العربية المشتركة، وذلك فانه بتبني الجامعة العربية الاتفاقية - تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨٢ هذا وقد تم العدول

عن هذه الاتفاقية .

٢- السوق العربية المشتركة :

عقدت في القاهرة عام ١٩٦٢ اتفاقية الوحدة الاقتصادية تحت اشراف المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بهدف قيام وحدة كاملة بين الدول العربية تضمن لها ولرعاياها حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال والبضائع . ويتضح من ذلك ان الهدف النهائي من الاتفاقية هو تحقيق سوق عربية متكامل فيه عناصر الوحدة العربية الشاملة .

ولقد تعهدت الاطراف المتعاقدة علي جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تتوحد فيها التعريف الجمركية والتشريعات والأنظمة الجمركية وايضا سياسات الاستيراد والتصدير وكل مايتعلق بها من أنظمة وقواعد .

ولتحديد التدابير اللازمة لتنفيذ الاهداف سالفه الذكر مرحلياً اتفقت الاطراف المتعاقدة علي ان ينشأ في القاهرة "مجلس الوحدة الاقتصادية" الذي يتكون من ممثل او اكثر لكل منها وعلي ان يتخذ قراراته باغلبية ثلثي الاصوات الاطراف المتعاقدة وعلي ان يعطي صوت واحد لكل دولة .

وبتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم ١٧ بانشاء السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق الاسس التالية :

- ١- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
- ٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية
- ٤- حرية تجارة النقل والترازيت

وتفصيلا لذلك تقرر الغاء الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة علي تبادل المنتجات الوطنية - وذلك بحلول اول يناير سنة ١٩٧٤ وذلك طبقا لجدول زمني - اعتمادا علي قوائم السلع الخاصة باتفاقية تسهيل التبادل والتجارة وتجارة الترازيت.

الا انه لم يوقع علي قرار السوق العربية المشتركة الا اربع دول عربية هي مصر العراق - سوريا - الاردن - ثم انضم اليها فيما بعد - اليمن الديمقراطية - ليبيا - موريتانيا .

واذا كانت السوق العربية المشتركة قد حددت امالا كبيرة الا انه صادفتها ايضا صعابا كبيرة توجب فيما يلي:

- أ- نظم اقتصادية متفاوتة للاعضاء المتفقين .
- ب- مستويات متفاوتة لدرجة التقدم الصناعي والانتاجي في كل منها .
- ج- نقص العملات القابلة للتحويل فيما بين اغلب الدول المشتركة .
- د- مشكلة اهمية الضرائب الجمركية في العديد من هذه الدول باعتبارها مصدرا اساسيا لايراداتها السيادية .

وبذلك تغلبت هذه المصاعب علي الفرص المطلوبة للوحدة الاقتصادية بين الدول العربية - وتحلصت فرص السوق الأكثر اتساعاً بدلاً من السوق المحدودة لكل دولة علي حدة وتغلبت أيضاً علي فرص التنمية الاقتصادية والتنسيق الإقليمي، وعلي إمكانيات تنسيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلاد الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى.

ولقد نتج عن هذه المصاعب ومآخلفه مشاكل وتحت الحاج وضرورة الوحدة الاقتصادية العربية بأن قامت مصر بعقد اتفاقات وبروتوكولات منفردة مع دول السوق العربية منفردة، بعض منها يتضمن مزايا متبادلة فضلاً عما تقرره السوق العربية المشتركة من مزايا ... كل ذلك من شأنه التمهيد لتنفيذ قرارات السوق.

٣- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
عقدت هذه الاتفاقية في تونس ١٩٨٢ لتحل محل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت مسابقة الإشارة - وهي تقوم علي المبادئ الآتية:

- ١- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود المختلفة وفقاً لما يلي:
 - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة.
 - التخفيض التدريجي للضرائب والقيود المختلفة المفروضة علي بعض من السلع.
 - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المماثلة أو البديلة.

٢- إعفاء السلع العربية التالية من الضرائب الجمركية ، والضرائب ذات الأثر المماثل- ومن القيود غير الجمركية المفروضة علي الاستيراد .

- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي ابو بعد أحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .
- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية .
- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة
- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

٣- انه بالنسبة للمنشأ فيشترط ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاج السلع في الدول الأطراف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية عند تمام انتاجها، وتخفيض هذه النسبة الي ٣٠٪ كحد ادني بالنسبة للصناعات التجميع العربية .

ولقد قامت لجنة الخبراء العرب لشلون التعريفه الجمركية يوضع قائمة السلع الزراعية والحيوانية طبقا لفصول التعريفه الجمركية [من ١-١٥] والمواد طبقا لفصول التعريفه [من ٢٣-٨١] .

كما يقوم حاليا المجلس الاقتصادي بمجهودات هامة لتحرير بعض السلع من الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية من ادارية واستيرادية ونقدية - وقد تم وضع اولي القوائم في هذا الشأن- وتشمل ١٦ مجموعة سلعية مع دعوة لجنة المناويزات التجارية

للاستمرار في جهودها للوصول الي التحديد الكامل للقائمة السلعة والتي تشتمل ٣٦ مجموعة سلعية .

١- البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري

في ١٩٨٨/٧/١٢ اعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية " البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري بين دول المجلس وبخاصة السلع العربية المشتركة ولهذا البرنامج جانب سلمي يتعلق بتحديد السلع التي يتم تحريرها بين دول المجلس وعلي مراحل ثلاث:

المرحلة الاولى: تتعلق بتحديد حجم متفق عليه من السلع يتم تبادله خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ بموجب قوائم سلعية ترفق بالبرنامج ووفقا للمزايا والشروط والاولويات التي تضمنها .

المرحلة الثانية: هي مرحلة التدخل التنسيقي والتخطيطي لفروع الانتاج القائمة بهدف التنظيم التدريجي لاحجام التبادل التجاري وتعديل القوائم السلعية سنويا وفقا لذلك، وفي ضوء ما تستفاد من تجربة التبادل في المرحلة الاولى .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستفادة مما تقرره المرحلة الثانية من معطيات ونتائج من اجل اجراء تنسيق استثماري بين الدول الاعضاء واقامة مشروعات مشتركة في اطار برنامج مستقل للتنسيق الاستثماري .

ويهدف البرنامج في النهاية الي وصول تطبيق احكام السوق العربية المشتركة الي مرحلة - منطقة التجارة الحرة - بين كل من مصر

والاردن وسوريا والعراق وقيام كل من موريتانيا واليمن الديمقراطية بتطبيق ذلك القرار وفقا لصيغ مرنة متضمنة مراحل واستثناءات معينة لكونهما من الدول الاعضاء الاقل نموا .

د- اتفاقية التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي:

تهدف اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بين كل من مصر - العراق - الاردن - اليمن للسعي الي قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الي السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية الشاملة .

وتفنيلا لذلك عقدت اتفاقية التعاون الاقتصادي لدول المجلس في صنعاء بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٩ مقررته مايلي من مبادئ:

أ- اعتماد مبدأ الاعفاء الكامل للسلع والمنتجات المتبادلة ذات المنشأ الوطني وتعتبر السلعة ذات منشأ وطني اذا بلغت نسبة المكونات المحلية فيها ٤٠٪ وذلك من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وفق برنامج زمني وقوائم يتفق عليها وصولا الي التحرير الكامل للسلع المتبادلة بين الدول الاعضاء وفقا لظروف كل دولة مع استمرار العمل بالاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات الثنائية السارية المفعول بين الدول الاعضاء .

ب- اعطاء الأولوية في الاستيراد والتصدير للسلع المنتجة في الدول الاعضاء بالمجلس بما في ذلك مستلزمات الإنتاج للشروعات الصناعية وزراعية وغيرها بمراعاة الجودة والسعر المناسب ووفقا لظروف كل دولة .

ج- السعي الي وضع حد أدني لتعريفية جبركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ويتم تطبيق التعريفية تدريجيا وفق ترتيبات يتفق عليها .

ورغبة في تحقيق هذه الأهداف قامت دولة الرئاسة بالعراق بالدعوة لعقد اجتماع لوزراء الاقتصاد والتجارة والتموين لدول المجلس في الفترة من ٢٤/٢٣ ديسمبر ١٩٨٩ انتهى الي مجموعة توصيات تهدف الي:

- تحرير التبادل التجاري:

بان مجتمع الاطراف المعنية لغرض الاتفاق علي قوائم السلع التي يتم تحريرها مع مراعاة القوانين والقرارات الصادرة في كل دولة علي ان تتخذ دراستها خلال ثلاثة اشهر .

- الاعتماد علي الصفقات المتكافئة :

باعتماد صفقة متكافئة بين دول المجلس لعام ١٩٩٠ بحدود [١٢٠ مليون دولار امريكي] مع مراعاة القوانين والقرارات الصادرة في كل دولة ويتم تحديد السلع الداخلة في الصفقة من قبل لجنة لنية متخصصة تضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة تجتمع في الشهر الاول من عام ١٩٩٠ وعلي الا تعتبر هذه الصفقة بديلا عن الصفقات المتكافئة الثنائية القائمة بين الدول الاعضاء .

- العمل علي توحيد التعريفية الجبركية

وذلك بالتوصية بتشكيل لجنة متخصصة لعمل دراسة مقارنة

للتعريف الجمركية في الدول الاعضاء واقتراح وضع حد ادنى للتعريف الجمركية الموحدة تطبق تجاه العالم الخارجي للسلع والمواد الأولية الوسيطة المنتجة محليا وحقيقت تنفيذها .

وكذلك التوصية . . .

بان نظام اسابيع تجارية سنوية قدر الامكان في دول مجلس التعاون العربي للتعرف علي منتجات كل دولة تشجيعا لتبادل السلعي .

الاتفاقيات التفصيلية الثنائية في نطاق جامعة الدول العربية .
تكلفنا فيما تقدم عن الاتفاقيات الجماعية في نطاق جامعة الدول العربية وقد توضع ان فرصة اقامة سوق عربية مشتركة تعترضها بعض الصعوبات المرحلية التي تتمثل في تفاوت النظم الاقتصادية ودرجة التقدم الصناعي والانتاجي للاعضاء المتفقين، ونقص العملات القابلة للتحويل فيما بين اغلب الدول المشتركة، فضلا عن اهمية الضرائب الجمركية في العديد من هذه الدول كمصدر من المصادر الاساسية ليراداتها السيادية اضافة الي ذلك الاختلاف في النظم السياسية والاجتماعية في بعض من هذه الدول عن البعض الاخر واختلاف نظم رقابة التجارة والنقد مع بعضها البعض .

ومع عرض الدول العربية علي تحقيق امالها في الوحدة الاقتصادية فقد لجأت الي نوع من التكتلات الاقتصادية بحيث تقيم كل مجموعة من الدول العربية ذات الظروف المتشابهة فيما بينها اتحادا يخدم اهدافها - كاتحاد دول الخليج العربي واتحاد دول المغرب العربي

واتحاد دول مجلس التعاون العربي.

والمطلع الي مستقبل هذه الاتحادات يدرك انها ليست متنافرة ولكنها خطوة علي الطريق لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وان بالضرورة ستتلاقى هذه الاتحادات لي صورة وحدة عربية تحت ضغط الحاجة الضرورية لهذه الوحدة لتستطيع الدول العربية مجتمعة ان تقيم لها كيانا اقتصاديا في مواجهة التكتلات الاقتصادية الاخرى واهمها السوق الاوربية المشتركة التي كادت تنتهي من الوحدة الاقتصادية ساعية الي تحقيق وحدة سياسية.

وعلي هذا الطريق ايضا لجأت الدول العربية الي عقد اتفاقيات تفصيلة ثنائية بين دولتين عربيتين اكثر تشابها من حيث الظروف او ان الروابط الاقتصادية بينهما تقتضي اقامة مثل هذه الاتفاقيات تقنيا لواقع العلاقات بينهما. هذا وسنقتصر هنا علي الاتفاقيات الثنائية التي تكون مصر طرفا فيها - ويتضح ان الدول العربية التي لها اتفاقات ثنائية مع مصر هي الاردن - العراق - السودان - لبنان - المغرب - تونس.

وسنعرض لكل من هذه الاتفاقيات بايجاز علي نحو مايلي:

١- الاتفاقيات التفصيلية بين مصر والمملكة الادنية الهاشمية: يتلاحظ ان الدولتين اعضاء في السوق العربية المشتركة منذ انشائها، ولي نفس الوقت عقدت الدولتين اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٦٧ والذي تمت الموافقة عليه بقرار

رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٦٧ ولذلك ورد النص فيه على مراعاة احكام السوق العربية المشتركة، كما يتلاحظ ايضا ان الدولتين مشتركتين في اتفاقية اتحاد دول مجلس التعاون العربي.

والعلاوة الثنائية بين مصر والاردن ينظمها حاليا البروتوكول رقم [١٠] الساري حتي الآن ويقوم علي القواعد التالية :

- الاعفاء :

التأكيد علي الاستمرار في اعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الضرائب الجمركية وذلك في نطاق حجم البروتوكول والذي يبلغ ٢٥٠ مليون دولاراً امريكياً مناصفة بين البلدين سواء وردت في نطاق قوائم السلع المرفقة بالبروتوكول والمراكز والصفحة المتكافئة والمعارض ام استوردت في نطاق حصة البروتوكول الحرة البالغة ٥٠ مليون دولار لكل طرف.

- المنشأ :

حيث يشترط ان تكون البضاعة مصحوبة بشهادة منشأ مصدق عليها من الجهة الرسمية المختصة في الدولة المصدرة، وعلي الا تعتبر المنتجات ذات منشأ وطني إلا اذا كانت تكلفة الانتاج المحلي بما في ذلك المواد واليد العاملة الداخلة في اصنع لا تقل عن ٤٠٪ من تكلفة الانتاج.

- ضرائب الاستهلاك :

اتفق علي معاملة السلع المتبادلة بين البلدين نفس معاملة الاحتاج

الوطني فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك ورسوم الانتاج والمكوس المطبقة بين البلدين، ويعني ذلك بصفة عامة عدم الاعفاء من الضرائب علي الاستهلاك وان تعامل السلع المستوردة من الطرف الآخر في شأن الضريبة علي الاستهلاك نفس معاملة المنتج الوطني المثلل وتخضع السلعة متي كان المنتج الوطني المثلل لا يخضع لهذه الضريبة، ويخضع للضريبة ان كل هذا المنتج خاضعا لها وبفلس الفئة المقررة . اذ القاعدة - ان الضريبة علي الاستهلاك متي استحققت علي منتجات وطنية فانها تستحق ايضا علي المثلل المستورد بصفة عامة .

كما اكد الجانبان المتفقان علي استمرار اعفاء كل من المركز التجاري المصري في عمان والمركز التجاري الاردني في القاهرة .

عناصر البروتوكول رقم [١٠]

يقوم هذا البروتوكول بالنسبة لكل طرف علي العناصر الآتية :

١- صفة متكافئة قيمتها ٥٥ مليون دولار
وهي صفة محددة بقوائم سلعية ويجري تنفيذها من خلال قطاع التبصيل التجاري وشركة النصر للتصدير والاستيراد
وبنك القاهرة

ب- حصة حرة قيمتها ٥٠ مليون دولار
تخضع للقواعد الاستيرادية السارية
علي الاقل حصة القطاع الخاص من
٢٥ مليون دولار امريكي لكل طرف

ج- حصة المركز التجاري ٥ مليون دولار
 معفاة من القيود الاستيرادية ، ويضم
 اصدار التوافقات الاستيرادية ومن
 قطاع التجارة الخارجية

د- الحصة العامة وقيمتها ١٥ مليون دولار
 معفاة من القيود الاستيرادية ويتحصر
 تنفيذها علي شركة النصر للتصدير
 والاستيراد

المجموع ١٢٥ مليون دولار

=====

وقد تقرر مد العمل بالصفة المتكافئة لعام ١٩٨٨ بين جمهورية مصر
 العربية والمملكة الاردنية الهاشمية للسلع المسموح باستيرادها فقط
 ولحين عقد صفقة جديد، وبالتالي فان هذا القرار ينطبق علي حصة
 المركز التجاري [٥ مليون دولار] والحصة العامة [١٥ مليون دولار]
 حيث ان الحصة الحرة غير معفاة اصلا من قيود الاستيراد .

٢- الاتفاقية الثنائية بين مصر والجمهورية العراقية :
 مصر والعراق اعضاء في السوق الغربية المشتركة ولكن العلاقات
 الثنائية التفصيلية تعود الي توقيع الاتفاق التجاري سنة ١٩٥٨
 متضمنا ثلاثة قوائم سلعية يتدرج الاعفاء بالنسبة لها بين ٥٠٪ ،
 ٧٥٪ ، ١٠٠٪ من الرسوم الجمركية ، ثم عقد بعد ذلك بروتوكول في
 سنة ١٩٦٤ وآخر في سنة ١٩٦٥ وثالث في سنة ١٩٦٧ ، حيث
 نص هذا الأخير علي اعفاء جميع السلع المتبادلة اعفاء كاملا من الرسوم

الجمركية، كما نص لأول مرة علي الاعفاء من شهادة المنشأ لقائمة محددة من السلع يمكن التحقق مباشرة من انها مصرية او عراقية .

ويحكم العلاقات الثنائية حاليا بين البلدين، اتفاقية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والفني [القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٦] ومدتها خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، تجدد بعدها تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الآخر تحريرا يرغبه في انتهاء العمل بها [مادة ١٨] .

وتقوم هذه الاتفاقية علي اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المحلية المتبادلة، اعفاء كاملا من الرسوم الجمركية، علي ان تصحب كل بضاعة شهادة منشأ [٤٠٪ مواد محلية وايدي عاملة محلية علي الأقل]، ولايسري الاعفاء علي ضرائب الاستهلاك ورسوم الانتاج، حيث تعامل السلع المتبادلة بين البلدين نفس معاملة الانتاج الوطني .

ويشرف علي العلاقات بين البلدين اللجنة العليا المشتركة برئاسة الوزراء في البلدين واللجنة الوزارية المشتركة برئاسة وزيرى الاقتصاد في البلدين .

وقد عقدت اللجنة العليا ثلاث دورات واللجنة الوزارية خمس دورات، وطبقا لمحضر اجتماع اللجنة الوزارية الاخير [١٦-١٩ سبتمبر سنة ١٩٨٩] عقدت صفقة متكاملة قيمتها ٥٠ مليون دولار ٠٠٠ [٢٥ مليون دولار لكل طرف] .

٣- الاتفاق التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية:

عقدت جمهورية مصر العربية وحكومة السودان اتفاق جمركي في عام ١٩٦٥ لتدعيم العلاقات الجمركية وتبادل المزايا التفصيلية بين البلدين، ثم تعديله ببروتوكول عام ١٩٧٨ [القرار الجمهوري رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٧٨] ويقوم علي القواعد التالية:

- ارفق بالبروتوكول "الجدول الأول" بصدارات جمهورية مصر العربية الي السودان متضمنا اعفاءات جمركية تتراوح ما بين ٢٥٪ الي ١٥٠٪ حسب نوع السلعة، والجدول الثاني بصدارات السودان الي جمهورية مصر العربية متضمنا اعفاءات جمركية بنسبة ١٠٠٪ علي جميع السلع.

- يجب ان تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء او التفضيل الجمركي شهادة منشأ معتمدة من جهة حكومية مختصة علي المضمون، وبالنسبة للمصنوعات فان نسبة الهادة الاولى واليد العاملة المحلية لا تقل عن ٤٠٪ من نفقة الانتاج والكمية.

وفي سبتمبر سنة ١٩٨٩ عقد بين البلدين بروتوكول للتبادل التجاري [جاري العمل به حاليا] ارفق به القائمة [أ] لصادرات السودان الي جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٩ والقائمة [ب] لصادرات جمهورية مصر العربية الي السودان لعام ١٩٨٩، في اطار ترتيبات الدلع وكلا صفة متكافئة بين شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة الخرطوم للتجارة والملاحه مع تشكيل لجنة تجارية مشتركة لمتابعة تنفيذ ماتم التوصل اليه.

وينظم قواعد الاستيراد والتصدير من وإلى السودان قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٤ وهو ينص علي انه يتعين علي كافة المتعاملين مع السودان سواء استيرادا او تصديرا تقديم طلب الي امانة لجنة متابعة البروتوكول التجاري بين جمهورية مصر والسودان الكائنة بوكالة الوزارة لشئون التمثيل التجاري للحصول علي موافقة اللجنة واستمارة الحصر اللازمة [مادة ٢٢].

وتعتبر استمارة الحصر هذه احد السمندات اللازمة لقيام مصلحة الجمارك بالافراج عن البضائع الصادرة الي السودان او الواردة منه في اطار البروتوكول التجاري بين البلدين [مادة ٢٢].

تجارة الحدود

تقوم بين كل من المديرية الشمالية بالسودان ومحافظة اسوان "منطقة التكامل" مايعرف بتجارة الحدود، وهي عمليات مقايضة سلعية خاضعة لاشراف الجمارك في البلدين التي تقوم باصدار [شهادات] بالسلع المتبادلة للتجار القانمين بهذه التجارة.

وبناء علي بروتوكول تجارة الحدود يتم اعفاء السلع المتبادلة في منطقة التكامل من انتاج البلدين من تقديم شهادة منشأ وتوضع عبارة "تجارة الحدود" في مانيفستو الشحن قرين كل رسالة تخضع لهذا النظام.

ويسمح للتاجر الواحد برسالتين خلال فترة الاسترداد قيمة كل منها ٣٠٠٠ جنيه مصري وتوجد قائمتين:

القائمة الاولى : سلع المديرية الشبالية عام ١٩٨٩ .

القائمة الثانية : سلع محافظة اسوان عام ١٩٨٩ .

هذا بالإضافة الي قائمة للمنتجات الصناعية من انتاج محافظة اسوان يسمح بتصديرها بعد موافقة الرقابة الصناعية في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٩ وذلك بالنسبة للسلع التي يتم تبادلها في نطاق هذه التجارة .

وتوجد لجنة مشتركة بين مسلولي الجمارك بوادي حلفا واسوان تجتمع كل ثلاثة شهور بالتناوب في اسوان ووادي حلفا، وعقدت اول اجتماع لها في ديسمبر ١٩٨٩ في وادي حلفا للعمل علي تذليل اية صعوبات تعترض تجارة الحدود .

وينتهي العمل ببروتوكول تجارة الحدود في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ مع استمرار العمل بالبروتوكول المنتهي اعتبارا من اول يناير التالي علي ان يتم خصم ما يتم تصديره او استيراده في اثناء هذه الفترة علي حصص البروتوكول الجديد .

٤- الاتفاقية الثنائية بين مصر والجمهورية اللبنانية
تم توقيع اتفاق ثنائي بين مصر والجمهورية اللبنانية في ١٩٥٦/٦/٧ متضمنا اعفاءات جمركية متبادلة بين البلدين، وبناء عليه عقد بروتوكول في عام ٩٦٥ وفي عام ١٩٧٠ واخيرا في عام

١٩٨٤

وينظم البروتوكول الأخير العلاقة الآن بين البلدين، حيث صدر به
القرار الجمهوري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالجريدة الرسمية
العدد ١٣ في ٢٧/٣/١٩٨٦.

ومرفق بالبروتوكول خمس جداول بالسلع المتمتعة بالأعفاءات
والتخفيضات الجمركية، علي النحو التالي:

- الجدول الأول : السلع المعفاة كلية من الرسوم الجمركية
الجدول الثاني: السلع التي تتمتع بتخفيض قدره ٦٦% من الرسوم
الجمركية .
الجدول الثالث: السلع التي تتمتع بتخفيض قدره ٥٠% من الرسوم
الجمركية .
الجدول الرابع: السلع التي تتمتع بتخفيض قدره ٣٣% من الرسوم
الجمركية .
الجدول الخامس: السلع التي تتمتع بتخفيض قدره ٢٥% من الرسوم
الجمركية .

ولا ينصرف هذا الاعفاء او التخفيض الا الي ضريبة الوارد فقط،
وبالتالي تخضع لضريبة الاستهلاك في حالة استحقاقها .

ويجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالأعفاء او التخفيض شهادة
منشأ صادرة من السلطات الحكومية المختصة، علي ان يمن في
الشهادات المتعلقة بالمنتجات الصناعية نسبة وقيمة المواد الأولية
المحلية اليد العاملة المحلية الداخلة فيها والتي يجب الا تقل عن

٥٠٪ من التكلفة الاجمالية للسلعة .

٥- الاتفاق التفصيلي بين مصر والمملكة المغربية :

عقدت مصر والمملكة المغربية اتفاق تجاري وتفضيلات تجارية عام ١٩٧٦ يتضمن تبادل المزايا التفصيلية الجمركية بين البلدين، كما تم توقيع اتفاق جديد للتجارة والتفضيلات الجمركية بين البلدين في ٣٠/٥/١٩٨٨ يحل محل اتفاق عام ١٩٧٦ ولم يتم بعد الانتهاء من اجراءات التصديق المقررة عليه حتي يوضع موضع التنفيذ العملي .

ويقوم اتفاق عام ١٩٨٨ علي المبادئ الآتية :

- ارفق بالاتفاق القائمة [أ] بصادرات مصر الي المملكة المغربية والتفضيلات الجمركية التي تتمتع بها، والقائمة [ب] بصادرات المملكة المغربية الي مصر والتفضيلات الجمركية التي تتمتع بها .

هذه التفضيلات الجمركية هي ٥٠٪ او ١٠٠٪ حسب نوع السلعة .
- يجب ان تصحب البضائع التي تتمتع باعفاء او تخفيض جمركي شهادة منشأ معتمدة وتعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطني اذا كانت قيمة مدخلاتها المحلية بما فيها تكاليف الانتاج لا تقل عن ٤٠٪ من تكلفة الانتاج الكلية .

- يجب ان تصحب البضائع التي تتمتع باعفاء او تخفيض جمركي شهادة منشأ معتمدة وتعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطني اذا كانت قيمة مدخلاتها المحلية بما فيها تكاليف الانتاج لا تقل عن ٤٠٪ من تكلفة الانتاج الكلية .

- يسري هذا الاتفاق لمدة عام من تاريخ تبادل وثائق التصديق، ويتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الآخر برغبته في انتهاء العمل به كتابة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ نهاية كل فترة.

٦- الاتفاقية التفضيلية بين مصر والجمهورية التونسية:
اسفرت اجتماعات الدورة الاولى للجنة العليا المصرية التونسية المشتركة في ديسمبر ١٩٨٩ عن عقد اتفاق تجاري بين البلدين، ويقرر مزايا تفضيلية علي الوجه التالي:

- يعفي كل من الطرفين من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل المنتجات ذات المنشأ المصري او التونسي المدرجة في الجدولين [أ]، [ب] الملحقين بالاتفاق:

* محدد القائمة (أ) صادرات الجمهورية التونسية الي مصر .
* محدد القائمة (ب) صادرات مصر الي الجمهورية التونسية (م ٣)

- يجب ان تصحب البضائع التي تتمتع بالاعفاءات الجمركية شهادة منشأ مصدق عليها من السلطات المختصة توضح بها نسبة المدخلات المحلية، وتعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطني اذا كانت نسبة مدخلاتها المحلية بما في ذلك تكاليف الانتاج لا تقل عن ٤٠٪ [م ٦].

- يسري هذا الاتفاق لمدة ثلاثة اعوام من تاريخ تبادل وثائق التصديق، وفقاً للأوضاع الدستورية السائدة في البلدين، ويحدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته

- في انتهاء العمل به كتابة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء كل
فترة من فترات سريانه .
- لم يتم بعد الانتهاء من اجراءات التصديق المقررة علي هذا
الاتفاق حتي يوضح موضع التنفيذ .

الاتفاقيات التفضيلية بين مصر والدول النامية

عقدت ج م ع ثلاثة اتفاقيات تفضيلية مع بعض الدول النامية، تشجيعاً للعلاقات الجارية فيما بين هذه الدول المتشابهة في الظروف الي حد كبير، وهذه الاتفاقيات هي:

- اتفاق التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا .

- بروتوكول تبادل التفضيلات بين الدول النامية [مجموعة الـ ١٦] .

- النظام الشامل للأنفضليات التجارية .

ونستعرض كل منها بشكل موجز فيما يلي:

١- اتفاق التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا

وقعت كل من مصر والهند ويوغوسلافيا، اتفاق التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي في ٢٣/١٢/١٩٦٧ ودخل حيز التنفيذ في ابريل ١٩٦٨ علي ان يتجدد كل خمس سنوات، وقد تم تجديده في سنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٩ .

ارفق بالاتفاق قائمة مشتركة بالسلع التي تتمتع بالتخفيض من الضريبة الجمركية كتبادلها الدول الثلاث، بدأت نسبة ٤٠٪ علي ان ترفع بعد ذلك الي نسبة ٥٠٪ من الفئة الجمركية المطبقة بالفعل، وهو مايجري به العمل حاليا .

تضمنت قائمة السلع المشتركة ٧٧ سلعة ومجموعة سلعية
[أعدت حسب تعريفات يوغوسلافيا المأخوذة عن تعريفات بروكسل]، وفي
أيار ١٩٧٦ أضيفت إليها قلعة ثانية تحتوي على ٥٧ سلعة
ومجموعة سلعية أخرى، وبذلك أصبحت القائمة المشتركة تضم ١٤٨
سلعة ومجموعة سلعية طبقاً لتعديل مارس ١٩٨٤.

ونظراً لما ظهر من عدم التوازن في التبادل التجاري بين مصر من
ناحية وكلاً من الهند ويوغوسلافيا من ناحية أخرى، حيث حقق هذا
الاتفاق مزايا للهند ويوغوسلافيا تفوق المزايا التي تحققت لمصر -
تتمثل في زيادة صادرات الهند ويوغوسلافيا المتمتعة بالتخفيض
الجمركي بنسبة ٥٠٪ إلى مصر، دون أن يقابلها زيادة مناسبة في
الصادرات المصرية إلى هذين البلدين وخصوصاً بعد إلغاء الضرائب
والرسوم الإضافية في تعريفات ١٩٨٦ [رسم الدعم، الاحشاء، الدعم
البحري] ١٠٠ فقد بات من اللازم، العمل على إعادة التوازن في المزايا
المحققة لكل طرف في التعديل التالي للاتفاق.

وعليه فقد رئي ذلك عند توقيع بروتوكول مد العمل بالاتفاق
حتى ٣١/٣/١٩٩٣ الأخذ بالقواعد التالية:

- ١- حذف عدد ١٩ سلعة ومجموعة سلعية من القائمة المشتركة.
- ٢- الأيقاف المؤقت حتى نهاية البروتوكول في ٣١/٣/١٩٩٣
للتخفيضات الجمركية التي تمنحها مصر للعدد اليدوية والدراجات
المستوردة من الهند ويوغوسلافيا.

٣- منح عدد ٩ مجموعات سلعية منشأها مصر تخفيضات جمركية قدرها ٥٠٪ عند تصديرها الي كل من الهند ويوغوسلافيا وذلك دون مقابل وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية اليهما مما يساعد علي الوصول تدريجيا الي توازن في التجارة بين الدول الثلاث

ومن ناحية اخرى اعلنت يوغوسلافيا، انها ستقوم اعتبارا من اول عام ١٩٨٩ باعفاء واردات يوغوسلافيا من مصر والهند من السلع المدرجة في القائمة المشتركة والصادرات المصرية التسع من خافة الضرائب الجمركية كاجراء منفردة من جانبها.

وبالنسبة لشهادة المنشأ: "تصدر من جانب سلطة حكومية او هيئة مخولة بذلك تعيينها الدولة المشتركة المصدرة وتحرر او تطبع باللغة الانجليزية علي فواتير البضاعة، مع الاخذ بعبدأ ان تكون تحفة الموادونفقات العمل لاتقل عن ٥٠٪ من تكلفة المنتج النهائي [بالنسبة للمنتجات المصنعة]."

هذا مع النص علي وجود نظام للاستعلام عن اية رسالة او شهادة منشأ للدولة العضو ان تقدم طلبا بهذا الشأن الي السلطة المختصة في الدولة المصدرة وعلي السلطة المختصة في الدولة المشتركة المصدرة عندما تتلقي طلبا في هذا الشأن، وبعد التحقق من المطلوب، ان توافي الدولة المشتركة المستوردة بالمعلومات المطلوبة وتعتبر المعلومات التي تحصل عليها الدول المشتركة في هذا الشأن سرية.

واخيرا، نشير الي نص المادة التاسعة، بأن هذه الاتفاقية مفتوحة

لانضمام اية دولة نامية ٠٠ وان كان هذا الامر لم يتحقق فلم تنضم اليه اية دولة نامية اخرى بخلاف الدول الثلاث، فان فكرة تبادل المزايا قد تحققت فيما بعد في النظام الشامل للامتيازات التجارية ، كما سنرى في الفصل ثالث .

٢- بروتوكول تبادل التفضيلات بين الدول النامية "مجموعة ال ١٦" .
 * تمت الموافقة علي اشتراك حكوم ج م ع في بروتوكول تبادل التفضيلات الجمركية بين الدول النامية في اطار اتفاقية الجات بالقرار الجمهوري رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ .

* هذا البروتوكول مفتوح لانضمام كافة الدول النامية، وقد انضمت اليه حتي الآن ١٦ دولة هي:

- ١- البرازيل ٢- شيلي ٣- ٤٠٠٠٤٠٤ - ٤- الهند ٥- اسرائيل
- ٦- كورى ٧- المكسيك ٨- باكستان ٩- بيرو ١٠- رومانيا
- ١١- تونس ١٢- صربيا ١٣- ارجواي ١٤- يوغوسلافيا
- ١٥- اليونان ١٦- الفلبين

* يقوم هذا البروتوكول علي اساس ان كل دولة مشتركة تقدم قائمة بالتفضيلات التي تقبل ان تقدمها الي الدول الاخرى، وهو نفس المبدأ الذي جرى عليه العمل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهو مايعرف بمبدأ الدولة الاولى بالرعاية .
 * واذا رجعنا الي قائمة التفضيلات المقدمة من ج م ع نجد انها تتضمن ١٠ مجموعات سلعية تمثل اجزاء من البنود .

٤/١٦ ٤٤٤/٢٩ ٣/٣١ ٩/٣٢ ٩٤٣/٩ ٥/٨٢ ١٣/٨٢
 ١٣/٨٤ ٣٣/٨٤ ١٧/٩٠ ٦/٩٧

وتتراوح فئة التخفيض ما بين ٢٠٪، ٣٣٪، ٥٠٪ من فئة
الضريبة السارية

✧ من الملاحظ تضخم قائمة تنازلات كل من الهند، رومانيا، يوغسلافيا
بالسلع والمجموعات السلعية المختلفة .
✧ تتبع قواعد واجراءات المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة [الجات] فيما يتعلق باكساب السلعة المنشأ
الوطني اذا توافر لها ٥٠٪ علي الأقل مواد محلية وايدي عاملة
وطنية حيث لم ينص علي قواعد خاصة للمنشأ في هذا
البروتوكول .

٣- النظام الشامل للافضليات التجارية

✧ رغبة من الدول النامية في تعزيز التعاون والعلاقات التجارية فيما
بينها، وللظروف المشابهة التي تعيشها والتحديات التي تواجهها
بنفس القسوة تحريبا تجاه الدول المتقدمة قررت مجموعة ال ٧٧
للدول النامية [والتي تضم الآن مايزيد من المائة وعشرين دولة]
انشاء نظام للافضليات التجارية فيما بينها، يقوم علي نفس مبادئ
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بان تقدم كل دولة مشتركة
قائمة تنازلات تعريفية ترضيها تجاه الدول الاخرى، وفي نفس
الوقت تستفيد من جميع القوائم التي تقدمها للدول النامية
الاخرى كما اوضحت في الفصل السابق وفيما يمكن أن يسمية مبدأ
الدولة الأولى بالرعاية في نطاق مجموعة الدول النامية المشتركة
في النظام .

✧ اشتركت في هذا النظام ٤٨ دولة نامية تتضمن مجموعة من الدول
الافريقية والاسيوية والاوربية [رومانيا، يوغسلافيا] من بينها
بعض الدول العربية وهي الجزائر ج م ع العراق، ليبيا، قطر،
السودان، تونس

✧ تم تحديد الدول الأقل نموا من بين الاعضاء المشتركين في النظام
وهي: بنجلاديش، بنين، غينيا، هايتي، السودان، تنزانيا
ومنحت ميزات اضافية عن الدول المشتركة الاخرى.

✧ اذ استعرضنا قائمة التنازلات ل ج م ع في هذا النظام، نجد انها
تتضمن عدد ١٩ بدأ جزء من البلد، ويتراوح التخفيض عليها
ما بين ١٠٪، ٢٠٪، ٢٥٪، ٣٠٪ من فئة الضريبة الجمركية
السارية، ومن بينها مايسري فقط علي منتجات الدول الأقل نموا
فقط.

✧ ارفق بالاتفاق القواعد الواجب العمل بها بالنسبة للمنشأ، وهي
تقوم علي الأخذ بنسبة ٥٠٪ بالنسبة للمنتجات غير المنتجة او
المتحصل عليها بالكامل في الدولة العضو المشتركة [وهي نفس
القاعدة المعتمدة في نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
بصفة عامة] مع النص علي تيسيرات اضافية لبضائع الدول
المشتركة الأقل نموا.

✧ صدر بهذا الاتفاق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩
المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٤١ في ١٤/١٠/١٩٨٩ ويعمل
به اعتبارا من ١٦/٧/١٩٨٩.

الفصل الرابع

القواعد المنظمة للتصدير والاستيراد [حركة التجارة الخارجية] . أهمية الضرائب الجمركية في التوجيه

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتخلفة، وقد دفع التقدم التكنولوجي وارتفاع مستويات المعيشة وسهولة المواصلات والعلاقات الدولية المتبادلة الي زيادة اهمية التبادل السلعي وانتقال رؤوس الأموال وزيادة اهمية الخدمات المختلفة .

وقد اصبحت التجارة الخارجية بذلك عاملا رئيسيا للاستراتيجية الاقتصادية الدولية حيث تستخدم سلطاتها لتحقيق اغراضها المختلفة لتمييز بين الدول وتنفيذ سياستها لحماية اقتصادها وصناعاتها الناشئة، وتسعي الي توفير العملات الأجنبية سواء عن طريق ضغط الواردات او زيادة الصادرات او كلاهما معا .

ويتضح ان التجارة الخارجية وثيقة الصلة بالتنمية القومية إذ الصادرات عنصر هام لتنشيط الإنتاج واستغلال الموارد وتحقيق الكسب من العملات وتحقيق الكسب من العملات الحرة وتحد من الواردات بأحلال بديلها من المنتجات الوطنية - علي أن كل ذلك يرتبط بمقدرة الدولة علي التصدير وتنوع هذه الصادرات وجودتها ونموها .

ولقد عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية مذهبين اساسيين - مذهب الحرية - ومذهب الحماية .

ويدعو الأول الي ضرورة ترك التجارة الخارجية بلا قيود . . . بينما يدعو الثاني الي ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة والإشراف عليها وان تضع النظم المختلفة علي الواردات وعلي الصادات لتوجيهها لتحقيقا لاهدافها .

والملاحظ ان الدول لا تتبع ايا من المذهبين علي اطلاقه بل تعتمد الي الاعتماد علي مزيج من الحرية والحماية - اذ تتبع الحرية الزيادة في الدخل نتيجة التخصص في فروع الانتاج التي تتمتع بها الدولة بتميزة نسبية علي غيرها، كما يحصل الأفراد علي سلع باثمان تقل عما يمكن ان يدفعوه فيما لو انتجت محليا كما يساعد الطلب علي المنتجات الوطنية ذات الميزة النسبية علي زيادة الطلب الداخلي - بالإضافة الي الطلب الخارجي لتوصل المشروعات الي الحجم الأمثل الذي يحقق مزايا الانتاج الكبير لتخفض التكلفة بذلك .

اما انصار الحماية فينادون بأن حماية الصناعات الناشئة هي الوسيلة الأساسية للتقدم واتاحة زيادة العمالة وبالتالي رفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب - وتمكن من تنويع الانتاج وتجنب المخاطر المترتبة علي التخصص وتتيح حماية امن الدولة في الداخل والخارج - خاصة عند صعوبة الحصول علي السلع في فترات الازمات والحروب كما تمكن من زيادة إيرادات الدولة وتحقيق معدلات افضل للتبادل .

عليّ انه يتألف من ان أهمية الدخل وفق مبدأ التفضيل تزداد في الدول المختلفة حيث تمثل التجارة الخارجية نسبة لها أهميتها في مكونات الدخل لأقومي كما ان هذه الدول تعتمد بصفة أساسية في صادراتها على عدد قليل من المواد الأولية [قد تكون مادة واحدة] التي قد تمثل في نفس الوقت المكون الرئيسي لعدد من الصناعات الهامة في الدول الصناعية المتقدمة مما أدى إلى ارتباط أسعار هذه المواد الأولية ارتباطاً كبيراً بالدورات الاقتصادية للدول الصناعية بل وان تخضع في أغلب الأحيان لتحكم أسواق تلك الدول وما تفرضه سياساتها، ونتيجة لهذا تشهد أسعار هذه المواد واحجام المصدر منها لتقلبات واسعة .

وفضلاً عن العوامل السياسية التي تسهم في وضع القيود على استقلال هذه الدول فان الأسعار التي تتحدد للمواد الأولية هي نتيجة أساسية لتفاعل العرض والطلب في أسواق الدول الصناعية التي تمثل المراكز الأساسية لصادرات الدول النامية، بمعنى ان مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية هو المحدد للطلب وبالتالي لمقدار كمية رقيمة الصادرات ونسبة ما يتوافر من عوالات للدول النامية والتي تعتمد عليها في توفير وسائل الإنتاج اللازمة لتنفيذ خططها او توفير السلع الأساسية .

هذا بالإضافة إلى ان التعديلات الهيكلية في الدول المتقدمة واكتشاف البدائل للمواد الأولية ودخول عدد من هذه الدول المتقدمة في مجال انتاج وتصدير المواد الأولية قد أسهم في تدهور معدلات التبادل الدولية في غير صالح الدول المختلفة . مما أدى إلى تزايد مديونيات العالم المتخلف وتزايد اعباء الديون الخارجية .

وفي مصر فإن المتتبع لتطور الاقتصاد المصري في المرحلة الأخيرة يلاحظ ببطء معدل نمو الصادرات وصحامة الزيادة في حجم الواردات.

ففي الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣ زادت تنمية الصادرات المصرية بمعدل ٢٠,٦٪ بينما كانت كميتها ٣٩,٣٪ أما في الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠ فقد ارتفعت قيمة الصادرات بمعدل ٣٠,٢٪ بينما لم تتجاوز الزيادة في كمية الصادرات ١٠,٨٪ وترجع هذه الزيادة في السنوات الأخيرة إلى حساب قيمة الصادرات بأسعار الصرف التشجيعية أكثر مما ترجع إلى زيادة الكميات.

أما بالنسبة للواردات فقد تمت بمعدلات متواضعة إذا زادت قيمتها بمعدل ٢,٣٪ من عام ١٩٧٠-١٩٧٣ بينما نقصت كميتها خلال نفس السنوات مما يشير إلى أن الزيادة في الواردات ترجع أساساً إلى ارتفاع الأسعار وليس لزيادة كميتها أما في الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠ فقد نمت قيمة وكمية الواردات بمعدل ٤٤,٨٪، ١٨,٣٥٪ سنوياً أي أن الزيادة في قيمة الواردات كانت نتيجة لزيادة الكمية والسعر معاً ولعل ذلك يرجع إلى فترة الانفتاح الاقتصادي وما تبعه من تخفيف القيود على الواردات.

ونتيجة لذلك نجد في عام ١٩٨٠ أن قيمة الصادرات بلغت ٢١٣٢,٢ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الواردات ٣٤٠,٢ مليون جنيه وقد صاحب هذه الزيادة تقدم هيكل الصادرات والواردات فبالنسبة للأول تناقست الأهمية النسبية للسلع الزراعية وزادت الأهمية بالنسبة للسلع

الصناعية - وترجع الزيادة الكبيرة في الصادرات الي صادرات البترول التي بلغت قيمتها في عام ١٩٨٠ حوالي ١٣٧٠ مليون جنيه نظرا لارتفاع الاسعار وزيادة الكميات المصدرة .

اما بالنسبة للواردات فقد تناقصت الاهمية النسبية لواردات الوقود والسلع الوسيطة وتزايدت الاهمية النسبية للسلع الاستثمارية والاستهلاكية .

صور تدخل الدولة بهدف الحماية

في ظل هذه الأوضاع في الدول النامية تتعدد صور التدخل من جانب الدولة بهدف السيطرة علي الواردات وتشجيع الصادرات بأي من النظم التالية .

١ - نظام الحصص:

ويقوم هذا النظام علي اساس تحديد حصة معينة او تخصيص مبالغ لاستيراد سلع محددة خلال فترة معلومة .

وتأخذ بعض الدول بنظام الحصة الاجمالية وذلك بان تحدد الحكومة الحصة التي يسمح باستيرادها دون توزيع الحصة علي المستوردين في الداخل او قصرها علي دولة واحدة .

الا انه يعاب علي هذا الاسلوب امكان دفعه الي استئثار قلة من المستوردين تتوافر لديهم الموارد المالية بهذه الحصة كما قد يتجهوا الي الاستيراد من اقرب الدول وقد لا تكون اكثرها كفاية، كما ان

تسابق المستوردين في المرحلة الاولى يؤدي الي تراكم السلع في هذه الفترة وعدم توافرها بقية المدة، فضلاً عن أن القلة يمكن أن تفرض مآثره من اسعار علي المستهلكين.

ولذا فإن بعض الدول سعت الي تطوير هذا النظام بتحديد نصيب كل دولة خارجية من الحصة، كما تتبع اساليب محددة في منح التراخيص للاستيراد حيث توزعهم علي عدد كبير من المستوردين علي مدار العام كله.

الا ان هذا النظام انتقد ايضا باستبعاد دول من الاستيراد منها قد تكون اكثر كفاية وقد دفع ذلك الي الجمع بين الاسلوبين معا بمعنى تحديد جزء من الحصة وترك الباقي مشاعا وفقا لما تتطلبه المصلحة العامة.

٢- نظام المنع او الحظر:

يبدو من الانتقادات الموجهة الي نظام الحصص ان تدخل الدولة بحظر الاستيراد سلع معينة او بتحديد كمي لهذه السلع قد يكون اكثر الاساليب مغالية في الحد من الواردات حيث يدفع الدولة الي ذلك انخفاض حصيلتها من العملات الحرة وسعيها الي حسن استخدام المتاحة لديها منها بالحد من استيراد السلع الاستهلاكية او التي لها مثيل من المنتج الوطني، وتوجيه الجانب الأكبر الي استيراد السلع الانتاجية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية.

٣- نظام الرقابة علي النقد

وقد تلجأ الدولة الي الرقابة علي النقد بوضع قيود علي التعامل

في النقد الأجنبي بل والي حد احتكار الدولة لعمليات البيع والشراء
للعملات الأجنبية .

وطبقا لهذا النظام يتقدم المستورد بطلبه للحصول علي العملة
الأجنبية فتميز الدولة بين الطلبات المختلفة وفقا للمعايير الموضوعة
فترفض طلبات استيراد السلع الكهالية وتشجع استيراد غيرها من السلع
الضرورية وفقا لمصروعات محددة .

وقد تعتنق الدولة سعرا وموحدا أو تعدد من اسعار لتمييز بين
انواع الواردات بل وبالنسبة لحصيلة الصادرات تتبع اسعار تشجيعية أو
تتيح استخدام المصدر لجانب من العملة الحرة .

كما ان الدولة قد تسعى لتشجيع صادراتها بتخفيض قيمة عملتها
الخارجية ، اي ان تغير سعر الصرف بين عملتها والعملات الأجنبية مما
يجعل اسعار منتجاتها رخيصة في الخارج ويدفع الي الاقبال علي طلبها
وزيادة صادراتها ، وفي نفس الوقت يؤدي الي الحد من الواردات .

ولاشك ان نجاح مثل هذه السياسة رهن بعدد من العوامل منها
مرونة العرض والطلب علي صادرات الدولة وواراداتها .

٢- سياسة الانقراق

وقد تتبع الدولة هذه السياسة لتنشيق صادراتها وهي السياسة
تهدف الي بيع السلع المنتجة بثمن يقل في الاسواق الخارجية عن الثمن

الذي تنبع به في الأسواق الداخلية ويعني ذلك وجود ثمينين لبيع نفس السلعة، ولا يشترط أن يكون ثمن البيع الخارجي أقل من سعر التكلفة وإن تبلغ هذه السياسة بمعنى عقد مقارنات بين الأسعار في وتوحد وأن تكون شروط البيع واحدة في السوقين الداخلي والخارجي، كما قد يؤدي اختلاف شروط البيع بالأجل في سوق . . . وبالتقد في سوق آخر . . . أو معبأة في سوق وغير معبأة في سوق آخر إلى إبراز التفاوت في الثمن.

وتهدف هذه السياسة عادة إلى كسب سوق أجنبية بالقضاء على المنافسين الأجانب أو اكتساب جانب هام من السوق الخارجي ، وتبعاً لذلك فليس شرطاً أن تتبع هذه السياسة دائماً فهي سياسة موقوتة بطبيعتها أما للتخلص من الفائض أو لضمان سوق بهدف كسب عملاء حرة وذلك تبعاً لمرونة الطلب على هذه السلعة ومدى جودتها وحداثتها .

كذلك تهدف هذه السياسة إلى تشغيل الصناعات في الداخل واستخدام كامل لطاقة وزيادة العمالة .

ألا إن هذه السياسة تقابل عدة سياسات مناوئة قد تصل إلى حد منع استيراد سلع الدولة التي تتبع سياسة الإغراق أو أن تتعرض بضائعها لعقوبات اقتصادية كفرض ضرائب تعويضية عليها كما قد تفشل الدولة التي تضع هذه السياسة إذا انخفضت كفاءتها في التسويق أو قلت جودة سلعها أو وجدت صعوبات في النقل أو لم تحدد الأسعار بطريقة تسمح بالمنافسة .

الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية

وفي إطار هذه الأساليب المؤثرة علي حركة التجارة الخارجية تمثل الضرائب الجمركية أسلوبا له أهميته سواء في التأثير علي الصادرات وذلك بالعمل علي تشجيعها بصفة عامة وتسهيل حركتها أو بالتأثير علي الواردات وفق السياسة الجمركية للدولة بغرض التأثير علي الاقتصاد القومي. وبالنسبة للصادرات مثالا تسعى الدولة الي الحد من فرض الضرائب الجمركية.

الضريبة علي الصادرات ودورها في تنظيم التجارة الخارجية:
تسعي الدولة الي الحد من فرض الضرائب الجمركية عليها تشجيعا لها وفي مصر طبقا لاحكام قانون الجمارك لاتخضع البضائع التي تخرج من اراضي الجمهورية للضرائب الجمركية الا فيما ماورد بشأنه نص خاص، اي ان القاعدة العامة هي عدم خضوع الصادرات للضرائب الجمركية والاستثناء منها خضوع بعض نوعيات من السلع لهذه الضريبة، وإذا نظرنا الي الجدول حرف [ب] في التعريف الجمركية والخاص بالصادرات المقرر عليها فئات ضريبية نجد انها تسعة اصناف فقط وهي - اوتار عضلات، اعصاب مما يستعمل في صناعة الخيوط الطبية ومضارب التنس، ونفايات الجلود غير المدبوغة - العسل الاسود - الجلود غير المدبوغة - خردة وفضلات من حديد او صلب. فضلات وخردة من نحاس - فضلات وخردة من نيكل - فضلات خردة من المنيوم - فضلات وخردة من زنك - قطع اثرية يتجاوز عمرها مائة عام.

وتخضع هذه الاصناف عند تصديرها لضريبة نوعية بقدر بسيط علي

الوزن فيما عدا القطع الأثرية التي تخضع لضريبة قيمة بواقع ٥ ٪ من القيمة .

كما يتضح ان هذه الأضاف من الغامات التي تعتمد عليها حركة التصنيع في البلاد فيما عدا القطع الأثرية التي لها قيمة تاريخية وحضارية ولذلك فإنه الي جانب فرض ضرائب علي صادراتها فإنه قد تقرر حظر تصديرها وفق قرارات الحظر التي تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

كما ترمي الدولة بعقد المعاهدات التفضيلية علي ماسبق القول الي تشجيع الصادرات مع معاملة ورايات الدول المتفقة معاملة افضل بتخفيض الضرائب عليها او الغائها .

كما ان دخول الدولة في تجمعات اقليمية بغرض السعي الي ازالة الحواجز الجمركية وبالخفض التدريجي للضرائب علي الواردات من الدول الأعضاء تمهيدا للإلغاء هو عنصر فعال يشجع علي زيادة صادرات هذه الدول - ومثالها كما سبق القول - السوق الأوروبية المشتركة - ومحاولات خلق سوق عربية مشتركة .

ويتضح من ذلك ان النظام الضريبي في الدولة يشجع علي حركة الصادرات باتخاذ مبدأ عدم خضوع الصادرات الي ضرائب جمركية الا في اوضاع استثنائية ضعيفة الأثر .

ولكن تشجيع الصادرات ايضا رهن بالتغلب علي عقبات عديدة تتعلق

بأسعار المنتجات وتكلفة انتاجها - وعندي جودتها - وكفاءة السولة في التسويق - وتكاليف النقل - واساليب الدفع - وسهولة الاجراءات - وتوافر فائض يمكن تصديره - وخلق صناعات للتصدير - يمكن ان تواجه المنافسة الخارجية - واستخدام سياسة عامة تهتم بزيادة الصادرات كتحفيض قيمة العملة وتعدد اسعار الصرف - وعقد الاتفاقيات مع الدول المختلفة بالشكل الذي ينمي حركة الصادرات .

الضريبة على الواردات ودورها في تنظيم التجارة الخارجية :
تمثل هذه الضرائب سلاحا هاما في تنظيم التجارة الخارجية ولحق الاهداف التي تعنيها الدولة ، وفي اطار هذا الهدف تتعدد انواع هذه الضريبة . وتتفاوت اسعارها النسبية . وفق الهدف المرجو تحقيقه ، وعلي ذلك يمكن التفرقة بين الضريبة الهانعة - والحامية - والايرادية .

أ - الضريبة الهانعة :

وكما يبدو فان هذه الضريبة تهدف الى الحد الذي يصل الي المنع من استيراد سلع اجنبية بالمغالاة الى درجة كبيرة . في فئات الضريبة حماية للصحة العامة او الاداب العامة - ولقد شاهدنا في مصر نوعان من هذه الضريبة الهانعة بما اخذته الدولة بفرض ضريبة قيمية علي المشروبات الكحولية بواقع ٣٠٠٠٪ ثلاثة آلاف بالمائة .

علي انه يتلاحظ ندرة هذه الضريبة لعدم جديتها او فاعيتها في تحقيق الهدف المرجو من هذه المغالاة - والمتبع لاثر هذه المغالاة في الضريبة علي المشروبات الكحولية يجد انها اضررت كثيرا بالحركة السياحية والفندقية في مصر مما حدا الي محاولة ايجاد الحلول لضمان

سريان هذه الحركة التي باتت الأمل المرجو لاصلاح الاقتصاد المصري، كما ان هذه المغالة ادت الي ارتفاع اسعار هذه السلع داخل البلاد الي حد كبير ومن ثم اغرت مجموعات المغامرين والمهربين الي سلوك طرق غير مشروعة لتهريبها الي داخل البلاد وبالتالي اضعفت علي الدولة عائد ثمنها من العملات الحرة ونقلت هذه العائد فضلا عن الارباح العالية الي جيوب المهربين والمغامرين.

وازاء هذا الوضع غير المنطقي عدلت الدولة جزئيا عن هذه المغالة فأجازت للمنشآت السياحية والفندقية استيراد المشروبات الكحولية لأغراض السياحة مع خضوعها لضريبة معتدلة نسبيا بواقع ٣٠٠٪ من القيمة فقصت بذلك علي العيوب التي نشأت عن المغالة غير المنطقية في تحديد سعر الضريبة .

كما ان الدولة تستخدم عادة لمنع دخول سلع معينة الي البلاد التدخل المباشر بمنع استيراد هذه السلع وفق نظام الحظر - او الحد من تدفقها الي البلاد باستخدام نظام الحصص وتراخيص الاستيراد - ومتي اتضح ان هذا الأسلوب اكثر فعالية وجدية من استخدام الأسلوب غير المباشر برفع فئات الضريبة الجمركية الي حدود غير معقولة .

ب- الضريبة الحامية

ويعتبر هذا النوع ذو اثر فعال في توجيه التجارة الخارجية، وتسعي الدولة باستخدام هذا النوع من الضرائب الي حماية الصناعات الوطنية الناشئة لتدفع عنها اذي الصناعات الاجنبية المنافسة والتي قد تطيح بها، وهذا الأسلوب له صبغة عالمية إذ اخلت به العديد من

الدول ومنها دول متقدمة .

علي ان هذه السياسة الضريبية ترد عليها عدة شروط حتي تكون ناجحة ومحقة لصالح الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع - حيث يري البعض قصرها علي المنتجات الصناعية دون ان تمتد الي الحاصلات الزراعية التي قد تؤدي حمايتها الي ارتفاع اسعارها ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي الذي يعتمد علي الزراعة كمادة أولية له .

بل انه يفضل في مجال الصناعات ان تقتصر هذه الضريبة علي الصناعات التي تتوافر لها مقومات النجاح بمعنى ان تتمتع مرحليا بحماية نسبية تمكنها بعد فترة من اشتداد عودها والقدرة علي الوقوف امام منافسة السلع الاجنبية المثلثة او البديلة .

كما يتعين ان تكون الحماية مؤقتة اي لفترة زمنية محددة، والا تكون حماية مطلقة حتي لاتستمر كسيحة مدالة بعيدة عن التقدم والقدرة علي المنافسة .

ولاشك ان حاجة الدول النامية الآن لحماية صناعاتها بالغة الاهمية حتي تستطيع الصمود في وجه صناعات الدول المتقدمة التي تستخدم لنا انتاجيا متقدما وتتسع امامها الاسواق العالمية وتحقق فيها مزايا الإنتاج الكبير .

الا ان تطبيق هذه الحماية يجب ان يستخدم بحكمة وتعقل حتي لاتصبح الحماية دائمة وتظل الدولة حامية لصناعات لاتتوافر لها مقومات

النجاح او لصناعات جامدة تعيش في مناخ الحماية وتتكاثر عن رفيع كفاءتها الانتاجية فيتحمل المستهلكون عواقب هذه السياسة بحصولهم علي سلع ذات اسعار مرتفعة وجودة منخفضة لصناعة متخلفة لاسعي الي تطوير نفسها .

جـ- الضريبة الأيرادية

وتهدف الدولة من هذه الضريبة الي الحصول علي موارد مالية ، ولذلك فهي تتسم عادة بالاعتدال في فئاتها علي ان هذه الضريبة تكون معتدلة عادة بالنسبة للواردات من السلع التي ليس لها مثيل من المنتج الوطني - اما بالنسبة للسلع التي لها مثيل وطني فان فئات هذه الضريبة ترتفع عليها نسبيا بالقدر المناسب لحماية المنتج الوطني ودون مغالاة .

وعكس ذلك بالنسبة للواردات من السلع الضرورية والتي ليس لها مثيل وطني فان فئات هذه الضريبة عليها تنخفض نسبيا تشجعا لاستيراد السلع الضرورية التي تحتاجها الاسواق الداخلية حتي لارتفع اسعارها في هذه الاسواق ويضار بذلك المستهلكون .

كما ان هذه الضرائب حتي في الدول المتخلفة التي تعتمد علي الضرائب غير المباشرة كمصدر لايراداتها السيادية تتسم عادة بالاعتدال بل والخفض النسبي علي الواردات من الآلات والمعدات والاجهزة التي يعتمد عليها لاقامة صرح صناعي يسمح بالاحلال محل الواردات او بالتصدير بعد تقدم صناعي تشهده الدولة - كذلك الحال بالنسبة للواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج التي

احكام القانون المنظم للاستيراد والتصدير وقواعده التنفيذية

في عام ١٩٥٩ وفي اتجاه الدولة الي تنظيم التجارة الخارجية اصدرت قانونين احدهما ينظم الاستيراد وهو القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد، والآخر ينظم التصدير وهو القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير، ولقد كانت حركة التجارة الخارجية في ذلك الوقت شائعة بين الافراد والشركات الخاصة وشركات القطاع العام دون تدخل بتنسيق او تحديد لهذا النشاط.

ثم صدرت القوانين الاشتراكية في يونية ١٩٦١ وبلغ عدد الشركات التابعة للقطاع العام او التي أنشأها القطاع العام او التي تم ضمها الي القطاع العام بالتأميم والادماج اثني عشر شركة تجارية واصبح للقطاع العام سيطرة علي أنشطة الانتاج الصناعي والمالي والتجاري.

وقد واكب ذلك اعداد الخطة الخمسية الاولى وسعي الدولة الي التدخل في الأنشطة الاقتصادية وذلك للحد من ظاهرة تهريب رؤوس الاموال الي الخارج كرد فعل للتأميم واستلزم ذلك ان تساير التشريعات ربط خطة الانتاج والتنمية بعمليات التجارة الخارجية - فصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ بقصر استيراد السلع من الخارج بقصد الاتجار او التصنيع علي شركات وهيئات القطاع العام او تلك التي يساهم فيها القطاع العام.

ولي ظل هذه السياسة تم تنظيم القطاع العام وجهاز التجارة

الخارجية في عدة أشكال واتبعت سياسات استيرادية وتصديرية مختلفة تتناسب مع المراحل التي مر بها الاقتصاد، كما تمت محاولات جزئية لمعالجة العديد من الاختناقات التي عانى منها الاقتصاد فابيح الاستيراد بدون تحويل عملة لفترة زمنية بدأت في عام ١٩٦٨ الذي تم تطويره عام ١٩٧١ ثم الاستيراد عن طريق المداخلات في عام ١٩٧٢ - ثم صدر القرار المنظم للسوق الموازية في عام ١٩٧٣ وتم تطويره عام ١٩٧٤.

وكانت هذه الخطوات لاتستند علي اساس تشريعي ولذلك كان يتم تنفيذها تحت اسم القطاع العام فيما عدا الامتعة الشخصية التي تخرج عادة عن اطار التنظيم - الا ان هذه القرارات استلزمته ودعت اليها الظروف منذ عام ١٩٦٧ في اعقاب النكسة حيث تعرضت موارد البلاد للاستنزاف خلال سنوات الصمود بسبب تسخير كل الطاقات والامكانيات لبناء العسكري.

وهكذا لم يعد متاحا القدر المناسب لاعمال التنمية والتعمير، ثم برزت مشكلة الطاقات العاطلة التي تعتبر عبئا علي الاقتصاد القومي، وقد ترتب علي ذلك ارتفاع التكلفة وعدم القدرة علي المنافسة والتصدير وزادت اعباء الاستيراد علي الميزان التجاري.

ثم اعقبت حرب اكتوبر تحولات هامة سواء علي المستوي الاقتصادي الدولي او الاقتصاد المحلي والاتجاه الي رفع الاسعار للخدمات والمواد الغذائية والتضخم الذي حل علي الدولة كآثر من اثار الحرب، وكانت من نتائج هذه الحرب ايضا ارتفاع اسعار البترول التي تضاعفت

خمس مرات مما ادي الي مضاعفة قيم واردات الدول النامية ومنها مصر
في الوقت الذي لم تتزايد فيه قيم صادراتنا بنفس النسبة مما ادي الي
اتساع الهوة وزيادة العجز في الميزان التجاري.

ولي ضوء هذه الظروف عاني القطاع الخاص العديد من الاختناقات
التي عاقت مسيرته وحدت من طاقته الانتاجية، ولعل اهم هذه المعوقات
هو تحكم البيروقراطية في الاجهزة الحكومية والقطاع العام والتي
تعتبر من اهم العوامل التي تحول دون التقدم والتنمية .

وازاء هذه الظروف مجتمعة كان من المحتم ان تنتهج البلاد اسلوبا
اكثر انفتاحا علي العالم خاصة ان مبدأ الانفراج الدولي والسعي الي
مزيد من الحرية الاقتصادية حقيقة وضرورة .

وعلي الطريق لتحقيق ذلك طورت الدولة نظام السوق الموازية
واباحت للمصريين الحائزين علي موارد بالنقد الاجنبي ان يقوموا بتحويلها
الي البلاد في شكل عيني من السلع المصرح باستيرادها، كما اجيز لغير
المقيمين وكذلك المصريين الذين يعاملون معاملة غير المقيمين من الناحية
النقدية القيام بتوريد سلع من المصرح باستيرادها وقيد المقابل لهذه
السلع بالجنيه المصري علي اساس الاسعار التشجيعية في حساب بالجنيه
المصري قابل للتحويل يستخدم في سداد قيم الصادرات من تلك التي
تعامل حصيلتها علي اساس الاسعار التشجيعية في اطار السوق
الموازية .

وقد استهدفت الدولة من هذا التغيير القضاء علي الاختناقات التي

يعانيها الاقتصاد القومي ويجاد أكثر من مورد لتمويل احتياجات البلاد
وامبحت الواردات تعمل بالطرق الآتية :

- ١- موارد اليزنية
- ٢- موارد السرق الموازية
- ٣- مخدرات المصريين
- ٤- من غير المقيمين مقابل صادرات او نفقات سياحية .

ولقد حققت سياسة الانفتاح ما تبعها من تنوع لمصادر تمويل
الواردات من أكثر من مصدر قدرا من النجاح .

ونظرا لان عمليات الاستيراد والتصدير مترابطة تتعلق بالتعامل مع
الجهات الخارجية وتخضع في مصر لأشراف وزارة الاقتصاد والتجارة
الخارجية واجهزها الفنية فقد اتجهت الدولة الى اصدار قانون واحد
ينظم الاستيراد والتصدير ويشمل اهم المبادئ الأساسية المنظمة مع
ترك التفاصيل لتصدر بها قرارات من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
بحيث تتحقق المرونة اللازمة لمواجهة التطورات الاقتصادية .

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وقواعده التنفيذية :
وتحقيقا للأهداف الاقتصادية التي اقتضتها هذه الظروف اصدرت
الدولة القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير،
ولقد ردعي في هذا القانون الاعتبارات التالية :

- ١- ان البلاد تنتهج اسلوب التخطيط لتحقيق التنمية وتعد خطة
التجارة الخارجية نابعة من تقديرات الانتاج والاستهلاك وتوفير

مستلزمات الإنتاج مما يستدعي تدبير الاحتياجات الأساسية واللائمة للشعب في إطار خطة التجارة الخارجية، بما يعني أن تحدد الاحتياجات لقصور الموارد عن مواجهة كل احتياجات البلاد - والا سيمتلك الاستيراد على كافة السلع بما فيها الكمالية والتي تحقق أرباحا عالية يتجه إليها الاستيراد دون توفير احتياجات البلاد اللازمة للتنمية كالسلع الضرورية والاستثمارية .

٢- اتجه هذا القانون الي السماح للقطاعين العام والخاص باستيراد احتياجات البلاد من السلع دون قصرها كما كان سابقا علي القطاع العام واجهزته والتي عانت منه البلاد .

وقد تناول الفصل الاول من القانون الاحكام الخاصة بالاستيراد فنصت المادة [١] علي ان يكون استيراد احتياجات البلاد من السلع عن طريق القطاعين العام والخاص علي ان يصدر وزير التجارة قراره بتلك الاحتياجات والاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد، كما يجوز لوزير التجارة قصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات والمواد الاساسية علي شركات القطاع العام .

واحتراما للمعاهدات والاتفاقيات الدولية نصت المادة [٢] علي عدم سريان احكام هذا الفصل علي السلع التي يتقرر اعفاؤها من احكامه بمقتضي قوانين او معاهدات او اتفاقيات دولية تكون جمهورية مصر العربية احد الاطراف فيها .

كما تم تخصيص الفصل الثاني من القانون للتصدير، فنصت المادة [٣] علي ان تنظم عمليات التصدير بقرار من وزير التجارة، كما تجيز

لوزير التجارة قصر التصدير الي بلاد الاتفاقيات والمواد الاساسية علي
جهات القطاع العام.

ونصت المادة [٤] علي اطلاق حرية التصدير لمن يكون اسمه مقبلا
في سجل المصدرين. وحددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه في
هذا السجل.

ونظرا لان الصالح القومي وضمان تهيؤ البلاد يقتضي حظرا او
تقييدا في تصدير بعض السلع فقد نصت المادة [٧] علي انه يجوز
بقرار من وزير التجارة حظر او تقييد تصدير منتجات مصر الي
الخارج، بينما حددت المادة [٨] الرسم علي الصادرات بما لا يجاوز
١٠٪ من قيمتها بما يسمح بتحقيق ربح مناسب للمصدر، وقد روعي
في ذلك توحيد الاساس في فرض الرسم- وتحقيق المرونة وفقا لظروف
المحاصيل سنويا وعدم تأثر انتاجها بتذبذب الاسعار العالمية، وبما يتبع
اتباع سياسات تسعير محلية لاستقرار انتاجها وبما يحقق اقصى فائدة
للانتاج القومي.

ونظم الفصل الثالث من هذا القانون احكام الرقابة علي الصادرات
والواردات التي يصدر قرار من وزير التجارة باخضاعها للرقابة، فنص
علي انه لايجوز استيراد او تصدير نوعيات محددة من السلع الا اذا
توافرت فيها الشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير
التجارة بالاتفاق مع الجهات المختصة ومع ذلك وتيسيرا لعمليات التصدير
والاستيراد فقد اجازت المادة [١٢] لوزير التجارة او من يفوضه ان
يستثني بعض الرسائل المادرة او الواردة من تلك الشروط والمواصفات

بناء علي طلب الوزير المختص وذلك لتحقيق رغبات بعض المستوردين الذين يشترطون شروطا خاصة عن تلك الواردات في قرارات الرقابة او يبدون رغبتهم في قبول بعض الرسائل علي اساس ما اظهرته نتيجة الفحص - وفي ذلك دفع لعملية التصدير كما ان هذا الحكم من شأنه ان يحقق تالفي الاختناقات عند التوريد الي الجهات والمصالح الحكومية اذ يمكن قبول السلع الموردة غير المطابقة لشروط التوريد علي ان يتم تحديد الثمن والمحاسبة علي اساس نتائج الفحص.

وقد حددت المواد [١٥-١٨] الاحكام العامة بالتجريم والعقوبات والضبط وان استبعدت العقوبات المقيدة للحرية وحسنا فعلت في ذلك لضمان قدر من الطمأنينة في مباشرة حركة التصدير والاستيراد .
فاستحدثت المادة [١٥] حكما جديدا بان يعاقب كل من يخالف احكام المادة [١] من القانون او القرارات المنفلة لها بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد علي ١٠٠٠ جنيه وتحكم المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة .

الا انها اعطت لوزير التجارة او من يفوضه وقيل رفع الدعوي الجنائية جواز الافراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة علي اساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تامين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة .

كما اجازت للوزير او من يفوضه بناء علي طلب المستورد السماح باعادة تصدير تلك السلع المخالفة علي اساس دفع تعويض يعادل ريع قيمتها حسب تقدير مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة .

ومن الناحية الإجرائية فإنه لايجوز رفع الدعوي الجنائية او اخلا اي اجراء في الجرائم المشار اليها الا بناء علي طلب كتابي من وزير التجارة او من يفوضه - وذلك بالنظر لطبيعة هذه الجريمة وباعتبارها جريمة مالية وحتى تتاح الفرصة امام المتهم للتصالح مع وزارة التجارة .

كما نصت المادة [١٦] علي عقوبة الغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه - وجواز الحكم بغرامة تعادل قيمة السلع موضوع الجريمة ضد كل من :

أ- خالف احكام هذا القانون عنا المادة [١] منه او القرارات المنفلة له .

ب- وضع او اعطي بيانات غير صحيحة عن الرسائل .

ج- نشر او تسبب بسوء قصد في نشر بيانات غير صحيحة داخل الجمهورية او خارجها عن السلع المصدرة .

د- قدم عمدا او بسوء قصد بيانات غير صحيحة سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالقيد في سجل المصدرين او بتجديد القيد في هذا السجل او تعديل بياناته .

وبانت المادة [١٧] المسئولة عن المخالفة حالة وقوعها من شركة او جمعية او شخص من الاشخاص الاعتبارية العامة فاختصت بها الشريك المسئول او المدير او عضو مجلس الادارة المنتدب او رئيس مجلس الادارة بحسب الاحوال .

وأما المادة [١٨] فقد انطقت بوزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص اصدار القرار الخاص بتعيين العاملين بوزارة التجارة ومصلحة الجمارك الذين يتمتعون بصفة مأموري الضبط القضائي لأذبات الجرائم المحددة في هذا القانون.

القواعد التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير

- اللائحة الموحدة للاستيراد والتصدير الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .
- القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام اللائحة .

صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم الاستيراد والتصدير، وكما سبق القول فقد عني المشرع بان يضع القواعد الاساسية للتجارة الخارجية، وبالنظر للتطور الدائم والمستمر لهذه الحركة وحتى تضمن سريانها بما يحقق الصالح العام فقد كفل لها القانون المرونة اللازمة بان اعطي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سلطة تنظيم عمليات التصدير وتنظيم عمليات الاستيراد بما في ذلك حظر او تقييد نوعيات من السلع سواء عند التصدير او الاستيراد .

وامعانا في المرونة فوض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في العديد من اختصاصاته وسلطاته وكيل الوزارة رئيس قطاع التجارة الخارجية .

وعقب صدور القانون لحقته العديد من القرارات الوزارية والقرارات الادارية الصادرة بقواعد تنفيذ وتنظيم التجارة الخارجية، وبدا في بادئ الامر تعددا لهذه القرارات بشكل كاد يؤدي الي الاضطراب وتعذر الفهم الصحيح لقواعد التجارة الخارجية لكثرة ماصدر من هذه القواعد وما ادخل عليها من تعديلات واستثناءات بات وسطها الوقوف علي صحيح

الأمر صعبا كما بات حالة من التوهان والغموض يحيط بهذه القواعد .

وفي ١٩٧٨/٧/١ صدرت اللائحة الموحدة للاستيراد والتصدير بقرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ محددة أطارا لقواعد التجارة الخارجية لي التطبيق والتنفيذ وان كانت هذه اللائحة منذ مولدها قد تعرضت هي الاخرى للعديد من التعديلات التي افقدتها صفة الجمع والوحدة لهذه القواعد الا انها بغير شك ادت الي قدر طيب من الاستقرار الاقتصادي والاجرائي الي ان ورد عليها اهم تعديل بالقرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ الذي يمكن القول انه اعاد تنظيم العديد من القواعد التنفيذية لحركة التجارة الخارجية .

الملاحح الرئيسية للقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ صدر هذا القرار لتنفيذ احكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ السابق شرحه وفي اطار القواعد الأساسية التي حددها هذا القانون وان كانت العديد من التعديلات قد وردت علي احكامه الا ان السمة العالية الواردة فيه انه قد اورد ١٢ اثني عشر مرفقا تضمن كل منها قيما او فيها شرطا معينا علي نوعيات معينة من السلع في كل مرفق وعلي النحو التالي:

المرفق رقم [١]:

الذي حدد السلع المحظور استيرادها ولقد كانت في ظل هذا القرار لاتعدي ٢٠ سلعة تشمل مجموعة الاسلحة والذخائر والمتفجرات والالعاب النارية ومجموعة من المواد السجينة - وبلوز وفضلات اللطن والقطن المندوف والممشط - والكثبان الخام والسج من فضلات المشاة

[الحرير] - والبياضات والمفروشات المنزلية - والأسماك - والفرق البالية - والأحذية - واغطية الرأس المستعملة - ومجموعة اخيرة من ورق اللعب - والفليبرز [احدي ألعاب الحظ] .

ويتضح من ذلك ان الحظر في ظل هذه الأذنة اما يرجع الي نواحي امنية لحماية المجتمع او بقصد حماية الصناعة الوطنية وعدم السماح بدخول الملابس والأحذية المستعملة .

الا انه بصور القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ اتخذت قواعد الحظر صورة اخري وهدف ابعد از بلغ عدد المجموعات السلعية المحظورة ٢١٠ سلعة .

المرفق رقم [٢] .

وقد حدد هذا المرفق السلع المسموح باستيرادها عن طريق لجان الترشيح والتي الغيت بدورها بصور القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ .

المرفق رقم [٣]

وقد حدد السلع التي لايسمح باستيرادها الا عن طريق وكيل تجاري مصري مع وجود مركز خدمة وتوفير قطع الغيار، وباستعراض محتويات هذا المرفق نراها عبارة عن الات واجهزة زراعية وجارات زراعية - والمحركات الانفجارية - والمولدات الكهربائية - والاجهزة الكهربائية المنزلية - ثلاجات واجهزة تكييف - اجهزة تليفزيون وفيديو - والالات الحاسبة - والمصاعد الكهربائية - والاجهزة الطبية - والاجهزة السينمائية - والسيارات بانواعها .

وواضح ان جميع هذه الاصناف مما يحتاج الي صيانة واصلاح وقطع
غيار تتوالى دائما والا اصبحت الأجهزة بالعتل ولى هذه الحالة تعتبر
عبئا على الاقتصاد القومي وكذلك علي الأفراد والشركات التي
استوردتها وعلي الحائزين لها .

المرفق رقم [٤] :

وقد حددت بهذا المرفق السلع التي يتم استيرادها بشروط خاصة ،
وقد اضيف الي هذا الملحق اصناف اخري بموجب قرارات وزارية تالية
ومن امثلتها - الدرة وحبوب الجرش بشرط مطابقتها المواصفات التي
تقررها وزارة الزراعة - والسمن الصناعي المعبأ بشرط ان تكون العبوة
[من ١ كج - ٥ كج] الاسمنت بشرط ان يتم وصوله خلال سنة من
تاريخ الموافقة علي استيراده، وان يكون مطابقا للمواصفات الدولية
ومصطب بشهادة تحليل معتمدة، وان يتم تحليل عينات خلال ٨ ؟
ساعة لتأكيد مطابقتها للمواصفات - الاممال واللقاحات والمستحضرات
الحيوية بشرط استيرادها بمعرفة الشركة المصرية لتجارة الادوية بعد
موافقة هيئة القطاع العام للادوية - المنظفات الصناعية المنزلية غير
الساائلة بشرط مطابقتها للمواصفات الكيماوية وتقديم شهادة من المصنع
بالمكونات - حديد خرذة بشرط الا يحتوي علي قطع غيار سيارات -
موتورات بحرية مجددة بشرط الا تزيد مدة الاستخدام عن ثلاث سنوات
بخلاف سنة الانتاج - معدات الرصف وانشاء طبقة تحت الاساس
ومعدات اثرية لانشاء جسر ترابي وماكينات لزوم طبقة الاساس
وماكينات لزوم فرش الخلطة الاسفلتية بشرط ان تكون مجددة وبحالة
جيدة وصالحة للاستعمال - ماكينات دق الاساسات الميكانيكية ومعدات

البناء بشرط ان تكون مجدة وبحالة جيدة وصالحة للاستعمال - معنات
الرصيف والبناء ذاتية الحركة واوناش بمختلف انواعها وسير للنقل
الخرسانة او التراب العالي - هراسات بلدوزر وهزاس كاوتشوك بشرط
الا يمضي علي سنة الانتاج اكثر من خمس سنوات بخلاف سنة الموديل
وان يكون مجدداً مع تقديم شهادة من الشركة بالتجديد مصدقا عليها من
الغرفة التجارية بدولة الشركة معتمدة من القنصلية المصرية - الاجهزة
والالات والعدد اليدوية بشرط ان تكون جديدة - اجهزة التلكس بشرط
ان تكون جديدة وموافقة وزارة المواصلات والامن العام عليها - سيارات
ركوب ونصف نقل واسعاف ونقل موتي ورش اسفلت ورحلات ومعسكرات
واوتوبيس واطفاء وكس بشرط ان تكون جديدة واذا كانت مستعملة
فلا يزيد الموديل عن سنتين بخلاف سنة الانتاج - جرار كتينة وجرار
كاوتش وجرارات زراعية بشرط ان تكون جديدة - مقطورات نقل
البضائع بشرط الا يزيد الموديل عن سنتين خالف سنة الانتاج ومراعاة
مواصفات وزارة النقل - نظارات شمسية وشبابر من البلاستيك التي تقل
قيمة الواحدة منها عن خمسة جنيهات.

ويتضح من استعراض محتويات هذا المرفق اهمية الشروط اللازمة
لاستيراد كل صنف وهي شروط في مجموعها تقتضيها الصحة العامة
واعتبارات امن وسلامة المواطنين والمصلحة العامة، وبالنسبة للمعدات
والموتورات المستعملة ضمان سلامتها وقدرتها علي اداء المهام
المستوردة من اجلها وحتى لاتكون عبئا علي اصحابها وعلي البلاد.

المرفق رقم ١١

وقد تضمن هذا المرفق بيانا بالسلع المسموح باستيرادها بعد

موافقة الجهات المعنية وفق اخر التعديلات وعلي النحو التالي:

منظمات البوتاجاز [وزارة البترول او الانتاج الحربي] اجهزة اطفاء
الحريق ومعداتنا ومستلزماتها وخرائط الحريق [وزارة الداخلية] -
السبائك والمعادن الثمينة والمجوهرات المصنوعة من احجار كريمة
ومشغولاتها [مصلحة الدمغة والموازين] - موازين وعبوات وموازين
حساسة [مصلحة الدمغة والموازين] الكتاكيت وعلف الدواجن [وزارة
الزراعة] - الادوية وجلسرين طبي وبودرة تلك دستوري وفلازين ومواد
كيمياوية ومواد الصيدلة [وزارة الصحة] افرخ بالاسيتك اسفنجي [وزارة
الصناعة] شحوم صناعية وحيوانية للباغة فيما عدا الاصناف الالزمة
لصناعة الصابون [المسلي المحظورة] هيئة القطاع العام للصناعات
الغذائية [حيوانات حية وطيور سالات ممتازة] [وزارة الزراعة] -
تقاوي الخضر والفاكهة والزهور والبقول والنباتات الطبية والعطرية
[وزارة الزراعة] - سفن ومراكب الصيد المستعملة [النقل البحري] -
طوابع البريد المستعملة [جمعية طوابع البريد] - طيور حية وكتاكيت
وطيور زينة واسماك زينة [وزارة الزراعة] - ادوية ولقاحات وامصال
بيطرية [وزارة الصحة] - الاعلاف واضافاتها [لجنة المستحضرات
البيطرية والاعلاف] - دجاج بياض [وزارة الزراعة] - الشاي السائب
[شركة تعبلة السلع الغذائية] - السكر لاحتياجات المصانع [الشركات
التجارية] وسكر للاتجار [وزارة التموين] - بيض التفريخ [وزارة
الزراعة] - ادوية الطب البشري [وزارة الصحة] اسلحة وذخائر وبنادق
مضط الهواء ومسدسات نارية وبنادق الصيد والرمية وخرائط معبأة
[وزارة الانتاج الحربي ووزارة الداخلية] - نسخ المصحف الشريف
[مشيخة الأزهر] - المجاهر والميكروسكوبات [الجمهورية للادوية] -
اجهزة الرؤية الليلية والنظارات متعددة الاستخدامات [وزارة الدفاع] -

اجهزة المراقبة والحراسة والرؤية الحادة والليزر [وزارة الدفاع] -
 حب البطيخ [قطاع التجارة الخارجية] اربطة الجبس الطبي وبكر بلاستيك
 طبي وبلاستر طبي [هيئة الادوية والكيمائيات] - حقن بلاستيك
 [الجمهورية للادوية] - زيت بلرة الكتان النقي [وزارة الصناعة]
 السمسم [التجارة الخارجية] - محاليل العدسات اللاصقة [وزارة
 الصحة] - مسامير وصواميل وورد بانواعها ومسامير التجنيد [الانتاج
 الحربي] - جميع انواع البساتم والشناير والبنور والشهيزات لكافة
 المحركات بالبنزين او الديزل او الكيروسين فيما عدا الطائرات [الانتاج
 الحربي] - مضخات ري بدون محركات - سبائك مائدة كراسي المحاور
 والجلب - المخارط والمثاقيب ومقاشط الفرايز ومنشا نجارة - والران
 للمخابز غاز او كهرباء - معدات مخابر الية ونصف الية - ومحركات
 تعمل بالبنزين والكيروسين بقدرات حتي ٢٠ حصان - محركات كهربائية
 ثلاثية الوجة من ٤/٣ حصان وحتى ١٥ حصان - محركات كهربائية
 احادية الوجة من ٨/١ حتي ٤/٣ حصان - الرادياتيرات ومكوناتها
 - ومكبس لامركزية حتي ٢٥ طية - ومعدات زراعية - ومحركات
 ديزل وجاز وبنزين - مسبوكات حديدية زهر وصلب - مواقد والران
 منزلية كهربائية [جميعها بموافقة وزارة الانتاج الحربي] مراجل بخارية
 سعة اكبر من ٢ طن وحتى ٥٠ طن [وزارة الصناعة] - سيور ناقلة
 للحركة من المطاط او قماش البولي استر نايلون عرض ٣٠٠ مم حتي
 عرض ١٦٠٠ مم عدد ٢ تيلة سمك ٦ مم حتي ١٨ مم ذات قوة
 شد علي التيلة الواحدة من ١٢٥ كجم وحتى ٢٥٠ كجم علي المليمتر
 [مصلحة الرقابة الصناعية] - ماكينات تصوير المستندات بالالوان [وزارة
 الداخلية] - اجهزة الاشعة السينية [وزارة الصحة] - المفاعات
 النووية واجزاؤها - والنظائر المشعة المفتوحة [هيئة الطاقة الذرية]

.. كوالين [الرقابة الصناعية والتوحيد القياسي] - مرشحات وحفريات
للمحركات. الانفجارية او ذات الاحتراق الداخلي "فلانتر" [الرقابة
الصناعية والتوحيد القياسي].

المرفق رقم [٦]

وقد تضمن هذا المرفق قائمة بالسلع المسموح باستيرادها مستعملة
دون شروط خاصة - وهي - اطارات الطائرات المستعملة المشتراه من
المواني الجوية المصرية - سفن وقوارب وعلميات اخري مستعملة
للتفكيك والتحطيم مشتراه من المواني البحرية المصرية داخل المياه
الاقليمية - رافار وابواب وكبانن السيارات بجميع انواعها :

المرفق رقم [١١]:

وقد تضمن هذا المرفق قائمة بالسلع الخاضعة للرقابة النوعية علي
الواردات ويتلاحظ ان جميع هذه السلع من المواد الغذائية - لحوم -
اسماك - خضراوات وفاكهة - حبوب - دقيق - ثمار زيتية - زيوت
نباتية وحيوانية - ككاوا - محضرات خضر وفاكهة غذائية - البهارات
- بعض من الحيوانات الحية - جميعها مما يرد للاستهلاك الادمي -
ومن الاصناف الصناعية بعض انواع الزيوت والشحوم الحيوانية والزيوت
الصناعية .

علي ان ثمة احكام هامة وردت باللائحة الصادرة بالقرار رقم
١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ولازال العمل جاريا بها في تنظيم حركة
الصادرات والواردات وهي قصر استيراد بعض السلع علي شركات القطاع
العام التجارية وهي:

القمح - الدقيق - الشاي السائب - زيت الطعام - الشحوم الحيوانية
الغذائية وغير الغذائية - الأسمدة الكيماوية - المبيدات الحشرية في
الزراعة فقط - تقاوي البطاطس - القطن - الدخان الخام - اللحم -
البتترول ومنتجاته [بوتجاز - بنزين - التافتا - وقود النفاثات -
زيت الباكم - الكيروسين - السولار - الديزل - المازوت - الأسفلت]
مستلزمات الانتاج الحربي والأسلحة .

السلع الواردة للاستعمال الشخصي أو الخاص:
وهذه الأصناف يفرج عنها من الجمارك مباشرة دون قيود أو
إجراءات استيرادية وهي:

- ١- الهدايا الواردة صلبة الركاب والمشتريات من الأسواق الحرة -
والامتعة الشخصية المنزلية والحرفية مثل ماكينات التريكو
والخيطة والأدوات المهنية الحرفية وأدوات الرياضة والأدوات
الفنية - ويجوز ان تكون جديدة او مستعملة باستثناء قطع
الغيار الواردة لغير الاتجار .
- ٢- الهدايا الواردة عن طريق البريد او البحر او الجو بشرط ان تكون
جديدة ولا تحمل صفة الاتجار .
- ٣- الدراجات البخارية بشرط ان تكون جديدة وبشرط الا يقل عمر
المستورد عن ١٨ سنة .
- ٤- قطع الغيار للسيارات او الدراجات البخارية او الفسبا بشرط ان
تكون جديدة- ولا تحمل صفة الاتجار وبشرط تقديم الرخصة وان
تكون لنفس ماركة السيارة او الدراجة .

٥- سيارات الركوب الواردة لمصري او اجنبي بشرط الا يزيد عمر السيارة عن سنتين بخلاف سنة الانتاج ولا تقل سن المستورد عن ١٨ سنة وان يكون قد امضى علما علي الاقل في العمل بالخارج مع حظر التصرف فيها لمدة سنتين ، وبشرط الا يكون قد امضى اقل من اربع سنوات علي استيراده سيارة سابقة .

٦- العينات التجارية .

٧- النماذج الصناعية

٨- بدل التالف او الفاقد او المكسور .

٩- مواد الدعاية

السلع الواردة للبحوث العملية .

١١- السلع الواردة لاستعمال السفارات الاجنبية واعضاء السلك

الدبلوماسي الاجنبي بما فيها سيارات الركوب .

١٢- المعدات والآلات والجهزة والمهمات التي تخدم نشاط شركات

البتترول .

١٣- المهمات المملوكة للقطاع العام او الهيئات العامة التي تعمل في

الخارج بعد انتهاء النشاط .

سلع يتم الافراج عنها بشروط خاصة وهي:

١- مخلفات السفن المصرية والترسانة البحرية ومخلفات القوات البحرية

والهيئات الحكومية والقطاع العام بشرط ان تكون هذه المهمات

وواردة لمزاولة نشاطها داخل النارة الجمركية والتأكد من ملكيتها

لهذه المهمات والتي يجب بيعها بالمزاد العلني .

٢- المخلفات المستعملة للسفن الاجنبية التي يحصل عليها تجار

مخلفات السفن الحاصلين علي ترخيص بذلك .

- ٣- الصحف والمجلات والدوريات
- ٤- الرسائل التي ترد تحت نظام السماح المؤقت والدروبك بعد موافقة الجهات المختصة .
- ٥- الحاسبات الالكترونية [الكمبيوتر] الجديدة والمستعملة .
- ٦- الآلات [المعدات اللازمة للنشاط الصناعي والزراعي والحيواني والأسكان والتشييد والنقل والسياحة الجديدة واما المستعمل منها فيتشرط للأفراج عنه موافقة وزارة الصناعة وذلك وفقاً لما يلي:
- الآلات والجرارات الزراعية الجديدة بشرط الا تقل الحيازة عن عشرة افدنة .
- الموتورات البحرية الجديدة او المستعملة بشرط الا تزيد عن ثلاث سنوات بخلاف سنة الإنتاج ويكون تجديدها معتمداً من الجهة المختصة .
- مستلزمات البناء والأسكان بشرط موافقة وزارة الاسكان .
- الآلات والمعدات اللازمة للمنشآت السياحية والفندقية بشرط موافقة وزارة السياحة .
- اجهزة التلكس بشرط موافقة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والأمن العام واذا كانت مستعملة يشترط موافقة الوزير المختص .
- ٧- الموتورات البحرية المستعملة للصيادين المقيدين بالجمعيات التعاونية لصايدى الأسماك .
- ٨- محركات السيارات والجيريوكس والفرنسيل الجديدة او المستعملة لأصحاب السيارات المالكين والاحتوييس والنقل .
- ٩- سيارات نصف النقل لأصحاب الحيازة او الرخصة المهنية او البطاقة

الضريبة والمصريين العائدين من الخارج عودة نهائية من العاملين لمدة لا تقل عن عام وذلك بدلا من سيارات الركوب ويشترط ان تكون محملة بامتعتهم الشخصية .

احكام القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦

اقتصرت احكام اللائحة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ علي حظر مجموعة من السلع قرابة ٢٠ صنف وهي الواردة بملحقه رقم [١] كما سبق القول، واراعي في احكامه تنظيم حركة التجارة الخارجية سواء الصادرات او الواردات خصوصا بما تضمنته ملاحقة السابق الاشارة اليها وكلها تضمنت قيودا معينة علي نوعيات من السلع وفقا لهدف الدولة من وراء القيد وضمن سلامة حركة الصادرات والواردات بما يحقق سياسة الدولة الاقتصادية .

ثم صدر القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ والذي عمل به ضمن حزمة من القواعد الاقتصادية الاخرى [التعريف الجمركية - الضرائب علي الاستهلاك - سعر الصرف للأغراض الجمركية - الغاء الضرائب الملحقه] ابتداء من يوم ٢٢/٨/١٩٨٦، وبهذا القرار اخلت سياسة الحظر اتجاها اخر عبرت عن سعي الدولة الي التدخل المباشر بمنع استيراد نوعيات مختلفة من السلع الواردة مع توسع كبير في هذا الاتجاه الي حد ان هذا القرار نور صدوره قرر حظر ٢١٠ مجموعة من نوعيات السلع الواردة، ولم تتوقف حركة الحظر علي ذلك بل اخلت في النمو اما بالحظر المباشر او باصدار قرارات من قطاع التجارة الخارجية بوقف فتح اعتمادات عن نوعيات جديدة من السلع وهذا الوقف في حقيقته لايعدو ان يكون حظرا يلحق بالمجموعات المحظورة والتي بذلك الملحق

وتد صدرت هذه الاصناف وفق تسلسل رقمي ومقترنة بينود
التعريفية الجهركية وطبقا للترتيب الوارد بالتعريف .

مؤشرات اسباب الحظر

باستطلاع قوائم الحظر يتلاحظ بعض المؤشرات التي تصلح اسبابا
لهذا الحظر ويمكن اجمالها فيما يلي:

١- الحظر من اجل سلامة الانسان وصحته او بما يتعلق بتعاليم الاسلام
ويتمثل ذلك في حظر استيراد الخنازير الحية ولحومها واحشائها
واطرافها - وشحم الخنزير وزيت شحم الخنزير ومحضرات لحومها
والمشروبات والسوائل الكحولية والخمور الا مايرد للأغراض
السياحية وبشروط ذلك وخلاصات الحشيش والافيون فيها عدا ما
تستورده وزارة الصحة .

٢- الحظر من اجل حماية الوطن وامنه وسلامته والتي تتمثل في حظر
البارود والمتفجرات وفتائل وحبال وكبسولات التفجير - والالعاب
النارية - والأسلحة والدخائر فيما عدا مايلزم الصيد والرمية .

٣- الحظر المتعلق باستيراد بعض السلع الغذائية كاللحوم من غير
فصيلتي البقر والضأن والماعز والجمال والأرانب كما يشمل الحظر
احشاء واطراف واكباد شحوم الطيور واللحوم المملحة او المجففة
او المدخنة - والسجق ومحضرات اللحوم من غير فصيلتي البقر
والضأن وكذلك الحساء بشكل سائل او جامد او مسحوق .

كما يبدو ان حظر نوعيات اخرى من السلع علي نحو مايلي انه بهدف حماية منتجات وطنية من المنافسة الأجنبية او لعدم استنزاف رصيد البائد من العملات الحرة في استيراد سلع ليست ضرورية او انها كعالية او بقصد توجيه هذه العملات الي استيراد نوعيات من السلع الاستثمارية او العاميات ومستلزمات الانتاج لتشجيع الصناعات الوطنية ويمكن عرض مثل هذه السلع بالايجاز التالي:

- القشريات والرخويات والكافيار ومحضرات الاسماك عدا التونة، وكذلك الالبان والقشدة فيما عدا الالبان المسحوقة، وكذلك الجبن الابيض والايدام والشيدر والجودة - والبيض عدا بيض التفريخ وحظر استيراد العسل النحل.

- ومن الخضروات - حظر استيراد الزيتون والطماطم والبطاطس عدا التقاوي، وحظر استيراد النباتات المجففة والبقول اليابسة ماعدا الفول والفاصوليا واللوبيا والبالاء والعدس، والسحب والقلقاس والبطاطة، ومحضرات الخضروات المحفوظة عدا الصلصلة، ومحضرات الفواكه المحفوظة.

واجيز استيراد جوز الهند المبشور واللوز والجوز والنبدق والفسقن اللازمة للمصانع المرخص بها وفي حدود طاقتها الانتاجية.

- ومن اصناف البهارات المحظورة - الشطة وجوز الطيب واليانسون والشمر والكزبرة والكمون والكراوية - وصلصات التوابل والبهارات المحفوظة.

- ومن الحبوب يحظر - الارز فيما عدا التقاوي - ودقيق العرذل

والخردل المحضر ومن الثمار الزيتية حطر الفول السوداني ولب
النارجيل [الكويرا] وثمار ونوي نخيل غينيا وبلور القنب واللفت
والشلمج والأشخاش.

- ومن الزيوت حطر زيت الفول السوداني وزيت الزيتون وزيت
السهم وزيت بلور اللفت والشلمج والخردل وزيت بلر الكتان
المغلي والمؤكسد، والمرجرين والشحوم الغذائية المحضرة.

- ومن السكريات تم حطر انواع السكر الجامدة والسوائل السكرية
وسكر وعسل اسود محروقان [غير دستوري] والمصنوعات السكرية
والكاكاو المسحوق والشيكولاتة.

- كما تم حطر العجائن والفظائر - المكرونة والشعرية - والكوبن
للكس والخبز والبقسماط والفظائر والبسكويت والكعك، وكذلك
البلاصات المركزة لصناعة المشروبات وخلصات ومركبات البن
والشاي ومنتجات الالبان - والخل - والسجائر والسيجار
والنشوق.

ويتلاحظ ان سبب حطر هذه الاصناف توافرها في السوق المحلي
من الانتاج الوطني الذي يحتاج الي حماية.

- ومن مواد التعمير والبناء تم حطر بعض الاصناف المتوافرة محليا
ويقصد حمايتها ومنها الرخام - الاحجار والجرانيت والبازلت -
ومكعبات الفسفساء - الألواح والبلاطات المصنوعة من الياف نباتية
او خشبية والمكتلة باسمنت او جيس او مواد أخرى ومصنوعات
اسمنتية اوخرسانية او حجر صناعي ومصنوعات مخلوطة من
اسبستس واسمنت والزخارف المعمارية - ومواسير ووصلات المجاري
من فخار وبلاط وترايبع مطلي او غير مطلي بالمينا، او مطلي
بالمينا مثل البلاط القيشاني فيما عدا السيراميك سمك ٩ مم،

وكذلك الأجهزة الصحية من خزف والمصنوعات من مواد خزفية
والمنشآت المعدنية والخزانات والصهاريج والإنابيب والفواسير
ولوازمها - واكر. الألمونيوم. الأبواب والنوافذ والمفصلات للديواب
والنوافذ - والواح ليفية للبناء من خشب مغطاة بالميلامين أو
البلاستيك ومصنوعات التجارة للمباني والمنشآت.

٥- ومن المواد الكيماوية المحظورة الكلور لتوافره في الإنتاج المحلي.
٦- ومن المنتجات الكيماوية المحظورة - الأحبار للكتابة والطباعة عدا
الأحبار ذات المواصفات الخاصة التي لا تنتج محليا - بعض أنواع
الصبغات - الجبس الصناعي - بعض مواد التلوين - والصابون
والمنظفات الصناعية عدا محاليل تنظيف العدسات - ومن المحظور
ايضا محضرات تلميع الأرضية والأثاث والأحذية - وشموع الأضاء
والجالاتين والفراء عدا الفراء الساخن الصلب بشكل حبيبات أو
توالب - ومن الأصناف المحظورة ايضا الثياب [الكبريت].

٧- الأصناف الشخصية الكيماوية المحظورة مثل العطور. وأدوات التجميل
والريش والزغب والأزهار الصناعية وباروكات الشعر.
٨- أصناف البلاستيك المحظور. لتوافرها محليا غطية الحوائط
والأرضيات وأجهزة الأتانة وأصناف صناعة الثريات ومصنوعات أخرى
من بلاستيك.

٩- أصناف الجلود المحظورة لتوافرها محليا - الجلود عدا الجلود
الخام وأصناف السراجه وعدة الحيوانات كالاطراف وواقيات المركب
ولوازم حقائب السفر.

١٠- أصناف فراء والملابس من الفراء محظورة حيث تعتبر من
الكيميائيات.

١١- الأصناف الخشبية المحظورة لإمكان صنعها محليا. الصناديق

والأقفاس والأدوات المنزلية والعدد اليدوية وقوالب الاحذية واصناف
التجارة الدقيقة وغيرها من المصنوعات الخشبية .

١٢- اصناف الورق المحظورة لتوافرها في الانتاج المحلي مثل ورق
الحائط وورق الكربون ومجموعات الرسائل والاطراف والبطاقات
والعلب والاكياس عدا مايستخدم في تعبئة الجبس والاسمنت ومواد
العطور ومستحضرات التجميل - ومن الاصناف المحظورة والكراريس
والكشاكيل والاطباق والفوط والمناديل والمناشف الصحية
والمطبوعات للدعاية والاعلان [البوستير والصور الفوتوغرافية
ولوحات وصور - الرسوم اليدوية والصور الاصلية والمطبوعة] .

١٣- الاصناف النسجية والملابس المحظورة لتوافرها في المنتجات
المحلية - النسيج من حرير فيها عدا مايلزم لصناعة الكرافتات
والنسيج من الياق تركيبية وصناعية مستمرة فيها عدا مايرد لمصانع
الموكيت والنسيج من خيوط معدنية عدا مايلزم لشرائط الآلات
الكتابة ومن النسيج المحظورة تلك المصنوعة من الصوف والوبر
الناعم او الغشن والشعر والنسيج من كتان او رامي او قطن بعقد
غزية اومزودة اسفنجية المستخدمة في الفوط وكافة النسيج من
قطن ومن الياق قصيرة من مواد تركيبية او اصطناعية او من
الياق نسجية نباتية ونسيج من ورق وديايبج [جوبالين - ايبسون -
بوفيه] قطيفة ونسيج مزودة ونسيج من قطيفة - والنسيج المصنرة
المهملطة او المهملطة او غير ذلك .

ومن اصناف الملابس المحظورة وتواجها - الاقفاز المصنرة
والجوارب المصنرة والملابس الداخلية والخارجية المصنرة والشال
والكرافتات المصنرة ويستثنى من ذلك ملابس الغواصين وواقيات

الركب والجوارب المضادة لتمدد الأوردة وما يماثلها للأغراض الطبية
والملابس المصنوعة من نسج وتوابعها محظورة فيما عدا الكرافتات
وتوابع الملابس مثل الأبطيات والكتفيات والجيوب وواقيات الأكمام
- والملابس المستعملة محظورة .

١٤- ومن الأصناف النسجية المحظورة لتوافرها في الإنتاج المحلي -
البطانيات والقوط والأحرمة والبياضات واكياس التعبئة والتغليف
واغطية البضائع والتدد والخيام وأصناف أخرى جاهزة من نسج ماعدا
نماذج تفصيل الملابس للمصانع والأصناف للوقاية المهنية الفنية .

١٥- ومن الأصناف المحظورة أيضا الأحذية عدا ما يلزم للأمن الصناعي
والوقاية المهنية واغطية الرأس محظورة كذلك فيما عدا تلك
اللازمة للرياضة والوقاية المهنية والخوذ العسكرية وأطفاء الحريق
- وكذلك نماذج أجسام الخياطين ودمي العرض والإعلانات من المواد
المحظورة .

١٦- أصناف للأرضيات محظورة لتوافرها في الإنتاج المحلي - السجاد
والموكيت ومشمع الأرضية .

١٧- أصناف زجاجية محظورة لتوافرها محليا الزجاجات والأوعية
الزجاجية عدا زجاج العطور للمصانع - والمرايا محظورة فيما عدا
مرايا السيارات والأدوات المنزلية والمطبخية وأصناف الزينة
والمكتبية والمصنوعات الأخرى من زجاج .

١٨- أصناف معدنية محظورة لتوافرها محليا - أسطوانات الغاز من
حديد سعة حتي ١٠٠ لتر ماعدا ما يستخدم منها في أغراض
الغوص فقط ومن الأصناف المحظورة السلاسل من صلب واجزاؤها
والمصنوعات النحاسية وقضبان وعيinan وزوايا وأشكال خاصة وأسلاك
المونيوم ومفاتيح والوانح وقد من المونيوم - ومن زنك باي سمك

فيما عدا ما تستورده شركات الإنتاج الحربي .

١٩- الأدوات المنزلية والمطبخية والصحية لتوافرها في الإنتاج المحلي

من حديد صلب أو نحاس أو المونيوم وأدوات مائدة معدنية .

٢٠- أجهزة منزلية وكهربائية محظورة لتوافرها في الإنتاج المحلي

قواعد وإفراغ الطبخ والغاز أو الكهرباء والمصنوعة من حديد صلب

أو نحاس أو المونيوم وسخانات مياه بالغاز أو الكهرباء أو الطاقة

الشمسية والمصنوعة من حديد صلب أو نحاس - ومدافئ مصنوعة

من الحديد الصلب أو النحاس تعمل بالغاز أو الكهرباء - وذلك

فيما عدا المكونات والأجزاء المنفصلة الواردة للمصانع - والثلاجات

والمجمدات وأجهزة التبريد المنزلية - وأجهزة التكييف المنزلية

عدا المكونات الواردة للمصانع والغسالات الكهربائية من الطراز

المنزلي عدا المكونات الواردة للمصانع والمراوح الكهربائية فيما عدا

مراوح السقف والمكونات الواردة للمصانع والمراوح وأجهزة نفخ

الهواء لتغيير درجة الحرارة والرطوبة لأجهزة التكييف فيما عدا

ما يرد منها مكونات لهذه الأجهزة للمصانع .

٢١- أصناف للاستعمال الشخصي محظورة لتوافرها محليا - شفرات

الحلاقة التامة الصنع ورق اللعب - أقلام رصاص وأقلام ملونة

لرسم - وطباشير الكتابة والرسم .

٢٢- اثاث معدني محظور لإنتاجه محليا خزانات الملفات والبطاقات والأدراج

وعلب الفرز ومن الأثاث المنزلي المقاعد والأثاث بأنواعه المختلفة

وحوامل الحشايا والمراتب والمساند والمخدات والالحفة ومفروشات

الأسرة .

٢٣- أصناف الزينة المحظورة والتمائيل والبراويز والصور والمرايا من

مقادن وأجهزة الإضاءة الكهربائية وغير الكهربائية عدا ما يلزم للعمليات

الجراحية والمناجم ودمي الزينة وتفاصيل ومنحوتات أصلية من جميع المواد .

٢٤ - اصناف صناعية محظورة لحماية الصناعات الوطنية :مراحل بخارية لغاية ١٢ طن بخار في الساعة - محركات ديزل ١٢٥ حصان - اجسام محركات للسدرات او الكرنك او لكليهما ومضخات بمحركات ديزل او انفجارية حتي ١٢٥ حصان فيها عدا طلبات الحريق النقال بمحرك - بنزين قوة ٤٠ حصان فاكثر - وكونتيرات ثلاجة للمواد الغذائية .

٢٥ - اصناف للزراعة محظورة لحماية الانتاج المحلي - جرارات زراعية من ٢٠ الي ٧٠ حصان عدا المكونات التي ترد بغرض التجميع لشركة النصر لصناعة السيارات وشركات لانتاج الحربي - وفونيات تنليط لاجهزة الري بكافة المقاسات .

٢٦ - اصناف كهربائية محظورة حماية للانتاج المحلي :مولدات بمحركات ديزل علي قاعدة مشتركة حتي ٧٠٠ ك ف محركات كهربائية ٣ اوجه من حتي ٢٥ حصان - محولات للضغط العالي من ٣ حتي ٢٢ ك ف محولات جهد ومحولات تيار حتي ٢٢ ك ف عدا مايلزم للمصانع كمستلزمات انتاج - بلاست للهبات الفلورسنت من ٢٠ الي ٤٠ وات بطاريات طورش ووسط وقلم مدخرات عدا بطاريات الاوناش سعة اكثر من ٣٠٠ امبير/ ساعة وبطاريات نيكل كاديوم القلوية مصاييح تضيء بتوهج الشعيرات بقدرة من ١.٥ الي ٣٠٠ وات بفارق جهد ١١٠ ، ٢٢٠ فولت فقط وفيما عدا الاسبوت والكابلات المدمرة فيما عدا الكابلات الارضية والبحرية لجهد يزيد عن ١١ ك فولت واسلاك كهربائية معزولة بورنيش او ميناء وعدا الاسلاك النحاس المعزولة بمطاط اوسليكون وشاسيه مفتاح كهرباء من حديد

- اوصلب ووش مفتاح كهرباء من المونيوم وعدادات الكهرباء .
- ٢٧- اجهزة الكترونية محظورة - مكبرات الصوت [هون] اجهزة الراديو - اجهزة تسجيل اجهزة ليديو - شرائط اسطوانات .
- ٢٨- وسائل النقل المحظورة حماية للصناعات المحلية - عربات ومركبات السكك الحديد والتزام وعربات نقل البضائع بالسكك الحديدية والتزام جرارات للطرق من طراز السيارات وسيارات لنقل الاشخاص والبضائع عدا مايستورد لمصانع التجميع وعدا سيارات نقل القمامة وشاسيات الجرارات والسيارات بمحركاتها وابدان الجرارات والسيارات بما فيها الكابينة والموتوسيكلات والدراجات العادية واجزاؤها الكادرالجاوون - الطائرات عدا مايرد للمصانع وعربات نقل الاطفال واجزاؤها وعربات غير الية الحركة والمقطورات عدا الاجزاء الواردة للمصانع والسفن والمنشآت العامة .
- ومن الاصناف الكمالية المحظورة اليخوت وز وارق الزهرة والرياضة .
- ٢٩- اصناف متنوعة محظورة - لافتات ولوحات من المعادن العادية - عدادات مياه - مكانس وفرش بانواعها ومماسح - العاب مجهزة بحركة او آلة للاستعمال في المحال العامة .
- ٣٠- الادوات الموسيقية المحظورة وهي التي تعمل بالقرع مثل الطبول والطبول الالية المفردة والعب الموسيقية وزمارات تقليد الحيوانات واجهزة تنبيه غير كهرباية .

اجراءات وقواعد تنفيذ القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٦

تؤكد المادة الاولى من هذا القرار علي احتية القطاع الخاص في الاستيراد من الخارج بقصد التصنيع او الاتجار ممولاً من موارده الخاصة بالنقد الاجبي عن طريق جميع البنوك العاملة في مصر في حدود نشاط كل منها المرخص لها بمزاولة. واشترطت مراعاة الاحكام العامة للاستيراد الواردة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ [سابقة الذكر] والقرارات المعدلة له ووفقا للاجراءات التالية :

١- يتقدم المستورد أو من يفوضه من المصريين الي لجنة البنوك الجمركية المتواجدة في المواقع الجمركية التنفيذية او في مقر الهيئة العامة للاستثمار بطلب الاستيراد موضحا به نوع السلعة المطلوب استيرادها وموصفا اياها توصيفا دقيقا ويؤيد ذلك بالكتالوجات الخاصة بالسلعة والتي تمكن المثلثن الجمركي من التعرف علي السلعة بدقة تجنباً لاطاء التبنيذ ويراعي ان يرفق بالطلب المستندات التالية :

أ- موافقة الجهة المختصة اذا كانت السلعة تخضع للمرفق رقم ٥ [المضمن بيانا بالسلع المسموح باستيرادها بعد موافقة الجهات المعنية] .

ب- موافقة الرقابة الصناعية الموضح بها الصنف والكمية بالنسبة للمصانع وموافقة الجهات المعنية بالنسبة للحالات الاخرى .

ج- فاتورة مبدئية واربع صور منها موضح بها اسم المستورد ونوع السلعة وشهادة بلد المنشأ بالنسبة للسلع التي يتم شحنها من الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية جمركية او اتفاقيات دفع - والسلع الواردة من المناطق الحرة والوحدة والكمية والسعر واساس التعاقد بالعمله الاجنبية .

د- يتم تحديد البند الجمركي ومدى خضوع السلعة المطلوب استيرادها لحظر وبيان المجموعة السلعية وفق القوائم المرتبطة بالقرار رقم ٣٣٣ وذلك بمعرفة لجنة البنوك الجمركية ثم يتقدم المستورد بطلب الاستيراد مؤشرا عليه بقرار اللجنة وبالمستندات الي البنك الذي يتعامل معه .

٣- كما اكدت المادة رقم [٣] من القرار علي حظر استيراد السلع الوارد بيانها بقائمة المحظورات بالنسبة للقطاعين العام والخاص وشركات الاستثمار والجمعيات التعاونية الانتاجية العامة والجمعيات التعاونية الاساسية والجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلي وغيرها، اي ان الحظر يرد علي واردات الجميع في مصر دون تفرقة .

٣- كما تقرر ان تكون مدة سريان الاعتماد سنة من تاريخ فتحه بالنسبة للسلع الاستهلاكية والوسيطه والمواد الخام وتكون مدة سريانه سنتين بالنسبة للسلع الاستثمارية .
وعدم شحن البضاعة قبل فتح الاعتماد .

واستمرار سريان الاحكام الخاصة بالسلع المدرجة بالمرفق رقم [٥] من القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بالاضافة الي ما

ادخلت عليه بمتقضي القرارات المختلفة.

٤- ألزم القرار المستوردين بشحن الرسائل الواردة من الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية جمركية وكلتا المبرم معها اتفاقيات دفع من بلد المنشأ أو من اقرب ميناء شحن اذا لم يكن لبلد المنشأ ميناء للشحن.

٥- ونص القرار رقم ٣٣٣ علي استمرار سريان احكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ والقرارات المعدلة له فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار مع الغاء كل حكم يخالف او يتعارض مع احكامه وعلي ان تعتبر القوائم والتأشيرات المرفقة به [القرار رقم ٣٣٣] جزء لا يتجزأ منه.

التأشيرات العامة بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦
وتحقيقا للمرونة والمصلحة العامة وسريان الحياة الاقتصادية دون ان يعترضها عقبات تعصف بها فقد ضمن القرار ذاته قواعد تضمن مرونته واستمراريته وتيسير سريان حركة التجارة الخارجية بما تضمنه من تأشيرات عامة هي في حقيقتها وكما سبق القول جزء لا يتجزأ من القرار وردت علي النحو التالي:

اولاً: انه علي ضوء ما يسفر عنه التطبيق العملي يجوز السماح باستيراد بعض السلع المحظور استيرادها وذلك بالاتفاق بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والوزير المختص بالنسبة لكل حالة علي حدة وبذلك يمكن حل أية مشكلة تعترض المشروعات الوطنية وتكون

لها أهمية خاص يتعين قسمها .

ثانياً: نصت التاثيرات علي ان يسمح باستيراد احتياجات الفنادق والمنشآت السياحية بالنسبة للسلع المحظورة استيرادها وذلك في حدود احتياجاتها الكمية علي أن يتعين أن تحدد تلك الكميات السلوية بقرار من السيد وزير السياحة وعلي أن تقوم وزارة السياحة وتحت مسؤوليتها بمتابعة ومراقبة التطبيق وتكون لاستخدام تلك الفنادق والمنشآت دون قصد الاتجار - وان بنسبة الاستيراد عن طريق شركة المستلزمات السياحية أو أحدي شركات القطاع العام للتجارة الخارجية .

وهكذا امكن حل مشاكل المنشآت السياحية والفندقية في مواجهة نظام الحظر حيث ان نشاط السياحة بصفة عامة يحتاج الي المرونة وتوافر نوعيات عديدة من السلع المحظورة سواء لوجود مثيل وطني لها حيث ان العديد من السائحين يفضلون استعمال نوعيات من السلع الاجنبية المحددة والمتميزة بالجودة مما قد لايتوافر في المنتجات الوطنية . او ان يكون الحظر لاعتبارها من السلع الكمالية التي تعزف الدولة عن استنزاف ارمدها من العملات الحرة في استيرادها ذلك ان الاستيراد سيكون قاصرا علي احتياجات الفنادق والمنشآت السياحية مما لا يستنزف القدر الكبير من العملات الحرة فضلاً عن ان السياحة هي اهم موارد العملات الحرة فانفاق السياحة عادة وقانونا من ارمدهم او مايجلبون معهم من هذه العملات .

ثالثاً: انه يجوز السماح باستيراد السلع المحظوز استيرادها لبعض الجهات التي ترتبط بالاتفاقات المعقودة بقوانين خاصة بينها وبين الجهات الموردة لهذه السلع والتي تعتبر اساسية لممارسة نشاطها وبموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

رابعاً: بالنسبة لاحتياجات الصناعة والانتاج: انه تجنباً لما قد يتعضده البند المحظور استيراده لعدة نوعيات من السلع التي تعتبر من مستلزمات الانتاج التي يتطلب الامر استيرادها بناء علي ترخيص صلع او الانتاج علي ماكينات متخصصة لاحتوائها في الانتاج المحلي وقت طلب الاستيراد، فانه يجوز السماح باستيراد مثل هذه المستلزمات بناء علي موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والوزير المختص بشرط ان يتم الاستيراد باسم المنشأة الصناعية ولحسابها وفي حدود الكميات التي تغطي طاقة الانتاج المرخص بها مع التزام المنشأة باستخدام كامل الكميات المستوردة في الانتاج دون الاتجار .

ويتضح من ذلك الحرص علي توافر مستلزمات الصناعة والانتاج بالقدر اللازم لهذا النشاط من المنتجات الاجنبية استثناء من قواعد الحظر، ولزيادة من هذا الحرص وتحقيقاً للسرعة والمرونة تم تعديل هذه القاعدة بان يكون استيراد هذه المستلزمات بموافقة الوزير المختص فقط طالما انها للمصانع مع منح مجموعة من التيسيرات علي نحو مايلي:

١- ان يفرج عن قطع الغيار الواردة للالات او الماكينات او الاجهزة غير المحظورة الواردة بقائمة السلع المحظور استيرادها [اي قطع الغيار هي المحظورة] في حدود النسبة المقررة والتي يلتزم المستوردون باستيرادها تطبيقا لاحكام المرفق رقم [٣] من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ [هذا المرفق خاص بالسلع التي لايسمح باستيرادها الا عن طريق وكيل تجاري مصري مع وجود مركز خدمة وتوليف قطع الغيار] علي ان يتعين ان ترد قطع الغيار مع الرسالة او بعدها .

٢- الافراج عن الماكينات والاجهزة والالات اوخطوط الانتاج الواردة ومن بين مكوناتها اجزاء محظورة ضمن قائمة السلع المحظورة بحيث تعامل كوحدة متكاملة او خط انتاج متكامل .

٣- تعفي المصانع من تقديم موافقة الرقابة الصناعية المنصوص عليها بالبند [١] فقرة [ب] بالمادة الاولى من القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ طالما ان السلع مسموح باستيرادها مع اخطار الضرائب ما يتم الافراج عنه وذلك تسهيلا وتدعيما للنشاط الانتاجي .

٤- الافراج عن العينات غير المحظور استيرادها بدون تحديد حد اقصى بشرط ان تكون لها صفة العينة، كما يفرج عن العينات الواردة ك نماذج للتصنع او اجراء التجارب والمحظور استيرادها بشرط ان تكون لها صفة النموذج .

وبالتسبة لمواد الدعاية المطبوعة باسم المنتج فيطبق عليها نفس القواعد .

خامساً: مايرد تحت نظام السماح المؤقت ونظام السماح المؤقت يعتبر نظاماً جبركياً يحكم عمليات استيراد الغامات ومستلزمات الإنتاج بغرض التصنيع وإعادة التصدير، هو نظام يعمل علي تنشيط الحياة الاقتصادية من حيث التصنيع وتشغيل عمالة وإعادة تصدير منتجات تامة الصنع مقابل عمالات اجنبية، ولذلك استثنيت السلع التي ترد تحت هذا النظام من قواعد الحظر حيث ان النشاط بأكمله يمارس تحت رقابة مصلحة الجمارك والجهات المعنية معها [كالرقابة الصناعية] .

سادساً: السلع الشخصية الواردة محبة الركاب: استثنيت السلع التي ترد محبة الركاب للاستعمالات الشخصية من قواعد الحظر - وهذه السلع تنظم احكامها بقرارات من وزير المالية .

ثم امتد التيسير الي اماكن الافراج عن الهدايا المشحونة من السلع المحظور استيرادها بشرط ان يكون لها صفة الاستخدام الشخصي والمشحونة من الشخص لنفسه كراسل ومرسل اليه، كما يفرج عن الهدايا المشحونة والتي لها صفة الاستخدام الشخصي البحث للإقارب حتي الدرجة الثالثة .

ويتضح من جميع هذه القواعد الواردة استثناء علي الحظر انها تهدف الي كفاية المرونة والرعاية للأنشطة السياحية والصناعية بمراعاة ان يكون الاستيراد في الحدود المحققة للهدف دون تجاوز الي ماله شبهة للتجار .

الوسائل التي تتبعها مصر لتوجيه التجارة الخارجية .
يتبين مما سبق ان ثمة وسائل تعتمد عليها الدولة لتوجيه تجارتها الخارجية حيث بات هذا التوجيه ضرورة خصوصا في الدول النامية سعيا منها الي الحد من الواردات والعمل علي تشجيع الصناعة الوطنية للأحلال محل الواردات والتصدير وكذلك توجيه مواردها من العملات الأجنبية الي استيراد السلع الضرورية والاستثمارية تحقيقا لهذه الاهداف .

كما تبين ان من هذه الوسائل اعتماد الدولة علي الضرائب الجمركية لتوجيه الاقتصاد بطريقة غير مباشرة وفي ذات الوقت مؤثرة لتحقيق الهدف الذي تسعى اليه الدولة، كما ان الدولة قد تعتمد علي طرق مباشرة كاستخدام سياسة منع او حظر الاستيراد، او الاعتماد علي لجان الترشيح او نظام الحصص .

ولقد استخدمت مصر نظام الترشيح بان تشكل لجنة تسفي لجنة ترشيح الاستيراد من الأجهزة المعنية بالاستيراد والتصدير

وتعرض علي هذه اللجنة نوعيات معينة علي كل رسالة من السلع للموافقة او عدم الموافقة علي كل رسالة علي حدة، ولقد ثبت نشل هذا النظام وفساده وعدلت عنه الدولة .

واخذت الدولة حاليا في توجيه التجارة الخارجية بالاعتماد علي سلاحي الضرائب الجمركية [خصوصا الضريبة الحموية] من جهة، وعلي نظام حظر استيراد مجموعات سلعية من جهة اخرى، فكانها استخدمت الاسلوب المباشر وغير المباشر معا .

وما من شك ان الاعتماد علي التعريفات الجمركية في توجيه حركة التجارة الخارجية هو الاسلوب الافضل للمزايا التي يحققها هذا النظام باعتبار ان الضريبة الجمركية غير مباشرة ينقل عبئها الي جموع المستهلكين فلا يتضررون من وطأة الضريبة ولانه من جهة اخرى يحقق الحرية التجارية فلا يشعر الافراد القادرين بحرمانهم من سلع اجنبية يطلبونها وفي ذات الوقت فان الاستيراد لهذه الفئة المحدودة لن يضير العملات الاجنبية المتوافرة في الدولة كثيرا بل انه ستحقق ميزة لا بأس بها وهي تحصيل مزيد من قدر الضريبة الجمركية علي اتفاق هؤلاء الافراد فضلا عن ان المنظمات الدولية كثيرا ما تلح في طلب تحرير التجارة الخارجية من اية قيود تعترضها، وفي ذلك ما يلحق بمصر بمسار الدول المتقدمة .

إما نظام الحظر فإنه بغير شك مظهر من مظاهر الحرمان الذي يغري بتهريب السلع المحظورة إلى البلاد تجنباً لتواعد الحظر مما يفوت على الدولة هدفها كما يؤدي بالتالي إلى التهرب من الضرائب المستحقة على هذه البضائع، وفي نفس الوقت فإن نظام الحظر عادة ما تصاحبه العديد من المشاكل والاختناقات في حركة التجارة الخارجية وفي النشاط الصناعي مما يحتاج الأمر معه إلى وقت قد يطول لتعديل قاعدة الحظر.

والمتابع حديثاً لمسلك الدولة في التوجيه يستشعر أن الاتجاه يميل إلى الاعتماد بصفة أساسية على التعريف الجمركية كمهوه لحركة التجارة الخارجية ، والاقبال من نظام الحظر أو المنع حتي يقتصر على السلع التي تضر بامن البلاد وسلامتها والصحة العامة والآداب العامة .

الباب الثالث

المصائب الجمركية

الفصل الأول

التعريف بالضريبة الجمركية واسلوب فرضها

الضريبة الجمركية ضريبة غير مباشرة تفرض علي السلع عندما تعبر اقليم الدولة دخولا أو خروجاً بغرض تحقيق سياسة الدولة ماليا واقتصاديا واجتماعيا .

١ - فهي ضريبة

وقد عني المشرع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ علي تأكيد انها ضريبة . وبذلك ازال اللبس الذي كان قائما قبل صدور هذا القانون والمتمثل في تسميتها بالرسوم الجمركية .

وتختلف الضريبة عن الرسم - فالضريبة هي فريضة اجبارية تفرضها الدولة بما لها من سلطة ويلتزم الممول بادائها بلا مقابل مساهمة في الاعباء ولتحقيق اهداف المجتمع، فهي اذن فريضة اجبارية يجبر الفرد علي ادائها وليس له خيار في ذلك فاذا حاول التخلص منها استعملت الدولة سلطاتها لعقابه واجباره علي السداد، وهذه الفريضة تحددتها الدولة بسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحدد وعاءها وسعرها وكيفية ومواعيد تحصيلها، وهي فريضة بلا مقابل يحتمها واجب التضامن الاجتماعي بغض النظر عن

المنافع التي تعود علي الفرد من وراء قيام الدولة بدورها في تحقيق أهداف المجتمع .

بينما يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة او أحد تنظيماتها الادارية بدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه بمناسبة تادية الدولة لخدمة عامة .

وتتفق الضريبة والرسم في ان كل منها لفريضة نقدية تدفع للدولة جبرا .

وتختلف الضريبة عن الرسم في ضرورة صدور قانون بفرض الضريبة . بينما يكتفي بان يكون صدور الرسم في حدود القانون وذلك بالنظر الي تعدد الخدمات التي تحصل مقابلها الرسوم ولضالة اهميتها من الوجهة المالية والاقتصادية فضلا عن الحاجة لمرونة العمل به الا انه لا يكفي ان يتيح القانون امكانية تحصيل الرسوم وانما يتعين اتباع الاجراءات القانونية اللازمة لصدوره .

كما تختلف الضريبة عن الرسم في ان الرسم يكون عادة مقابل نفع شخصي بينما الضريبة لا تفترض هذا المقابل .

٢- وهي ضريبة غير مباشرة :

وتقسيم الضرائب الي مباشرة وغير مباشرة تقسيم تقليدي،

وان بدت اهميته تتفائل في الفكر الحديث بالنظر لما يثيره هذا التقسيم من جدل وخلاف بين علماء الضريبة حول تحديد معيار للفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة اذ تعددت معايير الفرقة .

علي ان ما يعيننا في الدراسة الجمركية اعتبار الضريبة الجمركية من الضرائب غير المباشرة وفقا لظاهرة نقل العبء الضريبي او الضريبة المباشرة ولق هذا الرأي يتحول عبئها نفس الشخص الذي دفعها لزيادة الدولة - اما الضريبة غير المباشرة فهي الضريبة التي يقوم دافعها عادة بنقل عبئها الي اشخاص اخرين، وولق هذا المعيار فانه يتعين تحديد شخص معين تستقر الضريبة بصفة نهائية علي عاتقه - مع الفرقة بين شخصين أحدهما المكلف او المالم قانونا باداء الضريبة - والثاني الشخص الذي يتحمل العبء الفعلي للضريبة، فاذا كان الشخصان شخصا واحدا اي ان من يكلف قانونا باداء الضريبة لايمكنه نقل عبئها للغير اعتبرت الضريبة مباشرة - اما اذا كان الشخص المالم باداء الضريبة شخصا غير من يتحمل عبئها اي انه ينجح في نقل عبء الضريبة الي الامام [وذلك برفع سعر بيع السلعة او الخدمة بمقدار الضريبة] او الي الخلف [وذلك بخفض اسعار شراء خدمات عناصر الانتاج بقيمة الضريبة] فان الضريبة في هذه الحالة تعتبر غير مباشرة وهذا المعيار وان كان يصطدم احيانا في التطبيق العملي بعكس هذا المفهوم الا انه يصدق علي الضريبة الجمركية باعتبارها

ضريبة غير مباشرة .

والضريبة الجمركية باعتبارها ضريبة غير مباشرة تتميز بسهولة ادائها ووفرة حصيلتها وعدم شعور الممول بعينها اذ انه يمكن القول ان الممول حتي في حالات ارتفاع اسعار هذه الضريبة عادة مايشكو ارتفاع الاسعار بصفة عامة دون ان يدرك ارتفاع اسعار الضرائب غير المباشرة .

كذلك تعتبر الضرائب غير المباشرة اكثر مرونة حيث يمكن زيادة حصيلتها او نقصها وقت الحاجة دون ان يتمكن الممول من التهرب من ادائها، وهذه الميزة تلائم الدول النامية .

ومن مميزات الضرائب غير المباشرة انها يمكن ان تتبع اسعارا تمييزية بما يحقق اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فيمكن مثلا فرض ضريبة اعلي علي السلع الكمالية او التي تستهلك بواسطة عدد قليل من افراد المجتمع من اجل تحقيق العدالة بين افراد المجتمع كما يمكن ان تفرض ضرائب اعلي علي السلع التي لها مثيل وطني لحماية للصناعة الوطنية واقلالا من هذا المستورد الاجنبي .

اسلوب فرض الضريبة الجمركية

حددت المادة [١١٩] من الدستور النائم مبدأ ان انشاء

لضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعني أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون - وهو ما يعرف بمبدأ قانونية الضريبة .

كما أن القانون وأن خول للهيئات المحلية فرض رسوم كإضافة لبعض الضرائب ضمن حدود معينة إلا أن ذلك لا يعني ضرورة صدور الرسم، بل يتعين اتخاذ الإجراءات القانونية للإصدار والمصادقة في حدود ما ينص عليه القانون بحيث إذا انتفى وجود القانون المرخص للهيئة بطل فرض الرسم لعدم قانونيته .

وقد سار القضاء المصري على احترام مبدأ قانونية الضريبة، وضرورة اتفاق القانون الصادر لغرض الضريبة مع الدستور، وكذلك الأمر بالنسبة للوائح والقرارات المنطوية في ضرورة اتفاقها مع الأوضاع القانونية .

وقبل صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، لم يكن أمر هذه القاعدة واضحاً إلا أنه بصور هذا القانون وضع معه مبدأ قانونية الضريبة الجمركية حيث أورد هذا القانون نصلاً كاملاً تحت عنوان الضرائب الجمركية [الفصل الثاني من الباب الأول] ونمت المدة الخامسة من القانون على أن "تخضع البضائع التي تدخل أراضي جمهورية لـ ضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية

علوة علي الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا مايستثنى بنص خاص :

اما البضائع التي تخرج من اراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية الا ماورد بشأنه نص خاص .

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها، ولايجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة مالم ينص علي خلاف ذلك في القانون .

وهكذا حقق نص المادة الخامسة من قانون الجمارك مبدأ قانونية الضريبة الجمركية حيث اصبح فرض الضريبة وفقا لها ورد بهذا النص .

تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها:

تنص المادة السادسة من القانون الجمركي علي ان يكون تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة السابعة علي انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع التي يكون منشأها او مصدرها بالادا لم

تبرم مع الجمهورية اتفاقات تجارية تتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية لضريبة اضافية تعادل الضريبة المقررة في جدول التعريفات الجمركية على الاقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة .

وتنص المادة الثامنة علي انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تعويضية إذا كانت تتمتع في الخارج بإعانة مباشرة او غير مباشرة عند التصدير .

ويجوز كذلك اتخاذ تدبير مماثل في الحالات التي تخفّض فيها بعض الدول اسعار بضائعها او تعمل بآية وسيلة اخري علي كساد منتجات الجمهورية بطريق مباشر او غير مباشر .

وتنص المادة التاسعة علي ان قرارات رئيس الجمهورية المشار اليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ تكون في قوة القانون ويجب عرضها علي الهيئة التشريعية في دورتها القادمة فور نفاذها والا ففي اول دورة لانعقادها فاذا لم تقرها هذه الهيئة زال ماكان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الباقية .

والواقع ان اعطاء رئيس الجمهورية هذه السلطات لا يخل بمبدأ قانونية الضريبة اذ ان انشاء الضريبة الجمركية او فرضها إنما يتم بقانون [نص المادة الخامسة] بينما ترك تحديد مقدارها او تعديلها لقرارات رئيس الجمهورية فالتعريفات الجمركية ليست متشعبة

للضريبة انما هي محددة فقط لمقدارها كما ان الضريبة الاضافية وكذلك التعويضية لاتعدو ايا منهما ان تكون تعديلا للتعريف الجمركية تقتضيه ظروف اقتصادية معينة .

ويري البعض ان هذه النصوص انما تحمل تفويضا تشريعيا لرئيس الجمهورية في اصدار التعريف الجمركية او تعديلها ويرجع ذلك الي طبيعة التعريف الجمركية وارتباطها ارتباطا وثيقا بالمعاملات الاقتصادية مما يتطلب مرونة وسرية في اصدارها .
فعادة ما يستلزم اصدار التعريف او تعديلها سرية تامة لانتلاهم مع المناقشات العلنية في السلطة التشريعية فتتناولها الصحافة بالاعلام والمناقشة لمدة طويلة يمكن خلالها للمتعاملين ان يستوردوا او يصدروا قبل اصدار التشريع مما يفوت الهدف منه ويضر بمصالح البلاد .

وقد يتقرر في الخارج ضرائب تكون لها اثرها السيئ علي صادرات مضر مما يتطلب سرعة الرد بتقرير ضريبة اضافية علي واردات هذا البلد الي مصر، وقد تمنح دولة صادراتها اعانة مباشرة او غير مباشرة لترويج صادراتها بقصد اغراق السوق المصرية ببضائعها مما يضر بالمنتجات المصرية المثلثة او يؤدي الي كسادها مما يتعين معه ايضا سرعة ومرونة الرد بفرض ضريبة تعويضية علي بضائع هذا البلد الواردة الي مصر لتفوت علي هذا البلد قصده ولتحضي المنتجات المصرية .

ويستلزم كل ذلك ان تترك مثل هذه القرارات في يد ادارة علي جانب كبير من التخصص. والى غاية لتحقيق سياسة اقتصادية ضرورية فعالة .

ولذلك تعد هذه الضرورات مبررا لتفويض السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية في اصدار مثل هذه القرارات، ولقد اخذت اغلب التشريعات الأجنبية بهذه الطريقة في اصدار التعريف وتعديلها .

ويتلاحظ ان السلطة التشريعية انما تفوض بالقدر الملائم لحالات الضرورة واعتبارات مصالح البلاد الاقتصادية ولكنها لم تفرض في سلطاتها اذ انها احتفظت لنفسها بحرية اقرار قرارات رئيس الجمهورية المشار اليها او عدم اقرارها، ويتعين عرض هذه القرارات فور نفاذها او في اول دورة انعقاد للسلطة التشريعية. فان اقرتها استمر نفاذها، أما في حالة رفضها زال ماكان لها من قوة القانون علي الا يمس ذلك سلامة ماحصل في فترة سريان هذه القرارات اذ تصبح حقا مكتسبا للخزانة العامة كما إن الاعفاء او التخفيض يعتبر حقا مكتسبا للموردين او المصدرين - وذلك حرما علي ثابت المعاملات الاقتصادية واستقرارها. بالنظر لما للضرائب الجمركية من اثر عليها وحتى لا تضطرب هذه المعاملات تبعا للرفض والضرائب والغايات .

سريان التعريف الجمركية من حيث الزمان:

يتضح مما سبق ان التعريف الجمركية هي التي تحدد سعر الضريبة الجمركية بما تحده من فئات لهذه الضريبة علي الواردات والمصادرات، وان هذا التحديد ينشأ ويعدل بقرار من رئيس الجمهورية وهو وضع تستقل به الضريبة الجمركية لاعتبارات اقتصادية ولاستقرار السوق والمعاملات غير الضرائب الأخرى التي تفرض كاملة بقانون يتعين التصديق عليه من السلطة التشريعية لوضعها موضع التنفيذ ويعلم بها الكافة من قبل نفاذها من الدراسات والمناقشات العلنية لها .

وبالنظر الي ان التعريف الجمركية تصدر دون علم مسبق من الممولين وحيث تناقش وتدرس بسرية كاملة وتصدر بهرولة وسرعة فإنه يتعين تحديد موعد سريانها وكيفية معاملة البضائع الواردة، إذ يتعرض وضع هذه البضائع المتنازع التعريف الملقاة والتعريف الجديدة أي منها يحكم البضاعة فهل تسري التعريف الجديدة علي البضائع المتعاقد علي استيرادها وتصديرها ام البضائع المشحونة فعلا، أم التي وردت وماهي واقعة الورد وماذا كان الوصول الي المياه الإقليمية او تفريغها فعلا في الميناء او البضائع المخزنة فعلا في المستودعات، او البضائع التي تقدم صاحبها بطلب الانراج عنها وتم تسجيل طلبه فعلا، أم تلك التي تمت معاينتها فعلا وتحددت الضرائب عليها .

والحقيقة انه ما من تغيير او تعديل للتعريف الجمركية الا وتثار مثل هذه الاوضاع امام الادارة الجمركية ويكثر فيها الجدل والشكوى.

ولقد حدا ذلك بالمشروع ان يحسم هذه الاوضاع بقاعدة مستقرة نصت المادة العاشرة من قانون الجمارك علي سريان القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريف الجمركية من وقت نفاذها علي البضائع التي لم تكن قد اديت عنها الضرائب الجمركية - هذا بالنسبة للواردات.

العبء في الواردات بواقعة السداد:

فالعبء اذن بالنسبة لسريان التعريف الجديدة علي الواردات واقعة السداد للبضائع التي تم سداد الضرائب عليها استقرت وفق التعريف السابقة سواء تم الافراج عنها او لم يتم، اما البضائع التي لم تسدد عنها الضرائب فانها تخضع لحكم التعريف الجديدة سواء وردت وخزنت وبصرف النظر عن تاريخ هذا الورد وسواء تم تسجيل طلب الافراج عنها.

ولذلك فانه يتصور مثالا ورود رسالتين علي سفينة واحدة ويتم تفريغها وتخزينها في وقت واحد ثم يتم سداد الضرائب علي واحدة وتأخر السداد عن الاخرى فصدر التعديل قبل هذا السداد، في هذه الحالة تسري التعريف الجديدة علي الرسالة التي لم تسدد عنها

الضريبة بعد ولا تسري علي الرسالة الاخرى التي عوملت بالتعريف السابقة .

بالنسبة للصادرات

اما بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير فالعبرة بدخولها بالدائرة الجمركية . فالوضع الإجرائي ان تقتضي الضرائب قبل دخول البضاعة الي الدائرة الجمركية وعلي ذلك فان كميات البضائع تسدد عنها الضرائب والتي دخلت الدائرة الجمركية تحكمها التعريف السابقة اما الكميات التي لم تدخل الدائرة بعد فانها تخضع للتعريف الجديدة النافذة عند واقعة الدخول .

قاعدة عدم رجعية التعريف الجمركية :

القاعدة العامة في تحديد النطاق الزمني للقوانين الضريبة ان هذا القانون يسري من وقت اصداره او في تاريخ لاحق اي انه لا يسري بأثر رجعي أي إلا يمتد القانون الي الوقائع التي تمت قبل صدوره ، ولا يحكم الا ما يحدث في ظله من وقائع .

وعدم رجعية القوانين هي قاعدة دستورية وتجد اهميتها في القوانين الضريبية حتي لا يترتب علي الرجعية المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد او ان تؤدي الي الارتباك وعدم الاستقرار في المعاملات التجارية والاقتصادية وتؤثر بالسلب علي الرغبة في الادخار والاستثمار اذ يحجم رجال الاعمال والشركات عن الاستثمار تحسبا من

فرض ضريبة جديدة تسري علي نشاطهم السابق، كما ان سريان القانون الضريبي علي الماضي يخل بمبدأ العدالة الضريبية بالنسبة للمنشآت التي يطبق عليها مع المنشآت الأخرى.

والملاحظ بالنسبة لقواعد اصدار التعريفات الجمركية احترام مبدأ عدم الرجعية اذ ينص عادة علي العمل بالتعريفات الجديدة من اليوم التالي لتاريخ صدورها او اليوم التالي لتاريخ النشر.

علي انه يراعي عادة ان تاريخ الصدور يكون معاصرا لتاريخ النشر تحقيقا لما يتعين من العمل بالتعريفات بالسرعة المرجوة وحتى لا تضطرب اوضاع السوق علي ماسبق القول، وتعهد الادارة الي ان يتم النشر في اليوم التالي مباشرة للاصدار.

٣- تفرض الضريبة الجمركية على السلع عندما تعبر اقليم الدولة :

القانون الجمركي والتعريفات الجمركية شأنهما شأن أي تشريع ضريبي آخر يمثل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة ولذلك يسريان فقط علي اراضي الدولة، لان القانون بصفة عامة اذا امتد تطبيقه الي دول أخرى فانه يمثل امتداد لسيادة الدولة علي اراضي الدولة الأخرى ومن ثم يقتض من سيادة هذه الدولة . وهذا ما يطلق عليه بمبدأ اقليمية الضريبة، كما تستدعي اقليمية الضريبة أيضا ان تطبق علي كافة

المقيمين به تطبيقاً لمبدأ المساواة في تحمل الأعباء العامة .

علي أن مبدأ اقليمية الضريبة الجمركية ترد عليه بعض الاستثناءات التي تقتضيها المصلحة الاقتصادية العامة للدولة تنشيطاً لنوعيات معينة من الأنشطة الاقتصادية، ففي بعض الحالات قد تقوم الدولة بإرادتها المنفردة أو باتفاقها مع دول أخرى بإيقاف تطبيق الضريبة الجمركية أو تخفيضها في إقليمها أو بالنسبة لبعض الأشخاص أو الشركات المقيمين بها ومثال الحالة الأولى عدم خضوع مايرد الي المناطق الحرة من بضائع للضريبة الجمركية بل ومن كل القواعد الجمركية والقواعد الاستيرادية وكذلك عدم الخضوع بالنسبة لصادرات هذه المناطق، أما مثال الحالة الثانية فنراه في الاتفاقيات التفضيلية التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى وتحمل إعفاءات أو تخفيضات جمركية .

وقد حدد القانون الجمركي بعض المصطلحات الجمركية التي تبين نطاق الخضوع المكاني للضريبة الجمركية وعلي النحو التالي:

أ- الإقليم الجمركي:

ويقصد به الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة وهو بذلك يعتبر النطاق المكاني للضريبة الجمركية ويحق للدولة أن تحد فيه مادراه من إجراءات قانونية أو مادية لحسن إدارة الإقليم وسلامته

وامنه، فالسيادة الإقليمية تنصب علي الاراضي والمواني والمياه الإقليمية اي ذلك الجزء من البحر الذي يلاصق ارض الدولة - ولعل ذلك مايفسر خضوع القطع البحرية التي تعمل في المياه الإقليمية للضرب الجمركية عند ورودها اسوة باي آلة او معدة ترد وتعمل علي يابس الدولة .

علي انه يجوز في نطاق الاقليم الجمركي انشاء مناطق حرة لاسري فيها الاحكام الجمركية لاهداف اقتصادية منها تشجيع تجارة الترانزيت واقامة مشروعات صناعية للتصنيع من المكونات الأجنبية والوطنية بقصد تصديرها مما يعود بالرخاء علي اقليم الدولة خاصة في تشغيل العمالة المصرية في هذه المشروعات واقتضاء اجورها بالعمالات الأجنبية .

ب- الخط الجمركي:

ويقصد به الحدود السياسية الفاصلة بين مصر والدول المتاخمة لها وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالبلاد .

ولايجوز اجتياز البضائع للخط الجمركي الا عن طريق منفذ جمركي تحدده مصلحة الجمارك وبمجرد اجتياز هذا الخط تتحقق واقعة ورود البضاعة التي تعتبر الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية .

اما اجتياز هذا الخط عن غير طريق المنافذ الجمركية الشرعية
ليعتبر تهريباً جمركياً يعاقب عليه بالعقوبات المقررة في قانون
الجمارك، ولذلك تفرض الدولة رقابة أمنية علي طول خطوطها
الجمركية حماية لامن البلاد واقتصادها .

كما اعتبر القانون ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي
تمر بها خطا جمركيا وذلك استثناء من الوضع العام بالنظر لطول
مسافة هذه القناة وعبورها خلال صحراء سيناء واحتمال قيام السفن
بتفريغ حمولاتها علي اي من ضفتي القناة بقصد التهريب من الضرائب
الجمركية او المخالفة للتواعد الاستراية او بقصد الاضرار بامن
البلاد وسلامتها .

- نطاق الرقابة الجمركية :

وهذا النطاق اما بحريا او بريا، ونطاق الرقابة البحري يمتد من
خط الجمركي الي مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة

واما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات
الرقابة .

وبالنظر لاهمية هذين النطاقين وخطورتهما الجمركية فقد خول

القانون بقرار من وزير المالية اتخاذ تدابير خاصة لمراقبة البضائع
التي تحدد بقرار منه.

٢- الدائرة الجمركية

ويقصد بها النطاق الذي يحده وزير المالية في كل ميناء بحري
و جوي يوجد فيه مكتب الجمارك يرخص فيه باتهام كل الاجراءات
الجمركية او بعضها وكذلك اي مكان آخر يحده الوزير لاهتمام هذه
الاجراءات فيه.

وتبدو الدائرة الجمركية من اهم الاماكن في العمل الجمركي
باعتبارها المكان الذي تتم فيه الاجراءات الجمركية وما يتطلبه ذلك من
فتح للطرود وكشف للرسائل ومعاينتها وتفتيش محتوياتها حتي يتمكن
رجال الجمارك من ربط وجباية الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة علي اساس فعلي
وصحيح. وكذلك ليتمكنوا من مكافحة التهريب واية محاولات للتخلص
من الضرائب الجمركية كلها او بعضها.

وتمشيا مع اهمية هذه المواقع الجمركية وتنظيما لحركة البضائع
فقد حظر القانون علي السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري
ان تنقل الي الجمهورية او منها بضائع ممنوعة او خاضعة لضرائب
باهظة ومن امثلة هذه البضائع الخمر والدخان والسجائر، ويرجع هذا

الخطر الي امكانية مثل هذه السفن الصغيرة من الرسو في غير الاماكن
المعدة لاستقبال البضائع الواردة او تصديرها مثل هذه البضائع
وبالتالي سهولة التهريب .

ولنفس هذا السبب حظر القانون علي مثل هذه السفن الصغيرة
والمحملة بمثل هذه البضائع باهظة الضرائب الجمركية ان تتجول او
تخالف وجهة سيرها داخل نطاق الرقابة البحري الا في الظروف
السياسية من قوة القاهرة او طوارئ بحرية ، ووجب علي الربانية في
مثل هذه الاحوال ان يخطروا اقرب مكتب للجمارك دون ابطاء .

كذلك حظر القانون علي السفن من اي كانت حمولتها ان ترسو
في غير المواني المعدة لذلك او قناة السويس وبحيراتها او في
مصبى النيل دون اذن سابق من الجمارك الا في الظروف الناشئة عن
طوارئ بحرية او قوة القاهرة . كما اوجب علي ربانة السفن في هذه
الحالة اخطار اقرب فرع جمركي .

{ - تهدف الضريبة الجمركية الي تحقيق سيادة الدولة المالية
والاقتصادية :

تهدف الضريبة الجمركية بالدرجة الاولى الي توفير الموارد
المالية للدولة لتمكين من تحقيق اهدافها في التنمية .

ولاشك ان تحقيق الضريبة لهدفها كمصدر تمويل للدولة خاصة في المجتمعات المتخلفة التي تستأثر فيها تلك الضريبة بمكانة هامة تثير عددا من المشاكل - كاختيار السلعة حيث تسعى الدولة الي التوفيق بين اعتبارات متعددة وخاصة اعتباري الحصيلة - والعدالة، فاذا فرضت الضريبة علي سلع ضرورية وهي مجموعة السلع التي لايمكن للأفراد الاستغناء عنها لأشباعها لحاجاتهم الضرورية كالسلع الغذائية التي يتسم عليها الطلب بعدم المرونة حيث لا يؤدي ارتفاع ثمنها الي انخفاض الطلب عليها فان فرضها ينتج حصيلة وفيرة كما ان رفع سعرها يزيد من الحصيلة لتعذر ضغط الاستهلاك، الا ان هذا الوعاء من جهة أخرى يهدم فكرة العدالة وقد يثير القلاقل والاضطراب بين افراد المجتمع.

لذلك فان هناك اتجاه واضح في مصر الي خفض هذه الضريبة الي الحد الأدنى في التعريف الجمركية الذي يصل الي 1٪ فقط من قيمة السلع الغذائية الضرورية للشعب بل انه في بعض الاحيان تتجه الدولة الي اعانة مثل هذه السلع لخفض ثمنها وحتى تكون في متناول المستهلكين.

واما اذا فرضت الضريبة علي السلع الكمالية التي لا يستهلكها الا القادرون فانها تصدم بصعوبة تحديدها وتغيرها حسب الزمان والمكان، بل حسب استعمال الأشخاص من زمن الي آخر، كما ان حصيلتها تتسم

بالضالة اذ انها تصيب جانبا محدودا من الانفاق الاستهلاكي عامة، وهذا النوع من السلع يستهلكه البعض القليل تحت ضغط ظاهرة التقليد وسيطرة نمط الاستهلاك الاجنبي علي اصحاب الدخل المرتفعة ويتسم الطلب علي هذه السلع بالمرونة ولذلك لا يكون فرض الضريبة بمعدلات مرتفعة علي هذه السلع ضارا الا انه يضحى بالحصيلة نتيجة مرونة الطلب في سبيل تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية اخرى.

اما السلع التي تخضع للضريبة الجمركية وتحقق ثباتا ونموا في الحصيلة فهي تلك السلع التي تشبع حاجات ضرورية كما انها لاتعد كمالية وهي مايسمى بسلع الاستهلاك الجاري حيث تولق بين اعتبارات العدالة والحصيلة وهي متغيرة من مجتمع الي آخر.

والضريبة الجمركية هي احد الضرائب الاساسية لتولير المال الخزانة، ويستلزم ذلك تقدينا لفرضها في اطار خطة واضحة لكل دولة علي حدة وان تتسم بخصائص تحدد حسب درجة التقدم الاقتصادي.

كما ان الضريبة الجمركية تستخدم لاهداف اخري غير مالية، اذ انها من اقدم الضرائب التي استخدمت لتحقيق الحماية ولتحقيق الاهداف الاجتماعية والسياسية.

انواع الضرائب الجمركية

الضرائب الجمركية ضرائب غير مباشرة كما سبق القول وهي

مودة من الضرائب علي الأنفاق تفرض علي السلع المستوردة والمصدرة عند تخطيطها الحدود، وتعتبر واحدة من العناصر الأساسية التي تستند اليها النظم الضريبية في العالم الثالث إذ تستمد منها هذه الدول قرابة نصف حصيلتها من الإيرادات السيادية، وإن كانت أهميتها كمورد مالي قد بدأت تتأخر أمام هدفها الجمالي والاجتماعي حتي في العديد من الدول النامية، ويمكن تقسيم الضرائب الجمركية بالنظر الي طبيعتها وكيفية تحصيلها - أهدافها .

أولا - من حيث الطبيعة:

تنقسم الضرائب الجمركية الي نوعين أساسيين هما الضرائب علي الواردات والضرائب علي الصادرات .

الضرائب علي الواردات:

وكما سبق القول فإن عبارة الضرائب الجمركية عادة ما تصرف الي الضرائب علي الواردات ذلك ان القاعدة العامة هي خضوع جميع الواردات الي الضريبة وفق فئاتها في التعريفات الجمركية إلا ما يستثني بلس خاص، بينما لاتخضع الصادرات عادة للضريبة إلا ماورد بشأنه نص خاص، فالضريبة علي الواردات هي التي تمثل العنصر الأساسي في الضرائب الجمركية .

وتنص المادة الخامسة من قانون الجمارك علي خضوع الواردات لضريبة الوارد علاوة علي الضرائب الأخرى المقررة .

وقبل ١٩٨٦/٨/٢٢ كانت واردات مصر تخضع الي مجموعة أخرى من الضرائب والرسوم بالإضافة الي ضريبة الوارد، كرسوم الأجزاء الجمركي بواقع ١٪ من قيمة البضاعة ورسم الدعم لمشروعات التنمية بواقع ١٠٪ من القيمة ورسم الدعم البحري بواقع ٢٠٪ من القيمة ايضا، والضريبة الإضافية علي الصادرات والواردات بواقع ٣٪ من الضريبة الجمركية الأصلية - والضريبة علي الاستهلاك .

وتعرف مثل هذه الضرائب والرسوم [غير الضريبة علي الاستهلاك] بالضرائب الملحقة بالضريبة الجمركية، أما الضريبة علي الاستهلاك فينظمها قانون خاص بها مستقل عن قانون الجمارك .

ولقد كانت هذه الضرائب الملحقة مثار عديد من المشاكل من العمل الجمركي فهي من ناحية تمثل عقبة امام موظفي الجمارك القائي علي حساب الضريبة الجمركية لتعدد هذه الضرائب واختلاف فئاتها مما كان يعوق العمل الجمركي ويؤدي الي تاخير الإفراج عن السلع الواردة ومن ناحية أخرى اعتبرت عقبة امام المستوردين والمتعاملين مع الجمارك حيث يصعب عليهم حسابها عند الاستيراد ووضع تصور دقيق لحساب مايدفعونه فعلا من ضرائب علي وارداتهم .

ولذلك احسن المشرع عندما اصدر القرار الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٦ بالغاء هذه الضرائب والرسوم الملحقة بالضريبة الجمركية الاصلية، كما أكد هذا القانون علي انه لايجوز لوحدة الحكم المحلي او غيرها من الجهات الحكومية ان تفرض ضرائب مماثلة للضريبة الجمركية - وذلك حتي لا تعود مثل هه الضرائب بمعوقاتها مرة اخري.

ولم يعد يحصل الي جانب ضريبة الوارد الا الضريبة علي الاستهلاك وهذه الضريبة مفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والاصل ان هذه الضريبة تفرض علي الواردات عندما يكون مثلها الوطني خاضع للنس الضريبة تحقيقا للعدالة وحماية للمنتجات الوطنية .

ولقد كانت الدول النامية تلجأ الي مثل هذه الضرائب الملحقة لتحقيق زيادة في الموارد دون ان تظهر في جدول التعريف الجمركية كما انها لا تخضع للأعفاءات الكلية او الجزئية في الاتفاقيات التفصيلية وذلك يحقق ايضا قدر من الحصيلة يفلت من احكام الاتفاقيات .

ويتلاحظ ان الاتفاقيات التفصيلية التي تعقدها مصر مع غيرها من الدول الاخرى بعد الغاء الضرائب الملحقة باتت تتضمن شرط الاعفاء

من مثل هذه الضرائب التي قد تتعرض لها صادراتها الي الدول المتفقة لتفقد الاتفاق التفصيلي جدواه اذ كثيرا ماتكون ضريبة الوارد في الدولة الاخرى ١٪ مثلا بينما تخضع نفس السلعة لضرائب اضافية بواقع ١٠٪.

ومع ان القاعدة هي خضوع الواردات السلعية للضريبة الجمركية وفق الفئات المحددة بجدول التعريفات الجمركية الا ان المشرع قد يخرج علي هذه القاعدة ليقررر الخضوع لضريبة خاصة وامثلة ذلك ماييلي:

أ - الضريبة علي طرود البريد :

حيث نص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ علي ان تحصل ضريبة الوارد الجمركية علي محتويات الطرود المستوردة برا وبحرا بطريق البريد او بالطائرات بنسبة ٢٥٪ من قيمتها بدلا من فئات ضريبة الوارد الجمركية وذلك بشرط ان تكون الواردات ذات صفة شخصية والا يزيد وزن الطرد عن ١٠ كج وان تكون ذات قيمة محددة .

ب - الضريبة علي وايرد طحبة الركاب

حيث تعامل البضائع صعبة الركاب وفقا لاعتبارات تشجيع حركة السياحة وسرعة انهاء الاجراءات انجمركية في صالات الركاب والمطارات ولذلك يمنع القادم من الخارج اعفاء قيمة ١٠٠ جنيه عادة ماتغطي ٩٠٪ من الركاب لتتناسب الحركة الجمركية سريعة محققة

لاهدافها، اما مايجاوز حد الاعفاء فيخضع لضريبة جمركية شاملة بواقع ١٠٠٪ من القيمة وذلك تحقيقا لنفس الهدف وهو السرعة في الانجاز ومايجاوز ذلك فيخضع للغات المقررة في التعريفة الجمركية وذلك حتي لاستغلال التيسرات في جلب البضائع محبة الركاب بقصد الاتجار مما يخرج عن اهداف التيسير .

ب - وإدرات مشروعات الاستثمار والتعمير والسيادة

حيث نصت المادة الرابعة من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية علي تحصيل ضريبة جمركية بلفة موحدة ٥٪ من القيمة علي مايتسورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء مشروعات الاستثمار، كما يخضع لنفس البلفة مايتسورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء [من غير سيارات الركوب] اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير .

كما يسري حكم هذه المادة علي المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة وكذا مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام علي الاراضي الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضي الصحراوية، وكذا المشروعات التي تقوم بها وحدات التعاون الاسكاني الخاضعة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ومشروعات الاسكان الشعبي التي تقوم بها الجهات التي تحدد بقرار

من وزير المالية بعد اخذ رأي الوزير المختص .

كما تسري هذه الفقرة ايضا علي ماتستورده المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشائها .

الضرائب علي الصادرات

وطبقا لقانون الجمارك لاتخضع الصادرات للضريبة الا مارد بشأنه نص خاص وفي مصر يشمل الجدول حرف [ب] من التعريفات الجمركية عشرة اصناف من السلع تخضع للضريبة الصادر اما جميع البضائع الأخرى فهي معفاة من الضريبة .

وهذه الضريبة عادة ماتوجد بالنسبة لعدد محدود من السلع المصدرة في الدول المختلفة والتي قد تمثل مكانة لها اهميتها من الصادرات، وهذه الضريبة لأتهدف الي تحقيق حصيلة جمركية بقدر ماتهدف الي تحقيق اهداف أخرى اقتصادية .

فقد تهدف الي منع تصدير سلع معينة ابتداء والاحتفاظ بها في البلاد لحاجة السوق اليها كفرض ضريبة علي تصدير بعض المنتجات الأولية لأشباع طلب داخلي بل انه عادة ماتحظر الدولة تصدير مثل هذه السلع ومن امثلتها انواع خرقة الحديد والالومنيوم وبعض المواد

الاولية .اللزامة .لصناعات محلية هامة وضرورية .

وقد يكون الهدف ماليا وذلك اذا ماتحققت السلعة بمركز احتكاري في الاسواق الخارجية . وكان الطلب عليها غير مرن فتتومي الدولة برفع سعر الضريبة الي القاء العبء علي المستهلك الخارجي .

وقد يكون الهدف ماليا بقصد امتصاص جانبا من ايرادات المصدرين مع الحرص علي تشجيع الصادرات فتفرض علي الفرق بين سعر التصدير القادم والسعر الحالي في السوق العالمي .

وقد تسعى الدولة بغرض ضرائب صادر مرتفعة علي السلع قليلة الجودة الي تحسين المصدرين لنوعية المنتج والحفاظ علي الاسواق المكتسبة وفتح اسواق جديدة وضرورة تطوير صناعات الصادر .

ثانيا : تقسيم الضرائب الجمركية من حيث وحدة التحصيل
تلقسم الضرائب الجمركية من حيث وحدة التحصيل سواء كانت علي الواردات او الصادرات الي نوعين اساسيين - ضريبة نوعية - وضريبة قيمية .

ويقصد بالضرائب النوعية تلك التي تتحدد علي اساس مبلغ معين علي وحدة معينة من السلعة سواء من الوزن او العدد او الحجم .

والقيمة هي التي تفرض علي أساس نسبة مئوية محددة من قيمة البضاعة .

ويسود الاتجاه في الضرائب الجمركية بصفة عامة الي الضرائب القيمة وان كانت بعض الدول تأخذ في تعريفاتها بالضريبة القيمة بصفة عامة الا انه بالنسبة لنوعيات معينة من السلع تأخذ بالضريبة النوعية .

كما انه يحدث في بعض الحالات في دول معينة ان تطبق الضريبتان معا علي نفس الصنف وتعرف الضريبة عندئذ بالضريبة الجمركية بمعنى ان تفرض علي صنف معين ضريبة نوعية تكمل نسبة الضريبة القيمة .

وتتميز الضرائب النوعية: ببساطتها وسهولة تحصيلها، وان كان يعيبها انها ضريبة غير عادلة اذ انها لاتميز بين الانواع المختلفة لسلعة معينة فيقع عبؤها علي الانواع الرخيصة اكثر من الانواع مرتفعة السعر، مما يتطلب علاجا لذلك اجراء تقسيمات نوعية كثيرة خاصة مع تنوع الانتاج وتطوره .

كما ان هذه الضريبة تتسم بثبات الحصيلة رغم تغير قيمة السلع

بالارتفاع من وقت لآخر، وبالتالي تعجز عن تحقيق الهدف المالي
وللتؤدي مهمتها الأساسية في حماية الصناعة الوطنية - إذ أن
ارتفاع سعر السلعة مع ثبات المقدار المعروض يؤدي إلى انخفاض
نسبتها مما يجبر الدولة من وقت لآخر إلى رفع فئات الضريبة .

ويبدو من ذلك أن بساطة الضريبة النوعية وتوفيرها للمنازعات
وعدم حاجتها إلى فن دقيق للتحويل يقابله عيوب كثيرة تستدعي كثرة
التعليقات والتفريعات وإعادة النظر في قدرها من أن لآخر لتمشي مع
الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية .

أما الضريبة القياسية :

فتتميز بأنها تتفق وأهداف الاقتصاد الحديث حيث السلع عديدة
ومتنوعة مما يمكن معه التفرقة في المعاملة حسب نوعية السلعة
ودرجة جودتها ودرجة استخدامها، فهي أكثر عدالة وتمشي مع
مايطرأ على الأسعار من تقلبات وتوفر درجة الحماية المطلوبة لتلقاها
دون الحاجة إلى تعديلات دورية .

ألا أنه يصحب هذه الضريبة مشاكل تقدير القيمة والحاجة الملحة
إلى أعداد كبيرة من الخبراء والمثمين ذوي الخبرة والكفاءة كذلك
يتعين توافر إحصاءات متجددة عن الأسعار العالمية للسلع خصوصاً وأن
نسبة كبيرة من المستوردين يتقدمون بفواتير لأتمثل حقيقة قيمة

السلعة بقصد التخلص من بعض الضرائب الجمركية او يعطون بيانات غير صادقة عن القيمة نتيجة اخطاء من جانبهم وان كانت هذه الاوضاع تلقي الحل لدى الادارة الجمركية عن طريق العقوبات المالية التي تفرضها عن هذه المخالفات، وعن طريق التحكيم الجمركي متى قام نزاع بين المستورد والجمارك حول تحديد قيمة البضاعة .

وتأخذ مصر بمبدأ الضريبة القيمة كاساس في التعريف الجمركية مع فرض ضريبة نوعية علي بعض الاشياء كاصناف الدخان والسجائر فتعامل بضريبة نوعية علي اساس الوزن .

وكما جاء في قانون الجمارك ان الضرائب الجمركية علي البضائع الخاضعة لضريبة قيمة تؤدي حسب الحالة التي تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريف الجمركية وطبقا لجداولها .

اما البضائع الخاضعة لضريبة نوعية فتستوفي عنها تلك الضريبة كاملة بصرف النظر عن حالة البضائع فالم تتحقق الجمارك من تلف اصابها نتيجة قوة قاهرة او حادث مفاجئ فيؤدي الي انقاص الضريبة التوافقية بنسبة مالحق البضاعة من تلف ، ويعتبر هذه النص محاولة من المشرع لتحقيق العدالة والتخفيف من عبء الضريبة في حالة التلف الذي يصيب السلعة .

ثالثا: تقييم الضريبة الجمركية من حيث اهدافها
تقسم الضريبة الجمركية من حيث هدفها الي قسمين اساسيين
الاول الهدف التمويلي وهو الذي يحقق عائدا للدولة ويضاف الي
ايراداتها السيادية لتمكن من القيام باعبائها والثاني هدف التوجيه
والحماية بما يحقق حماية الصناعات والمنتجات الوطنية .

وقد سبق القول ان الهدف التمويلي يعتنق بصورة هامة في الدول
النامية، بينما تقل اهميته في الدول المتقدمة، وان الهدف التوجيهي
اخذ في التصاعد والاهمية حتي في الدول النامية حديثا حيث اخلت
تهتم به لحماية منتجاتها والعمل علي تصدير قدر من هذا الانتاج .

الفصل الثاني

العناصر المحددة لواء الضريبة الجمركية

حتي يتم ربط الضريبة الجمركية وتحصيلها يتعين تحديد وعاء هذه الضريبة اي تميز المادة الخاضعة للضريبة وتحديد اسلوب الوصول اليها وطرق تقديرها، ويقصد بربط الضريبة تطبيق سعر علي المادة الخاضعة وتحديد قدر الضريبة ثم تأتي مرحلة التحصيل وهي مطالبة والزام الممول بدفع الضريبة المستحقة اقتضاء لحق الخزنة .

وعلي ذلك وحتى يتم ربط الضريبة الجمركية وتحصيلها فان الامر يقتضي تحديد نوع السلعة التي تفرض عليها الضريبة وتحديد منشأها ثم بيان قيمتها .

اولاً: نوع السلعة . . . [التعريف الجمركية]

تنص المادة ٢١ من قانون الجمارك علي ان تحدد نوع البضاعة بالتسمية المبينة بحدول التعريف الجمركية فاذا لم توجد به تسمية خاصة للبضاعة الواردة يصدر وزير المالية قرارات تشبيه بمعاملة البضاعة معاملة الاصناف الاقرب شبيها بها وتُنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية .

والتعريف الجمركية عبارة عن جدول بتوصيف وتصنف البضائع المتبادلة بين الدول المختلفة وهذه الجداول تتضمن كافة أنواع السلع وقد تم وضعها علي اسس علمية وفنية تحكم معاملات التجارة الدولية وتساهم في تبسيط عمليات التجارة الخارجية وتسهيل الاعصائيات التجارية وتجارة الصادرات والواردات كما تساهم بدور كبير في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين الدول سواء في العلاقات الثنائية او الجماعية اذ ان التعريف الجمركية عادة ماتكون محورا للاتفاقيات التفصيلية من حيث الاتفاق على اعفاءات جمركية كلية او جزئية

وجداول التعريف الجمركية ضرورة في مجال التجارة الخارجية وتبادل السلع بين الدول واي دولة في العالم ايا كانت قدرتها الاقتصادية في حاجة الي غيرها من الدول ليتسني لها اشباع حاجات شعبها واحتياجاتهم وذلك مهما اتسعت رقعتها وتوافرت لها الامكانيات فلم تعد في غالمتنا المعاصر دولة قادرة علي ان تعيش بمعزل عن باقي دول العالم

ومن هنا برزت الحاجة الي وجود قاضية بالسلع المتبادلة بين الدول وتكون حاكمة لعلاقات التبادل التجاري وجاءت اول فكرة لجدولة السلع علي اساس ترتيبها وفقا للحروف الابجدية ثم تطورت الي ترتيبها علي اساس المجموعات السلعية المتنوعة وعلي سبيل المثال

المجموعة العربية . المجموعة التركية . اللاتينية . وهكذا .

ثم اتفقت خبراء التجارة الدولية الي اعداد جدول التعريف
الجمركية في عهد عصبة الأمم وظهرت بذلك اول تعريفية جمركية
موحدة قائمة علي اساس علمية وفنية تلك التي اعدت في عام ١٩٢٧
والتي عرفت بتعريفية جنيف والتي عملت بها مصر عام ١٩٣٠ .

ثم انتهت عصبة الأمم وقامت بدلها عقب الحرب العالمية الثانية
هيئة الأمم المتحدة وظهرت الحاجة الي اعادة تعمير ماخربته الحرب
والسير قسماً نحو التنمية الاقتصادية في ضوء ماطرأ علي التجارة
العالمية من عوامل ومتغيرات اصبحت من الضرورة معها اعادة النظر في
جدول تعريفية جنيف .

ومع هذه الظروف ظهر مجلس التعاون الجمركي ببروكسل سنة
١٩٥٠ ووضع المجلس جدول تعريفية بروكسل محل تعريفية جنيف
وان كانت تقوم علي نفس الاسس مع بعض التغييرات الجوهرية التي
تلائم ماحدث من اوضاع اقتصادية ومتغيرات في التجارة الدولية .

وعنها اخذت دول الجامعة العربية وامدرت عام ١٩٥٦ جدولاً
موحداً للتعريفية الجمركية شاركت فيه سبع دول عربية من بينها
مصر .

ثم بدأت مصر بمطرح هذه التعريفات مع عام ١٩٦٢. ومما
يسير على نهجها حتى وقتنا هذا وان كانت التعريفات المصرية قد
تطابقت مع تعريفات في فئات الضرائب وفق التغيرات الاقتصادية
والتنظيمات القومية دون أن يمس هذا التغيير إلى أسس وجود تعريف
بروكسل.

ولذلك فإن تعريف بروكسل لا يتضمن فئات الضرائب الجمركية فهي
متروكة لطرف وأجتيحات كل دولة بما يتماشى مع أولئها
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكنها منهج للمبادئ والتنظيمات
الفنية التي تحكم الحركة العالمية للتجارة الخارجية . وبذلك تختلف
تعريفات الدول فيما يتعلق بفئات الضرائب الجمركية .

غير أن هناك نوع من التعريفات الجمركية الموحدة الفئات وهي
التي تتفق عليها مجموعة من الدول مثل دول السوق الأوروبية
المشتركة كما سبق القول والتي تضم مجموعة من اقوي الدول
الصناعية مثل إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا وكذلك مطولات
تطبيق تعريف جمركية موحدة بين الدول العربية .

ومع مطلع عام ١٩٨٨ ظهر جدول تعريف جمركية جديدة داخل
مجلس التعاون الجمركي ببروكسل بعد دراسة استمرت ١٣ سنة والتي

أخذ يحل محل تعريف بروكسل وهذا النظام الجديد يعرف باسم النظام المنسق للتعريفات الجمركية وهو عبارة عن جدول تعريفات جديد يمثل الجيل الثالث في التعريفات الجمركية التي تطبقها دول العالم بعد تعديلي جنيف وبروكسل ولعل الأسباب التي أدت إلى ظهور تعريف بروكسل لتحل محل تعريف جنيف هي نفس الأسباب التي استدعت تطبيق النظام المنسق بدلا من تعريف بروكسل الخاصة مع تطور حركة التجارة الخارجية ودخول الحاسبات الالية عالم الاحصاءات التجارية كما انه قد طرأ علي تعريف بروكسل مجموعة كبيرة من التعديلات خلال فترة تقرب من الأربعين عاما طرأت فيها بالاشك متغيرات اقتصادية كبيرة اثرت علي مظاهر التجارة الخارجية

ولقد اخذت مجموعة كبيرة من دول العالم بالنظام المنسق فاعتنقته دول السوق الاوربية المشتركة واكوي الدول الصناعية مثل اليابان، وكندا والولايات المتحدة ولاشك ان باقي دول العالم في طريقها الي الانضمام للنظام المنسق لاهمية ذلك في حركة التجارة مع غيرها من الدول الاخرى وفق نظام تعريفي موحد

هيكل التعريفات الجمركية في مصر

يمكن القول ان هيكل التعريفات الجمركية قسم الي عشرة وحدات

هي:

١- القرار الجمهوري باصدار التعريفات [قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١

لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٤ ، ٣٠٥ لسنة

١٩٨٩

٢- قواعد تفسير التعريفات الجمركية وهي اربعة قواعد .

٣- الجدول حرف [أ] الخاص بالواردات

٤- ملاحظات الاقسام والفصول

٥- اقسام التعريفات الجمركية

٦- فصول التعريفات الجمركية

٧- بنود التعريفات الجمركية

٨- فئات الضريبة الجمركية [ضريبة الوارد]

٩- التعليقات علي بعض من بنود التعريفات الجمركية

١٠- الجدول حرف [ب] الخاص بالصادرات

١- قرارات رئيس الجمهورية بإصدار التعريفة الجمركية

وكما سبق القول فقد جاءت التعريفة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بدلا من تعريفة سنة ١٩٨٠ بعد أن بدت الأخيرة غير قادرة على مسايرة الأوضاع الاقتصادية. وقد تضمنت التعريفة الجديدة تعديلات جوهرية ولكنها مالمبث إلا ولحقها التعديل لنفس الأسباب حيث جدت ظروف وأوضاع اقتضت هذا التعديل.

وقد تضمنت المواد ٣، ٤، ٥ من القرار الجمهوري قواعد تفسير التعريفة على ماسيرد ذكره ونصت المادة ٦ بفقراتها الثلاثة على أحكام صناعات التجميع على النحو التالي:

- أ] الأجزاء المفككة تفكيكا كاملا التي تستوردها المصانع بغرض تجميعها تحت رقابة مصلحة الجمارك وتخضع لبند المنتج النهائي وتعامل بفئة الضريبة المقررة بعد تخفيضها بواقع ٢٠٪
- ب] إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٢٠٪ فأكثر تخضع الأجزاء الأجنبية المستوردة لفئة ضريبة المواد المقررة على المنتج النهائي الكامل الصنع بعد تخفيضها بالنسب المبينة بالجدول التالي وبعد أقصى ٧٥٪ أو تحصل ضريبة الوارد المقررة على بنودها الخاصة بها أيهما أقل.

وتحسب نسبة التصنيع المحلي علي اساس نسبة مساهمة خط التجميع التي تحدد بقرار من وزير الصناعة لكل صناعة تجميعية علي حدة مضافا اليها نسبة الاجزاء المصنعة محليا الي مجموع الاجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي حسبما تحدده الهيئة العامة للتصنيع في ضوء الترخيص الصادر باقامة المشروع.

نسبة التصنيع المحلي	نسبة التخفيض في ضريبة الوارد علي المنتج النهائي
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٢٠%	٢٥%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٣٠%	٣٥%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٤٠%	٤٠%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٥٠%	٥٠%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٦٠%	٦٠%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي ٦٥%	٦٥%
إذا بلغت نسبة التصنيع المحلي أكثر من ٦٥%	٧٥%

جـ- ويجوز لوزير المالية منح الصناعات المعقدة نسبة خفض لاتزيد عن ٤٠% من الضريبة المقررة علي المنتج النهائي مقدما قبل الوصول للنسبة المكونات المحلية وتتابع الهيئة العامة للتصنيع مع مصلحة

الجمارك مدي تنفيذ التزام الشركة في نهاية كل عام النسبة التدريجية المقررة للتصنيع المحلي في خلال المهلة المحددة والا التزمت الشركة برد الفروق التي منحت لها بمقتضى هذا الخفض مع سداد التعويض لمصلحة الجمارك بما يعادل اعلي سعر فائدة قانونا .

البضائع المصدرة بصفة مؤقتة بقصد اصلاحها واعادة استيرادها وقد نصت المادة ٧ من القرار الجمهوري علي ان تخضع لضريبة مقدارها ١٠٪ من جميع تكاليف الاصلاح والنقل .

المجلس الاعلي للتعريفات الجمركية

وقد نصت علي المادة ٨ من القرار الجمهوري ويراسه وزير المالية ويختص ببحث واقتراح التعديلات الملائمة للتعريفات وتطوير النظم الخاصة بها بما يتلائم مع المتغيرات الاقتصادية .

واما باقي المواد الواردة في القرار الجمهوري فهي تختص بتطبيق التعريفات الجمركية .

٢- قواعد تفسير التعريفات:

يلزم ان يكون هناك دليل للتعريفات الجمركية يمثل مؤشرا للوصول الي البند الجمركي الذي يخضع له سلعة ما، وصولا الي البند الصحيح يشارك في ذلك ملاحظة الاقسام والفصول كما ستعرض لذلك فيما بعد

- وقواعد التفسير هذه تمثل الأحكام العامة لتطبيق بنود التعريفة .

وفيما يلي بيان بهذه المبادئ التي تعمل على تفسير جدول التعريفة الجمركية وهي أربعة :

القاعدة الأولى:

ليس لعناوين الأقسام والفصول وأجزاء الفصول سوى قيمة إرشادية أما تبنيدهم الأصناف فيحدد قانونا تبعا لنصوص البنود والملاحظات الخاصة بالأقسام أو الفصول وتبعا للقواعد التالية بشرط ألا تتعارض هذه القواعد ونصوص البنود والملاحظات .

ونضرب هذا المثال لفهم هذه القاعدة - ان القسم الأول يشمل الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية ومعنى هذا اذا كنا نبحث عن البند الذي يخضع له الحصان فاننا نبحث عن القسم الذي يمكن ان يندرج تحته هذا الصنف، ونصل الى الفصل الداخل تحت هذا القسم والخاص بالحيوانات الحية وهو الفصل الأول وهكذا فان كل من القسم والفصل قد اوصالنا الى البند الذي يقع تحت بند الحصان وهو البند 1/1 والذي يشمل الخيول والحمير والبغال .

ولكن هل جميع انواع الخيول تقع تحت هذا البند، ان هذا البند يشمل بداهة الخيول من اجل التربية وتحسين النسل ولكن هناك نوع

اخر من الخيول تلك الواردة لحقائق الحيوان او المستوردة للهيئات العلمية والبحوث والمعامل ف نجد ان هذا البند لا يتسع ليشمل هذه الانواع وانما هي تقع في بند اخر وهو البند ٦/١ اذن فان البند ١/١ يتضمن فعلاً الخيول ولكنه لايشملها جميعاً اذ انه يشمل جزء من كل وان لم يكن البند واضحاً ليرشدنا الي هذا النوع من الخيول الواردة لحقائق الحيوانات والهيئات العلمية فنبحث داخل شروح جدول التعريفات والتي تتضمن الانواع المختلفة التي يتضمنها كل بنود الفصل وتشير الي الانواع التي تخرج عن نطاق تطبيقه وتشير الي البند الذي يمكن ان يندرج تحته هذا النوع سواء داخل الفصل كما رأينا او خارجه كما سوف نري .

فقد رأينا ان القاعدة الاولى تنص علي انه يتم تحديد البند قانوناً تبعاً لنصوص البنود وملاحظات الاقسام والفصول ونجد ضمن ملاحظات الفصل الاول مايشير الي ذلك فينص علي ان الاسماك والقشريات تخرج من هذا الفصل وتخضع للفصل الثالث طبقاً للبنود الواردة فيه حيث ان الاسماك لا تخرج عن كونها من الحيوانات الحية .

كما ينص علي ان هناك نوع من الحيوانات تخضع للبند ٨/٩٧ اي تخرج من الفصل الاول وتصل بنا الي الفصل السابع والتسعون اي نقلتنا هذه الملاحظة من الفصل الاول في التعريف حتي الفصل قبل الاخير وهذا البند اقصد البند ٨/٩٧ يتضمن العاب السيرك وحيواناته فلو

ان هناك خيول مدربة للعمل في السيرك فانها لا تخضع للبند ١/١ الذي يشمل الخيل المستوردة للتربية وتحسين النسل ولا يخضع للبند ٦/١ الذي يشمل الخيول المستوردة لحدائق الحيوانات والمعاهد العليا وهكذا لا يكون لعنوان القسم الاول والفصل الاول سوي قيمة ارشادية ولكن العبرة بالبند وما ينص عليه والملاحظات الواردة في صر اقسام وفصول التعريف .

القاعدة الثانية

وتتضمن فقرتان

أ- ان اية اشارة في بند لصف معين تعتبر اشارة الي هذا الصنف وان كان غير كامل او غير تام الصنع بشرط ان يتوافر في هذا الصنف غير الكامل او غير التام الصنع -

ويشمل البند كذلك الصنف الكامل او التام الصنع او الذي يعتبر في حكم الصنف الكامل او التام الصنع سواء ورد غير مجمع او مفكك .

ب- ان اية اشارة الي مادة معينة تشمل هذه المادة سواء كانت صرفة او مخلوطة او مضافة الي مواد اخرى .

وكذلك اية اشارة الي سلعة ما من مادة معينة تشمل هذه السلعة المصنوعة كليا او جزئيا من هذه المادة .

وتحدد هذه الاصناف المخلوطة او المركبة وفقا للمبادئ المنصوص

عليها في القاعدة الثالثة .

هذا منطوق القاعدة الثانية و مفهومه كمايلي:

١- اذا ورد من الخارج محرك سيارة مركب علي شاسيه مزود بالكابينة ولكن غير مركب عليها صندوق نقل البضاعة فهي تعتبر من قبيل سيارات النقل ولكنها غير كاملة الصنع او غير تامة الصنع اذ انها تحتاج الي تركيب الصندوق المعد لنقل البضائع فهي هنا تخضع لبند السيارة النقل حتي ولو لم تكن كاملة او تامة الصنع وهو البند ٢/٨٧ مادامت تحمل السمات الرئيسية لسيارات النقل .

٢- وترد احياناات السيارات غير مجمعة او مفككة كما هو الحال بالنسبة لشركة النصر للسيارات والتي تقوم بتجميع الجرارات الزراعية وسيارات الركوب والنقل التي ترد من الخارج مفككة تفكيكا كاملا او نصف مفككة ولو كانت تنقصها بعض الاجزاء التي يتم تصنيعها محليا فانها تخضع للبند الخاص بها في التريفة كما لو كانت واردة كاملة الصنع وبحالتها .المجموعة في شكلها النهائي وتخضع لبند الجرارات الزراعية [١/٨٧] وبند سيارات الركوب والنقل [٢/٨٧] .

٣- وبالنسبة لاحكام الفقرة ب من القاعدة الثانية فان الاقمشة القطنية تخضع للبند ٩/٥٥ سواء كانت من قطن صرف او من مواد

نسجية قطنية مخلوطة بغيرها من المواد طالما كانت نسبة القطن هي الغالبة .

وإذا ما أضيفت الي النسيج بعض الخيوط المعروفة بالقصب والتي تسمى في التعريف باسم الخيوط المصرية لأنها تخضع لنفس بند الانسجة القطنية .

٤- وبالنسبة للحالة التي تكون السلعة مصنوعة كلياً او جزئياً من مادة معينة فإنها تخضع لبند المادة المصنوعة منها: مثلاً براد من المونيوم بمقبض من بلاستيك. وربما كان غطاءه مصنع من صلب او كانت فتحة الصلب محلاة بفتحة من النحاس فيظل الإبريق يخضع لبند الادوات المنزلية من المونيوم بند ١٥/٧٦ طالما كانت المادة الأساسية المصنوع منها البراد هي الألومنيوم .

القاعدة الثالثة :

والتي تنص علي ماياتي:

إذا رؤي ان اصناف قد تدخل في بدين او اكثر تبعاً لما جاء في القاعدة [٢] السابقة وكذلك في جميع الحالات الاخرى يجري التبديد علي الوجه التالي:

أ- يرجح البند الأكثر تخصيصاً علي البنود ذات النصوص العامة .

ب- الأصناف المخلوطة والمصنوعات المكونة من مواد مختلفة أو الناتجة من تجميع مواد مختلفة والتي لا يمكن تبنيدها تطبيقاً للفقرة أ وكذلك البضائع المهيأة بشكل مجموعات تبند تبعاً للمادة أو الصنف الذي يضاف عليها الصفة الرئيسية إذا أمكن تحديد هذه الصفة .

ج- في حالة تعدد تطبيق الفقرتين الوارديتين في [أ]، [ب] علي صنف معين فإن هذا الصنف يجب أن يبند في البند الذي يرد متأخراً في الترتيب من بين البنود التي يمكن أخذها بعين الاعتبار علي حد سواء .

وتتضمن هذه العلاقة ثلاثة أحوال تحكم الأصناف التي من المحتمل خضوعها لبندين أو أكثر وهذه الحالات هي:

١- فيخضع الصنف أولاً للبند الذي ينص علي هذا الصنف صراحة وهذا هو البند الأكثر تخصيصاً- مثلاً الجمبري يخضع للبند ٣/٣ أما إذا كان مقشوراً فإنه يخضع للبند ٥/١٦ وهكذا فإن هذا البند الأخير هو البند الأكثر تخصيصاً علي البند ٣/٣ الذي يشمل بصفة عامة .

٢- والأصناف المخلوطة من النسيج الصوفية والمخلوطة بمواد أخرى ويكون الصوف هو النسبة الغالبة فيخضع لبند الصوف ١١/٥٣ الذي يمثل الصفة الرئيسية .

٣- والأصناف المصنوعة من مواد مختلفة كالأقمشة المشربة أو المملية أو المنظفة أو المنضدة بمواد بلاستيكية فهي تخضع للبند المنصوص عليه في الفصل ٥٩ [البند ٨/٥٩] ولا تخضع البند الأقمشة المصنعة منه أو البلاستيك حيث أن الصنف أصبح مصنوع من مادة نسجية يتم طلاؤها أو تشريبها أو تغطيتها أو تنصيدها أي تتكون من عدة طبقات [طبقة من النسيج وأخرى من البلاستيك] .

٤- والأصناف الناتجة من تجميع مواد مختلفة مثل المروحة الكهربائية المزودة باباجورة وساعة ومنبة ورايو كاسيت وقطعة زينة وهذه جميعا تخضع لبند مختلف ولكن المروحة تضي عليها الصفة الرئيسية وتخضع للبند ٦/٨٥ الخاص بالمراوح الكهربائية .

٥- الأطقم أو المجموعات التي تتكون من أصناف مختلفة مثل مجموعة أدوات الحلاقة التي تتكون من آلة حلاقة كهربائية وفرشاة حلاقة ومعجون حلاقة ووعاء ومشط وفرشاة وقصافة أطافر ومبرد وربما أصناف أخرى كلها موضوعة داخل علبة وربما تكون اللعبة ذات قيمة أعلى من بعض هذه الأصناف كأن تكون مصنوعة من جلد أو المونيوم أو من معدن مفضى لأي بند تخضع له هذه العلبة بمكوناتها وهي أصناف حديدية وتخضع لبند مختلف أيهم يكون محل اعتبار في تحديد الصفة الرئيسية [ربما تختلف الآراء حول

الصف الذي يضيف علي المجموعة او الطقم الصفة الرئيسية هل المادة الصنوعة منها ام الاصناف التي تولفها سواء من حيث الحجم او الكمية او القيمة، هنا نجد ان شروح التعريف قد وضعت معياراً لذلك يمكن من خلاله تحديد الصفة الرئيسية التي يتم التبديد علي اساسها فقد تكون في هذه الحالة الصف الأكثر اهمية في الاستعمال وهنا يكون ترجيح البند ٧/٨٥ الخاص بالة الحلاقة الكهربائية .

٦- واذا افترضنا في هذا المثال ان الة الحلاقة الكهربائية مستبدلة بالة حلاقة عادية مما تستعمل معه شفرات الحلاقة فقد يرجع هذا الصف ليكون هو بند الصف اذي يضيف عليه الصفة الرئيسية وقد لا يكون . . وهنا يمكن اعمال الفقرة ج من القاعدة الثالثة والتي تقضي بخضوع الصف للبند المتأخر في الترتيب من بين البنود محل الاعتبار فهذه المجموعة تخضع للبند ٧/٣٩ اذا كانت العلبة من بلاستيك، والبند ٢/٤٢ اذا كانت من جلد او البند ٢٧/٤٤ اذا كانت من خشب او البند ٨٦/٤٨ اذا كانت من كرتون او البند ١٤/٧١ اذا كانت من معادن ثمينة او البند ٧٣/٤٠- اذا كانت مصنوعة من صلب او البند ١٩/٧٤ اذا كانت مصنوعة من نحاس او البند ١٦/٧٦ اذا كانت مصنوعة من المونيوم .

اما الاصناف التي تحتويها العلبة فهي تبند كالاتي الة الحلاقة

والشفرات تخضع للبند ١١/٨٢ وقصافة الاطافر والمبرد يوضعان
للبند ١٢/٨٢ والفرشاه تخضع للبند ١/٩٦ والمشط ١٢/٩٨
وهو البند الاخير الذي يمكن تطبيقه في هذه الحالة عند الغلاف
علي تحديد البند الذي يضي الصفة الرئيسية للمجموعة .

وهذه القاعدة المصوص عليها في تعريف بروكسل مغيرة لما ورد
في التعريف المطبقة في مصر حيث تطبق البند الاعلي رسما من بين
هذه الاصناف والفئة الاعلي ١١٠٪ علي اللعب والامشاط .

وقد سبق ان ذكرنا ان هناك تعديلات طرات علي جدول تعريف
بروكسل منها تلك التي جعلت بها قواعد شروح التعريف وكانت هذه
القاعدة فيما قبل تخضع للبند الاعلي رسما الا انه قد تعدل الي البند
المتاخر في الترتيب حيث ان تعريف بروكسل لاتتضمن فئات ضريبية
حتي يمكن الاخذ بهذا المعيار ولذلك كان التعديل الي الاخذ بمعيار
البند المتاخر في الترتيب من بين البنود محل الاعتبار ولكن طلت
مصر تطبيق المعيار السابق حتي الان بالاخذ بالبند الاعلي رسما .

ولذلك اقول انه من الافضل فصل قواعد تفسير التعريفه عن القرار الجمهوري الصادر بالتعريفه الجمركية حتي يمكن النظر في تعديل هذه القواعد دون المساس بالقرار الجمهوري وتعديله كلما طرأ تعديل هذه القواعد .

والجدير بالذكر ان قواعد تفسير التعريفه لم تصدر في التعريفه الجمركية شكل مستقل وانما وردت القواعد الثلاثه السابقيه في القرار الجمهوري المشار اليه بالمواد ٤٤٣، ٤٤٤ .

القاعدة الرابعة :

وتخص هذه القاعدة علي ان الاصناف التي لا تدخل في اي بند من بنود التعريفه تتبع البند الاكثر مماثلة .

وهذه القاعدة لم ينص عليها في القرار الجمهوري باصدار التعريفه الجمركية الذي تضمن القواعد الثلاث السابقيه، وانما اكتفي بما نص عليه في المادة ٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ حيث نصت علي ان يحدد نوع البضاعة بالتسمية المبينة بجدول التعريفه الجمركية واذا لم يوجد به تسمية خاصة للبضاعة الواردة فيصدر وزير المالية تشبيهه بمعاملة البضاعة معاملة الاصناف الاقرب شبيها بها وتنتشر هذه القرارات في الجريد الرسمية .

ويحضرني في هذا المقام نوع من الدراجات النارية للأطفال وهي
دراجات صغيرة تستخدم في لعب الأطفال إلا أنها لا تخضع للبند ٩/٨٧
التي تشمل الدراجات النارية المعروفة أو البند ١/٩٧ الخاص بدراجات
الأطفال العادية وهنا يمكن تطبيق البند الأكثر مصادلة وهو البند
٠٩/٨٧

وكذلك سيارات الأطفال التي تعمل بمحرك كهربائي أو بمحرك
انفجاري صغير تعمل بالبنزين فإنها تخضع للبند ٢/٨٧ الخاص بسيارات
الركوب العادية .

٣- الجدول حرف [أ]

ويتضمن هذا الجدول الواردات وهو يمثل الجدول الرئيسي للتعريف
الجمركية وأن لم يكن يمثل التعريف الجمركية بأكملها ويتضمن هذا
الجدول مايلي:

- ١- ملاحظات اقسام وفصول التعريف الجمركية والتي تشرح بعض
البند وتطبيقاتها .
- ٢- اقسام فصول التعريف الجمركية وما تضمنته من البنود
الجمركية مقترنة بفئات الضريبة الجمركية لبعض الجهات المستوردة
وبشروط معينة .

٤- ملاحظات الأقسام والفصول

ويتضمن هذا الجدول الواردات وهو يمثل الجدول الرئيسي للتعريف وتحصن القاعدة الأولى علي أنه ليس لعناوين الأقسام والفصول سوي قيمة ارشادية اما تبيند الاصناف فيتم طبقا لنصوص البنود وملاحظات الأقسام والفصول، وهذه الملاحظات لها دلالة علي تحديد البنود الجبركية وتوضيح لمواصفات الصنف الذي يشمل البند ومكوناته وأحيانا يتضمن طريقة استخراج ومذاقته وما يمكن أن يتضمنه البند من اصناف وما يخرج من نطاق بند معين من اصناف وتحديد البنود الأخرى التي يخضع لها سواء داخل الفصل او خارجه ومن امثلة ماتضمنته هذه الملاحظات:

أ- تضمن الفصل الثالث بعض الملاحظات وهي توضح أن هذا الفصل لايشمل الاصناف التالية:

- أ- الثدييات البحرية [البند ٦/١] - [لحومها ٤/٢، ٦/٢]
- ب- الأسماك [بما فيها اكبادها- القشريات وارهويات [بما فيها ذات الصدف] الهيتة غير الصالحة للأكل [الفصل ٥]
- ج- الغبياري [كالباز] وابداله [البند ٤/١-٦]

ونحن نعلم ان الفصل الثالث خاص بالاسماك والقشريات والارهويات وبالنظرة السريعة علي الثدييات البحرية فقد يعتقد انها تعتبر من الاسماك بحكم انها تعيش في المياه شأنها شأن الاسماك والحيوانات البحرية الا ان الملاحظة الأولى من هذا الفصل توضح ان الثدييات

البحرية لاعتبر من الاسماك وبالتالي فانها تخرج من نطاق هذا الفصل وتشير الي البند الذي تخضع لها هذه الثدييات وهو البند ٦/١ وهذا البند يشمل الحيوانات الحية الاخرى التي لم ينص عليها في البنود الخمس الاولى من الفصل الاول ومن بين الاصناف التي تخضع لهذا البند الجمال - الارانب - النحل - طيور الغناء - الغزلان - الطباء والحيوانات الخاصة بحائق الحيوانات، وهكذا توضح لنا هذه الملاحظة ايضا ان هذا البند يشمل ايضا الثدييات البحرية .

اما الملاحظة الثانية فتتص علي اصناف الفصل الثالث الغير صالحة للاستهلاك البشري وتقرر خضوعها للفصل الخامس وهذا الفصل خاص بالمنتجات الحيوانية الاصل الاخرى غير المذكورة في اي موقع آخر .

وذلك حيث ان اصناف الفصل الثالث تشمل الاصناف الصالحة للاستهلاك البشري سواء كانت طازجة [حية او ميتة] او مبردة - او مجمدة - او مجففة - او معلبة او في ماء مالح او مدخنة .

والملاحظة الثالثة تنص علي ان الغياري [الكافيار] وهو نوع من بيض السمك يخضع للبند ٤/١٦ والفصل ١٦ خاص بمحضرات اللحم والاسماك والقشريات والرغويات والبند ٤/١٦ خاص

بمحضرات وامانات محفوظة من الاسماك بما فيها الخبياري
[الكافيار] وابناله.

٢- والملاحظة الاولى من الفصل الرابع توضح المقصود بالالبان حيث
تذكر انه يشمل الحليب الكامل او المنزوع القشدة، المخيض، فصل
اللبن، اللبن الرائب، الكفير، الزبادي وغيره من الالبان المختمرة او
المحمضة.

بينما توضح الملاحظة الثانية ان المقصود بكلمة محفوظة
الالبان والقشدة المهيأة في علب معدنية - محكمة الغلق - اما
الالبان والقشدة المعقمة او المبسترة فلا تعتبر من الاضاف
المحفوظة حيث انها تعبأ في اوعية محكمة الغلق.

٣- والملاحظة الثالثة من الفصل الثامن توضح ان الفواكه والاشجار
المجمدة تعامل معاملة الفواكه والاشجار الطازجة.

٤- وتوضح الملاحظة الرابعة من الفصل ٤٨ الخاص بالورق ان البنود
من ١/٤٨ الي ٧/٤٨ لاحتشمل الورق او الكرتون او الحشو
السليولوزي من الاشكال الثلاثة الاتية:
أ- اشرطة او لفات لا يزيد عرضها عن ١٥ سم.
ب- صفائح مربعة او مستطيلة لا يزيد اي ضلع منها عن ٣٦ سم.

مع نشر المطوي منها عند الاقتضاء .

ج- لا يدخل ضمن هذه البنود الأشكال غير المربعة او المستطيلة .

٥- والفصل ٧٣ الخاص بالحديد الصب [الظهر] والحديد الصلب بينت ملاحظات هنا الفصل تعاريف ومكونات لأصناف الحديد الصلب [الظهر] و[شبيجل] والخلات الحديدية واصلب الخاص والكربوني كما وضحت الأشكال المختلفة التي ترد بها هذه المنتجات والبنود الخاصة بها - فضبان - سبائك - اللوائح - لفائف اسلاك - عيدان - زوايا واشكال خاصة .

٦- وقد ورد بالملاحظة الأخيرة من الفصل ٧١ [معادن شمينة] والفصل [٨٢ عدد أدوات قاطعة وأدوات مائدة] والفصل ٩٠ [أجهزة سينما وتصوير فوتوغرافي وطب وقياس ١٠٠ الغ] والفصل ٩١ [ساعات] والفصل ٩٢ [أدوات موسيقية] والفصل [٩٣ أسلحة] علي ان اصناف هذه الفصول التي ترد في علب او اغلفة والمستوردة معها والمعدة لها والتي تباع معها عادة تبند مع هذه الاصناف فاذا ما استوردت علي حدة فانها تتبع بنودها الخاصة .

وهذا يعني ان علب الساعات وجراب الكاميرا وصندوق الآلة الموسيقية تتبع بنود هذه الاصناف بالشروط المنصوص عليها فاذا ماوردت مستقلة فانها تخضع لبنودها الخاصة تبعا للمادة المصنوعة منها .

هذه بعض احكام الملاحظات :
والجدير بالذكر ان اقسام التعريف الجمركية لا تتضمن جميعا
ملاحظات، وانما الاقسام التي وردت بها ملاحظات:

- القسم السادس : مواد كيماوية
- القسم السابع : بلاستيك ومطاط
- القسم الحادي عشر: نسيج
- القسم الخامس عشر: معادن عادية
- القسم السادس عشر: آلات واجهزة كهربائية
- القسم السابع عشر: وسائل النقل

وعلي العكس فان جميع الفصول قد تضمنت الملاحظات الخاصة بها
فيما عدا الفصول التالية :

- الفصل ٢٣ : نفايات واعلافات
- الفصل ٢٤ : التبغ
- الفصل ٤٧ : عجائن الاورق
- الفصل ٥٠ : الحرير
- الفصل ٥٢ : خيوط ونسيج معدنة
- الفصل ٥٤ : كتان ورامي
- الفصل ٥٧ : مواد نسيجية نباتية
- الفصل ٦٣ : ملابس مستعملة

الفصل ٧٧ : مغنسيوم وبليريوم

الفصل ٨٨ : ملاحه جوية

٥- اقسام التعريفه الجمركية

٦- فصول التعريفه الجمركية

٧- بنود التعريفه الجمركية

تقسم التعريفه الجمركية الي اقسام يختص كل منها بنوع من السلع وتضم هذه الاقسام فصولا وهذه الاقسام والفصول ليست متساوية من حيث الحجم والاهمية وعدد البنود التي تشملها بل تختلف اختلافا كبيرا، ويشار الي رقم البند التعريفي لاية سلعة برقمين متتابعين يرمز الرقم الاول منها الي رقم الفصل ويرمز الثاني الي البند .

وبالنسبة للاقسام والفروع فقد تم ترتيب السلع وفق تسلسل درجة تصنيعها فبدئ في الاقسام بالمنتجات الطبيعية وتصل الاقسام الاخيرة الي المنتجات الصناعية التامة الصنع .

وكذلك بالنسبة للبنود في كل فصل فان المتقدمة منها تشمل المادة الخام ثم تتدرج وفق درجة التصنيع حتي تصل الي درجة المصنوعات الكاملة في نهاية بنود الفصل .

وفيما يلي عرضا مبسطا للجدول الموحد لاقسام التعريفه الجمركية وبنودها يوضح هذا القسم ويلقي الضوء علي هيكل التعريفه الجمركية .

القسم	المصنف	الفصل	المصنف	عدد البندود	البندود الملفئة
الأول	حيوانات حية والمنتجات الحيوانية	١	حيوانات حية	٦	-
		٢	لحوم وأحشاء وأطراف	٦	-
		٣	صالحه للأكل	٣	-
		٤	أسماك وقشريات ورخويات	٣	-
		٥	اللبان ومنتجات اللبان، بيض عسل طبيعي، منتجات	٧	-
		٦	صالحه للأكل من أصل حيواني	١٥	٣
		٧	منتجات حيوانية أخرى	٤	-
		٨	نباتات حية وأزهار طبيعية	٦	-
		٩	خضر ونباتات صالحه للأكل	١٣	-
		١٠	فواكه وأثمار صالحه للأكل	١٠	-
		١١	بن، شاي، بهارات	٧	-
		١٢	حبسبوب	٩	٢
		١٣	منتجات مطاحن، شعير ،	١٠	١
		١٤	نشا ، جلوتين	٣	١
الثاني	المنتجات النباتية	١٥	حبوب وأثمار زيتية، بذور وأثمار متنوعة، نباتات للمصناعة والطب، قش وعلف	٥	-
		١٦	صمغرات، اتنتاجات وعصارات	٣	١
		١٧	وخلصات نباتية أخرى	٣	١
		١٨	مواد صفر نباتية ومنتجات نباتية أخرى	٥	-

القسم	المنتج	الكمية	المنتج	عدد المنتجات	عدد المنتجات
الثالث	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ودهون غذائية	١٥	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ودهون غذائية	١٧	٢
	محضرة، شموع من أصل حيواني أو نباتي منتجات غذائية	١٦	شموع من أصل حيواني أو نباتي محضرات لحوم وأسماك وقشريات	٥	—
الرابع	مشروبات كحولية وخل وتبنغ منتجات غذائية مشروبات مشروبات كحولية وخل وتبنغ	١٧ ١٨ ١٩	سكر وممنوعات سكرية كلاكاو ومحضرات قطاير وبكويات ومكر ونسقة	٤ ٦	—
			ومنتجات المخايز	٨	—
		٢٠	محضرات خضر ونباتات وفواكة	٧	
		٢١	محضرات غذائية متنوعة	٧	١
		٢٢	مشروبات، ومشروبات كحولية وخسل	١٠	—
		٢٣	نفايات غذائية وأعلاف	٧	—
		٢٤	تبغ	٢	—
الخامس	منتجات معدنية	٢٥	ملح، كبريت، أترية، أمجار جص، كلس، أسمنت	٣٢	٢
		٢٦	خامات معادن	٤	—
		٢٧	وقود قارية، شموع معدنية	١٦	١

القسم	المنصف	القفل	المنصف	عدد البنود	البنود الملخاة
السادس	المنتجات الكيماوية	٢٨	منتجات كيماوية غير عضوية	٥٨	٧
		٢٩	منتجات كيماوية عضوية	٤٥	٥
		٣٠	محضرات الصيدلية	٥	—
		٣١	أسمدة	٥	—
		٣٢	علامات للديباغة والصباغة أصباغ		
			ألوان - دهانات وورنيش - معاجين		
			حبر	١٣	١
		٣٣	زيوت عطرية - محضرات عطرية وقطرية		
			(كوزماتيك) - وتجميل (تواليت)	٦	٣
		٣٤	صابون - محضرات فسيل - محضرات		
			تشحيم - شموع محضرة شموع اصطناعية		
			شموع وأصناف مماثلة محضرات مقل		
			وجلى - معاجين لصنع النماذج - شموع		
			طب الأسنان	٧	—
		٣٥	مواد زلائية - غراء - أنزيمات	٧	—
		٣٦	متفجرات ومحضرات نارية فنية ثقاب		
			وخلائط معينة لأحداث الشرور - مواد		
			ملتهبة	٧	٢
		٣٧	منتجات تصوير فوتوغرافي وسينمائي	٨	١

القسم	المنسـف	الغمل	المنسـف	عدد البنود	البنود الملفئة
السابع	راتنجات ولداشن صناعية	٢٨	منتجات كيماوية متنوعة	١٩	٢
	استرات وأثيرات ومضوعات	٢٩	راتنجات ولداشن اصطناعية (بلاستيك)	٧	—
	مطاط طبيعي صناعي	٤٠	استرات	١٦	—
الثامن	جلود وجلود وفراء	٤١	مطاط طبيعي وتركيبي وأيد ال المطاط	١٠	١
	أصناف سراجة الحيوانات	٤٢	ومضوعات	٦	—
	ولوازم السفر والحقائب	٤٣	جلود	٤	—
التاسع	ممنوعات مصارين	٤٤	جلود فراء طبيعية وتقليدية	٢٨	٢
	خشب - ممنوعات خشبية	٤٥	ومصنعة المصارين	٤	—
	فلين - ممنوعات فلين	٤٦	خشب - فحم خشبي - ممنوعات خشبية	٤	١
العاشر	فحم خشبي - أصناف صناعة	٤٧	فلين وممنوعات	٣	١
	الحمر واللال	٤٨	ممنوعات الحمر واللال	٢	—
	ورق - ورق مقوى وممنوعات	٤٩	مواد مستعملة في صناعة	٤١	٤
			الورق	١١	—
			ورق - كرتون - ممنوعات سليلوز -	٤١	٤
			ممنوعات ورق وكرتون	١١	—
			كتب - صحف - صور - مطبوعات		
			مخطوطات يدوية - مخطوطات		

العدد بشود ملغاة	عدد البشود	المنصف	الغمل	المنصف	القسم
٣	١٠	حرير - مشاققة (شاب) قملاط مشاققة	٥٠	مواد نسجية وممنوعاتهما	الحادي عشر
-	٤	الياف نسجية تركيبية وامطناعية - مستمرة	٥١		
-	٢	خيوط معدنية ونسيج من خيوط معدنية	٥٢		
١	١٣	صوف - وبر - شعر	٥٣		
-	٥	صوف كتان ورمي	٥٤		
-	٩	قطن	٥٥		
-	٧	الياف نسجية تركيبية وامطناعية (غير مستمر)	٥٦		
٤	١٢	مواد نسجية نباتية أخرى خيوط ونسيج من ورق	٥٧		
-	١٠	بسط - سجاد - موكيت وباهيج قطيفة (مخمل) نسيج مزودة - نسيج من قطيفة - شرائط عقادة - نول - نول شبيكي (فيلية) مسننات لدا انتلا - مطرقات	٥٨		
١	١٧	حشو - لباد حبال - أصناف فتية	٥٩		

القسم	المتنصف	الفصل	المتنصف	عدد البهود المتنفة	عدد البهود
الثاني عشر	احذية - أغطية رأس مظلات وشماسي - سياط ريش طيور - محفـسـر (زهار اصناعية) شعر بشرى (باروكة)	٦٠	شغل سنارة وأصناف شغل السنارة	٦	٦
		٦١	ملابس وتوابعا من نسج	١١	١
		٦٢	أصناف جاهزة من نسج	٥	١
		٦٣	ملابس مستعملة	٢	١
		٦٤	أحذية واجزاؤها	٦	١
		٦٥	أغطية رأس	٧	١
		٦٦	مظلات، شماسي، عمى سياب -	٧	١
		٦٧	واجزاؤها	٢	١
		٦٧	ريش - زغب - أزهار اصناعية	٥	١
		٦٧	شعر بشرى	٥	١
الثالث عشر	مصنوعات من حجر - جبن حرير صخرى اسبتوس - امياقت ميكا - مصنوعات من خزف زجاج ومصنوعة	٦٨	مصنوعات من حجر - جبن اسمنت	١٦	١
		٦٩	حرير فخري اسبتاس - اميانت	١٤	١
		٦٩	ميكا وما يمثالها	٢١	١
		٧٠	منتجات الخزف	١٦	١
الرابع عشر	لؤلؤ - أحجار - كريمية وشبة كريمية - معادن ثمينة وقشرة معادن ثمينة - حلى تقليدية نقود	٧١	زجاج وفايد جلاس	١٦	١
		٧١	لؤلؤ - أحجار كريمية وتحسـف	١٦	١
		٧١	كريمية - معادن ثمينة - ذهب	١٦	١
		٧١	فضة - بلاتين - حلى ومجوهرات ومصنوعات مياغة وأصناف من معادن ثمينة حلى غواصة (تقليدية)	١٦	١

القسم	المنسب	الفصل	المنسب	عدد بنود	البنود ملفاه
الخامس	معادن عادية ومصنوعاتها	٧٢	حديد - مطبق - طمس - ومصنوعاتها	٤٠	٢
عشر		٧٤	نحاس ومصنوعات	١٦	٤
		٧٥	نيكل ومصنوعات	٦	—
		٧٦	الومنيوم ومصنوعات	١٦	٢
		٧٧	مغنسيوم وبريليوم	٤	١
		٧٨	رصاص ومصنوعات	٦	—
		٧٩	زنك ومصنوعات	٦	١
		٨٠	قصدير	٦	—
		٨١	معادن عادية ونادرة	٤	—
		٨٢	عدد وادوات قاطعة وادوات مائدة مسن		
		٨٣	معادن عادية انماط متنوعة من معادن عادية	١٥	١
السادس	الات واجهزة ومعدات	٨٤	مراجل وآلات وادوات		
عشر	كهربائية واجزاؤها	٨٥	آلية واجزاؤها آلات واجهزة كهربائية	٦٥	١
				٢٨	—

القسم	المنصف	الغمل	المنصف	عدد	بنود
					البنود ملناة
السابع معدات نقل	٨٦	قاطرات وعربات ومعدات السكك الحديدية وأجزاؤها	١٠	١	
عشر	٨٧	سيارات - جرارات ودرجات نارية وعادية ومركبات برية ومقطورات	١٤	—	
	٨٨	الملاحة الجوية	٥	—	
	٨٩	الملاحة النهرية والبحرية	٥	—	
الثامن ادوات وأجهزة	٩٠	ادوات وأجهزة للبحريات والسينما والتصوير الفوتوغرافي والقياس			
عشر للبحريات والسينما والتصوير الفوتوغرافي والقياس		والفحص والطب والجراحة والطب البيطري ادوات وأجهزة دقيقة وأجزاؤها	٢٩	—	
	٩١	البيطري - ادوات وأجهزة	١١	—	
	٩٢	دقيقة - اصناف صناعة ادوات موسيقية وأجهزة تسجيل			
		المساعات ادوات موسيقية وأجهزة تسجيل وأجزاء	١٣		
		تقديرو وأجزاؤها			
التاسع اسلحة وذخائر وأجزاؤها	٩٣	اسلحة وذخائر - أجزاء وأجزاؤها	٢	—	
عشر					
العشرون اصناف متنوعة	٩٤	اثاث عادي للطب والجراحة وفرض الأسرة	٤	—	

القسم المنسب	الفصل	المنسب	عدد بنود البنود ملغاة
	٩٥	مواد نحت وقولبة مشغولة ومصنوعاتهما	
		(صدف - عاج - عظم)	٨ ٦
	٩٦	مكائن - فرش ذاريات مساحيق مناضل	
		وغرابيل	٦ ٣
	٩٧	لعب أطفال وادوات رياضية ومجموعات	
		واجزائها	٨ —
	٩٨	أصناف متنوعة	١٦ ١
	٩٩	تحف فنية - وقطع للمجموعات وقطع اثرية	٦ —
والعشرون للمجموعات. قطع			
اثريه			
المجموع ٣١ قسم	٩٩ فصل		
١٠٩٤ بند	منها	٨٤ بنود ملغاة	
البنود العاملة			
١٠١٠			

٨- فئات الضريبة الجمركية

إذا طالعنا جدول التعريف الجمركية نستعرض فئات الضريبة الجمركية المعمول بها في الجدول نجد ان هناك بعض الاصناف المعفاة من الضريبة الجمركية وهناك بعض السلع الخاضعة لفئة ضريبة مقدارها ١٪

وبعض الاصناف التي تخضع لفئة ضريبة عالية مقدارها ١٦٠٪
واما النسب الاخرى فهي تتراوح بين ٥٪ وبين ١١٠٪
كما ان هناك بعض الاصناف التي تخضع لضريبة تتراوح بين ٨٠٠٪ و ٣٠٠٠٪

وهناك بعض الاصناف التي تخضع لضرائب نوعية مفروضة علي اساس الوزن بالكيلو الصافي

ونستعرض فيما يلي بيانا بهذه الاصناف

١- الاصناف المعفاة في جدول التعريف الجمركية

البند ١/٤/٧/٤٩	اوراق النقد
البند ٩/٣/٤/٧/٤٩	اسهم وسندات موقعة ومربطة
البند ١/٧/٣	نقود معدنية من غير الذهب والفضة
البند ٨/٨٧	دبابات وسيارات بخدمة هربية

وحدات حربية من جميع الانواع البحرية	البند ١/٨٩
اسلحة حربية	البند ٣/٩٣
قنابل وذخائر لانواع الحربية	البند ٦/٩٣

وهكذا نجد ان هذه الاصناف المعفاة تنقسم الي مجموعتين:

١- المجموعة الاولى: مجموعة اوراق النقد والنقود المعدنية والاوراق المالية

٢- المجموعة الثانية: مجموعة خاصة بالنفاعة والامن من الاسلحة وذخائر وحدات حربية بحرية ودبابات ومدفعات.

٢- الاصناف التي تخضع لفئة رسم ١/١

وتشمل مجموعة من السلع الأساسية منها بعض الحيوانات الحية البقر والجاموس - الضأن الماعز - وطيور الدواجن والجمال

ولحوم هذه الاصناف بالإضافة التي تخوم الارانب واسماك الطازجة واللبن البودرة والجبن الابيض والزبد والسمن والبقول والعدس والفلفل - والقمح والذرة والزيوت النباتية والسكر والصلصة وبعض الاثمار الزيتية وجميع هذه الانواع من السلع الغذائية .

٣- الاصناف التي تخضع للحد الأدنى للضريبة وقدره ٥٪ علي السلع

الضرورية مثل الشعير - وبنور - التفلوي والبنجر العلفي والبرسيم .

الغامت المعدنية وزيوت الوقود

الافلام التربوية والعلمية والثقافية

وشروط التسجيل والفيديو الدينية [التعليمية والتربوية وغيرها]

٤- اصناف تخضع لضريبة مقدارها ١٠٪...

ومنها البيض - المواد الكيماوية - الادوية - الاسمدة - المواد
الاولية اللازمة لصناعة... وغيرها.

٥- اصناف تخضع لضريبة قدرها ١٥٪

ويخضع لها مثلا الكوك وبعض مواد التلدين - الفلين - خيوط
الجراحة... وغيرها.

٦- اصناف تخضع لضريبة ٢٠٪

ويخضع لها الالبان الطازجة - الفانيليا - القرفة - القرنفل -
اليانسون والبهارات الارز - بنجر السكر - محضرات تغذية الاطفال
- محضرات الغسيل - المنظفات الصناعية الالياف الصناعية
والتركيبية - سيور نقل الحركة - النسيج للاستعمالات لافنية
والدراجات العادية والنارية... وغيرها.

٧- اصناف تخضع لضريبة ٣٠٪

ومن الاصناف التي تخضع لهذه الفئة المصاييح الكهربائية والاسلاك
الكهربائية والجرارات الزراعية قدره من ٤٥ الي ٧٠ حصان
والاتوبيسات وساعات الحائط والمنبهات والادوات الموسيقية.

٨- اصناف تخضع لضريبة ٥٠٪

وتخضع لها بعض الاصناف التي لاتصل الي الحد الضروري مثل
عسل النحل - والنمر المجسو - الفواكه والعب والتين والسجق
والعسل الاسود- الكاكاو - قمر الدين - وغيرها وهي تعتبر من
اصناف الاغذية الكمالية .

ومن الاصناف التي تخضع لهذه الفئة المواد المصنعة كالخيوط
الهياة للبيع بالتجزئة مثل خيوط الحياكة من قطن والتريكو
والصوف والخيوط الحريرية والصناعية والمنشآت المعدنية
والاسمنتية والخزانات [المهاريج - وادوات المائدة .. وغيرها]

٩- اصناف تخضع لفئة ضريبة ٦٠٪

ويخضع لهذه الفئة بعض الاصناف الفاخرة من الاغذية مثل المكسرات
وبعض انواع الخضراوات مثل فطور والكمأة [عش الغراب]
والكاتش آبي [محضرات الطماطم] وورق الحائط والبالستيك وبلاط
السيراميك والاجهزة الصحية والحلي والمجوهرات ومصنوعات اصباغة
الذهبية وشرائط التسجيل وشرائط الفيديو غير المسجلة .

١٠- اصناف تخضع لضريبة ٨٥٪

ويخضع لهذه الفئة الثلجات حتي سعة ٢٤٥ لتر والسيارات حتي

سعة ١٢٠٠ سم وشروط التسجيل وشروط الفيديو المسجلة
والأقمشة بأنواعها - وغالبا فان هذا الرسم مفروض من اجل حماية
الصناعة المحلية .

١١- الاصناف التي تخضع لضريبة ١١٠٪

ويضم معظم السلع الكمالية من اجهزة تليفزيون وكاسيت وليديو
والاجهزة الكهربائية المنزلية .
والمياه الغازية والخل والكحول والصنوعات السكرية والشيكولاته -
الكافيا - المكرونة الفطائر - البسكويت - الكعك .

١٢- اصناف تخضع لضريبة ١٦٠٪

وهي السيارات اكثر من ٤ سلندر ومقطورات الرحلات وسيارات
الرحلات والمعسكرات المجهزة للمعيشة . وهي من الاصناف التي
لا يملكها الا الطبقة الغنية .

١٣- اصناف المشروبات الروحية وتخضع لرسم مرتفعة تسمى بالرسم المانعة :

٦٠٠٪	علي مصير العنب
١٢٠٠٪	علي البيرة
١٨٠٠٪	علي النبيذ العادي
٣٠٠٠٪	علي النبيذ الفوار

١٤- الرسوم النوعية المفروضة علي التبغ وتحصل علي اساس الكيلو صافي

مليبي	جنية	
١٠٠	٦	الصعب الخام
٥٠٠	٦	سجاير بفلحر
٠٠٠	٨	سجاير بدون فلحر - نشوق
٠٠٠	٩	سبائك
٠٠٠	١٢	سجائر

وتدرج الضريبة الجمركية قد روعي فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية فقد سبق ان ذكرنا ان السلع الاساسية التي تهتم القاعدة العريضة من المواطنين سواء في مجال السلع الغذائية او السلع المستخدمة في التعمير والاسكان ضرائبها مخفضة .

وتدرج الضرائب ما بين ٥٪ ، ٦٠٪ علي السلع المختلفة سواء الاستهلاكية منها او السلع الوسيطة او مستلزمات الانتاج حسب اهمية السلع ومدى توافرها في السوق المحلية او مدى الحاجة اليها في مجال الصنيع بما يخدم الأغراض الزراعية والصناعية .

اما السلع الكمالية والتي يقبل عليها الطبقة القادرة وتلك التي تتوافر مثيلاتها من الصناعة المحلية فتخضع لضريبة تتراوح بين ٦٥٪ ، ١٦٠٪

اما الضرائب علي الدخان والخمور فهي ضرائب مرتفعة من اجل حماية المجتمع .

واذا نظرنا الي تدرج فئات الضرائب الجمركية داخل الفصل الواحد نجد ان فئات الضرائب الجمركية تتدرج تبعا لدرجة الصنع فتخضع خردة الحديد والحديد الخام لفئة ضريبة مخفضة قدرها ٥٪ وتخضع المنتحات الحديدية نصف المصنعة مثل القضبان والعيان والأسلاك والزوايا والألواح لضريبة الجمركية متوسطة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪ واما المنتجات الحديدية المصنعة مثل المواسير ولوازمها والحبال السلكية وان كانت مضغوطة والنسج والشباك المعدنية واصناف المعادن والمشدود منها والسلاسل فتخضع لضرائب تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ واما الاصناف التامة الصنع مثل المنشآت المعدنية والخزانات والبراميل والمواسير والخطايف والمسامير وابر الخياطة والادوات المنزلية والمبطلخية والصحية فتخضع لضرائب تتراوح بين ٢٠٪ و ٦٠٪ .

واما الاصناف من الاجهزة المنزلية مثل البوتاجاز والمواقد والفران الغاز واجهزة التسخين والتدفئة غير الكهربائية فتخضع لرسم قدره

١١٠٪ وهو الخاص بحماية الصناعة المحلية لتوافر انتاجية محلية .

والتدرج في فئات الضرائب الجمركية يقترن بالتدرج في استكمال التصنيع فبتبدأ من كتل الحديد الخام وقضبان الحديد الخام - ثم المنتجات نصف المصنعة مثل القضبان والعيدان والأسلاك والزوايا والألواح وبعد ذلك يأتي المنتجات المصنعة مثل قضبان السكك الحديدية والمواسير ولوازمها والصنوعات الثقيلة من المنشآت والخزانات والبراميل والأسطوانات ولتعبئة الغازات - ثم بعد ذلك أصناف مصنعة أكثر تشغيلاً مثل الحبال المعدنية والمضفورة منها والأسلاك الشائكة والسلاسل والسوست والنسج والشباك المعدنية والألواح الشبكية المعروفة بالمعدن المشدود مراسي السفن والخطاطيف ويأتي بعد ذلك الأصناف الأكثر دقة في الصنيع مثل المسامير بأنواعها والصواميل وأبر الخياطة والدبابيس وبنس الشعر وأخيرًا الأصناف تامة الصنع مثل المواقد والمداخن والمورراجل والأدوات المنزلية [الصحية والمطبخية وعلب للاستعمال الشخصي مثل علب النظارات والسجاير ومساحيق التجميل] .

٩- التذيلات الواردة علي بنود التعريفات الجمركية

نزد علي بعض البنود الجمركية تذييلات وعادة ماتكون هذه التذييلات متضمنة تخفيضات في فئات اضرية الجمركية علي صنف من الأصناف الخاضعة للبند وفق شروط معينة، كأن يكون الصنف واردا لجهة معينة تري الدولة ضرورة تمتعها بالتخفيض، او أن يكون الصنف

مما يخدم صناعة او لازما لخدمة الزراعة .

١٠ - الجدول حرف [ب]

وهذا الجدول خاص بالصادرات

والاصل في الصادرات انها معفاة من الضرائب الجمركية وقليل من السلع ما يخضع للضرائب الجمركية وهذه الاصناف محددة علي سبيل الحصر وهي عشرة اصناف فقط وتخضع تسع منها لضريبة نوعية مفروضة علي اساس الوزن القائم والاخيرة تخضع لضريبة قيمية علي اساس نسبة مئوية من القيمة والهدف من ذلك هو تشجيع الصادرات الوطنية .

وفيما يلي الجدول حرف [ب] الخاص بالصادرات .

الهدف	المستـ	وحدة	ضريبة
		التحمل	الصادرات
١٥/١٥	ب- أوتار عفلات - اعصاب - سلالة (جزاز) - نفايات نفايات من صلال (جلود غير مذبوغة	كبلوقاشم ١٠٠٠	بالقرش ٦٠
٣/١٧	صل اسود (وبس سكر) صالح للشفااء الأولى - وأن كان منزوعا للوتة	١٠٠	٦٠
١/٤١	صلال (جلود غير مذبوغة) طرية أو مملحة أو محففة أو مكحلة أو محففة بما فيها صلال بصونها	١٠٠٠ كبلوقاشم	١٢٠ بالجنينة
٣/٧٣	خرودة وفشلات حديد صب - حديد - صلب	١٠٠٠	١١
٣/٧٤	فشلات وخرودة من نحاس	١٠٠٠	١١
١/٧٥	فشلات وخرودة من نيكل	١٠٠٠	١١
١/٧٦	فشلات وخرودة من المونيوم	١٠٠٠	١١
١/٧٨	فشلات وخرودة من الزنك	١٠٠٠	١١
٦/٩٩	قطع أثرية عمرها مائة عام	بالقيمة	٧٠
جميع الفئات الأخرى			معفاة

ثانياً: منشأ السلعة

حددت المادة رقم ١٩ من قانون الجمارك منشأ البضاعة بأنه بلد انتاجها سواء كانت من المحاصيل الزراعية أو الطبيعية أو من المنتجات الصناعية - ويحدد بقرار من الوزير المختص القواعد التي تعين منشأ البضاعة اذا تناولتها يد الصناعة في غير بلد الانتاج الأول.

كما حددت المادة رقم ٢٠ من القانون مصدر البضاعة بأنه البلد الذي استوردت منه البضاعة مباشرة .

ولقد عمد القانون الي تحديد التفرقة بين منشأ البضاعة ومصدرها حتي لا يختلط الأمر عند التطبيق بينهما - فالمصدر هو البلد الذي تصدر منه البضاعة مباشرة الي البلد المستورد وهو لا يرتب أي آثار قانونية علي الضريبة الجمركية . حقيقة أنه قد يكون محل اعتبار سياسي أو صحي كأن تمنع الدولة استيراد سلع من دولة أخرى كما هو معروف في نظم المقاطعة أو أن تمنع استيراد سلع من دول معينة لأسباب صحية وذلك ما حدث بالفعل بعد حادث شرنوبل بالاتحاد السوفيتي حين انفجر مفاعل ذري وادت الأشعاعات الذرية الناتجة عن الانفجار الي إصابة الحاصلات الزراعية في عدة بلدات مجاورة منها ألمانيا وتركيا فتمتعت كثير من الدول الحاصلات من الدول المصابة .

أما منشأ السلعة فإنه يؤثر بطريقة مباشرة علي الضريبة الجمركية

ذلك علي النحو التالي:

أن تحديد منشأ البضاعة يضع أمام الجمارك وسيلة هامة لمراجعة سعر السلعة الموضح بالفواتير، فالسلعة الواحدة قد تنتج في أكثر من بلد وبالرغم من وجه التشابه الكبير إلا أن أسعارها تختلف بين منتج بلد ومنتج بلد آخر وذلك بسبب اختلاف نفقات الإنتاج في البلدين، وكذلك اختلاف المواصفات التي تؤثر علي جودة الإنتاج مما يؤدي الى اختلاف ثمن المنتجين - ويصدق هذا المثل علي سيارات [فيات] مثلاً وهي تنتج في العديد من دول العالم [إيطاليا - اسبانيا - ومصر - الخ] . ويكون لكل منتج الثمن العالمي الخاص به غير ثمن منتج البلد رغم أن السلعة واحدة [الماركة واحدة] .

كذلك فإنه في حالات البضائع التي ترد دون تحديد صحيح لمنشأها أو بدون فاتورة أو اذا ما تبين عدم سلامة الفاتورة فإن تحديد منشأ البضاعة يساعد رجال الجمارك علي تحديد سعر مناسب لها بأن يؤخذ في الاعتبار معدل أسعار السلع في البلد المنتج .

وعلي ذلك فإن التأكد من منشأ السلعة يساعد علي إمكانية مراجعة الائتمان الموضحة بالفواتير علي أثمان السلع من منشأ هذا البلد مع إعطاء نتائج مطمئنة .

٢- يعتبر تحديد المنشأ من العناصر الأساسية لتطبيق المعاهدات والاتفاقيات التفضيلية، فالدول التي عقدت اتفاقيات تتمتع فيها بضائع الدولة المصدرة بميزة الدولة الأولى بالرعاية بنص في الاتفاقية علي أن تكون البضاعة مصحوبة بشهادة منشأ وفق الشروط التي تحددها الاتفاقية لشكل وموضوع هذه الشهادة - ويعتبر المنشأ في هذه الحالة الأساس في تطبيق التخفيض التفضيلي أو التمتع بالميزة الاقتصادية كالتجاوز عن شرط استيرادية مثلاً .

كذلك فإنه يجوز للدولة فرض ضريبة لا تقل ٢٥٪ من قيمة السلعة الواردة علي الواردات من منشأ دول غير نمطية مع مصر بمعاهدات تفضيلية .

وفي حالة فرض ضريبة تعويضية علي صادرات معينة الي الجمهورية فإنه يتعين تحديد منشأ البضاعة للتأكد من أنها من منشأ البلد التي وقعت عليه العقوبة حتي تعامل بالضريبة التعويضية .

للمنشأ أهمية الخاصة في تطبيق الإدارة الجمركية للسياسات الاقتصادية للدولة بمنع التعامل مثلاً مع دولة معينة أو تحديد الحصص المستورة منها - وذلك ما كان يحدث في ظل المقاطعة العربية للبضائع الاسرائيلية اذ كانت المقاطعة تنصب علي البضائع من منشأ اسرائيلي أو مصدر اسرائيلي بل وعلي أية بضائع تسهم اسرائيل في صنعها .

- للمنشأ أهمية في تطبيق بعض القواعد والأجراءات الصحية عندما تخضع الدولة صادرات دولة أخرى لأجراءات صحية معينة للتأكد من سلامتها وعدم أضرارها بالصحة العامة .

- يعتبر تحديد المنشأ ضروريا لبيانات احصاءات التجارة الخارجية بالنسبة للواردات حسب البلاد المنتجة .

شهادة المنشأ

يتضح أن للمنشأ أهمية كبيرة في المعاملة الجمركية والاقتصادية وللتأكد من منشأ السلعة تطالب الجمارك بشهادة منشأ عن الرسالة الواردة علي أن شكل هذه الشهادة قد يختلف من حالة الي أخرى .

فإذا كان الهدف من المطالبة بشهادة المنشأ اثبات أن السلع المستوردة من البلد المصدر هي من انتاج هذا البلد فإن الأمر يبدو بسيطاً وهو يختلف بالنسبة للمنتجات المصنعة ما يثبت نسبة تكلفة المواد الأولية المحلية واليد العاملة المحلية التي دخلت في صنعها الي إجمالي التكلفة الخاصة بالسلعة .

وفي بعض الحالات التي تتعلق بقيود صحية أو زراعية لبعض السلع المستوردة قد لا يكفي بشهادة المنشأ وحدها إذ قد يتطلب الأمر أرفاق شهادة صحية أو زراعية أو ييطرية بما يؤكد أن الرسالة سليمة ومطابقة للشتراطات المختلفة .

٣- قيمة السلعة:

يعتبر تحديد قيمة السلعة العنصر الثالث من العناصر المميزة للضريبة الجمركية والالزمة لربط هذه الضريبة .

وهو امر هام واساسي في الضرائب الجمركية المفروضة علي اساس قيمي بالنظر الي ان قدر الضريبة يتم تحديده علي اساس نسبة مئوية من قيمة السلعة، فاذا تحددت القيمة بطريقة عادلة استحققت الضريبة ايضا وفقا لقواعد العدالة الضريبية، اما أي خطأ في تحديد القيمة فانه يخل بمبدأ العدالة فاذا كان التقدير مغالي فيه بالزيادة فان ذلك يعني ربط الضريبة بقدر يزيد عن حقيقتها مما يضر بدافع الضريبة او بمن يتحملها في حقيقة الامر واذا جري التقدير بالنقصان فان ذلك يضر بالخزنة العامة والاهداف الضريبية - ويتضح ان الامرين مخالفين للقواعد الدستورية والقانونية .

وذلك بعكس الضرائب علي اساس نوعي كالوزن او العدد او المقياس او الحجم فان القيمة لأتشكل عنصرا جوهريا في ربط الضريبة ولا تؤثر علي حجمها حيث ان التحصيل يتم علي اساس اخري غير القيمة .

وفي الوقت الحديث بدأت الضرائب القيعية تسود التعريفات الجمركية لكل الدول، وخبث اهمية الضرائب النوعية، ولذلك زادت

اهمية التحديد الصحيح لقيمة السلع الواردة والمادة ليست فقط للاغراض الجمركية، وانما ايضا للتأكد من ان قيم السلع لم يغال فيها بقصد تهريب العملات الحرة الي خارج البلاد خصوصاً في الدول التي تطبق قيود الرقابة علي النقد.

تحديد القيمة للاغراض الجمركية
لأنك ان قيمة السلعة ترتبط بثمن البيع، والثمن من الناحية الاقتصادية يتحدد وفقاً لمقتضيات العرض والطلب.

والعرض لسلعة معينة هو الكمية التي يعرضها المنتجون من هذه السلعة للبيع في وحدة زمنية معينة، وعلي ذلك فان الثمن هو الذي يحقق التعادل بين العرض والطلب علي هذه السلعة في وحدة زمنية معينة.

والثمن في الحالات العادية يتحدد في سوق يتسم بالمنافسة الحرة بين المنتجين حتي يحقق التعادل بين معدلات الانتاج ومعدلات الاستهلاك وهو في هذه الحالة يعادل تكاليف السلعة مضافاً اليه الربح العادي الذي يتحدد وفق مقتضيات السوق، وبذلك يتصف الثمن العادي بما يلي:

- انه يتحدد نتيجة توازن معدلي الانتاج والاستهلاك علي السلعة.
- انه مرتبط بوحدة زمنية معينة.
- انه يساوي تكاليف انتاج السلعة مضافاً اليها الربح الذي يسمح به

وتحديد القيمة للأغراض الجمركية يجب ان يتضمن هذه الشروط، وكلما اعتمدت الدولة علي هذه الشروط في تعريفها للقيمة للغرض الجمركي كلما كان ذلك اقرب الي التعريف الذي وضعته اتفاقية القيمة الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي ببروكسل .

وقد يحدث الخلاف بين الدول في تطبيق القيمة للغرض الجمركي عند تحديد تاريخ الثمن الذي يعول عليه . اذ بينما تأخذ بعض الدول بثمن السلعة في بلد انتاجها يوم التخليص عليها في ميناء الوصول - يري البعض الآخر ان العبرة بثمن السلعة في بلدها يوم التصدير، ومجموعة اخرى تراه في يوم التعاقد، وثمة دول اخرى تبعد عن القاعدة فتأخذ بهتوسطات اسعار السلعة في تاريخ معين .

واذا كان الثمن يشكل العنصر الاساسي في تحديد القيمة للغرض الجمركي فان الخصومات والاضافات التي قد ترد عليه تشكل عنصرا ايضا في هذا التحديد .

واذا كان الثمن في البيع يتوقف عند تحقيق عملية البيع فان القيمة للعرض الجمركي لا تتوقف عند هذا الحد بل أنها تمتد حتي وصول السلعة الي البلد المستورد وبذلك يضاف الي الثمن بمعناه

الاقتصادي المصاريف والنفقات التي تحملتها السلعة حتي وصولها الي هذا البلد مثل مصاريف النقل [النولون] والتأمين، كما انه قد يرد علي الثمن خصم مبالغ معترف بها كخصم تجاري وفق عرف التجارة - وهذا هو الفرق الاساسي بين الثمن بمعناه الاقتصادي - والقيمة التي تتحدد للاغراض الجمركية .

التعريف الدولي للقيمة :

تحتاج التجارة الدولية الي توحيد مفاهيم الدول لكل مايتعلق بحركة التجارة الخارجية ومن بين الموضوعات المهمة التي تحتاج الي وحدة في الفهم تحديد القيمة للغرض الجمركي لما قد يؤدي الاختلاف عليها من تعقيد للتجارة الخارجية .

ولقد بدأت محاولات توحيد هذه المفاهيم في اطار اللجنة الاقتصادية لعصبة الأمم في عامي ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ الا انها لم تصل الي نتائج ذات اهمية لتمسك كل دولة بالمفهوم الذي يحقق مصالحها الخاصة دون اعتبار لما يحقق المصلحة الدولية .

مفهوم القيمة في اتفاقية الجات GATT سنة ١٩٤٧

كانت هذه المحاولة الثانية وتضمنتها اتفاقية الجات [الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة] المنبثقة عن مؤتمر التجارة الذي عقد في جنيف عام ١٩٤٧ حيث تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها رقمي ١٠،٧

احكاما تنظم القيمة للاغراض الجمركية علي النحو التالي:

- ١- يجب ان تتخذ القيمة علي اساس واقعي وفق الاسعار الحرة التنافسية للسلعة في الاسواق وليس في البلد المستورد .
- ٢- يجب ان يترك لكل دولة الحرية في طريقة حساب القيمة من حيث وقت ومكان تحديد السعر طبقا لظروفها المحلية طالما انها تأخذ بمبدأ الاسعار الحرة .
- ٣- يجب الا تتضمن القيمة المصاريف المحلية التي يدفعها المستورد وعلي وجه التحديد الضرائب التي تدفع في البلد المستورد .
- ٤- ان يؤخذ في حساب القيمة بمقدار الكميات المستوردة من السلعة حيث ان التعاقد علي شراء كميات كبيرة يكون له اثر في تخفيض السعر الخاص بهذه الكميات عن المعدلات العادية للتجارة .
- ٥- يجب ان يكون اساس تقدير القيمة واضحا ومستقرا وعادلا وموحدا ومستندا الي الثمن في بلد الانتاج وان تعامل به كافة الرسائل الواردة مع نشر هذه الاسس منعا للبس وعدم الفهم سواء بين المستوردين او رجال الجمارك .

مفهوم القيمة في اتفاقية بروكسل

تلي مؤتمر التجارة سابق الذكر - مؤتمر تقييم السلع للاغراض الجمركية - الذي عقد في بروكسل عام ١٩٥٠ وتم التوقيع علي اتفاقيته من مندوبي خمسة عشر دولة وهي النمسا - بلجيكا -

النامرك - فرنسا - ألمانيا الاتحادية - اليونان - هايتي - أيرلندا
- إيطاليا - لوكسمبرج - هولندا - الباكستان - البرتغال - تركيا
وانجلترا .

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة شروط تهدف الي توحيد تعريف
القيمة للأغراض الجمركية واهتمت ايضا بالناحية العملية، فانشئت لجنة
القيمة بمجلس التعاون الجمركي ببروكسل اسند اليها اختصاص الاشراف
والتنسيق فيما يتعلق بتطبيق النظرية في الدول المشتركة .

عناصر القيمة في تعريف بروكسل

١ - عنصر الثمن

والمقصود بهذا العنصر هو الثمن الذي تساويه السلعة اذا
عرضت في سوق منافسة حرة بين مشتري وبلع مستقل كل منهما عن
الآخر .

٢ - عنصر الزمن

انه حتي يتم تحديد القيمة علي اساس سليم فانه لايد من وضع
عامل الزمن او التاريخ موضع الاعتبار . فلا يمكن ان يكون تاريخ
تحرير العقد بين البائع والمشتري هو اساس تحديد القيمة اذ قد
لايكون هذا هو تاريخ استيراد السلع بقصد البيع حيث يتم عادة

التعاقد علي السلعة في تاريخ ثم يتم استيرادها في تاريخ آخر .

ولذلك اتفق علي ان يكون تحديد القيمة للأغراض الجمركية علي اساس الزمن الذي تستحق فيه الضرائب الجمركية .

٣- عنصر المكان:

حددت الاتفاقية المكان الذي تتحدد فيه القيمة للأغراض الجمركية بمكان وصول البضاعة وتسليمها [بلد المستورد] بافتراض ان البائع يتحمل كافة التكاليف والنفقات حتي تاريخ تسليمها في ميناء الوصول، وان يتحمل المشتري اية ضرائب او رسوم مفروضة في البلد المستورد .

وعلي ذلك يمكن تعريف القيمة للأغراض الجمركية في اتفاقية بروكسل بانها "الثمن العادي للسلعة المستوردة للاستهلاك المحلي والذي يدفع مقابل السلعة في الوقت الذي تستحق فيه الضريبة الجمركية ويكون البيع متحققا في سوق منافسة حرة بين مشتري وبائع مستقل كل منهما عن الآخر" .

غير ان مفهوم القيمة في اتفاقية بروكسل لم يسلم من النقد حيث ان البيوع التي تتحقق في سوق منافسة كاملة اصبحت نادرة في التجارة الخارجية مما يضطر الدول الي اجراء تعديلات للسعر مستبعدة

شروط عقد البيع، بل تصل في بعض الدول الي امكان استبعاد السعر الاتفاقي واجراء تقدير من الادارة وفقا لما يتوافر لديها من معلومات واحصاءات سعرية .

ويعلي ان يتحقق السعر في سوق منافسة حرة الا يكون السعر المتفق عليه متأثرا بعلاقات تجارية او مالية أو غيرها بين البائع والمشتري مؤثرة في سعر البيع - فوحدة السعر بالنسبة للمشتري هي شرط لوجود المنافسة ، اذ التخفيض العام لا يخل بالسعر العادي حينما يكون متاحا للجميع كتخفيض السعر حسب الكمية المشتراه او كالتخفيض الموسمي اما التخفيض نتيجة علاقة خاصة كأن يكون بين شركة وفروعها فانه يخل بالمنافسة ولا يعتبر مقبولا .

كما تعني الاتفاقية بعنصر الوقت لمراعاة تغيرات الاسعار بان يتم تقدير القيمة وقت تطبيق الضريبة اي في الوقت الذي تصبح فيه الضريبة واجبة الاداء .

القيمة للاغراض الجمركية في القانون المصري
اخذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بمفهوم القيمة في اتفاقية بروكسل حيث نصت المادة ٢٢ من القانون علي مايلي:

* تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي

الثلمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتر وبائع مستقل احدهما عن الآخر علي اساس تسليمها للمشتري في ميناء او مكان دخولها في البلد المستورد بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتي تاريخ تسليمها في ذلك الميناء او المكان - ولايدخل في هذا الثمن ما يتحمله المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويقصد بالنفقات اجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتي ميناء التفريغ فيما عدا مايستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد او الجو فانها تحسب علي اساس الفئات التي يحددها المدير العام للجمارك .

واذا كانت القيمة موضحة بنقد اجنبي او بحسابات اتفاقيات او بحسابات غير مقيمة فتقدر علي اساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية في ميناء او مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة "

وهكذا يبدو واضحا ان قانون الجمارك المصري قد اخل بفكرة القيمة في اتفاقية بروكسل - فحسبت المادة ٢٢ الثمن الذي يعول عليه بانه الثمن الذي تساويه السلعة في سوق منافسة حرة ومن حيث

الزمن فقد اعتد بتاريخ تسجيل البيان الجمركي [يقصد بالتسجيل هنا واقعة قيد البيان الجمركي في دفتر ٤٦ ك م] ومن حيث المكان فقد حدده النص بأنه مكتب الجمرك في ميناء الوصول.

اثبات القيمة امام الجمارك:

يتضح مما تقدم القواعد الدولية والقانونية لتقدير القيمة للأغراض الجمركية ويبقى ان نشير الى وقائع ومستندات اثبات القيمة، علي انه يتعين ان نبدي ان هذه الوقائع لا تدخل بالمبادئ الدولية والقانونية السابقة وانما هي في حقيقة الامر اجراءات ممكن من الوصول الي صحيح هذه القواعد فقد الزمن المادة ٢٣ من قانون الجمارك صاحب البضاعة ان يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقا عليها في الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك فيما عدا الحالات التي يحددها رئيس الجمارك.

كما اعطت هذه المادة لمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون ان تتقيد بما ورد فيها او بالفواتير نفسها.

وهكذا يبدو ان الفاتورة هي الشاهد علي القيمة الا ان هذه الفاتورة لا تقبل علي علاقتها وانما يشترط لقبولها ان تكون اصلية صادرة عن المنتج وان تكون معتمدة من جهة رسمية في البلد الواردة

منه مثل الغرفة الصناعية وان تكون موثقة من القنصلية المصرية في هذا البلد، كل ذلك حتي تصلح دليلاً لاثبات القيمة .

ومع ذلك فانه في بعض الاحيان يعتمد المستوردون الي تقديم فاتورة مستوفية لهذا الشكل والمضمون ولكن بمقارنتها بغيرها عن نفس السلعة بتلاحظ فروق كبيرة في الاسعار بها يؤكد محاولة المستورد صاحب الفاتورة الاقل التخلص من بعض الضرائب الجمركية اخلاصاً بمبدأ العدالة الضريبة واضراراً بخزانة الدولة، ولذلك يبدو العلاج الذي كفله القانون باحقية الجمارك في عدم الاعتماد بمثل هذه الفواتير او غيرها من المستندات التي تقدم لاثبات اسعار السلع الواردة .

قوائم الاسعار الجمركية في مصر:

وتحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية وحتى لايتفاوت تقدير القيمة علي نفس السلعة بسبب اختلاف المستندات التي يقدمها مستورد عن آخر خصوصاً بعد ان شاعت هذه الظاهرة مع عصر الانفتاح الاقتصادي اخذت الجمارك المصرية بتنظيم لاسعار السلع الواردة بغرض التأكد من السعر الصحيح وفق المبادئ الدولية والقانونية .

ويعتمد هذا النظام علي احصاءات دقيقة للأسعار العالمية لكل السلع التي ترد الي مصر وذلك بمساعدة البيوت الدولية والهيئات

القنصلية والاقتصادية المصرية في البلاد الاجنبية المنتجة والمصدرة الي مصر بحيث تكون هذه القوائم معتمدة في الجمارك المصرية بكل فروعها وتكون بذلك مرشدا للأسعار . وبمقارنة الاسعار الواردة بالفواتير بالاسعار الواردة بالقوائم يمكن الوقوف علي مدى سلامة السعر الوارد بالفاتورة .

علي انه حتي تجري هذه المقارنة وتكون في اطار العدالة يتعين ان تكون السلعة الواردة بالفاتورة هي نفس السلعة المدرجة بالقائمة من حيث بلد المنشأ وذات المصنع وان يكون السعريين في تاريخ معاصر .

هذا ويتلاحظ من تعريف القيمة في قانون الجمارك ان القيمة التي تحسب عليها الضرائب هي قيمة البضاعة [سيف] C.I.F في ميناء الوصول اي علي اساس ثمن البضاعة C مضاف اليه التأمين [I] مضاف اليه النولون F حيث يتم ربط الضريبة علي اساس هذه العناصر مجتمعة . مع مراعاة ما اذا كانت الفاتورة قد تضمنت خصومات مقبولة لدي الجمارك .

الخصومات الدولية علي القيمة [الثلث]

يتحدد امام الجمارك نوعين من الخصومات احدهما مقبولا والاخر غير مقبول .

الخصومات التي تقبلها الجمارك

- أ- الخصم مقابل الدفع الفوري وهو يمثل نوعاً من التعويض.
- ب- خصم الكمية: عندما يضع البائع نسبة خصم على أسعار تتوقف على كمية الوحدات المباعة ومن أمثلة ذلك مايلي:
 - تحديد ثمن ثابت لآقل الكميات المطلوبة.
 - تحديد نسبة الخصم تدرج حسب الكميات كالآتي

لاخصم حتى	٥٠٠	طن
خصم ٤٪ لأكثر من	٥٠٠ - ١٠٠٠	طن
خصم ٨٪ لأكثر من	١٠٠٠	طن

بشرط أن تكون هذه الخصومات مسموح بها لكل التجار المشترين، كما أنها تمنح حتي إذا شحنت البضائع على دفعات.

- ج- الخصم للمستوي التجاري: حيث قد تختلف الأسعار بحسب المستوي التجاري للمشتري [المستورد] إذ يمنح البائع للمستورد خصماً يقابل مستواه التجاري فإذا كان تاجر جملة مثلاً يمنح خصماً يريد عما يمنح لتاجر التجزئة.

وهذا الخصم إذا تم في سوق منافسة حرة وتمتع به كل المستوردين فإنه يكون مقبولاً أمام الجمارك كما أن هذا النوع من

الخصومات لا يختلط بخصم الكميات.

د- خصومات التصدير: وهي خصومات في الثمن لتمكين بعض السلع من التواجد في اسواق معينة، فاذا وجد المصدر ان سلعته تقابل بمنافسة شديدة في بلد المستورد لجأ الي اعطاء هذا المستورد قدرا من الخصم علي الثمن - وذلك لتعويض الفرق بين سعر القائمة الثابت وسعر السوق الحقيقي.

هـ- الخصومات التي تمنح لعيوب في الصنف: يمنح هذا الخصم لوجود بعض التلفيات في البضاعة، ويعتبر هذا الخصم نوعا من تعويض المستورد، علي ان الجمارك عادة ماتسعي الي التأكد من سلامة سبب هذا الخصم فاذا ماتأكدت اخذت به باعتباره من الخصومات المقبولة جمركيا.

الخصومات المرفوضة جمركيا:

أ- خطوات الدفع المقدم

وهذا الخصم يمنح في الثمن اذا مادفع مقدما وقبل استلام البضاعة [كأن يمنح الخصم بمجرد طلب البضاعة او اثناء تصنيعها].

وهذا الثمن بطبيعة الحال يكون اقل من الثمن العادي المعمول به

ولذلك ترفض الجمارك هذا الخصم.

ب- نظم العينات:

ونسبة هذا الخصم غالبا ما تكون كبيرة بالنسبة لعينات ضئيلة القيمة، وهذه الخصومات غير مقبولة لأنها تتسبب في انخفاض الثمن عن الثمن العادي.

ويلاحظ في جميع الأحوال ان يتم تقدير قيمة العينات ومعاملتها اسوة بالرسائل الواردة حتي اذا كانت مستورة كعينات ليست للبيع.

ج- نظم المبيعات:

وهو خصم يمنح للمستورد بعد مدة معينة من التعامل [عام عادة] علي اساس حجم المبيعات التي اشترها خلال العام اذا بلغ حجم المبيعات له رقما معيناً - وهو خصم غير مقبول جمركيا .

د- الخصومات التفضيلية، الخصومات الممنوحة للموزع الوحيد

وهذه الخصومات غير عادية وتمنح بواسطة المصدر الاجنبي علي شكل نوع من العلاقة التجارية مع المشتري او المستورد، وهي خصومات مرفوضة حيث انها تخل بالقيمة للفرض الجمركي التي يجب في تحديدها الاتم علي اساس علاقة خاصة بين البائع والمشتري تؤثر علي العمليات التجارية .

هـ - تفض الثمن - لخفض الضمان البنكي:
وهو خصم غير قانوني ومرفوض جمركيا .

وفي جميع الاحوال يفضل ان تكون الخصومات واضحة في الفاتورة
حتى تسهل علي رجال الجمارك تحديدهم قيمة الرسالة للغرض
الجمركي .

كما انه لرجال الجمارك في ظل القواعد المعمول بها الحق في
قبول الخصومات او رفضها، كما ان لهم تجزئة نسبة الخصم وعدم
منحها كاملة خصوصا في خصم الكميات .

الفصل الثالث

التحكيم الجمركي في النزاع حول النوع - المنشأ - القيمة

تكلمنا في الفصل السابق عن العناصر المحددة لوعاء الضريبة الجمركية وهي النوع والمنشأ والقيمة وأوضح ان كل من هذه العناصر له اثره علي تحديد هذا الوعاء وبالتالي علي قدر الضريبة وسلامة وصحة تحصيلها .

علي انه كثيرا مايثار الخلاف بين الجمارك واصحاب الشأن حول هذه العناصر او اي منها، اذ قد يكون الخلاف حول نوع الصنف الوارد ومدي خضوعه لبند معين في التعريف الجمركية وبالتالي لفئة ضريبة محددة حيث يسعى اصحاب الشأن عادة الي محاولة اخضاع الصنف الوارد الي البند ذو الفئة الضريبية الاقل بينما يتمسك المثلثن الجمركي بوجهة نظرة في اخضاع الصنف للبند ذو الفئة الاعلي .

كذلك قد يتشكك الجمرك في منشأ السلعة وفي شهادة المنشأ المصاحبة لها خصوصا اذا كانت السلعة ستمتع بمعاملة جمركية تفضيلية فيثور الخلاف حول منشأ السلعة ومدي صحة تمتعها بالمعاملة التفضيلية .

علي ان اكثر الامور خلافا وحدة بين الجمارك واصحاب الشأن ما يتعلق منها بتحديد القيمة للغرض الجمركي، ذلك ان بعض من المستوردين يسعون عادة الي تقديم مستندات سعرية هابطة عن السعر الحقيقي للسلعة بقصد التخلص من جزء من الضريبة الجمركية و احيانا اخري يكون السعر الوارد بالمستندات متضمنا خصما غير مقبول جمركيا علي نحو ماسبق الاشارة اليه وبالتالي تقابل هذه المستندات بالرفض والتعديل من رجال الجمارك الامر الذي يرتب نزاعا حول القيمة الحقيقية للسلعة الواردة .

فاذا ما قام نزاع علي اي من هذه العناصر واصر كل من الطرفين علي موقفه تعين الوصول الي حل قانوني لهذا النزاع يكون ملزما للطرفين وفق نظام قانوني معين .

ولقد كفل القانون الجمركي هذا النظام في شكل التحكيم الجمركي حتي يحسم النزاع بين الطرفين بمعرفة عناصر من ذوي الخبرة الجمركية وفي اطار من العدالة التي يطمئن اليها طرفي النزاع - فحق بذلك سرعة الفصل في مثل هذه النزاعات وكذلك خفف عن القضاء نظر مثل هذه المشاكل التي تتسم بالفنية والتعقيد .

وفي ذلك نصت المادة رقم [٥٧] من قانون الجمارك علي انه اذا

قام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها او منشئها او قيمتها اثبت هذا النزاع في محضر يحال الي حكمين يعين الجمارك احدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة او من يمثله.

واذا امتنع ذو الشأن عن تعيين الحكم الذي يختاره خلال ثمانية ايام من تاريخ المحضر اعتبر رأي الجمارك نهائيا.

وفي حالة اتفاق الحكمين بكون قرارهما نهائيا فالذا اختلفا رُفع النزاع الي لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين احدهما يمثل الجمارك يختاره المدير العام للجمارك والاخر يمثل غرفة التجارة يختاره رئيس الغرفة - وتصدر اللجنة قرارها بعد ان تستمع الي الحكمين ومن تري الاستعانة به من الفنيين.

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويشتمل علي بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم.

ويحدد وزير الخزانة عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والاجراءات التي تتبع امامها والمكافآت التي تصرف لاعضائها ونفقات التحكيم.

ثم نصت المادة رقم [٥٨] من ذات القانون علي انه "لايجوز

التحكيم المشار اليه في المادة السابقة الا بالنسبة الي البضائع التي
لاتزال تحت رقابة الجمارك

واستنادا الي الفقرة الاخيرة من المادة ٥٧ سابقة الذكر اصدر
وزير المالية قراره رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ الذي نظم التحكيم
واجراءاته في المنازعات بين اصحاب البضائع ومصلحة الجمارك.

القواعد والاجراءات الخاصة بنظام التحكيم

١- انه كاجراء لازم لربط الضريبة الجمركية يتقدم صاحب الشأن الي
المجمع الجمركي بالبيان الجمركي مرفقا به مستندات الرسالة التي
تحددها الجمارك وتكون لازمة لمتابعة العمل الجمركي وربط
الضريبة، وبعد مراجعة مسئول المجمع لهذه المستندات تحال الي
المثمن الجمركي المختص الذي ينتقل الي مكان الرسالة في
المستودع او الساحة ليقوم بكشفها ومعابنتها حتي يتمكن من
الوقوف علي محتويات الرسالة وكماها، ثم يحدد منشأها ويخضعها
للبنود الجمركي الذي يحكمها في التعريف الجمركية، ثم يحدد
المثمن قيمة الرسالة من واقع المعاينة والمستندات - ويضع رايه
في هذه العناصر وتخضع هذه الاجراءات وراي المثمن لمراجعة رئيس
التثمين واعتماداه.

وهذا الاعتماد الاخير يمثل قرار الجمارك حول الاجراءات

والكميات والمنشأ والنوع والقيمة وهذا القرار هو الذي يمكن ان ينشأ حوله الخلاف ويجوز الطعن عليه.

حينئذ يجوز لصاحب البضاعة او من يمثله قانونا [عادة المخلص الجمركي] ان يعترض كتابة علي هذا القرار في شأن نوع البضاعة او منشأها او قيمتها، ويقدم هذا الاعتراض الي مدير المجمع الجمركي الذي يتعين عليه ان يدرس هذا الاعتراض ويتخذ قرارا بشأنه خلال يومين.

وخلال اليومين المشار اليهما يمكن لمدير المجمع ان يبت بنفسه في الموضوع ويتخذ قراره بالاستجابة او الرفض، او ان يحيل النزاع الي لجنة فنية من المجمع لدراسته وعرضه او ان يحيل النزاع الي جهة فنية مركزية بادارة الجمارك كادارة التعريفات او القيمة او الاتفاقيات لدراسة الطعن واعادة الاوراق الي مدير المجمع الذي يصدر قراره علي اساس من هذه الدراسة، وعادة ما يتم الاتفاق بين الجمرك وصاحب الشأن علي قرار مدير المجمع هذا.

٢- علي انه اذا كان قرار مدير المجمع بالرفض جاز لصاحب البضاعة او من يمثله ان يطلب الي مدير المجمع احالة النزاع الي التحكيم طبقا لنص المادة ٥٧ من قانون الجمارك، ويراعي في التحكيم انه لايجوز الا بالنسبة للبضاعة التي تحت رقابة الجمارك، فاذا قام صاحب

الشان بسحب البضاعة قبل إجراء التحكيم فانه لا يحق له طلب التحكيم، ذلك ان التحكيم يجري علي اساس من المستندات ومن معاينة البضاعة للتأكد من نوعها او منشأها او قيمتها واي من العناصر لا يمكن تحديده الا بالمعاينة الفعلية .

علي انه تيسيرا للحركة الجمركية وحتى لا يضار صاحب الشان سواء من تلف يصيب البضاعة نتيجة تخزينها مدة اطول او تحميله بنفقات تخزين حتي يبت في التحكيم نهائيا فانه يجوز له سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد اخذ عينات منها [حتي يتحقق بهذه العينات شرط استمرار البضاعة تحت رقابة الجمارك] ويعد ان يؤدي الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وكذلك الغرامات التي قد تستحق وكل ذلك وفقا لتقديرات الجمارك - مع سداد نفقات التحكم عن كل حالة [٥٠ جنيها عن التحكيم الابتدائي - و ١٥٠ جنيها عن التحكيم العالي] .

ويحتفظ بهذه الضرائب والرسوم والغرامات بصفة امانة لحين الفصل نهائيا في التحكيم .

علي انه اذا تبين للجمارك انه قد يترتب علي التحكيم اثبات مخالفة للقوانين المنظمة للاستيراد والتصدير او اية قوانين اخري تمنع الاتراج عنها ففي مثل هذه الحالات لايجوز ان يؤذن بسحب

فاذا ماتقدم صاحب الشأن بطلب التحكيم تعيين علي مدير الجمرك اثبات هذا الطلب في محضر من صورتين علي نموذج معد لهذا الغرض مع استيفاء توقيع صاحب الشأن علي المحضر وسداده نفقات التحكيم . ثم يرفق بالمحضر كل السمندات لنظر التحكيم وعلي الاخص الفاتورة والعقود وشهادة التحليل ان وجدت .

كذلك يجب علي مدير المجمع بعد اثبات طلب التحكيم ان يأمر باخذ عينة مزدوجة من البضاعة للرجوع اليها في مراحل التحكيم مع وضعها في احرار قانونية تختم بخاتم كل من الموظف المختص بالجمرك وصاحب البضاعة او مندوبه مع اثبات ذلك بالمحضر .

وعلي انه اذا كانت البضاعة مما يتعذر اخذ عينات منها ولايتطلب الامر عرضها بناتها علي المحكمين يكتفي بان يقدم عنها "كتالوج" ومذكرة وصفية وافية .

٤- يبدأ نظر هذه المنازعات امام لجان تحكيم ابتدائية تشكل في المجمعات والقطاعات الجمركية وتشكل اللجنة من حكيمين احدهما يعينه رئيس مصلحة الجمارك علي ان يكون غير رجل الجمرك الذي نشأ معه النزاع - والاخر يختاره صاحب البضاعة او من يمثله

ويتعين عليه ان يحدد اسم هذا المحكم خلال ثمانية ايام من تاريخ تحرير المحضر المشار اليه وذلك بكتاب موصي عليه او اخطار كتابي الي الجمرک، فاذا لم يعين المحكم خلال هذه المدة اعتبر رأي الجمارک نهائيا .

فاذا اختلف الحكماء يصبح قرارهما نهائيا في مواجهة الجمارک وصاحب الشأن .

اما اذا اختلف الحكماء يرفع النزاع الي لجنة تحكيم عالية تشكل علي النحو الوارد بنص المادة ٥٧ من قانون الجمارک ويكون قرار هذه اللجنة واجب التنفيذ .

ولقد تم تشكيل هذه اللجان العليا علي نحو يغطي القطاعات الجمرکية حيث تشكلت لجنتين بقطاع جمارک الاسکندرية الاولی تختص بالمنازعات التي تقع في دائرة جمرک الاسکندرية، والثانية تختص بالمنازعات التي تقع في دائرة جمارک المحمودية، ولجنة تختص بالمنازعات التي تقع في دائرة جمارک القاهرة، ولجنة في دائرة جمارک بورسعيد والمنطقة الحرة، ولجنة في دائرة جمرک السويس وسيناء .

كما تم تشكيل امانات فنية للجان التحكيم الابتدائية والعالية تعد المستندات لعرضها علي لجان التحكيم وتستوفي الاجراءات القانونية

اللازمة والتي تضمن سلامة التحكيم.

٥- وتعتبر قرارات لجان التحكيم من القرارات الادارية ولايجوز للجان التحكيم ابتدائية او عالية ان تصدر قواعد عامة وانما يعتبر قرارها حاسما لحالة النزاع المعروض عليها فقط، كما لا يكون لهذه القرارات حجية قانونية في مواجهة الجمارك الا في الحالات الخاصة التي صدرت فيها وعلي نحو ماورد بالقانون.

الباب الرابع

الاجراءات الجمركية

الفصل الاول

الاجراءات الجمركية على الواردات

الاجراءات الجمركية هي مجموعة القواعد والخطوات اللازمة لتنفيذ النظم الجمركية بدءا من اول تحرك للمستورد نحو الاستيراد وانتهاء بربط الضريبة الجمركية على البضاعة الواردة والانفراج عنها .

ولقد تكلمنا عن الاجراءات الجمركية وسماتها في مادة ادارة الجمارك وتتسم هذه الاجراءات بصفة عامة بالسعي الي تيسير وايضاح تحرك الرسائل الواردة بمعنى ان تكون هذه الاجراءات في خدمة الهدف من الاستيراد بوصول السلعة الي السوق المحلي عبورا بالدائرة الجمركية دون عقبات او ارهاق للمستورد سواء كان ماديا او عصبيا، ولذلك اوضحنا ان الاجراءات الجمركية يجب ان تتسم بالوضوح والتجريد والتيسير وفي نفس الوقت بالانضباط بمعنى ان تكون بالقدر اللازم لتحقيق الهدف منها دون مجاوزة وحتى تحقق ايضا الهدف المالي للدولة .

والاجراءات الجمركية وفق النظم المعمول بها حاليا تبدأ بطلب يتقدم به المستورد الي لجنة البنوك الجمركية وعلي النحو التالي:

١ - الافراد والقطاع الخاص

يتقدم المستورد بطلب الموافقة علي فتح الاعتماد مرفقا به الفاتورة المبدئية الي لجنة البنوك الجمركية لتسجيل الطلب وتحديد البند الجمركي والتأكد من ان السلعة المطلوب استيرادها ليست محظورة وفق الجداول التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كما توضح هذه اللجنة، ما اذا كانت شمة قيود استيرادية علي هذه السلعة .

ب- القطاع الاستثماري

ويقصد به المشروعات المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار والمناطق الحرة وتبدأ اجراءات الاستيراد لهذه المشروعات بطلب الموافقة علي فتح الاعتماد مرفقا به الفاتورة المبدئية بالاضافة الي موافقة الهيئة العامة للاستثمار علي الاستيراد .

وتتخذ نفس الخطوات الأخرى بلجنة البنوك الجمركية .

ج- الجهات الحكومية والقطاع العام

يقدم طلب تقدير الضرائب والرسوم الجمركية مبدئيا الي لجنة البنوك الجمركية المختصة بواردات الحكومة والقطاع العام مرفقا به الفاتورة المبدئية وموافقة لجنة المشتريات الخارجية في الجهة المستوردة .

حيث تقوم اللجنة بتسجيل الطلب وتحديد البند الجمركي والموقف الاستيرادي وتحسب جملة الضرائب المستحقة تقديريا .

فتح الاعتماد

يقوم المستورد بتقديم النموذج المعتمد من لجنة البنوك الجمركية الي البنك لفتح الاعتماد اما بالنسبة للجهات الحكومية والقطاع العام يتم تجنب الضرائب التقديرية في حساب خاص لحين ورود البضاعة من الخارج .

الاجراءات الجمركية عند وصول البضائع

هناك نوعين من الاجراءات الجمركية تتم لدي وصول البضائع الي الميناء سواء كان الميناء بحريا او جويا الاول يتم بمعرفة الاجهزة العاملة في الميناء .والاخر يتم بتدخل صاحب البضاعة او مندوبه ليتسني التغليس عليها والافراج عنها وسحبها الي السوق .

١ - الاجراءات التي تتم بمعرفة الاجهزة العاملة في الميناء .

فور وصول السفينة الي المياه الاقليمية يرسل ريان الباخرة نموذج [٦١ ك م] الي قسم حركة البضاعة التابع لهيئة الميناء ويكون هذا النموذج معتمدا من الريان ومتضمنا اسم السفينة - وحمولتها - ونوعية البضاعة التي تحملها - وجنسياتها والجهة الواردة منها .

وبناء علي هذا الطلب تحدد هيئة الميناء الرصيف الذي يسمح للسفينة بالتراكي عليه وذلك وفقا لما تحدده لجنة من الهيئة والجمارك وشركة المستودعات وهي التي تحدد الفراغات المخزنية بالميناء مع مراعاة نوع البضاعة .

بعد ذلك يتعين علي الريان ان يقدم الي مكتب الجمرک المختص قائمة الشحن [المانفستو] الخاصة بالبضائع المشحونة الي الجمهورية وكذلك البضائع العابرة وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ وصول الباخرة الي الميناء، ويشترط ان تكون هذه القائمة معتمدة من الريان وان تشمل مجموعة بيانات جوهرية عن الرسائل تهم العمل الجمركي كاسم السفينة - الميناء الذي ابجرت منه وتاريخ الابحار - ميناء الوصول وتاريخه - ارقام بوالص الشحن والمواني الذي تم منها الشحن - اسماء الشاحنين واسماء المرسل اليهم - عدد الطرود لكل رسالة ونوعها والماركات والارقام وصفة الغلافات .

ويقوم جهاز المانفستو بمراجعة هذه القائمة وتقيدها في سجلاته واعداد مستخرجات منها ترسل الي مواقع التخزين او التشوين وكذلك الي الاقسام الجمركية علي رصيف التراكي حتي يمكن متابعة اجراءات التفريغ والتخزين والاستلام والمعاينة .

ويتلاحظ ان بيانات قائمة الشحن التي تقدم الي الجمارك عن البضائع

المشحونة الي الجمهورية وكذلك العابرة تكون مستقاة من قائمة اخرى اشمل واعم وهي قائمة الشحن العامة والوحيدة والتي تسجل بها كل حمولة السفينة بما فيها المشحونة اليهواني اخرى خارج الجمهورية ، علي ان هذه القائمة وان كانت لدي ريان الباخرة الا انه يحق لرجال الجمارك الصعود الي الباخرة والاطلاع عليها بالشحن فاذا كانت هذه القائمة تتعلق بسفن لاتقوم برحلات منظمة او ليس لها وكلاء ملاحة في الجمهورية او كانت من المراكب الشرعية فيجب ان يكون مؤشراً عليها من السلطات الجمركية في ميناء الشحن بما يفيد الاطمئنان لسلامتها وذلك ضماناً لعدم مخالفة هذه السفن او قيامها بالتهريب.

كذلك فانه يجب علي الريان او من يمثله ان يقدم خلال نفس الموعد [٢٤ ساعة] كشوفاً باسماء ركابها وبجميع المؤن الخاصة بالسفينة بما في ذلك التبغ والخمور اللازمة للاستهلاك فيها وكذلك الاشياء الموجودة لدي عمال السفينة [الطاقم] والخاضعة للضريبة الجمركية، وعليه ان يضع مايزيد من التبغ والخمور عن حاجة السفينة مدة رسوها في مخزن خاص يختم بخاتم الجمرك.

ولاشك ان هذه اجراءات واجبة تكفل سلامة تواجد السفينة بالميناء وعدم جنوح طاقمها الي محاولات تهريب البضائع منها او ارتكاب مخالفات جمركية بشأنها حيث باتباع هذه الاجراءات ومراجعتها الدقيقة بمعرفة رجال الجمارك وسلطات الميناء يتحرز طاقم الباخرة من محاولة

التهرب أو المخالفة كما يسهل كشف مثل هذه المحاولات وتوقيع العقوبات القانونية بشأنها .

تفريغ البضائع:

تبدأ عملية تفريغ البضائع بموافقة تصدر من مأمور الجمرک المختص ولايجوز قانونا تفريغ اية بضائع او شحنها الا بترخيص من الجمرک .

وتسند اعمال التفريغ الي شركات متخصصة في الشحن والتفريغ ويتم ذلك تحت اشراف الوكيل الملاحى الذى يعتبر نائبا عن مالك السفينة وربانها، كما تتم اجراءات التفريغ تحت الملاحظة الجمركية .

ويتم التفريغ اما علي الارصفة بالنسبة الي البضائع العادية توطنه لتخزينها - واما علي الموانىء بالنسبة للبضائع القابلة للالتهاب او الخطرة والتي ستسحب مباشرة عن طريق النقل النهري .

وقد يتم التفريغ مباشرة علي وسائل النقل وهو مايعرف بنظام السحب من تحت الشكة الذى يجرى علي بضائع تسليم صاحبه وهي نوعيات من البضائع النعملية التى يسهل علي رجال الجمارك معاينتها علي وسائل النقل دون حاجة الي فتحها امثلة حديد التسليح والاسمنت والجوت ونوعيات من الاخشاب والكيماويات والحاصلات الزراعية، ويتلاحظ

انه وفق هذا النظام تتم اجراءات جبركية سريعة لاقتضاء الضرائب قبل الافراج كما ان هذا النظام يسمح بسرعة سحب مثل هذه البضائع من الميناء منعاً من تكديسها .

تخزين البضائع

بعد ان يتم التفريغ تجري عملية تخزين البضائع العامة في المخازن التابعة لشركة المستودعات باتباع الاجراءات التالية :

- ترسل مستخرج من قائمة الشحن الي امين المخزن .
- تنقل شركة الشحن والتفريغ البضاعة الي المخزن تحت مسؤولية التوكيل الملاحى .
- يخصص لكل باخرة دفتر ياخذ رقم طريق تثبت به علامات الطرود ومرقم بالحروف الهجائية .
- فور التخزين يتم تجنيب الطرود الغير سليمة او المشتبه فيها حيث يتم كشفها وجردها فوراً باستمارة معدة لذلك وتودع هذه الطرود في غرفة خاصة ضماناً لعدم العبث بها اوسرقة مشمولها .
- في نهاية الاستلام يقوم امين المخزن بمراجعة ما تم استلامه في سجل المخزن علي قائمة الشحن ويؤشر امام كل رسالة تم استلامها بايضاح اي عجز او زيادة .
- ثم يقوم امين المخزن بتجميع ماتم استلامه ويجري تسوية المانفستو حيث يوضح اجمالي الطرود الواردة بقائمة الشحن واجمالي الطرود المستلمة ويحدد الفرق بينها سواء بالعجز او الزيادة - وتتخذ بعد

ذلك الإجراءات القانونية عن العجز أو الزيادة حيث في كلاهما خطأ
جمركي تعاقب عليه نصوم قانون الجمارك

المسئولية عن العجز والزيادة

حددت المادة رقم [٣٧] من قانون الجمارك المسئولية في
ربابنة السفن أو من يمثلونهم عن النقص في عدد الطرود أو
محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفرطة [الصب] الي حين استلام
البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات أو بمعرفة اصحاب
الشان، وترفع هذه المسئولية عن النقص في محتويات الطرود اذا
كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجع معها حدوث النقص قبل
الشحن ولا يكون الجهة القائمة علي ادارة المخازن أو المستودعات
مسئولة عن النقص في هذه الحالة .

ويحدد رئيس الجمارك نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة
أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية
أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب أو تسرب محتوياتها .

واذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة اقل مما هو
مبين في قائمة الشحن وجب علي ربان السفينة أو من يمثلها ايضاح
اسباب النقص واذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن اصلا
ولم تفرغ أو فرغت في جهة اخري وجب ان يكون تبرير النقص

مؤيدا بمستندات جدية وإذا تعلق تقديم هذه المستندات جاز اعطاء مهلة لا تتجاوز ستة اشهر لتقديمها بشرط اخذ ضمان يكفل حقوق الجمارك .

نقل البضائع من الدائرة الجمركية

يجوز نقل البضائع من المواني اذا ضاقت بحجم البضائع الواردة الي ملاحق خارجية تعتبر ايضا من الدوائر الجمركية خارج منطقة الميناء ، وذلك لاماكن افساح الميناء لاستقبال البضائع الواردة ودون ان تختنق بالتكدس - ويتم النقل بموجب اوامر النقل ووفق قواعد جمركية محددة وتحت الملاحظة الجمركية - ويتم التخليص علي البضائع التي نقلت في دائرة الملحق وفقا للقواعد الاجرائية والقانونية .

كما يجوز نقل البضائع الي الايداعات الخاصة وهي المخازن التي يقيمها المستوردون لتخزين بضائعهم الخاصة والواردة ، ويتم هذا النقل بموجب طلب تخزين يقدمه صاحب البضاعة والمستودع تحت الرقابة الجمركية .

ويتلاحظ ان البضائع الواردة بالجو تخضع عليها نفس اجراءات علي البضائع الواردة بالبحر حيث تقدم عنها قوائم شحن موقعة من قادة الطائرات نور ومول الطائرة .

وبالنسبة للبضائع الواردة بالطرق البرية يحدد رئيس الجمارك الطريق المباشر لادخالها واخراجها، كما يجب عرض الواردة منها علي اقرب مكتب جمركي للحدود وعلي اصحابها او مرافقيها ان يلزموا الطريق او المسلك المؤدي مباشرة الي هذا المكتب، كما يجب ان يقدم عن هذه البضائع قائمة شحن خاصة لكل وحدة من وحدات النقل، واتباع هذه الاجراءات يطمئن الجمارك الي سلامة البضاعة الواردة برا والاطمئنان الي عدم العبث بها .

الاجراءات التي تتم بتدخل وحضور صاحب الشأن او مندوبه بعد وصول البضاعة وتخزينها يقوم المستورد بسحب مستندات الرسالة الواردة من البنك فاتح الاعتماد واهم هذه المستندات جمركيا ماييلي:

- بوليصة الشحن
- الفواتير الاصلية
- قوائم التعبئة
- شهادة المنشأ في الحالات التي تتطلب ذلك
- الاستمارة المصرفية اذا كان قد تم تحويل عملة عنها
- بيانات تحليل السلعة اذا كانت مطلوبة
- اذن تسليم من الناقل مقابل تسليمه بوليصة الشحن

يعد المستورد البيان الجمركي [شهادة اجراءات] وهو نموذج جمركي يجب تقديمه الي الجمرك عن اية بضاعة حتي يبدأ في الاجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية ويتضمن هذا البيان جميع المعلومات والانيضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق النظم الجمركية واستيفاء الضرائب . ومن هذه البيانات تحديد مصدر البضاعة ومنشأها - واسم المستورد - وميناء الوصول - ونوع البضاعة - والنظام الواردة به [افراج نهائي - ترانزيت - مناطق حرة] وقيمة البضاعة وكميتها ووسيلة النقل ورقم الطريق وذلك توطئه للدورة المستندية للافراج عن الرسالة وفق المراحل التالية :

المرحلة الاولى:

وتتم عن طريق تقديم البيان الجمركي مرفقا به المستندات المشار اليها الي النافذة المختصة بالمجمع الجمركي حيث يتم تسجيل البيان برقم مسلسل في دفتر ٤٦ ك م وفحص كفاية المستندات ومطابقتها علي بيانات قائمة الشحن [المانفستو]

ويحصل المستورد علي بيان امر المعايمة مؤشرا عليه بالاجراءات التي تتخذ لمعايمة البضاعة اما بكشف الطرود تفصيلا او الاكتفاء بمعايمة جزء منها او المطابقة فقط علي المستندات المقدمة وذلك كله حسب المعلومات عن المستورد وطبيعة البضاعة والبلد المصدر منها

ومدى دقة وسلامة البيانات في المستندات المقدمة وبحجن الملف
بالبیان الجمركي بالمجمع حتي تتم المعاينة .

المرحلة الثانية

وتتم اجراءاتها في مكان التخزين او التشوين ويجري مايلي:

- ١- يتم تجهيز الطرود المقرر معاينتها من الرسالة
- ٢- تتولي لجنة من المثلثن الجمركي ومساعد المثلثن، معاينة الطرود
وتوصيف السلع وحصص الكميات وااثبات النتيجة اما في استمارة
مستقلة او علي نفس بيان امرالمعاينة .
- ٣- يقوم المثلثن بعد ذلك بتحديد البند الجمركي الذي يحكم السلعة -
وتقدير القيم من واقع قوائم الاسعار او الموضحة بالفواتير او
تقدير قيمة وفقا للقواعد العالمية والقانونية المقررة، وتعتمد هذه
التقديرات من مدير المثلثين المختص ويعتبر هذا الاعتماد قرارا من
الجمرك فيما ورد فيه .
- ٤- يعرض قرار الجمرك علي المستورد او مندوبه لقبوله او التظلم
منه وفقا لاجراءات التظلم والتحكيم سابقة الذكر .

المرحلة الثالثة

وتتم خلالها الاجراءات داخليا ويكون اتصال المستورد بالاجراءات
عن طريق نافذتين احدها لتقديم الاوراق والاخرى لسداد الضرائب

ويجري في هذه المرحلة مايلي:

- ١- يتقدم المستورد ببيان امر المعالجة بعد اجرائها والتأمين الي المجمع الجمركي حيث يضم الي ملف البيان الجمركي السابق حجرة بعد اجراءات المرحلة الاولى.
- ٢- تتم عملية حسبة الضرائب عن طريق الحاسب الآلي.
- ٣- تعرض الاوراق علي رئيس تامين هذه المرحلة لمراجعة تمام الاجراءات ليأمر بسداد الضرائب.
- ٤- يستدعي المستورد او مندوبه لسداد الضرائب والحصول علي اذن الافراج وقسائم التحصيل واذن التسليم.

مرحلة الصرف

يتجه المستورد الي قطاع التخزين لتقديم اذن الافراج والحصول علي كارتات الصرف والتوجه بالبضاعة الي باب الصرف حيث تتم مراجعة الصنف والعدد ثم الافراج عن البضاعة.

التوقيتات الزمنية لانجاز هذه المراحل

حدد رئيس مصلحة الجمارك توقيتات زمنية لانجاز هذه المراحل ضمانا لسرعة الانجاز وجدية العمل في المجمعات الجمركية وبالنظر الي السرعة التي يجب ان تتسم بها الاجراءات.

- فقد حددت مدة ٣٠ دقيقة لانجاز اجراءات المرحلة الاولى .
- وبالنسبة لاجراءات المرحلة الثانية من معاينة وتثمين وخصم استيرادي وتطبيق للشروط والقواعد الاستيرادية والرقابية ان تتم جميعها في نفس يوم فتح الطرود للمعاينة مهما امتدت ساعات العمل دون الاخلال بقواعد تحصيل رسوم الخدمات في غير أوقات العمل الرسمي.
- وتحددت مدة ساعة واحدة لانهاء اجراءات المرحلة الثالثة من حساب المستحقات - والمراجعات النهائية - وتحصيل المستحقات - واصدار اذن الانراج - واستخراج القسائم.

علي انه في حالة احتياج اي من هذه المراحل الي فترة اطول يتعين الارتباط بالموعد المناسب واعلان صاحب الشأن به واثباته كتابة علي غلاف الاقرار الجمركي.

ولصاحب الشأن الحق في التظلم الي مدير الجمرك من هذا التوقيت ويكون قرار مدير الجمرك نهائيا ويتم الالتزام به . طبقاً لقرار رئيس المصلحة رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ .

قواعد واساليب المعاينة الجمركية

تعتبر المعاينة الجمركية من الاجراءات الاساسية اللازمة لربط الضريبة الجمركية علي صحة وضمن امن وسلامة البلاد، فالمعاينة هي

معاملة البضاعة الواردة بالعين لكي يحدد المئتمن الجمركي القانم بها وعلى الطبيعة الصنف الوارد - والكميات - وسلامة محتويات الطرود وعدم احتوائها بضائع زائدة او مخالفة او ممنوعة .

ولقد حدد كتاب دوري رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ هذه القواعد والاساليب علي النحو التالي .

١ - الجزء التفصيلي [الكشف] :

ويقصد به حصر طرود الرسالة عددا ووزنا قائما، ثم توصيف العبوات الخارجية والداخلية واللفافات التي تحتويها الطرود، واثبات عدد الوحدات في كل عبوة وكل لفة بما في ذلك الملحقات واللوازم التفصيلية داخل كل طرد، ويتم توصيف السلعة وفقا لمنطوق التعريف الجمركية، واثبات كافة العلامات والارقام الموجودة علي كل صنف .

كما يقتضي هذا الاجراء التأكد من خلو الطرود من اي مخاض سرية وفي حالة اكتشافها يتم توصيفها وتوصيف ما تشتمل عليه بكل دقة .

وواضح من وفرة الدقة المطلوبة في هذا الاجراء ان الجمارك تعمل به في الرسائل المشبوهة او تلك التي لم تقدم عنها مستندات كافية .

٢- التحقيق

يقتصد به حصر طرود الرسالة عددا ووزنا قائما، ثم توصيف السلع الموجودة داخل الطرود التي يتم فتحها. وفق منطوق التعريفه واشبات الأرقام والماركات الموجودة علي كل صنف وذلك دون حصر الوحدات.

٣- المعاينة

ويقصد بها توصيف السلعة وفقا لمنطوق التعريفه، ومراجعتها علي ماهو مثبت بالفواتير المقدمة مع التأشير علي الفاتورة قرين الصنف بالمطابقة.

٤- المطابقة:

ويقصد بها مطابقة الأصناف المقرر معاينتها ومراجعتها علي المستندات للمطابقة منه حيث العدد والنوع وحالة الاستعمال، وثبتت نتيجة المطابقة او المخالفة علي كل من المستندات وبيان امر المعاينة وذلك بصورة تفصيلية.

قواعد المعاينة

يتم تحديد الطرود التي يتعين فتحها للمعاينة وفقا للقواعد

التالية:

- ١- يكون التوسع في تحديد نسبة مايفتح من طرود الرسالة او تخفيض هذه النسبة وفقا لما قدم عنها من مستندات اصلية مشتملة علي

بيانات تفصيلية وعلي الاخص الفواتير الصادرة من المنتج الاصلي والمصدق عليها والواردة عن طريق البنك فاح الاعتماد وكذا قوائم التعبئة التي تحتوي البيانات التفصيلية عن مشول كل طرد علي حدة .

٢- يتعين فتح كافة طرود الرسالة وجردها تفصيلا في الاحوال الاتية :
أ- توفر معلومات عن المستورد او مندوبه او المورد تدعو الي التدقيق في مراقبة نشاطه او ان يكون اي منهم قد سبق له ارتكاب مخالفة جسيمة في الاجراءات الجمركية وثبت اشتراكه في جريمة تهريب جمركي .
ب- في حالة ورود طرود خالية من الماركات والعلامات التجارية المطبوعة عليها ضمن الرسالة او كانت هذه العلامات التجارية باليد .

ج- اذا كانت البضاعة او جزء منها خاضع لفئات ضريبية باهظة .
د- اذا خالف مشمول احد الطرود التي يتقرر انتخابها للفتح من الرسالة - البيانات الواردة في المستندات المقدمة .
هـ- الطرود غير السليمة التي لم يسبق جردها تفصيلا عند الاستلام .

٣- يكتفي بفتح عدد من طرود الرسالة للجرد التفصيلي اذا قدمت عنها المستندات الاصلية التفصيلية في الحالات الاتية :
أ- تعدد السلع داخل اي طرد في الرسالة .

- ب- عدم تماثل الوحدات في طرود الرسالة .
- ج- تعدد الغلافات الداخلية في الطرود .
- د- اختلاف الطرود من حيث الحجم أو الوزن .

- ٤- يكتفي بتحقيق مشمول الطرود جزئيا أو كليا اذا توفرت
المستندات الاصلية التفصيلية في الحالات الآتية :
- أ- تماثل الوحدات داخل الطرود
 - ب- الطرود المتجانسة والمتماثلة في المشمول .
 - ج- الاجولة والبالات والصناديق المقفصة وما في حكمها اذا
تعددت الوحدات داخلها .

- ٥- يكتفي بمعينة البضائع العارية والمنفرطة وتلك التي تتحدد
قيمتها بالوزن اذا كان المشمول ظاهرا للعين المجردة .
- ٦- بالنسبة للامتعة الشخصية الواردة يتم مطابقة جزء من مشمول
الطرود الواردة علي البيانات المقدمة ، فاذا اتضح عدم المطابقة
تم الكشف التفصيلي .

الاجراءات التي تتمثل بالمعينة :

- ١- انه بعد تقديم البيان الجمركي ومرفقاته الي الجمرک [المرحلة
الاولي] لايحق تعديل الايضاحات الواردة في البيان الا بعلم مقبول
وترخيص كتابي من مدير الجمرک المحلي . وذلك قبل تحديد الطرود
المعدة للمعينة فاذا تحددت هذه الطرود فلا يجوز مطلقا تعديل

اية اذاعات.

٢- انه يحق لامجاب البضائع او ممثليهم ان يطلبوا الاطلاع علي بضائعهم وفحصها واخذ عينات منها اذا تطلب الامر ذلك تحت اشراف موظف الجمرك المختص.

٣- ان حامل اذن تسليم البضاعة يعتبر نائبا عن صاحبها في تسليمها ولا مسئولية علي الجمرك من جراء تسليمها اليه.

٤- انه يحق لصاحب البضاعة ان يباشر الاجراءات الجمركية بنفسه او عن طريق وكيل وكيل عنه بتوكيل خاص او عام، او بواسطة مخلص جمركي، والمخلص الجمركي هو الشخص المرخص له من مصلحة الجمارك باعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه الي الجمارك واتمام الاجراءات علي البضائع لحساب الغير.

٥- انه لايجوز فتح الطرود للمعاينة الا بحضور ذوي الشأن، ومع ذلك يجوز للجمرك بأذن كتابي من الرئيسي المحلي فتح الطرود عند الاشتباه في وجود مواد ممنوعة دون حضور ذوي الشأن وذلك بعد مضي اسبوع من وقت اعلامهم بالحضور ويحرر محضر بذلك من اللجنة التي تشكل لهذا الغرض.

كما يجوز بقرار من مدير عام الجمارك في حالة الضرورة العاجلة فتح الطرود دون حضور ذوي الشأن بواسطة اللجنة التي تشكل لهذا الغرض

٦- تتم معاينة البضائع في الدائرة الجمركية علي انه يسمح في بعض الحالات باجرائها خارج هذه الدائرة بناء علي طلب ذوي الشأن وعلي نفقتهم وفقا للقواعد التي يصدرها رئيس الجمارك.

- ٧- للجمارك في جميع الأحوال الحق في إعادة معاينة البضائع مادامت تحت رقابته، كما أن له الحق في تحليل المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ويجوز أن يتم التحليل بناء على طلب ذوي الشأن وعلى نفقتهم.
- ٨- تتولي الجمارك ائتلاف المواد التي يثبت التحليل أنها مضرّة وذلك على نفقة أصحابها وبحضورهم، ما لم يقوموا بإعادة تصديرها خلال مهلة تحددها الجمارك، ويتم ائتلاف تلك المواد في حضور ذوي الشأن. في الميعاد الذي تحدده لهم الجمارك فإذا تخلفوا عن الحضور يتم ائتلاف دون حضورهم ويحرر محضر بذلك.

الفصل الثاني

الإجراءات الجمركية على الصادرات

يتلاحظ ان الإجراءات التي تباشرها الجمارك علي الصادرات كلها تقريبا اجراءات غير جمركية ماعدا مايتصل منها بنظامي السماح المؤقت والدروبك بمعنى ان الجمارك تؤدي هذا الدور لحساب غيرها من الوزارات والهيئات وفق قوانين وقواعد هذه الجهات .

غير ان الجمارك تتحمل هذا الواجب راضية باعتبار مالمصادرات من اهمية اقتصادية للبلاد .
فنظم الصادرات في اغلبها اوضاع اقتصادية فيما عدا التصدير وفق نظامي السماح المؤقت والدروبك باعتبارهما نظامين جمركيين تحكمهما القواعد الجمركية .

وتتعدد صور الصادرات فيمايلي :

- ١- مادات المنتجات المحلية
- ٢- مادات بنظام السماح المؤقت والدروبك
- ٣- إعادة التصدير
- ٤ تصدير برسم إعادة الاستيراد.

القواعد الخاصة بالتصدير

- ١- يسمح بتصدير كافة السلع المحلية غير المحظور تصديرها
- ٢- ويسمح بتصدير السلع الأجنبية السابق استيرادها بموافقة الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات مع استيفاء العرض علي جهات الرقابة النوعية .

الاجراءات المتبعة حاليا على الصادرات

- ١- يستخرج المصدر للبضائع التجارية موافقة علي التصدير من الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات - مع استيفاء العرض علي جهات الرقابة النوعية .
- ٢- يحصل المصدر علي الاستمارة ت ص من احد البنوك المعتمدة
- ٣- يتقدم المصدر الي الجمارك بشهادة الاجراءات الجمركية مرفقا بها موافقة التصدير من الجهات المختصة والفواتير التفصيلية للبضاعة المصدرة والاستمارة ت ص حيث تتم الاجراءات التالية :
 - تسجيل شهادة الاجراءات برقم مسلسل وادخال بضاعة .
 - معاينة البضاعة ومطابقتها علي المستندات المقدمة [تتم اجراءات المعاينة بلجنة مشتركة من الجمارك والرقابة علي الصادرات او الحجر الزراعي] .
 - السماح بالشحن
 - يحق للمصدر طلب لجنة مركزية لاتمام اجراءات المعاينة في مكان التجميع او التسويق بحيث تصبح صالحة للشحن فور وصولها للميناء .

عرض لبعض مشاكل التصدير واقتراحات الحلول

١- يرى المصدرون عدم جدوي الاستمارة المصرفية - م م مادامت القيمة الواردة تجذب لحساب كل منهم بالكامل.

هذا ويمكن اذا رؤى الأخذ بهذا الرأي الاكتفاء بصورة من شهادة الاجراءات الجمركية تحال الي البنك مباشرة من الجمارك عند التصدير وبذلك تنتهي مشكلة خطوة زائدة في عملية التصدير التي تسعى الدولة الي تظهيرها من اية اجراءات زائدة او معوقة .

٢- بالنسبة للرقابة النوعية علي الصادرات احيانا ما تتعدد الجهات التي تجزي المعايير مع تحصيل كل منها لعوائد خدمات، مما يرهق المصدر مالياً .

ولقد تم حسم تعدد الجهات في اجراءات متعددة بإنشاء لجنة موحدة تجمع الجهات ذات الاختصاص في المعاينة لاتمامها في خطوة واحدة وعلي اقل عدد من طرود الرسالة .

كما ألفت الجمارك العوائد التي كانت تحصلها في المطارات عن الصادرات لها يجب ان يتسم به التصدير في المواني الجوية بالسرعة والمرونة، ولعل الاجهزة الاخرى تلحق الجمارك في الغاء ماتحصله من عوائد .

٣- اثار اوضاع تحديد القيمة للصادرات مشاكل مع المصدرين، وقد استندت وزارة الاقتصاد الي الجمارك تحديد هذه القيمة . وقد اصدرت الجمارك تعليماتها بقبول اسعار المصدر وفق الفواتير

المقدمة منه واطلقت وزارة الاقتصاد بذلك .

ولعل الحل الصحيح هو اعتماد سعر المصدر علي مسئوليته مع قيام الرقابة علي الصادرات والواردات بمتابعة تطور الاسعار ومحاسبة المصدرين عند ظهور مخالفات، كما يمكن للغرف التجارية وضع قوائم اسعار استرشادية لهؤلاء المصدرين بالاتفاق معهم دون ان تتدخل الجمارك في هذا العمل .

٤- واجهت الجمارك مع اصحاب الشأن مشكلات اجرائية تتعلق بعملية الشحن في الموانئ البحرية حين يستخرج المصدر اذن شحن علي باخرة معينة ويثبت ذلك في المستندات الجمركية ثم يغير الباخرة دون اخطار الجمارك - واحيانا يقوم المصدر بشحن بضائعه في ميناء اخر دون اخطار الجمرك الذي سجل الشهادة الجمركية، وقد يعدل المصدر عن التصدير في مرحلة تالية لتسجيل شهادة الاجراءات ودون اخطار الجمرك .

وكانت هذه الاوضاع تسبب مشكلات للمصدر في صعوبة الحصول علي شهادة المنشأ او غيرها من الشهادات التي يطلبها المستورد بالخارج .

ورغم أن المشاكل هنا تنشأ عن اخطاء المصدرين وشركات الملاحة الا ان الجمارك عالجت هذه المشكلات باصدار تعليمات تقضي بالاعتماد علي بوليصة الشحن بدلا من قوائم الشحن [الهافستو] وعلي بيانات السجلات الجمركية في استخراج شهادة المنشأ وغيرها من المستندات التي يطلبها المصدرون .

تلك هي الاجراءات علي الصادرات العادية وبعض ماتتعرض لها من
مشاكل واساليب حلها .

اما بالنسبة لاجراءات التصدير علي بضائع السماح المؤقت والترباك
فستاولها لدي شرح النظامين .

الباب الخامس

النظم الجمركية الخاصة

الفصل الأول

احكام عامة للنظم الجمركية الخاصة

الاصل العام في النظم الجمركية يتمثل في خضوع البضائع الواردة لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة علي الضرائب والرسوم الاخرى المقررة، وانه لايجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية عليها واداء الضرائب والرسوم المستحقة .

الا ان قانون الجمارك اورد علي هذا الوضع لعام عدة تخصيصات يتم فيها الافراج عن البضاعة الواردة دون اداء الضرائب الجمركية المقررة وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك لاعتبارات اقتصادية تسعي الي تشجيع التجارة الخارجية والصناعة الوطنية والسياحة وكلها اعتبارات لها اهميتها في الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة لافراد الشعب المصري .

ويتمثل هذا التخصيص وفق الاعتبارات المشار اليها في الافراج عن بضائع واردة مع تعليق اداء الضرائب والرسوم عليها وذلك بشروطين اساسيين:

الشرط الاول

ان يودع صاحب الشأن ضمانا يغطي الضرائب والرسوم التي تستحق

بمناسبة ورود البضاعة، وان يكون هذا الضمان مقبولا من الجمارك
وتتحدد الضمانات التي تقبل في الامانة النقدية والضمان المصرفي -
وتعهدات الحكومة والهيئات العامة المشرفة علي القطاع العام
والهيئات العامة .

الشرط الثاني

ان يتم الافراج لمدة محددة وتتحدد هذه المدة ابتداء ولدي الافراج
بالقدر الذي يقتضيه الهدف من الافراج كثلاثة شهور او اكثر وفقا لما
تقرره الجمارك بناء علي طلب صاحب الشأن .

ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من مدير الجمارك بناء علي طلب
مبرر من صاحب الشأن الا انه اذا تجاوز بقاء البضاعة في البلاد المدة
المسموح بها استحققت الضريبة فورا ويكون علي الجمارك اقتضاؤها من
الضمان فضلا عن الغرامة المقررة لمخالفة احكام النظام .

ووفقا لاحكام قانون الجمارك يجوز ادخال البضائع او نقلها من مكان
الي اخر في اراضي الجمهورية او غيرها سواء في البر او البحر او
الجو مع تعليق اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
المقررة عليها طبقا للشروط والاوزاع والهدد التي يحددها وزير
المالية .

وتخضع هذه البضائع للضريبة النافذة في تاريخ اداء الضرائب

والرسوم المقررة عليها بصفة امانة او في تاريخ تسجيل التعهدات وذلك في حالة عدم مراعاة المدد المحددة للأفراج عنها وهو مايعني انه لدي المخالفة تستحق الضريبة علي هذه البضائع وفقا للفة الضريبية التي كانت نافذة [عند الأفراج] في تاريخ سداد الضمان او ايداع التعهدات وكذلك الامر بالنسبة للقيمة للغرض الجمركي فانها تتحدد في نفس التاريخ .

والنظم الجمركية الخاصة في مصر هي:

- ١- نظام البضائع العابرة
 - ٢- نظام المستودعات
 - ٣- نظام المناطق الحرة
 - ٤- نظام السجاج المؤقت
 - ٥- نظام رد الضرائب
 - ٦- نظام الافراج المؤقت
- (العرائض)
- (الدروباك)

وستناول كل منها في فصل مستقل

الفصل الثاني

البضائع العابرة "الترانزيت"

تعريف:

نظام الترانزيت هو نظام جمركي يتم وفق احكامه نقل البضائع الاجنبية المنشأ من مكتب جمرك الي مكتب جمرك اخر داخل اقليم الدولة وذلك تحت الملاحظة الجمركية وسواء ادخلت هذه البضائع من الحدود لتخرج مباشرة من حدود اخرى ام كانت مرسله من فرع جمركي الي فرع اخر للتخليص عليها في الفرع الاخير .

ويتم نقل بضائع الترانزيت بطرق النقل المختلفة حسب الحالات
الاتية :

١- من مكتب جمرك علي حدود الدولة
الي مكتب جمرك اخر علي حدد الدولة

وذلك في حالة البضائع المنقولة عبر الطرق بين دولتين اجنبيتين .

٢- من مكتب جمرك علي حدود الدولة
الي مكتب جمرك داخل حدود نفس الدولة

وذلك بغرض التخليص علي البضاعة لسحبها الي السوق الداخلي او

وضعها في المستودعات الجمركية

٣- من مكتب جبرك داخل حدود الدولة .
الي مكتب جبرك علي حدود الدولة

وعادة ما يتم ذلك في عمليات التصدير

٤- من مكتب جبرك داخل حدود الدولة
الي مكتب جبرك اخر داخل حدود الدولة

امثلة نقل البضائع من مستودع جمركي الي مستودع جمركي اخر، او
منطقة حرة فيها مكتب جبرك الي منطقة حرة اخري فيها مكتب
جبرك

ويبدو هذا التعريف منسجما مع التعريف الوارد بمجلس التعاون
الجمركي ببروكسل والمجموعات الجمركية الدولية ومع ماورد بقانون
الجمارك المصري

التيسيرات الخاصة بنظام الترانزيت

عقدت عدة اتفاقيات دولية لتسهيل عبور البضائع عبر اراضي الدول
الاخري ومن هذه الاتفاقيات:

- الاتفاقيات الدولية لحرية نقل البضائع تحت نظام الترانزيت "اتفاقية

برشلونة *

- الاتفاقية الدولية لتسهيل عبور البضائع عبر الحدود بواسطة القطارات.
- الاتفاقية الجمركية للنقل الدولي للبضائع تحت نظام الكارنيه
- الاتفاقية الخاصة بالملاحة في نهريين الراين
- الاتفاقية الخاصة بالنقل الجوي المدني بين الدولة -- الموقعة بشيكاغو سنة ١٩٤٤ لاعطاء اكبر قدر من التسهيلات في عمليات النقل الجوي.
- الاتفاقية الجمركية لنقل البضائع ترانزيت بين دول العالم - المعقودة في فيينا في ٧ يونية سنة ١٩٧١.

وقد عملت كل من هذه الاتفاقيات في مجالها علي تيسير تجارة العبور بحيث تجيز نقل البضائع العابرة تحت الرقابة الجمركية معفاة من الضرائب الجمركية وجميع الضرائب والرسوم الاخرى وكذلك اعفائها من قواعد الحظر او التقييد التي تفرض في الدولة لدواعي اقتصادية وعلي النحو التالي:

- ١- انه وان كانت هذه التسهيلات تمنح من حيث المبدأ لجميع انواع البضائع العابرة الا ان بعض الدول تضع بعض القيود بالنسبة لنقل نوعيات معينة من البضائع امثلة مايحدث عادة بالنسبة لعمليات نقل الاسلحة واللاخار والمفرقات وذلك لاعتبارات امنية .
- في حين تفرض بعض الدول قيود اخرى لدواعي الصحة العامة او حماية الثروة الحيوانية او النباتية مثل نقل الحيوانات والنباتات من خلال اقليم الدولة في عمليات الترانزيت .

وفي مثل هذه الاحوال يتعين الحصول علي ترخيص مسبق من الدولة المعنية بالساح بمرور شحنات تلك البضائع علي ان يرفق هذا الترخيص بالمستندات .

٢- ان يتم نقل شحنات البضائع بنظام الترانزيت علي جميع وسائل النقل - مثل النقل بالقطارات او عن طريق الجو او البحر - وفي كثير من عمليات النقل علي الطرق تظل البضائع محملة علي عرباتها وتمر بهذه الحالة الي وجهتها النهائية .

٣- انه في جميع الاحوال يجب علي صاحب الشأن تقديم جميع المستندات الخاصة بالرسالة الي مكتب الجمرک، وهو يعتبر مسئولا عن نقل البضاعة من مكتب جمرک الارسال الي وجهتها النهائية وقد عبر القانون الجمرکي عن هذا الشخص "بموقع تعهد الترانزيت" حيث نصت المادة ٦٧ من قانون الجمارک علي ان يتم نقل البضائع وفق نظم الترانزيت علي جميع الطرق وبكافة الوسائل تحت مسؤولية موقع تعهد الترانزيت وازادت المادة ٦٩ وجوب ختم البضائع العابرة او وسيلة نقلها او كلتاهما معا بالكيفية التي تحددها مصلحة الجمارک ويكون موقع التعهد مسئولا عن تلف الاختتام او العبث بالبضاعة .

القواعد والاجراءات الخاصة بنظام الترانزيت

اولا: شرطي المدة والضمان:

يتعين تقديم البضائع العابرة مع جميع المستندات الي مكتب

الجمرك ويتم تحديد فترة زمنية لوصول تلك البضائع الي الجمرك
الاخر علي ان تكون هذه الفترة مناسبة .

كما يتعين في جميع الاحوال ايداع قيمة الضرائب الجمركية
وغيرها من الضرائب المقررة علي البضاعة بصفة امانة، او بخطاب
ضمان مصرفي، او تعهد مضمون تقبله الجمارك بايصال البضاعة الي
وجهتها في المدة المحددة .

وفي ذلك تنص المادة ٦٤ من قانون الجمارك علي انه لايسمح
باتخاذ الاجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة الا في فروع الجمارك
المخصصة لذلك وبعد ايداع قيمة الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى
المقررة علي البضائع بصفة امانة او بعد تقديم تعهدات مضمونة
بايصال البضائع الي وجهتها في المدة المحددة .

ولقد اتفقت وجهات نظير الدول المختلفة علي هذه الانواع من
الضمانات ووجدت فيها الصلاحية لتحقيق هدف وصول البضاعة الي
وجهتها وعدم العبث بمحتوياتها، وان كانت بعض الدول تكتفي
باقتضاء ١٠٪ من قيمة الضرائب كضمان .

وبطبيعة الحال تستثنى من هذه الضمانات مؤسسات الدول
وهيئاتها ووسائل نقلها مثل السكك الحديدية وهيئات البريد .

وفي بعض الدول ولأعتبارات اقتصادية يجوز للسلطات الجمركية
اعفاء بعض الأشخاص والشركات من الضمان بالنظر لحسن تاريخهم
الجمارك او بالنظر لقوة وضعهم الرأسمالي والاقتصادي وثرواتهم
التي ترى فيها الجمارك خير ضمان، وتشتترط دول اخرى ان تكون
تلك الضمانات معتمدة من الغرف التجارية علي انه يمكن سحب تلك
الموافقات في حالة الاخلال بهذه الاعتبارات .

علي ان مثل هذه الاعتبارات لاتجد مكانا في مصر بالنظر الي
اصرار القانون علي شرطي الضمان والهدنة المحددة دون بديل .

مستندات نقل البضائع العابرة :

يجب ان تتضمن المستندات المقدمة عن البضاعة جميع
مواصفاتها من حيث الوزن والعدد والقيمة والنوع وهي
البيانات التي تمكن رجال الجمارك من اجراء ومطابقة عمليات الفحص
سواء في جمرک الارسال او جمرک الوصول بالإضافة الي اسم
الشاحن واسم متعهد الترانزيت وحتى يمكن اجراء الجعينة
والتثمين وحساب الضرائب والرسوم وكذلك تحديد قيمة الضمان
الذي يقدم عن البضاعة . . وتعتد الدول باهمية البيانات التالية في
شهادة الترانزيت

- اسم عنوان صاحب الشأن [صاحب البضاعة]
- اسم وعنوان ارسل
- اسم بلد الارسال واسم بلد المرسل اليه
- الوصف التجاري للبضاعة - الكمية - القيمة
- طريقة المواصلات
- نوع التأمين او الضمان او مستند الاعفاء منه
- اسم مكتب جمرك الوصول
- بوليصة الشحن - وقوائم المشمول

ويجب تقديم نسختين من هذه المستندات حيث يحتفظ جمرك الارسال باحداها وتسلم الاخرى معتمدة الي صاحب الشأن لتوصيلها الي جمرك الوصول.

الاتفاقية الجمركية للنقل الدولي تحت نظام الترانزيت [فيينا سنة ١٩٧١]

بعد ان انتشرت عمليات النقل بالحاويات والرغبة في عملية تسهيل التجارة العابرة بين البلدان تم ابرام هذه الاتفاقية في فيينا في السابع من يونيو سنة ١٩٧١ واتفق علي اعداد شهادة اجراءات تحت مسمى [IT] والهدف من الاتفاقية تسهيل عمليات عبور البضائع عبر الدول المتعاقدة ولم تقيد هذه الشهادة رجل الجمارك في اتخاذ اجراءاته وفق القواعد المعمول بها ثم قامت مؤسسات كبيرة باصدار ضمان يسمى [IT] ولهذه المؤسسات فروع

وشركات في كثير من البلدان تهتم بسداد الضرائب والرسوم الجمركية فوراً في حالة حدوث أية مخالفة وأصبح هذا الضمان يغني عن الضمانات التي تطلبها الجمارك في الدول المتعاقدة .

ولقد أصدرت تلك المؤسسات بالفعل كارت ضمان خاص بهذا الأسلوب من النقل وهو ضمان عام ولكنه محدد بمدة معينة ولا يخص شحنة أو رسالة معينة وإن كان يصدر باسم شخص معين [صاحب الرسالة]

ولم تلزم هذه الاتفاقية باقي الدول بضرورة اتباع هذا النظام - وأجازت لمصالح الجمارك حق قبوله من عدمه

ثانياً: الإجراءات المتبعة في جمرک الارسال

معاينة البضاعة

يجب علي جمرک الارسال اتخاذ مايلزم من اجراءات والاحتياطات لتمكين جمرک الوصول من المراجعة واكتشاف اية مخالفات جرت في الطريق، ويتم هذا التحوط بقيام جمرک الارسال بحزم الرسالة بالسلك واختمها ووضع علامات عليها وعلي بعض اغلفتها، وله ان يحزم الشحنة كاملة بما في ذلك وسيلة النقل ذاتها، كما ان له ان يحجز عينات من الرسالة وان يخزن بعض الطرود ويحدد الماركات والارقام .

وبالنسبة لوسيلة النقل فإنه يتعين التأكد بفحصها من أنها غير
معدة للتهريب كأن تكون بها أماكن لإخفاء البضائع أو جيوب سرية لأن
مثل هذه الظروف يترتب عليها عدم جدوي ما يتم من إجراءات المعاينة
والحزم والختم. بما يمكن أن يحدث من إضافة بضائع أو سحب بضائع أخرى
بقصد التهريب دون أن تتحرك أثرا يمكن جمرك الوصول من ضبط العبث
بمشمول وسيلة النقل.

وقد تم الاتفاق بين مجموعات من الدول على شكل معين لعربات
الترازييت وطرق تجهيزها لتفادي ما قد ينشأ على الحدود من خلافات
تؤدي إلى الأحكام عن نقل البضاعة إلى وجهتها أو تعطيل هذا النقل
وفي بعض الأحيان تصدر الجمارك شهادة بصلاحية وسيلة النقل لأعمال
الترازييت باعتبارها تعطي الأمان المطلوب وتكون هذه الشهادة صالحة
لعدة محددة.

وإذا لم يطمئن الجمرک إلى سلامة وسيلة النقل وعدم جدوي الاختتام
والحزم يسبب تمزق إعطية السيارة مثلاً أو أن السائق غير موثوق فيه
فيجوز له في مثل هذه الحالة زيادة نسبة المعاينة أو إرسال مندوب
عنه مصطحب الرسالة إلى جمرک الوصول.

وكذلك في حالات نقل بضائع صاب أو موضوعة في جوانات فإنه
يتعين على جمرک الأرسال توصيف البضاعة بكل دقة ووضوح في شهادة
الترازييت تفادياً لأي عبث أثناء النقل وللجمرك أيضاً أن يرسل مندوباً

ويحدث احيانا ان تعبر وسيلة النقل اراضي عدة دول وتكون محزومة ومختومة بمعرفة جمارك اول دولة وردت اليها البضاعة وتحدث هذه الصورة كثيرا في النقل بالسككة الحديدى ويحترم رجال الجمارك عادة اختتام الجمارك الاخرى ولكن ذلك لا يخل بحق الجمرع في فض الاختام واتخاذ مايراه من اجراءات جمركية مناسبة •

ويتلاحظ انه في الاحوال العادية تتم معاينة البضائع المرسله ترانزيت بطريقة ظاهرية مع كشف نسبة بسيطة للتأكد من نوعية البضاعة ومطابقتها للمستندات، علي انه وكما سبق القول ترتفع نسبة الازد التي يتم كشفها وتزداد اهمية المعاينة في الحالات التالية :-

- البضائع الاحتكارية المرسله ترانزيت تحت نظام التعهدات كضمان
- البضائع المحظورة والمقيدة والباهظة القيمة والبضائع الغاضعة
- لضرائب مرتفعة والتي يتوقع معها رجال الجمارك محاولة العمل علي تهريبها كحالات ارسال الملابس الجاهزة مثلا عبر الاراضي المصرية
- البضائع المرسله ترانزيت دون ختمها بخاتم جمركي •
- اذا طلب صاحب الشأن معاينة كل الرسالة تفاديا منه لنسبة اية مخالفات الي شخصه •

كما انه في مثل هذه الحالات وضمانا لسلامة ارسال البضاعة دون

عبث بمشولها او تهريبها كليا او جزئيا يرسل الجمرك مندوبا جمركية
صحبة البضاعة حتي يسلمها شخصا الي جمرك الوصول .

ثالثا : الاجراءات التي تتبع في جمرك الوصول
عند وصول البضاعة العابرة الي جمرك الوصول يتعين علي هذا
الجمرك مراجعة المستندات جيدا .

كما يجب عليه ملاحظة ان البضاعة في حالة ظاهرية سليمة وانه لم
تحدث محاولات للعبث بها، كما يجب عليه مراجعة الحزم والاختام
والعلامات والماركات [ان وجدت] .

فاذا ماكانت البضاعة ستمدر الي الخارج اي في وضع العبور يجري
الجمرك فحصا خارجيا للبضاعة وهذا لايمنع من حق الجمركي في اجراء
الفحص الداخلي علي البضائع في الحالات السابق ذكرها للتأكد من مطابقة
البضاعة بما ورد بالمستندات وما اوضحه جمرك الارسال وبعد ذلك يسمح
بعبور البضاعة من الحدود .

وعلي جمرك الوصول بعد ذلك ان يسجل مستندات الرسالة واعادتها
الي جمرك الارسال وترتفع بعد ذلك اية مسئولية علي صاحب الشأن
بخصوص الرسالة .

وفي حالة اكتشاف جمرك الوصول مخالفات بالنسبة للمدة المسموح

بها للوصول للبضاعة، أو كسر للاختتام أو اختلاف لدي إجراء المطابقة من حيث النصف أو العدد أو الوزن فإنه يجري كشف الرسالة بالكامل وبكل دقة .

فإذا ما تبين ان الأمر مجرد مخالفة للقواعد لم تصل الي حد التهريب تطبق عقوبات المخالفات - وهي في مصر الغرامة التي يصل حدها الأدنى عشر الضرائب المعروضة للضياع وحدها الأقصى مثل هذه الضرائب

اما اذا تلاحظ ثمة عبث يصل الي حد التهريب اتخذت الاجراءات القانونية الخاصة بالتهريب الجمركي علي نحو ماسيرد ذكره في الباب المخصص لاحكام التهريب .

رابعاً: تغيير الوجهة النهائية لبضائع الترانزيت

يحدث ذلك في الحالات التالية :

١- اذا لجأ صاحب الشأن الي تغيير مكتب الوصول اثناء عملية الترانزيت بعد مغادرة جمرک الاراسال لاسباب متعددة كأن يظهر له مشتري للبضاعة في مكان اخر - او قيام صاحب الشأن بعمليات اصلاح لوسيلة النقل في مكان يبعد كثيراً عن جمرک الوصول ولكنه قريب من مكتب جمرک اخر .

وفي هذه الحالات يجب ان يشمل التغير في الوجهة النهائية جميع اجزاء الرسالة وليس جزء منها، كما يجب علي صاحب الشأن ان يوضح ذلك في المستندات التي يحملها .

٢- وفي احيان اخري يضطر صاحب الشأن الي تجزئة السلعة لطروف تجارية او غيرها وعليه في هذه الحالة ان يلجأ الي اقرب جمرك مختص وان يقدم طلبا يوضح فيه رغبته هذه كما عليه ان يعد مستندات منفصلة لكل شحنة علي حدة موضحا بها وجهتها النهائية .

٣- احيانا تكون البضائع مختومة مع العربة وتضطر الطرود صاحب الشأن الي شحن الرسالة عن طريق البحر ، وعليه في هذه الحالة ان يتوجه الي اقرب جمرك لفض اختتام الرسالة وفحصها واعادة ختمها مرة اخري لاعادة ارسالها الي اقرب ميناء بحري وعلي صاحب الشأن ان يوضح هذه الطرود وتلك الرغبة في طلب الارسال .

٤- الا انه بالنسبة لنقل الحاويات المختومة بالخاتم الجمركي من مطار الي مطار اخر فلا تستلزم ملاحظات رجال الجمارك او موافقتهم مقدما .

كما ان عملية اعادة التغليف بنسبة للبضائع المشحونة بالقطارات مسموح بها اذا كانت تحت ضرورة ملحة للحفاظ علي هذه البضائع .

وعلي رجال السكة الحديد ان يخطرأوا اقرب جمرك لايقاد مندوب

يحضر عملية إعادة التغليف، وفي حالة السرعة الضرورية يجوز لمشرف من هيئة السكة الحديدية أداء هذه المهمة مع تسجيل ذلك في مستندات الشحن، وفي حالة نزع الاختام الجهرية علي العربات المشحونة يتعين إعادة ختمها بخاتم السكة الحديد مع اثبات ما يتم من هذه الإجراءات في شهادة الترانزيت وكذلك شهادة السكة الحديد.

٥- إذا حدث تلف كلي أو جزئي للبضاعة أثناء النقل أو وقع لها حادث طبيعي أفض الي تحطيم الاختام أو اتلاف الأغلفة يتعين علي صاحب الشأن التوجه فوراً الي اقرب جمرك

وعلي الجمرك في هذه الحالة إعادة فحص الرسالة حسب الظروف سواء كان فحصاً كلياً أو جزئياً أو بالجشني وتسجيل ملاحظاته في اوراق الترانزيت.

فإذا تعذر علي صاحب الشأن الوصول الي اقرب جمرك فعليه ان يتصل باقرب مركز الشرطة لاثبات ماحدث، وعلي ان ترسل تلك الملاحظات الي اقرب جمرك.

هذا ولايتم تحصيل اية ضرائب او رسوم جمركية عن بضائع تلفت او دمرت نتيجة قوة القاهرة او حادث مفاجئ جبري او تم اعدامها تحت اشراف الجمارك.

خامسا: التنظيم النهائي للمستندات الجمركية الخاصة بالبضائع العابرة:

يتعين علي جمرك الارسال التحقق من جميع الاجراءات والمستندات الخاصة بالبضاعة العابرة واتخاذ اجراءات الارسال علي نحو مناسب القول، وعلي جمرك الوصول مراجعة الاجراءات ومطابقة المستندات والتأكد من وصول البضاعة خلال الهدة المتاحة كما أن عليه الأتصال بجمرك الارسال لأفادته بوصول البضاعة بحالتها الموضحة بالمستندات، وبأي اختلاف حدث عليها اثناء العبور وذلك خلال مدة محددة .

فإذا كان ثمة عجز في الرسالة او مخالفة لم تصل الي حد التهريب يتم خصم المستحق عنها من الضمان المودع ابتداء لدي جمرك الارسال .

وإذا لم يخطر جمرك الارسال بما تم علي البضاعة بعد انقضاء مدة العبور جاز لهذا الجمرك ان يتصل بصاحب الشأن لأفادته عما تم علي البضاعة ومدي وصولها الي جهتها النهائية فإذا لم يرد صاحب الشأن يحتجز الجمرك الضمان توطئة لخصم اية مستحقات جمركية او مصادرة نهائيا حسب الأحوال .

كما يجب علي صاحب الشأن عند وصول البضاعة لوجهتها النهائية ان يفصح عن رايه للسلطات الجمركية، فقد يطلب الافراج عن البضاعة لسحبها الي السوق الداخلي دون تصديرها وفي هذه الحالة يتعين ان

تكون البضاعة مستوفاة للشروط الاقتصادية والقيود الرقابية وان يسعد
عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا للمقرر قانونا .

· وقد يطلب صاحب الشأن عبور البضاعة الى حدود دولة اخري، او
قد يطلب ارسالها الي مستودع جمركي - او وضعها تحت نظام السماح
المؤقت وليس شمة مايمنع من الاستجابة الي هذه الطلبات طالما كانت
البضاعة مستوفاة لشروط النظام المطلوب معاملتها بمقتضاه .

نظرة تاريخية الى البضائع العابرة :

تعرضت فيما سبق لاحداث نظم الترانزيت دوليا ومحليا في مصر،
ويتضح ان عدة اتفاقيات دولية قد عقدت في مختلف المجالات لتشجيع
التجارة العابرة واهم عناصر هذا التشجيع التاكيد علي امرين:

اولهما . . عدم خضوع البضائع العابرة لاية ضرائب او رسوم جمركية
بمناسبة العبور

ثانيهما . . تحرير هذه التجارة من اية قيود استيرادية او رقابية . .

وكل ذلك تحت راية الحرية الاقتصادية وتحرير وتشجيع التجارة
الخارجية بين مختلف دول العالم .

ولم تكن البضائع العابرة تحظى بهذا التشجيع الدولي وتلك القواعد
الميسرة لهذا النوع من الانشطة الجمركية، اذ كانت هذه البضائع وفي

عصور سابقة تخضع لرسم المرور التي يتم جبايتها في الدولة التي تعبر البضائع اقليمها في طريقها الي دولة اخري وقد طبقت هذه الرسوم في كل دول العالم تقريبا ومنها ألمانيا - وبريطانيا - وفرنسا وإيطاليا .

وفي مصر وبحكم موقعها الاستراتيجي المسيطر علي التجارة بين الشرق والغرب طبق نظام رسوم العبور علي البضائع العابرة لأراضيها او المارة علي شواطئها .

ولقد كانت رسوم العبور هذه تمثل مصدرا ايراديا للدولة، والا انه مع ظهور الاقتصاديون الذين نادوا بمبدأ حرية التجارة الخارجية وماظهر من اثار سيئة علي حركة هذه التجارة بسبب مثل هذه الرسوم، فضلا عن تشابك مصالح الدول المختلفة وحاجتها جميعا الي التخلص من مثل هذه الرسوم فقد خبت أهمية هذه الرسوم .

وانتهي الامر بانتصار مبدأ حرية التجارة الخارجية وما يقتضيه من التخلص من نظم رسوم العبور علي هذا القيد وعلي الجانب المالي المتمثل في تحصيل هذه الرسوم .

ولا تكاد دولة في العصر الحديث تفرض رسوم عبور علي البضائع العابرة لأراضيها وهو انجاز عظيم لحركة التجارة العالمية .

الفصل الثالث

نظم المستودعات

اهمية المستودعات فى الاجراءات الجمركية

تتطلب عملية تحصيل الضرائب الجمركية مجموعة من الاجراءات اللازمة والتي تستهدف اساسا سلامة تحصيل الضرائب وعدم المساس بها، ومن بين ما يحقق سلامة التحصيل الحصر الدقيق للبضائع الخاضعة لهذه الضريبة وتأمينها من العبث بها، او فسادها او نقصها او تغيير صفتها . . . الخ وذلك لحين معاينتها جمركيا وتحديد قيمتها ثم حساب الضريبة عليها ثم تحصيلها .

لذلك يتعين عند تفريغ البضائع - حصرها ومراجعتها علي قوائم الشحن التي تدرج بها البيانات التفصيلية عن محتوى كل رسالة [بوليصة] من حيث الكمية والوزن وصفة العبوات والصنف فضلا عن اسم المورد والمستورد وعنوانه، ويكون تفريغ البضائع اما بغرض تخزينها في ساحات الارصفة اي في العراء، واما بتخزينها في مستودعات معدة لهذا الغرض ومهيئة لنوع البضاعة، وتبقي البضاعة في الساحات او داخل المستودعات لحين معاملتها جمركيا، ولايتمتع ذلك من استثناء، بعض نوعيات البضاعة من عمليات التخزين حيث يمكن تفريغها مباشرة من وسائل النقل الخارجية الي وسائل النقل الداخلية بمعرفة المستوردين

وتحت مسؤوليتهم دون المرور بمرحلة التخزين وذلك بشروط خاصة منها
سداد الضرائب والرسوم علي البضاعة حسب الكمية المدرجة بقوائم
الشحن علي الأقل - ودون الالتفات الي مايكون قد اصابها من عجز .

التعريف المستودع

وعلي ذلك يمكن تعريف المستودع بانه مرحلة تخزينية تتوسط
مرحلتين هما مرحلة التفريغ ومرحلة المعاملة الجمركية وتحصيل
المستحقات علي البضاعة .

وهناك نوعان من المستودعات، الأول المستودع العام وهو الذي
تخزن فيه البضائع لحساب الغير، والثاني المستودع خاص وهو الذي يخزن
فيه صاحب المستودع وارادته المرخص له بتخزينها فيه [مادة ٧٠ من
قانون الجمارك] .

ويشترط في هذه المستودعات سواء كانت عامة او خاصة ان تكون
معدة لتخزين نوع البضائع التي يصرح بتخزينها فيها، اي ان تكون مهيأة
لهذه النوعية من حيث الانشاءات ومتطلبات الامان للبضاعة، فالمستودعات
التي تستقبل طرود البضائع العادية تختلف عن تلك التي تودع فيها
بضائع الكيماويات والمواد الملتهبة كما تختلف عن المستودعات التي
تودع فيها المواد السائلة كالبترول ومنتجاته وهكذا .

ويجوز ان تنشأ هذه المستودعات داخل المواني او خارجها، علي

انه يتشترط في المستودع الخاص ان يكون انشأؤه في مكان يوجد به احد نروع الجمارك، فالذا انفي الفرع الجمركي وجب تصفية اعمال المستودع الخاص [مادة ٨٩ من القانون] .

ويخضع المستودع عند التخزين فيه والافراج منه للرقابة الجمركية، وتحطلب هذه الرقابة ان تقدم عن البضائع التي تودع فيه بيان بالطرود ونوعها وكمياتها وعددها ان يمسك صاحب المستودع سجلات لحصر البضائع المخزونة فيه، كما تمسك الجمارك سجلات موازنة للمطابقة .

الترخيص بالمستودع:

وسواء كان المستودع عاما او خاصا فانه يتطلب الحصول علي ترخيص بالعمل فيه بنظام لمستودعات، ويصدر هذا الترخيص بقرار من وزير الخزانة بناء علي اقتراح من مصلحة الجمارك، وقد صدر تفويض في هذا الشأن لرئيس المصلحة ورؤساء القطاعات الجمركية .

وتتخذ اجراءات الترخيص عندما تتقدم الهيئة او صاحب المستودع بطلب الجمارك، وبعد معاينة المستودع والتأكد من استيفاء اشتراطات الامان كالموقع والاسوار ذات الارتفاع المناسب والمساحة ومتطلبات الحراسة ومكافحة الحريق والابواب والصالة بالمرافق العامة وعندما تتأكد لجنة المعاينة من صلاحيته للغرض، يحرر عقد بين الجمارك وصاحب المستودع بالشروط والالتزامات الناشئة عن العمل في المستودع، ثم يصدر قرار بالترخيص .

الاحكام العامة للمستودعات

يخضع العمل بنظام المستودعات لمجموعة من الاحكام التنظيمية نوردتها فيما يلي مع بيان الهدف من كل منها:

١- تحدد مدة بقاء البضائع في المستودع بستة اشهر يجوز مدها ثلاثة اشهر اخرى، كما يجوز لاسباب مبررة اطالة هذه المدة او تخفيضها بقرار من وزير الخزانة [رئيس الجمارك ورؤساء القطاعات اجمركية بالتفويض] . [مادة ٧٢ من قانون الجمارك] .

والحكمة في تحديد المدة هو عدم تعليق سداد الضرائب الجمركية الي وقت غير معلوم، كما ان استمرار الضائع في المستودعات قد يفقدها بطول التخزين جزءا من قيمتها فضلا عن انها تأثر في الطاقة التخزينية خاصة اذا كان حجم الواردات الي المواني كبيرا وعانت المواني من حالة التكدس فيها .

وتخضع هذه البضائع لاجراءات البضائع المهمة بمجرد انقضاء مدة بقائها المحددة وتحتوي الجمارك بيعها وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن .

٢- تحدد نوعية البضائع التي يسمح بتخزينها في الايداعات وذلك حسب التهمة التي انشأ عليها المستودع، وعليه لايجوز تخزين البضائع

الممنوعة او التالفة او التي من شأنها الاضرار بجودة البضائع
الاخري في هذه المستودعات وذلك محافظة علي البضاعة وقيمتها
التي تمثل الوعاء للضريبة الجمركية .

٣- اصحاب المستودعات مسئولون امام الجمارك نيابة عن اصحاب البضائع
في جميع الالتزامات الناشئة عن عملية التخزين، سواء من حيث
كمياتها او سلامتها او تحصيل الضريبة عنها قبل الافراج
الجمركي .

٤- تقدر الضرائب الجمركية علي البضائع المخزونة في المستودعات علي
اساس وزونها وعددها عند التخزين .

ومعني ذلك انها لايلتفت اليمايحدث من نقص او ضياع فيها اثناء
التخزين كما لايلتفت لاي تغيير يطرأ عليها ويستثني من ذلك
مايكون ناتجا عن اسباب طبيعية او ناتجا عن قوة قاهرة او حادث
جبري .

ويمكن التفرقة هنا بين امرين وهما حجم وحالة البضاعة عند
التخزين وبين قيمة البضاعة وبنات الضريبة المستحقه عليها، فبينما
يتم تحديد الاول علي اساس الوزن والعدد والحالة عند التخزين،
فان القيمة يتم تحديدها عند تسجيل البيان الجمركي عنها وتفرض
بنات الضريبة السارية يوم سداد هذه الضريبة .

٥ - يرخص ببعض العمليات في المستودع العام كالمزج والخلط بغرض إعادة التصدير ونزع وتعديل الغلاقات وذلك تحت الرقابة الجمركية، ومن الملاحظ انه عند المزج يشترط ان يتم ذلك لأغراض إعادة التصدير فقط وذلك نظرا الي ان المزج قد يغير من طبيعة السلعة ويخضعها لبنود جمركية اخري تخالف تلك التي تفترض خضوعها لها بحلتها التي كانت عليها عند التخزين، بينما في حالة إعادة التصدير تعفي هذه البضائع اساسا من ضريبة الوارد .

التزامات اصحاب المستودعات

ويرتب علي العمل بنظام المستودعات مجموعة من المزايا التي يحصل عليها صاحب المستودع، فبالنسبة للمستودع العام تتمثل مزاياه في الحصول علي مقابل تخزين البضائع والخدمات الاخرى التي يتطلبها التخزين كالمشاة والحراسة ١٠٠ الخ كما يحصل المستورد سواء في المستودع العام او الخاص علي ميزة المدة التي تبقى فيه البضاعة داخل المستودع دون اداء الضريبة المستحقة لحين حاجته اليها والتخليص الجمركي عليها، ويضاف الي ذلك بالنسبة للمستودع الخاص ان صاحبه يستبقي بضاعه في مخازن يديرها ويقوم بالعناية بها بمعرفة عماله طوال مدة تخزينها فضلا عن مجموعة اخري من المزايا وهي احتجاز البضاعة لحين تصريفها او عرضها علي المشتريين او استخدامها في الأغراض التي استوردت من اجلها .

ورغم ان البضائع اثناء تخزينها تكون تحت رقابة كاملة من

الجمارك حيث لا تفتح المستودعات او تخلق الا في حضور مندوب جمركي كما تفرض حراسة دائمة عليها بالإضافة الي رقابة التخزين والانراج الا انه مع ذلك تظل البضاعة اثناء التخزين تحت مسؤولية صاحب المستودع او الهيئة المشرف عليها من حيث استحقاق الضريبة عليها حسب حالتها عند التخزين.

وترتبا علي ذلك فرضت مجموعة من الالتزامات علي اصحاب المستودعات تتمثل فيمايلي:

١- المسؤولية عن العجز او الزيادة في البضائع داخل المستودع، والعبرة هوكمية وحالة البضاعة عند الاستلام من الهواني وفقا للبيان الذي يقدمه صاحب المستودع عند طلب التخزين. ويتربط علي اكتشاف العجز او الزيادة خضوع البضاعة الفاقدة او الزائدة للضريبة الجمركية بالإضافة الي غرامة تتناسب مع ظروف كل حالة تصل الى مثل الضرائب والرسوم التي تعرضت للضياع.

٢- ايداع ضمان مالي و مصرفي بجملة الضرائب والرسوم المقررة علي اقصي طاقة تخزينية من البضائع المسموح بتخزينها في المستودع وذلك باستثناء بعض الحالات التي لا يكون ثمة مبرر قه، لاستثناء هذا الضمان مثل:

- المستودعات التي تديرها جهات الحكومية والهيئات العامة

- وشركات القطاع العام، حيث يكتفي بضمان مالي في حدود ٢٥٪ من هذه الضرائب ويغطي الباقي بتعهد من الجهة .
- مستودعات هيئة البترول فيكتفي بتعهد منها دون الضمان المالية والمصرفية .
- المستودعات المخصصة لبضائع السماح المؤقت فيكتفي بضمان يغطي ٢٥٪ من الضرائب والباقي بتعهد مضمون .

٣- اداء مقابل سلوي [جعل - اتاوة] لمصلحة الجمارك يتناسب مع المزايا التي تتحقق لصاحب المستودع ويختلف حسابه وفقا لنوع المستودع، فبينما يحدد بما يعادل ٢٠٪ من حمولة رسوم التخزين في المستودع العام، فإنه يحدد بعادل ٥٪ من الضرائب علي اقصي طاقة تخزينية خلال العام في المستودع الخاص بحد ادني ٢٤٠٠ جنيه سنويا وتستثنى من ذلك مستودعات الادخنة لارتفاع الضريبة عليها ومستودعات البترول وشركات الاسواق الحرة لتشجيع هذه الأنشطة .

الفصل الرابع

المناطق الحرة

يتضح مما سبق ان القانون الجمركي اتخذ العديد من الخطوات للتحرر من سيطرة الهدف العالي والتقييد به والاتجاه قدما تحت راية الحرية الاقتصادية فلم تعد النظم الجمركية تهتم فقط بمراقبة دخول البضائع الي اقليم الدولة وخروجها بقصد ربط وحماية الضرائب الجمركية وانما نشأت نظم جديدة في ظل قانون الجمارك تهتم بوجهة السلع الواردة وما اذا كانت متوجهة الي الصناعة والانتاج ضمن أنشطة تبغي الدولة تشجيعها وحفزها تحقيقا لاهداف المجتمع وبالتالي العمل علي تحريرها من النظم الجمركية العامة والعادية بما يكفل لها التيسير في ظل السياسة الجمركية للدولة .

ولقد ظهرت هذه الاهداف فيما كفله قانون الجمارك من قواعد ميسرة للنظم الجمركية الخاصة علي انه من أهم هذه النظم والتي لاقت تيسيرا كبيرا من المشرع الجمركي نظام المناطق الحرة - حيث غلبت علي هذا النظام الاهمية الاقتصادية بحيث تلقي البضائع الواردة تحت رايته اسلوبا مرنا في التشريع الجمركي ومعاملة اجرائية متميزة يمكن اجمالها في عدم خضوع البضائع الواردة من الخارج الي المناطق الحرة والصادرة منها الي خارج البلاد للقواعد

الجمركية او الاستيرادية والتصديرية وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية اكثر اهمية ونفعا للاقتصاد القومي.

تعريف المناطق الحرة :

يمكن تعريف المنطقة الحرة بانها جزء من اقليم الدولة يتحدد نطاقه المكاني وتقام فيه مشروعات اقتصادية ويأخذ حكم الأرض الاجنبية فيما يتعلق بحركة صادراته و وارداته واحكام ما تمارس فيه من أنشطة .

وعلي ذلك فان واردات وصادرات المناطق الحرة من والي خارج البلاد لاتخضع للقواعد الجمركية او الاقتصادية المفروضة علي الواردات والصادرات بالنظر الي ان حركة البضائع هذه تعتبر من ارض اجنبية الي ارض اجنبية اخري .

اما واردات المنطقة الحرة من البلد المقامة فيه فانها تخضع لقواعد الصادرات في هذا البلد سواء كانت جمركية او تصديرية وذلك بالنظر الي ان هذا النشاط يعتبر تصديرا لبضائع من البلد الي ارض اجنبية [وهي المنطقة الحرة] .

واما صادرات المنطقة الحرة الي اقليم البلد فانها تعتبر بالنسبة الي هذا البلد واردات من ارض اجنبية تعامل معاملة الواردات من حيث القواعد الجمركية والقيود الاستيرادية

نظرة عامة الى المناطق الحرة

وجدت المناطق الحرة منذ امد بعيد في تاريخ الحضارات القديمة في المدن المطلة علي البحر الأبيض المتوسط والتي عاشت علي التجارة وقد نشطت هذه المناطق معتمدة في ذلك علي تموين السفن وإعادة التصدير، كما انشلت مع نمو التجارة في القرن العشرين في مواقع هامة علي خطوط التجارة العالمية واصبحت مراكز للتخزين وإعادة التصدير .

ثم بدأت هذه المناطق في اوقات معاصرة تتخذ شكلا اخر بجانب كونها مناطق تجارية - وهو الشكل التقليدي لها - اي شكل المناطق الصناعية تحت رغبة العديد من الدول في جذب رؤوس الاموال والصناعات المختلفة بهدف تحقيق ازدهار التجارة والتنمية الاقتصادية .

والمناطق الحرة علي هذا النحو اما ان تكون مناطق تجارية ذلك اذا ما تخصصت في استقبال البضائع الأجنبية لتخزينها بهدف إعادة تصديرها الي الخارج اما بحالتها التي وردت بها واما بعد ان تجري عليها بعض العمليات كالتغليف او التنقية وغيرها مما تتطلبه حركة التجارة .

وأما ان تقوم في هذه المنطقة بعض الصناعات التحويلية او التجميعية علي اجزاء ترد من نفس البلد الذي تقع في دائرته المنطقة الحرة أو من غيرها من بلاد العالم منتجات تصدر الي الأسواق المجاورة . .

كما قد يسمح باقامة مناطق حرة خاصة لمشروع معين حسب طبيعة نشاطه بالقرب من المواد الخام التي يعتمد عليها في التصنيع او لحاجتها لمعدات خاصة كصناعة التكرير او صناعة الاسمنت او المعدات البترولية .

ويتضح من ذلك ان المناطق الحرة قد تكون تجارية، كما قد تكون صناعية، او مناطق مختلطة، كما انها قد تكون مناطق حرة خاصة، وقد يكون هناك نظام لمدينة حرة .

ويتشترط لاختيار المنطقة الحرة شروط متعددة تكفل لها النجاح كالموقع الجغرافي وسهولة الاتصال - كأن تكون نقطة التقاء بين قارات او خطوط تجارة او قرب ميناء جري او بحري تتحدد طرق المواصلات منها واليها وأن يتوافر فيها الخدمات المختلفة كوسائل الاتصال ومعدات الشحن والتفريغ وطرق المواصلات الداخلية ووسائل النقل، وان تتوافر فيها الامكانيات البشرية .

يعني ذلك مراعاة ترائر مقومات الانتاج والتجارة والاسكان

وغيرها سواء في مراحل انشائها او المراحل المستقبلية حتي تكفل لها استمرار النمو دون ان تتعرض لاختناقات تهدر اهدافها .

وفي مصر احتلت الاسكندرية منذ نشأتها مكانة هامة كملتقي للقارات وطريق للتجارة الخارجية والعابرة منها علي وجه الخصوص، فكانت مصر من اول بلاد العالم التي اخدت بنظام المناطق الحرة في عام ١٩٠٢ حيث تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس علي انشاء منطقة حرة برية وبحرية لصيانة وتوسيع ميناء بورسعيد واعفيت شركة قناة السويس من الرسوم الجمركية علي كافة البضائع الواردة علي ان يتم تحصيل الرسوم علي ما يستهلك خارج هذه المنطقة .

ثم صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ منظمًا للمناطق الحرة بهدف تخفيف القيود علي التجارة الخارجية وتشجيع تجارة الترانزيت وانشاء بعض الصناعات .

ثم نظم قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هذه المناطق في المواد من ٨٦ الي ٩٧ ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد ثم اوقف نشاط هذه المنطقة بسبب حرب سنة ١٩٦٧ وفي عام ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦٥ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ثم صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي

والاجنبي والمناطق الحرة، ثم صدر اخيرا القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بامدار قانون الاستثمار الذي تضمن اعادة لتنظيم احكام المناطق الحرة .

وقد بدى واضحا من هذه القوانين اهتمام الدولة بنظم المناطق الحرة لتحقيق اهداف واثار اقتصادية في الاقتصاد الوطني، والعمل علي جذب المستثمرين من الخارج سواء كانوا عربا او اجانب مع عدم اغفال تشجيع رجال الاعمال المصريين لتحقيق نفس الاهداف متمتعين بمزايا هذا النظام .

ولاشك ان مصر بموقعها الجغرافي وتوافر العمالة بها المدربة والرخيصة فضلا عن اسواقها المتسعة الي تكفل تصريف المنتجات، وسعيها الي ااحة اعفاءات ضريبية للمستثمرين وتيسرات في الخدمات المختلفة منها مزايا ايجار الارض المستخدمة بأسعار مقبولة مما ينتج خفض تكلفة الانتاج، كل هذا سوف يجعلها مركزا هاما للمناطق الحرة في العالم .

كما انه لاشك ان نجاح مصر في ان تكون مركزا عالميا للمناطق الحرة سيتيح لها الاستفادة بالعديد من المزايا التي تساعد علي دفع عجلة التنمية وزيادة حصيلتها من العملات الحرة التي ترد اليها في شكل اجور للعمالة وقيم للمواد الخام المشتراه من اسواقها وايجار للمناطق الحرة، فضلا عن قيام صناعات صغيرة

مكملة ومغذية للصناعات في المناطق الحرة، وكذلك تيام خدمات هامة مثل الأجهزة المصرفية وتدريب للعمالة وادخال الفنون الانتاجية المتقدمة وتنمية صادراتها وخلق فرص عمل جديدة .

نظام المناطق الحرة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩

صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ في ٢٠ يوليو سنة ١٩٨٩ وقد نظم في الباب الثالث احكام المناطق الحرة، وقد الغي هذا القانون صراحة قانون استثمار المالي العربي واجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

كما نصت مادته الاولى علي العمل باحكامه، وان تسري القوانين المصرية علي المناطق الحرة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، ويعني ذلك ان اضاء صفة الارض الاجنبية علي المناطق الحرة انها هو وضع حكمي يعطي تصور لحركة التجارة عبر هذه المناطق وكفالة المرونة للمشروعات العاملة فيها، وعليه فقد اعفت مواد هذا القانون واردات وصادرات المناطق الحرة مع الدول الاجنبية من القواعد الجمركية والقواعد الاستيرادية والتصديرية وذلك تحقيقا لاهداف اقتصادية تراها سياسة الدولة محققة لخطتها .

اما غير هذه القواعد وعلي الاخص مايتعلق بالصحة العامة والاداب العامة والنظام العام فتطبق بشأنها القوانين المحلية، فلايجوز مثلا نقل

بضائع غذائية فاسدة الي المنطقة الحرة لمخالفتها لقواعد الصحة العامة محليا ودوليا، وكذلك لايجوز نقل اسلحة وذخائر الي هذه المناطق او ان تباشر فيها مشروعات لاتتفق والاداب العامة، ولايجوز نقل حاصلات زراعية الا بعد عرضها علي الزراعة ضمانا لسلامتها من الافات.

كما نصت المادة الرابعة علي سريان احكام القانون علي مشروعات الاستثمار والمناطق الحرة القائمة في تاريخ العمل به وذلك دون الاخلال بما تقرر لهذه المشروعات من أحكام خاصة وحقوق مكتسبة في ظل تشريعات استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الملغاة - وذلك حماية لهذه المشروعات ولكفالة استمرار تمتعها بما سبق ان اكتسبته من حقوق ومزايا فلا يساغ الرجوع عنها وتأكيدا للعمل علي استقرار هذه المشروعات.

انواع المناطق الحرة

المناطق الحرة في ظل القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ أما عامة أو خاصة، وقد تشمل المنطقة الحرة مدينة بأكملها.

والمنطقة الحرة العامة:

تشأ بقرار من مجلس الوزراء بناء علي اقتراح من مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وذلك لاقامة مشروعات متعددة في نطاقها.

ويتولي ادارة المنطقة الحرة العامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله

وتعيين رئيسه قرار من مجلس ادارة الهيئة ويختص مجلس ادارة هذه المنطقة بتنفيذ احكام قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وغيرها من القواعد التي يصدرها مجلس ادارة الهيئة .

ويختص مجلس ادارة المنطقة بالموافقة علي اقامة المشروعات بالمنطقة، كما يصدر الترخيص للمشروع بمزاولة النشاط لهذه المشروعات، ويجب ان يتضمن هذا الترخيص بيانا بالأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقتار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له، ولايجوز النزول عن هذا الترخيص كلياً او جزئياً الا بموافقة الجهة التي اصدرته كما يكون رفض منح الترخيص او عدم الموافقة علي النزول عنه بقرار مسبب علي انه يجوز لصاحب الشأن ان يتظلم منه الي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ولا يتمتع المرخص له بالأعفاءات والمزايا المنصوص عليها في القانون الا في حدود الأغراض المهيئة في الترخيص .

وامثلة المناطق الحرة العامة : المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية، والمنطقة الحرة العامة ببورسعيد، المنطقة الحرة العامة بالسويس، وجميعها مناطق محددة محاطة بأسوار خارجية علي حدود المنطقة .

المنطقة الحرة الخاصة :

منطقة تنشأ بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار

ويقتصر نشاطها علي مشروع واحد اذا اقتضت طبيعته ذلك . ولمجلس
ادارة الهيئة ان يقرر بتبعيةها لاحد المناطق الحرة العامة .

ويتلاحظ ان الهيئة لاتسرف في انشاء المناطق الحرة الخاصة الا
في الحالات الهامة والضرورية ، ومع اتخاذ الاحتياطات التي تكفل سلامة
العمل في المشروع وعدم جنوحه الي التهريب .

ويتعين ان يتضمن القرار الصادر بانشاء المنطقة الحرة بياناً
بموقعها وحدودها .

المدينة الحرة:

وهي منطقة حرة تشمل مدينة باكملها ويكون انشاؤها بقانون .

هذا ولانري مثالا لمدينة حرة في مصر الا في نظام المنطقة الحرة
لمدينة بورسعيد والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢
لسنة ١٩٧٧ وقد حرص المشرع في المادة الثانية علي ان يؤكد سريان
احكام التشريع المصري علي المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وذلك فيما
لم يرد بشأنه نص خاص في نظام المنطقة الحرة للمدينة او في قانون
الاستثمار، والا تسري احكام هذا النظام علي المشروعات المرخص بها
طبقا لاحكام قانون الاستثمار .

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد:

اعطي القانون المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الشخصية المعنوية

المستقلة، كما كفل لها موازنة خاصة تعد طبقاً لقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية، وحدد القانون موارد هذه المنطقة فيما يلي:

١- العملات الأجنبية والمحلية التي تحصلها مقابل الخدمات التي تقدمها.

٢- الإيرادات الناتجة عن نشاطها ومقابل الانتفاع بأموالها.

٣- حصة إيجار الأراضي المخصصة للمنطقة

٤- الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمنطقة في الموازنة العامة

٥- القروض

٦- الإعانات والهبات

٧- الغرامات التي يتم تحصيلها طبقاً لأحكام القانون.

ويتولى إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد مجلس إدارة يشكل من محافظ بورسعيد رئيساً وعدد من الأعضاء لا يقل عن ستة ولا يزيد على عشرة يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بعد موافقة المجلس

ويعتبر مجلس إدارة المنطقة السلطة المهيمنة على جميع شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها.

ولاشك أن نص القانون على أن يكون المحافظ رئيساً لمجلس إدارة المنطقة ينهي أية خلافات قد تنشأ بين المنطقة من جهة والأجهزة المحلية من جهة أخرى ويحد من الصراعات بين الطرفين باعتبار أن

المحافظ هو الرئيس المحلي لمدينة بوسعيد وفي نفس الوقت رئيسا للمنطقة الحرة فيستطيع بذلك ان يكفل التنسيق بين الجهتين واهدافهما .

كذلك حرر القانون مجلس ادارة المنطقة من قيود النظم الحكومية وانظمة الهئات العامة او المؤسسات العامة طالما انه يسير في حدود السياسة العامة للدولة ويسعى الي تحقيق سياستها الاقتصادية، ومنع مجلس ادارة المنطقة عدة اختصاصات استثنائية تساعد علي ضمان استمرار العمل ونجاحه وعلي النحو التالي:

- ١- وضع خطة عمل تدير عليها المنطقة في اطار السياسة العامة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار .
- ٢- وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المنطقة من النواحي المالية والادارية والفنية .
- ٣- الاشراف علي الاراضي التي تخصص للمنطقة الحرة .
- ٤- الموافقة علي اقامة المشروعات والخدمات التي تحتاجها المنطقة سواء باموالها او بالمشاركة مع الآخرين .
- ٥- تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها المنطقة بالعملة الاجنبية او المحلية وتحديد قواعد تحصيلها واستخدامها .
- ٦- النظر في ابرام القروض المحلية او الخارجية واتخاذ الاجراءات اللازمة لابرامها قانونا .
- ٧- قبول الاعانات والهبات التي لا تتعارض مع اغراض المنطقة .

٨- اعداد مشروع موازنة المنطقة طبقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وحساباتها الختامية .

كما اسند القانون الي محافظ بورسعيد سلطة تحديد المداخل والمخارج الجمركية للمنطقة الحرة ونظام ادارتها وحراستها بناء علي ما تقترحه مجلس ادارة المنطقة وبعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة والاتفاق مع مصلحة امن الموانئ وذلك تنسيقا بين المنطقة والمحليات والامن .

وحرص القانون علي النص بانه لايجوز لغير المصريين أو الاشخاص الاعتبارية التي يتولي ادارتها المصريون ويملكون ٥١٪ من راسمالها علي الاقل مباشرة اي نشاط تجاري داخل المنطقة الحرة ببورسعيد .

قواعد التصدير والاستيراد والجمارك عبر المنطقة الحرة ببورسعيد

لايخل اعتبار مدينة بورسعيد منطقة حرة من انها مدينة مصرية يقيم عليها مواطنون مصريون يمارسون حياتهم العادية وان ثمة مشروعات حكومية وغير حكومية بالمنطقة لاتعمل في انشطة المناطق الحرة وان علي هذه الأرض تواجد لأجهزة الصحة والامن والدفاع والتعليم وغيرها، ولذلك وخلافا لاحكام المناطق الحرة نص القانون علي عدم خضوع البضائع والمنتجات المحلية التي يجري تداولها بين المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ولسائر انحاء الجمهورية لاية

١ إجراءات أو ضرائب أو رسوم مقررة بالتطبيق لأحكام القانون.

أما بالنسبة للمواد الأجنبية التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد فإنها تعامل بمعاملة قواعد المنطقة الحرة من حيث عدم خضوعها للإجراءات الجمركية وذلك فيما عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانونا والخمور والسجائر والدخان بكافة أنواعه ومنتجاته فإن هذه جميعا تخضع للقواعد الجمركية العادية بالنظر لأنها من البضائع الممنوعة والتي تخل حيازتها بالنظام العام أو أنها من البضائع التي تخضع لضرائب باهظة مثل الخمور والدخان والسجائر وحتى لايساء استخدامها في التهريب.

ومن حيث القواعد الاستيرادية والتصديرية فقد نص القانون علي عدم خضوع البضائع الأجنبية من حيث استيرادها أو بقائها في المنطقة الحرة أو تصديرها لاية قيود تقررها التشريعات الجمركية أو المنظمة للاستيراد والتصدير كما نص علي إعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية [بمراعاة استثناء البضائع الممنوعة والخمور والسجائر والدخان].

أما البضائع والمواد المحلية المصدرة إلي الخارج سواء مباشرة من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو بعد ورودها إليها من أية جهة بالجمهورية فإنها تخضع للقواعد والإجراءات المقررة قانونا للتصدير ولضريبة الصادر ان وجدت، كما تحصل الضرائب والرسوم المستحقة علي البضائع والمواد المنتجة في المنطقة المذكورة عند تصديرها منها علي

اساس نسبة المواد والبضائع المحلية والناغلة في صناعتها او اعادها .

كما تخضع للقواعد والاجراءات المقررة قانونا للاستيراد والضريبة علي الواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها البضائع والمواد الاجنبية الواردة من الخارج الي داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

بينما لاتخضع البضائع والمواد الاجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة او المخصصة لاستخدام المقيمين بها للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، علي انه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير المالية اخضاع بعض البضائع والمواد سالفه الذكر للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها .

وتؤدي الضرائب الجمركية علي البضائع والمواد الاجنبية التي تسحب من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الي غيرها من جهات الجمهورية وفقا للقواعد المقررة في قانون الاستثمار .

ويجيز القانون للمجلس المحلي لمحافظة بورسعيد فرض رسم علي الواردات الاجنبية التي تستهلك في المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد في حدود خمسة في المائة من قيمتها مع تخصيص حصيلة هذا الرسم لحساب الخدمات والتنمية بالمحافظة للانفاق منه في الاغراض المحلية .

قواعد التعامل بالنقد الاجنبي داخل المنطقة الحرة لمدينة
بورسعيد:

تمشيا مع تحقيق اهداف المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد وتحريرها
من القيود الاقتصادية والنقدية - فان التعامل بالنقد الاجنبي او
الاحتفاظ به داخل المنطقة لا يخضع لاية قيود ويجوز دخول النقد المحلي
والاجنبي من جهات الجمهورية المختلفة الي المنطقة الحرة لمدينة
بورسعيد كما يجوز خروج هذا النقد بنوعية منها الي هذه الجهات دون
اية قيود .

ويجوز للبنوك او فروعها المعتمدة في المنطقة الحرة لمدينة
بورسعيد قبول الودائع بالعملات الحرة باسماء المودعين وذلك بغير
التحقق من مصدر هذه العملات - وللمودعين حق استخدام ارصدة هذه
الحسابات بالنقد الاجنبي دون اية قيود .

ولايجوز اخراج النقد الاجنبي او المعادن النفيسة او الاحجار
الكريمة من المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد الي خارج الجمهورية الا في
الحدود المقررة قانونا وطبقا للقواعد والاجراءات التي ينص عليها في
اللائحة التنفيذية ، ولايجوز ادخال النقد المصري من خارج الجمهورية الي
المنطقة الحرة او خروجه منها الي خارج الجمهورية الا طبقا للقواعد
العامة المقررة قانونا .

تقييم موضوعي للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد:

اشكلت هذه المنطقة في عام ١٩٧٧ في فترة زمنية سعت فيها

مصر الي الانفتاح الاقتصادي علي العالم وتحرير اقتصادها من العتبات والقيود التي ادت الي اختناق الاقتصاد المصري والضيق الشديد لمجموع الشعب سواء المستهلكين ورجال الأعمال المصدرين او المستوردين او المنتجين .

وكانت الدولة تهدف من انشاء هذه المنطقة الي عدة اهداف اقتصادية وانتاجية كتشجيع حركة التجارة خصوصا تجارة الترانزيت معتمدة علي الموقع المتميز لمدينة بورسعيد وتاريخها العريق في هذا النوع من التجارة الذي يستفيد منه اهالي بورسعيد الذين عانوا اشد المعاناة مع اخوانهم من ابناء مدن القناة من ويلات ثلاث حروب طاحنة ، وكذلك تشجيع حركة استيراد الخامات ومكونات ومستلزمات الانتاج دون اية قيود ليتسني اقامة صناعات وطنية تتمتع بالحرية بعيدة عن القيود والروتين الحكومي فتشهد المنطقة بذلك حركة تصنيعية هائلة مع جذب للمستثمرين العرب والاجانب ولمدخراتهم لزيادة الامكانات الصناعية ونشاط التصدير الذي يعود علي البلاد بالخير والوفرة في شكل عائدات من العملات الاجنبية وتشغيل عمالة لها عائداتها ايضا مع استفادتها من الاحتكاك بالعمالة الاجنبية المدربة .

غير ان هذه الاهداف وان تحقق جزء منها الا انه ليس بالقدر المرجو ولا الذي كان يتوقع بعد أن كفلت الدولة مزايا هائلة علي نحو ماسبق الاشارة اليه للمنطقة ولابنائها والانشطة التي تمارس فيها .

بل يبدو جنوب المنطقة منذ نشأتها حتي اليوم الي الاعتماد اساسا علي نشاط الاستيراد للسلع الاستهلاكية وهذا النشاط غير مفيد بطبيعته، ان لم يكن ضارا بالاقتصاد المصري اذ ان استيراد هذه النوعيات من السلع ادي بطبيعته الامر الي زيادة الاستهلاك المحلي ولما كانت البضاي الواردة تزيد كثيرا عن طاقة السوق المحلي بالمدينة فقد اتجهت الي منافذ التهريب.

ولقد زاد نشاط التهريب المؤثم علي السلع الاستهلاكية الواردة برسم المنطقة الي السوق المصرية في جميع انحاء مصر، وظهرت فئات من محترفي التهريب عبر المنطقة وساعدهم في ذلك الوضع الجغرافي للمنطقة من حيث احاطتها بالماء من كل جانب سواء البحر الابيض او البحيرات او قناة السويس وعبر كل هذه الاماكن يسهل التهريب.

ولقد اضررت هذه الظروف بالاقتصاد المصري بصفة عامة حيث اجهضت الاهداف التي من اجلها انشلت المنطقة الحرة ببورسعيد كما اضر نشاط التهريب الخزانه المصرية من حيث ضياع حصيلة الضرائب المستحقة علي هذه البضائع المهربة الي البلاد، فضلا عن منافسة غير عادلة من هذه البضائع المهربة للمنتجات المصرية التي تخضع في اقل القليل الي ضرائب علي الاستهلاك تفلت منها البضائع المثيلة والمهربة الي البلاد.

علي انه ليس من صحيح الرأي المناداة بالغاء المنطقة الحرة هذه لان
هذا النظام حقق فعلا بعض النجاح في صورة مشروعات مصرية وغيرها
مشتركة استطاعت ان تنهض وتحقق طريقها محققة للاهداف منها .

وانما يتعين كفالة نظام للمنطقة الحرة يحقق حصر موجات التهريب
وغيرها الي داخل البلاد هذا من جهة ، ومن جهة اخري العمل علي
تشجيع اقامة المشروعات الانتاجية بالمنطقة وتمتع هذه المشروعات دون
غيرها بالمزايا المتعددة لنظام المنطقة والسابق الاشارة اليها .

احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣
وقرار وزير المالية المنفذ له رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣

ولقد خطت الدولة خطوة هامة لاصلاح المسار بالمنطقة الحرة
لمدينة بورسعيد حيث تقرر اخضاع نوعيات من السلع [التي لها طابع
الاستهلاك ويسهل تهريبها عبر المنطقة الحرة والتي ترد برسم المنطقة
الحرة] للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اسوة بما يرد
برسم الوارد وهله البضائع هي:

١- الساعات واساتيكها وحجارتها والتي تدخل ضمن البنود الجمركية
التالية :

١/٩١ ٢٢/٩١ ٢٣/٩١ ٢٤/٩١ ٢٧/٩١ ٢٨/٩١ ٢٩/٩١ ٣١/٩١
١٦/٧١ ٢٧/٣٩ ١٣/٤٠ ٣/٤٢ ٥/٦٢ ٣/٨٥ ١٥/٧٠

٢- الاقلام بجميع انواعها والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

١٦/٩١ ٢٣/٩٨ ٤٤/٩٨ ١٥/٩٨

٣- الاحجار الكريمة كاللآلئ والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

١١/٧١ ٢٢/٧١ ٢٣/٧١ ١٢/٧١ ١٩/٧٠

٤- المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية والفضية والتي تدخل ضمن
البنود الجمركية التالية :

٥/٧١ ٦/٧١ ٧/٧١ ٨/٧١ ٩/٧١ ١٠/٧١ ١٢/٧١ ١٣/٧١
١٤/٧١ ١٥/٧١

٥- الحلي والمشغولات التقليدية بند ١٦/٧١

٦- اطارات الكاوتشوك بانواعها والتي تدخل ضمن البند الجمركي رقم

٠٩٩/٤٠

٧- قطع غيار السيارات وفقاً لبنودها في التعريفة الجمركية

- مسجلات السيارات الداخلة ضمن البند ١٥/٨٥ ، ١١/٩٢ ،

- البطاريات ضمن البند ٤/٨٥

- الفرش للسيارات ضمن البند ٤/٦٢ ، ٤/٦٢

- ابريال السيارات البند ١٥/٨٥

- اجهزة حكييف السيارات البند ١٢/٨٤ ،

٨- اجهزة وكاميرات شرائط الفيديو والتي تدخل ضمن البنود الجمركية

التالية :

١١/٩٢ ، ١٢/٩٢ ، ١٥/٨٥

٩- الورق المذهب الخاص بالاعاظ والذي يدخل ضمن البنود الجمركية

التالية :

١٤/٧١ ، ٥/٧٤

١٠- اطقم الاوبيسون بانواعها المشغولة وغير المشغولة والتي تدخل

ضمن البنود الجمركية :

٣/٥٨ ، ٤/٥٨ ، ٢/٦٢

١١- اطعم ولوحات الجوبلان والتي تدخل ضمن البنود الجمركية :

١٠/٥٨ ، ٣/٥٨

١٢- منتجات الكريستال والمورانو والنحف والكريستال والكوبال المذهب

والتي تدخل ضمن البنود الجمركية التالية :

١٣/٧٠ ، ١٤/٧٠ ، ٧/٨٣ ، ١١/٦٩ ، ١٣/٦٩ ، ١٤/٦٩

١٣- سيارات الركوب التي تزيد سعة سلسلتها عن ١٥٠٠ سم^٣

والتي تدخل ضمن البند ٢/٨٧

مزايا المناطق الحرة في ظل القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩

تتمتع المناطق الحرة والمشروعات المقامة فيها بالعديد من المزايا المقررة علي مايعتم استيراده وتصديره من بضائع وعلي مايرد لها من اصول ثابتة وسلع وبضائع علي النحو التالي:

- ان البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة الي خارج البلاد او تستودرها من خارج البلاد لاتخضع للقواعد الخاصة بالتصدير أو الاستيراد ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات كما لاتخضع للضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم.

- كما تعفي من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت داخل المناطق الحرة عدا سيارات الركوب.

- وقد اشترطت اللائحة التنفيذية [مادة ٨٨] ان يكون كافة مايرد لمشروعات المناطق الحرة من اصول ثابتة وسلع وبضائع ومستلزمات انتاج لازمة ومتفقة مع الأغراض المرخص بها حتي ولو كانت طبيعة المشروع تستلزم استخدامها خارج النطاق المكاني للمنطقة الحرة مثل وسائل النقل والسفن والسيارات المجهزة لاستخدام المشروع وكذلك الحاسبات وغيرها من الآلات والمعدات والأجهزة دون ان يسري هذا الإعفاء علي سيارات الركوب.

- كما نظمت اللائحة التنفيذية اجراءات دخول البضائع للمناطق الحرة [المواد ٩٥ الي ١٠٠] واجراءات خروج البضائع من المناطق

الحرّة [مادة ١٠١] وتداول البضائع وتخزينها في المناطق الحرّة
[المواد من ١٠٨ الي ١١٥] بما يتفق بصفة عامة واحكام قانون
الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

١. وقد اهتمت هذه الاجراءات بضمان سلامة تداول السلع الواردة
للمناطق الحرّة وفيما بين هذه المناطق وعلي تحقيق التعاون بين
هيئة الاستثمار والجمارك لضمان اداء المناطق الحرّة لرسالتها
وتحقيق اهدافها .

٢. ولقد تلاحظ ان المشرع لم يحدد مجالات النشاط التي يجوز
الترخيص بها في المناطق الحرّة كما كان في قانون الاستثمار
المغلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي كان تنص مادته رقم ٣٥
علي جواز الترخيص بانشطة التخزين وعمليات الفرز والتنظيف
والخلط والمزج وصناعات او عمليات التجميع او التركيب . وهذا
يسمح في ظل القانون الجديد بحرية أوسع في تنوع انشطة
مشروعات المناطق الحرّة وعدم قصرها علي مجالات محددة .

المعاملة الجمركية للبضائع المستوردة الي البلاد من المناطق الحرّة

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ علي ان
تؤدئ الضرائب الجمركية علي البضائع التي تستورد من المنطقة الحرّة
للسوق المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج .

وهذا تطبيق لفكرة ان المناطق الحرّة تاخذ حكم الارض الاجنبية من

حيث المعاملة الجمركية ومن ثم فان هذه البضائع تخضع للمعاملة الجمركية المقررة في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولاحكام التعريفات الجمركية وكذلك للقواعد المنظمة لحركة الاستيراد .

اما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرة والتي تشتمل على مكونات محلية واخرى اجنبية فيكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الاجنبية بالسعر السائد وقت خروجها من المنطقة الحرة الي داخل البلاد .

وتتمثل المكونات الاجنبية في الاجزاء والمواد الاجنبية المستوردة حسب حالتها عند الدخول الي المنطقة الحرة دون حساب تكاليف التشغيل بتلك المنطقة .

وتعتبر المنطقة الحرة فيما يتعلق بحساب النولون بلد المنشأ بالنسبة للمنتجات المصنعة فيها .

ويكون الاستيراد من المناطق الحرة الي داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج .

ويتلاحظ علي نص المادة ٣٢ سابقة الذكر انه اورد فكرة السعر السائد دون ان يحدد ماهية هذا السعر ومن ثم فان تفسيره يكون وفق حكم المادة ٣٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي رسمت

احكام القيمة للأغراض الماركية وهو الثمن التي يتحدد في سوق منافسة
حرة .

- كما ان قصر وعاء الضريبة الماركية علي الاجزاء والمواد
المستوردة من الخارج مع استبعاد تكاليف التشغيل بالمنطقة الحرة
من هذا الوعاء يعتبر خروجاً علي فكرة ان المنطقة الحرة ارضا
اجنبية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة .

- ان كون تحديد مواصفات حالة المواد والاجزاء الاجنبية حسب
حالتها يوم دخولها الي المنطقة الحرة بالرجوع الي مستندات
الدخول امر يخالف ماورد بنص المادة [١١] من قانون الجمارك بان
تؤدي الضرائب الماركية علي البضائع الخاضعة لضريبة قيمية حسب
الحالة التي تكون عليها وقت تطبيق التعريف الماركية .

- انه فيما يتعلق بعنصر الزمن المأخوذ به في تحديد وعاء الضريبة
الماركية فقد ورد بنص المادة ٣٢ من قانون الاستثمار انه وقت
خروج السلعة من المنطقة الحرة الي داخل البلاد - بينما تحدد
المادة ٢٢ من قانون الجمارك هذا الزمن بوقت تسجيل البيان
الماركي .

- نصت المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار علي ان
يكون وعاء الضريبة الماركية بالنسبة للمنتجات المستوردة من
المناطق الحرة الي داخل البلاد التي تشتمل علي مكونات محلية
واخري اجنبية علي الاجزاء والمواد الاجنبية المستوردة من الخارج
وتحسب الضريبة الماركية بفاصل التعريف الماركية السارية

لكل مكون اجنبي علي حدة عند سداد الضريبة وقت خروجها من المنطقة الي داخل البلاد .

واحساب الضريبة بفئات التعريف لكل مكون اجنبي علي حدة امر بالغ الغرابة فهو اولا يناقض احكام التعريف الجمركية حيث انه طبقا لاحكام التعريف الجمركية ينبغي ان تحدد الفئة الضريبية علي المنتج الكامل هنا فضلا عما سيثيره هنا النص من مشاكل عملية عند التطبيق خصوصا بالنسبة للعمل الفني لرجال الجمارك اذ كيف مثلا سيتم حساب الضريبة علي سيارة ادخل في صناعتها مئات من المكونات الاجنبية ولقد كان الوضع الصحيح ان تحسب قيمة المكونات الاجنبية وفق نص المادة ٣٣ من قانون الاستثمار علي ان تطبق التعريف بالبند الجمركي والفئة الضريبية الخاضع لها المنتج الكامل فيتحقق بذلك اهداف قانون الاستثمار وفي ذات الوقت الحكم الصحيح والقانوني للمعاملة الجمركية .

- ويتم تحصيل الضريبة علي الاستهلاك علي الاصناف الخاضعة لها بنفس القيمة المتخذة اساسا لتحديد الضريبة الجمركية وفقا للنص المادة رقم [١٠] من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بفرض الضريبة علي الاستهلاك .

معاملة البضائع التي يتم اصلاحها داخل المنطقة الحرة
تنص الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من قانون الاستثمار علي انه

لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة السماح بادخال البضائع والمواد والاجزاء
والخامات المحلية والاجنبية المملوكة للمشروع او للغير من داخل
البلاد الي المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لاصلاحها أو لاجراء عمليات
صناعية عليها واعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد
السارية، ويتم تحصيل الضريبة الجمركية علي قيمة الاصلاح فقط وفقا
لاحكام القوانين الجمركية ويطبق حكم المادة ٣٢ في شأن العمليات
الصناعية .

وحكم القواعد الجمركية بالنسبة للبضائع التي تصدر بصفة مؤقتة
لاصلاحها واعادتها ان تحصل عليها الضريبة الجمركية عند اعادتها
بواقع ١٠٪ من جميع تكاليف النقل والاصلاح [مادة رقم ٧ من
التعريفات الجمركية مادة رقم ٢ من قرار وزير المالية رقم ١٩٤
لسنة ١٩٨٦] .

واستكمالا للمزايا التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة ما
نصت عليه المادة ٣٧ من القانون من عدم خضوع هذه المشروعات
والارباح التي توزعها لاحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر
كما لاتخضع الاموال المستثمرة فيها لضريبة الالولة .

وان كانت هذه المشروعات تخضع لرسم سنوي مقداره ١٪ من
قيمة السلع الداخلة اليها والخارجة منها علي ان تعفي من هذا الرسم
تجارة البضائع العابرة [التراخيص] المحددة الوجهة .

وكذلك مانصت عليه المادة رقم [٣٨] من القانون من عدم خضوع
العمليات التي تتم في المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الاخرى
لاحكام قوانين الرقابة علي عمليات النقد .

الفصل الخامس

نظام السماح المؤقت

تعريف:

السماح المؤقت نظام جمركي خاص يجوز وفق احكامه استيراد المواد الأولية بقصد تصنيعها داخل البلاد وكذا استيراد أصناف لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها مع أعفائها مؤقتاً من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم [تعلق أداء هذه الضرائب]، وذلك بالشروط الآتية :

- ١- أن يودع المستورد لدى مصلحة الجمارك تأمينا نقدياً أو ضماناً مصرفياً بقيمة الضرائب المستحقة [شرط الضمان المقبول] .
- ٢- أن يتم نقل المصنوعات بمعرفة المستورد أو عن طريق الغير الي منطقة حرة أو أن يتم تصديرها الي خارج البلاد خلال سنة من تاريخ الاستيراد [شرط الهدء] .
- ٣- في حالة انقضاء هذه الهدء دون اتهام النقل أو التصدير اصبحت تلك الضرائب والرسوم واجبه الأداء .
- ٤- ويجوز بقرار من وزير المالية أو من ينيبه اطالة هذه الهدء وكذلك الاعفاء من تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها الوزير .
- ٥- أن تستخدم المواد والأصناف الواردة في الغرض الذي استوردت من أجله .

ويعتبر التصرف فيها في غير الأغراض التي استوردت من أجلها تهريباً جبركياً يعاقب عليه بالعقوبات المقررة في قانون الجمارك.

٦- أن تكون المواد والأصناف المستوردة من بين الأصناف المدرجة بجدوال السماح المؤقت.

وتعين بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الصناعة المواد والأصناف التي يسري عليها هذا النظام والعمليات الصناعية التي تتم عليها ونسبة السماح عن عوادم الصناعة والشروط اللازمة لذلك.

ويتلاحظ في نظام السماح المؤقت أن الضمان الذي يودع بالجمارك أنها يكون علي ذمة إعادة التصدير بحيث يتعين رد هذا الضمان بعد تصنيع البضاعة وإعادة تصديرها.

فإذا كانت العمليات الصناعية التي تمت علي الأصناف الواردة تحت هذا النظام قد غيرت معالمها بحيث يصعب معها الاستدلال علي عينييتها فيكتفي بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صلبها عادة الأصناف المستوردة ذاتها وذلك وفقاً لما تقرره جهة الرقابة الصناعية.

كما يتلاحظ أيضاً أن الرسائل التي ترد تحت نظام السماح المؤقت تعني من القواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير باعتبار أن هذه القواعد أنها

تسري علي البضائع الواردة للاستهلاك في السوق المحلي، اما البضائع الواردة بنظام السماح المؤقت فهي واردة بقصد آخر وهو التصنيع وإعادة التصدير.

علي أنه وان كان القانون قد اعتبر التصرف في غير الغرض الذي استوردت البضاعة من أجله تهريبا جمركيا فأنما ذلك في حالات التصرف غير المشروع، إما اذا حصل المستورد علي موافقة وزاره الاقتصاد والتجارة الخارجية علي التصرف في السوق الداخلي وفق القواعد الاقتصادية المقرره وحصل علي موافقة مصلحة الجمارك وسدد كافة الضرائب والرسوم المقرره والمستحقة علي البضاعة فإنه يحق له بعد ذلك أن يتصرف في البضاعة حيث تأخذ حكم البضائع الواردة واستوفت شروطها.

ولعل نص التجريم هذا في نظام السماح المؤقت والوارد بنص المادة رقم [٩٨] من قانون الجمارك هو الوحيد في النظم الجمركية الخاصة حيث تعتبر أية مخالفة لقواعد أي من هذه النظم [عدا هذه الحالة في السماح المؤقت] مخالفة جمركية.

كذلك فإن الفعل المجرم في نظام السماح المؤقت هو التصرف في غير الغرض الواردة البضاعة من أجله. فإذا كان التصرف في نفس الغرض أي من مصنع الي مصنع آخر للتصدير أيضا فلا يطبق عليه نص التجريم، وكذلك إذا كانت ثمة مخالفة أخرى لنظام السماح المؤقت غير التصرف المشار اليه كأن تكون مخالفة للمدة مثلاً فإنها لا تعتبر تهريبا جمركيا وفق نص التجريم وإنما تعتبر قانونا مخالفة جمركية

يعاقب عليها بالعقوبة المالية المحددة في القانون.

أهمية نظام السماح المؤقت في اقتصاد مصر:
واضح أن نظام السماح المؤقت إنما يهدف بصفة أساسية إلى استيراد مواد أولية في ظل رعاية جمركية واستيرادية بحيث تعفيه مؤقتاً من أية ضرائب أو قيود وذلك بقصد تصنيع هذه المواد أو إدخالها في صناعات وطنية وإعادة تصديرها مرة أخرى إلى خارج البلاد.

فهو نظام يسعى إلى تشجيع حركة التصنيع ومن بعدها حركة الصادرات، ذلك أن أية دولة في العالم تهتم بزيادة حركة صادراتها سواء الغنية أو النامية، والتصدير يعتمد أساساً على منتجات الدولة سواء الزراعية أو الطبيعية أو الصناعية. أما بالنسبة للدول التي لا تتوفر فيها هذه المنتجات الوطنية الخاصة فإنها تعمل على استيراد الخامات والمكونات والسلع نصف المصنعة بقصد تصنيعها وإعادة تصديرها. وتعد اليابان من أنجح تلك الدول في استخدامها لهذا الأسلوب ولعل كونها إحدى القوى الاقتصادية العملاقة في عالمنا المعاصر ما يؤكد قدرات هذا النظام وأهميته.

ولاشك أن لمصر قدرات تصديرية لبعض المنتجات الزراعية كالقطن والأرز والبصل والثوم والفول السوداني والموايح والفواكه ... الخ، وكذلك لبعض المنتجات الطبيعية كالبتروول والأسمدة ... ولبعض من المنتجات الصناعية سواء الوسيطة مثل قوالب الألومنيوم ... أو تامة الصنع كالمنسوجات، والملابس الجاهزة والأثاث ... الخ ولكنها

جميعا ليست بالقدر الملائم ولا تدر عائداً كافياً لمصر .

ونذلك اتجهت مصر في السنوات الأخيرة الي نظام الاستيراد بقصد التصنيع واعادة التصدير وبرزت بذلك أهمية نظام السماح المؤقت كنظام يكفل استيراد سلع اولية أو غير تامة الصنع لأجراء عمليات تصنيعية عليها ثم اعادة تصديرها في صورتها الجديدة بعد التصنيع .

ويحقق هذا النظام عدة اهداف اقتصادية منها تشجيع الصناعات الوطنية وزيادة فرص التصنيع وحجم المشروعات الصناعية، وبما يستتبعه ذلك من زيادة فرص العمل وايجاد مجالات واسعة للعمالة الجديدة، وما يحققه ذلك ايضا من خلق عماله مدربة علي عديد من المجالات الصناعية، ثم اعادة تصدير منتجات مصرية تعود علي البلاد بعمالات اجنبية تستخدم في استيراد السلع الضرورية للبلاد مثل الأغذية والأدوية واستيراد مزيد وجديد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لدعم الصناعة الوطنية أو خلق الجديد منها بما يساعد علي زيادة الإنتاج الصناعي وتصديره . . . وهكذا، ولاشك أن كل هذا في النهاية يحقق عائداً للعمالة المصرية وانتعاش في السوق المحلية ورفع لمستوي المعيشة .

ومن هنا برز دور هذا النظام وأهميته فأهتم به رجال الأعمال من المصريين والعرب والأجانب واهتمت به الدولة علي أعلي مستوياتها ساعية الي تشجيع العمل به وتنظيم احكامه بما يحقق الهدف منه في يسر وانضباط .

دور الجمارك في نظام السماح المؤقت:

يعتبر نظام السماح المؤقت من النظم الجمركية الخاصة فهو نظام جمركي بالدرجة الأولى تحكمه قواعد واحكام قانون الجمارك، وللإجراءات الجمركية دور أساسي وفعال في فشل أو نجاح هذا النظام. فواردات هذا النظام وصادراته تخرج عن إطار قواعد الاستيراد والتصدير وأيه قيود اقتصادية .

ومع ذلك فقد بدأ العمل بهذا النظام في بطنه الي أن جاءت مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتقلد كل من القطاع العام والخاص دورهم في حركة التجارة الخارجية وحركة التصنيع وبالذات في بداية الثمانينات حيث نشط رجال الأعمال المصريين والعديد من المؤسسات الوطنية للخروج من المأزق الاقتصادي وكسر القيود المفروضة علي المشتغلين بالمشروعات والأنشطة الاقتصادية . وعليه فقد اتجه العديد من العقول المصرية المفكرة الي دعم الصناعات الوطنية والعمل علي زيادة الصادرات تحقيقاً للتوازن في ميزان المدفوعات .

ولقد تلاحظ وسط هذا الجو أن القواعد التي يعمل في ظلها هذا النظام لايمكن أن تؤدي الي تحقيق نجاح ملموس أو تشجيع رجال الأعمال لممارسة دورهم تحقيقاً للأهداف المرجوة، وباتت هذه القواعد غير قادرة بل ومعوقه تحتاج الي إعادة للنظر .

وعلي سبيل المثال تحدث واقعة استيراد المواد الأولية عبر جمرك معين وفي زمن معين فيعترض الأفراج عنها إجراءات معقدة ووقت قد يطول- ثم تسير عملية التصنيع وسط جو لايشجع علي نجاحها وتحت

رقابة منامية وجمركية تهتم بالرتابة أكثر من التيسير للتصنيع، ثم يتم التصدير وتأتي مرحلة رد الضمان وكانت هي أصعب وادق المراحل بل واسوأها فطورة علي سريان النظام فقد كان المصدر يحتاج الي العديد من النماذج والمستندات يصعب بل يستحيل احيانا تقديم البعض منها فإن قدمها تطول فترة دراستها والتحري عنها لمدد لا تقل عن سنة كاملة تدخل خلالها مراجعات وانتظار لورود قيم البضائع المصدرة الي البنوك المصرية .

فضلاً عن عدم وجود نظام يربط بين واقعتي الاستيراد والتصدير الأمر الذي قد تتوة معه المستندات فيستحيل رد الضمانات .

وكل هذه العوامل كانت بحق وصدق معوقات لنجاح نظام السماح المؤقت رغم اهميته وحيويته في تشجيع الصناعات القومية اذ كيف يطبق المصدر صبراً علي طول الهدة التي تصل الي سنة بل الي سنوات ليسترد بعدها الامانة النقدية أو الضمان المصرفي رغم تمام التصدير، مع تحملة اعباء فوائد هذه الضمانات وحرمانه من معاودة تشغيلها .

ولذلك شهدت الجمارك في أوائل الثمانينات حركة جمركية صادقة لتتقية هذا النظام من الإجراءات غير المبرره وغير المنطقيه والمعوق تزامنت مع صياغة قواعد جديدة مدروسة لأحكام الحركة المستندية لهذا النظام ولقد روعي من هذه القواعد البساطة واليسر وعدم التعقيد والاتساق مع المنطق كل ذلك حتي يسهل علي رجال الجمارك والمتعاملين معهم تطبيقها وحتى نصل في النهاية الي تحقيق اهداف تلك القواعد التي تتمثل في تشجيع الاستيراد والتصنيع والتصدير وفق احكام السماح المؤقت .

احكام قرار وزير المالية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل القواعد الخاصة بنظام السماح المؤقت

جاء هذا القرار كناية لتحقيق اهداف السماح المؤقت وتعديل القواعد التي تحكمه بما يساعد علي تحقيق ذلك حيث الغي القواعد السابق العمل بها، وعمل علي وضع قواعد مرنة وميسرة تحكم هذا النظام.

نص في مادته الاولى علي أنه يجوز تطبيق نظام السماح المؤقت علي المواد الأولية المستوردة للهيئات العامة والقطاع العام والخاص والتعاوني والاستثماري بقصد تصديرها بالجمهورية وكذا الأصناف المستوردة لأجل اصلاحها أو تكملة صنعها اذا طلبت الجهة معاملتها وفقا لهذا النظام بموجب اقرار منها علي أن يتم تحديد مواصفات الصنف عند التصدير والأشتراطات اللازمة لذلك بناء علي توصية الجهة المختصة التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة وذلك في الفترة الي ما قبل اعادة التصدير، كما تختص هذه الجهة بتحديد نسبة العادم في التصنيع وما يكون منها ذا قيمة للأغراض الجمركية لتحصيل ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم.

وواضح من هذا النص وكأنه دعوه الي كل القطاعات وفق هذا النظام دون تفرقة سواء كانت قطاع عام أو خاص أو استثماري أو فردي أو من الجهات الحكومية . وتحقيقاً للمرونة فقد ترك القرار تحديد المواصفات الفنية للجهة المختصة بوزارة الصناعة .

- ٣- اصدار قرارات الاعفاء من تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجمارك .
- ٤- اصدار قرارات الاعفاء من تقديم التأمين أو الضمان المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون الجمارك وفقاً للشروط والأوضاع الصادرة طبقاً لأحكام الفقرة السابقة إذا وجدت ظروف أو اسباب مبررة .

اما بالنسبة للمنتجات النهائية التي استخدمت فيها المواد والأصناف المستوردة تحت نظام السماح المؤقت والذي تعلق إعادة تصديرها أو ادخالها منطقة حرة وفق ما تقتضيه المادة ٩٨ من قانون الجمارك [والتي أعتبرت التصرف فيها تهريباً جمركياً]، فقد وضع لها القرار الوزاري قاعدة عادلة وميسرة فأجاز في مثل هذه الحالة تسوية الضرائب والرسوم الجمركية التي تم الاعفاء منها بسدادها مضافاً إليها اعلي سعر فائدة دائن معلن من البنك المركزي المصري عن المدة من تاريخ الإفراج وحتى تاريخ السداد، اذا كانت هناك أسباب مبرره تقبلها مصلحة الجمارك وبعد موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبشرط ألا تكون المواد المستوردة من السلع المحظور استيرادها .

كما ألغى القرار الوزاري مجموعة من النماذج التي اثبت العمل عدم جدواها أو صعوبة الحصول عليها، وفوض رئيس المصلحة في اصدار قرار بالنماذج التي تستخدم في اثبات المواد والأصناف التي تتمتع بنظام السماح المؤقت والدروباك .

والغى القرار الوزاري ايضاً كل القواعد السابقة والتي كانت تحكم

هذا النظام بعد أن ثبت عدم قدرتها علي مسيطرة التطوير وانجاح النظام.

القواعد الموضوعية والأجرائية لنظام السماح المؤقت:
أهتمت مصلحة الجمارك بتنظيم الدورة المستندية لبضائع السماح المؤقت واجراءات هذا النظام علي النحو التالي:

١- إنشاء ادارة عامة للسماح المؤقت والدروبك مقرها مصلحة الجمارك بالقاهرة تتجمع فيها مستندات الواردات بنظام السماح المؤقت والدروبك، وكذلك مستندات الصادرات حيث يقوم المختصون بتجميعها واتخاذ اجراءات رد الضمانات.

٢- إنشاء مجمع جمركي خاص ببضائع السماح المؤقت والدروبك بكل من الإدارات المركزية التنفيذية [جمارك الاسكندرية - جمارك القاهرة - جمارك بورسعيد - جمارك السويس]، ويشكل هذا المجمع من قسم التعريف - وقسم الاجراءات - وقسم السجلات والمتابعة والسكرتارية، مع تعزيز هذه المجمعات بعدد من مديري التعريف ومراجعي وكتبه الاجراءات والسجلات والسكرتارية، وتجهيز بالادوات وآلات التصوير اللازمة لمباشرة الأعمال الموكولة اليه.

وتختص هذه المجمعات بتلقي اقرارات الوارد واقرارات الصادر عن البضائع الواردة والمصدرة وفق احد النظامين المشار اليهما وتسجيلهما بنفتر ٦٤م لكل نظام علي حدة واتهام كافة مراحل الاجراءات عن الوارد والصادر طبقا لاحكام وقواعد النظام.

وعلي أن يتم إجراءات معاينة بضائع الوارد في موقع التخزين أو التشوين بمعرفة المثلث ومساعدة التابعين لمجمعات الوارد حسب التوزيع الجغرافي، كما تتم إجراءات دخول وشحن البضائع المصدرة من منافذ جمارك التصدير حسب الإجراءات المقررة.

٣- وتحدد قواعد الإجراءات الواجب اتخاذها علي البضائع الواردة والمصدرة وفق النظامين وكذا النماذج المستخدمة علي النحو التالي:

أ- إجراءات الوارد:

- يقدم الأقرار الجمركي [نموذج ٢٢ك.م] عن بضائع الوارد وفق معاملتها بنظام السماح المؤقت أو الدروباك الي مجمع السماح المؤقت والدروباك في القطاع التنفيذي المختص حيث تتم إجراءات المرحلة الأولى من حيث فحص المستندات وتسجيل الأقرار الجمركي والتأشير بالإجراءات الواجب اتباعها.

وبمرعاه تخصيص دفتر ٤٦ك.م خاص بكل نظام منهما علي حدة وفي نهاية المرحلة يحصل صاحب الشأن أو مندوبة علي بيان أمر المعاينة ونسخة من الفواتير وقوائم التعبئة واذن التسليم والمستند الاستيرادى للتوجة الي مكان البضاعة لأجراء المعاينة.

- تتم المعاينة والتثمين واخذ العينات القانونية وفقا لتأشيرات الإجراءات علي بيان أمر المعاينة وبمعرفة المثلث ومساعدة التابعين لمجمع الوارد الذي وردت عن طريقه البضاعة.

- يعتمد مدير التعريفه بمجمع السماح المؤقت والدروباك قرار المثلث

وتتخذ اجراءات حساب الضريبة ومراجعتها وتحرير اذن الإفراج من أصل وصورة بالبيانات التفصيلية خاصة الكميات والأصناف بوضوح كاف وحصول المستحقات وإيداع الضمانات المقررة واستخراج القسائم.

ولمدير التعريف أن يحضر المعاينة بنفسه في الموقع مع المئتمن عند الاقتضاء وله أن يكتفي بالعينات وبيانات المعاينة، كما يتعين عليه اجراء الخصم الاستيرادي في حالة تقديم موافقة استيرادية من واقع البيانات الواردة في الملف وبيان امر المعاينة .
- وفي منفذ الصرف يتم توضيح الكميات التي يتم الإفراج عنها وتحديد العجز أو الزيادة .

ويسلم صاحب الشأن أصل اذن الإفراج مقابل توثيقة بالاستلام ويعتمد هذا الأذن من مدير مجمع السماح المؤقت والدروبك ويختم بخاتم الدولة [لها لهذا الأذن من أهمية في رد الضمان أو الضرائب].

- وتجري مراجعة دقيقة في صباح كل يوم علي كافة الأقرارات والمستندات وتضم إليها الضمانات والعينات وتحال الي الإدارة العامة المركزية للسماح المؤقت والدروبك بالقاهرة في نفس اليوم.

ب- اجراءات التدبير:

- يقدم الأقرار الجمركي عن الصادر [نموذج ١٣ ك م] مرفقاً به الموافقة الصادرة من الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة مع طلب معاملة البضاعة بنظام السماح المؤقت أو بنظام الدروبك رفق المستندات اللازمة وذلك الي مجمع السماح المؤقت والدروبك في

القطاع الحكومي حيث تتم اجراءات فحص المستندات والتسجيل بدفتر ٦٤٠م واستخراج اذن افراج الصادر وعليه الاجراءات الواجب اتخاذها، ويسلم هذا الاذن لصاحب الشأن لاتهام اجراءات دخول البضاعة وشحنها.

- ثم يتجه المصدر الي منفذ الصادر لادخال البضاعة ومعابنتها واخذ العينات والمطابقة علي بيانات نسخة اذن افراج الوارد، وعلي ادارة حركة تجميع كارتات الدخول مع اذن افراج الصادر وتسليمها لقسم اجراءات مجمع السماح المؤقت والدورباك بمجرد انتهاء التصدير.
- ويقوم المراجع المختص بقسم الاجراءات باثبات بيانات التصدير من واقع اذن الافراج والكارتات في المكان المخصص لذلك في اذن الافراج للوارد وفي الخانة المخصصة لهذا الغرض في اقرار الصادر.

- ويتم تصدير الاستثمار المصرفية للبنك فاتح الاعتماد في نفس اليوم مع التأشير علي الاقرار ببيانات تصدير هذه الاستثمارة .
- يتم تصوير اقرار الصادر من صورتين بمعرفة مراجع الاجراءات واعتماد الاجراءات والاقرار والصورتين من مدير المجمع وختمها .

ويؤشر بخط واضح علي احدي الصورتين بأنها مخصصة للادارة العامة المركزية . لسماح المؤقت والدورباك، وعلي الثانية بأنها مخصصة لمصلحة الضرائب علي الاستهلاك.

ويؤشر علي الاقرار الاصلي بما يفيد تسليم الصورتين لصاحب الشأن مع توقيعة بالاستلام.

- ويحال اقرار الصادر في اليوم التالي الي الادارة العامة المركزية للسماح المؤقت والدروبك مع العينات التي اخذت للبضاعة المصدرة .

ج- اجراءات استرداد الضمان أو الضرائب:

- يتقدم المصدر بطلب استرداد الضمان عن نظام السماح المؤقت - أو الضرائب عن نظام الدروبك الي الادارة العامة للسماح المؤقت والدروبك شخصيا أو عن طريق مندوب أو بالبريد المسجل بعلم الوصول علي أن يوضح بالطلب كافة البيانات عن العواد الواردة وارقام اقرارات الوارد وتاريخها والقسائم ونسب التشغيل والكميات المصدرة

وارقام الاقرارات الجمركية الخاصة بالصادر أو التسليم وتاريخها - ويرفق بطلبه هذا المستندات الآتية :

- اذن افراج الوارد مختوما من كل من مجمع السماح المؤقت في جمارك الوارد ومن المجمع المختص في جمارك الصادر .

- صورة الأقرار الجمركي [٣١ك م] المخصصة للادارة المركزية للسماح المؤقت والدروبك والسابق حصوله عليها عند التصدير معتمدة ومختومة .

- الموافقة الصادرة من الرقابة الصناعية موضحا بها الصنف عند الورد ونسب التشغيل والصنف عند التصدير .

- يتم فحص المستندات والمطابقة بالادارة العامة للسماح المؤقت والدروبك، ويتم رد الضمان أو الضريبة المستحقة ردها خلال اسبوع من تاريخ تسجيل الطلب ويجوز مد المدة الي اسبوعين لأسباب

ثم تحال الأوراق الي الخبرة الحسابية لأجراء المراجعة الميدانية والتأكد من سلامة الاسترداد .

١- احكام عامة :

- يكتفي في مجال الأفراج بنظام السماح المؤقت عن البضائع الواردة بالاقرار المقدم من المستورد بمعاملة الوارد بهذا النظام دون اشتراط القيد المسبق بجداول السماح المؤقت، كما لايشترط تقديم موافقة الرقابة الصناعية عند الأفراج اكفاء بتعهده في الطلب بتقديم هذه الموافقة قبل أو عند التصدير، ويطبق نفس الحكم علي بضائع الدروباك عند الاعلان عن الرغبة في معاملة الواردات بنظام الدروباك .

تصدر قرارات ادراج الصنف في جدوال السماح المؤقت والدروباك متضمنه الصنف عند الورود والصنف عند التصدير ونسب التشغيل وفق تقرير الجهة المختصة في وزاره الصناعة وذلك في حالة ثبات هذه النسب، وفي حالة ما اذا كانت متغيرة فيكتفي بذكر عبارة "حسب اشتراطات الصناعة" امام الصنف .

تتم متابعة دقيقة من ادارات السماح المؤقت المختصة لكافة البضائع لديها وتوجيه كتاب متابعة لصاحب الشأن قبل انتهاء المدة المحددة للتصدير بخمسة عشر يوما، علي أن يحرر انلار نهائي بتطبيق احكام لقانون في نفس يوم انتهاء المدة وتحرك دعوي التهرب بمجرد

انقضاء الهدنة بخمسة عشر يوما اذا لم يتقدم المستورد بما يفيد
اعادة التصدير .

وعلي هذه الإدارات احالة صورة من كافة المحررات الي الإدارة
العامة المركزية للسماح المؤقت والدروباك .

- يكتفي بالتصديق علي الفواتير الأصلية عن البضائع الواردة من
التمثيل الدبلوماسي المصري في الخارج دون اشتراط اعتمادها من
البنوك فاتحة الاعتماد .

- يكتفي بالمستندات المحددة في قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٨
لسنة ١٩٨٦ [سابقة الذكر] لاستيراد الضمانات والضرائب المستحق
ردها دون تعليق هذا الرد علي جميع مستندات الوارد أو الصادر
اكثفاء بأقرار المصدر بمسئوليته الكاملة عن صحة البيانات
والمستندات المقدمة منه علي أن تتم تسوية الأوراق نهائيا بعد
المراجعة علي مستندات الوارد والصادر التي تحال من الجمارك
المختصة .

وتؤجل المراجعة الميدانية الي ما بعد الاسترداد ما لم تكن قد
سجلت علي المصدر مخالفة سابقة للنظام .

شروط واوضاع ضمانات الأفراج وفق نظام السماح المؤقت:
حدد رئيس مصلحة الجمارك بقراره رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٦ الشروط
والاوضاع الخاصة بضمانات الأفراج عن البضائع الغاضعة لنظام السماح
المؤقت علي النحو التالي:

- ١- تقديم تأمين نقدي بالضرائب والرسوم المستحقة .
- ٢- أو تقديم ضمان مصرفي بهذه المستحقات من أحد البنوك المعتمدة صالح حتي تاريخ إعادة التصدير .

ويعني المستورد من تقديم هذه الضمانات بالشروط والأوضاع التالية :

- ١- اذا قدم تعهدا من احدى الوزارات او المصالح الحكومية أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو أحد البنوك المعتمدة بسداد المستحقات الجمركية في حالة عدم إعادة التصدير .
 - ٢- أن يكون للمستورد خطاب ضمان مصرفي صالح أو حساب جاري مودع في الجمارك يغطي المستحقات المطلوبة .
 - ويجوز استخدام الرصيد المتبقي من خطابات الضمان المودعة بالجمارك عن عمليات سابقة في ضمان الضرائب والرسوم المستحقة عن بضاعة أخرى واردة بهذا النظام متى كان خطاب الضمان المقدم يسمح بذلك .
- كما يجوز قبول خطاب ضمان بالأجزاء المتبقية من البضاعة في حالة التصدير الجزئي مقابل استرداد خطاب الضمان الأصلي :

نظام المستودعات المستخدمة في تخزين بضائع السماح المؤقت :
يتضح فيما سبق أن ثمة نظام قانوني وجمركي محكم بات يحكم نظامي السماح المؤقت والدروباك وأن الجمارك طورت اجراءاتها علي

النظامين بما يحقق الأهداف المرجوة منهما، كما وأن هذه الإجراءات تؤدي في تسلسل وتتابع منطقي مستهدف تحقيق مصلحة البلاد المتمثلة في تشجيع حركة التصنيع وكنا حركة التصدير.

ولقد نقيت هذه الإجراءات والنظم ترحيباً من المتعاملين مع الجمارك وفق النظامين- ومع ذلك فقد طلت مشكلة هامة تحتاج الي حل الا وهي مشكلة عبء الضمانات المقدمة في نظام السماح المؤقت- وهي كما سبق القول الأمانة النقدية أو الضمان المصرفي الذي يغطي كافة الضرائب المستحقة أو التعهد من احدى الجهات المنصوص عليها في قرار رئيس المصلحة رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٦ سابق الذكر، وحيث تلاحظ للجمارك ورجال الأعمال أن الأجهزة الصنوط بها اعطاء التعهد وهي الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات القطاع العام أو البنوك لاتعطي هذا التعهد الا علي وارداتها تحت هذا النظام وانها تحجم عن منحة الي القطاع الخاص أو اي من رجال الأعمال الأمر الذي دعي رجال الأعمال والجمارك تحت الرغبة في تشجيع النظام الي ايجاد حل يحد من عبء هذه الضمانات.

وقد اسفرت العديد من اللقاءات بين الجمارك ورجال الأعمال وجميع الأجهزة المعنية في الدولة بتشجيع الصناعات الوطنية والتصدير عن ثلاثة اقتراحات للتخفيف من هذا العبء علي النحو التالي:

الاولي: اقتراح قبول التعهدات الشخصية من المستوردين من القطاع الخاص بسداد الضرائب والرسوم في حالة عدم اعادة التصدير

قياساً علي النظام المطبق بالنسبة لشركات القطاع العام واكتفاء بالعقوبات التي توقع وفق القانون في حالة التصرف في البضائع التي يفرج عنها بنظام السماح المؤقت أو في حالة عدم إعادة تصديرها .

الثاني: الاكتفاء بضمان مصرفي يغطي نسبة من الضرائب والرسوم بدلاً من كامل الضرائب والرسوم وتغطيه النسبة الباقية بتعهدات من المستفيدين بالنظام علي أن تتعمد من جهة مضمونة .

الثالث: اقتراح ايداع البضائع التي يفرج عنها بنظام السماح المؤقت في مستودع خاص خاضع للرقابة الجمركية لحين إعادة التصدير مع معالجة موضوع ضمانات المستودعات الخاصة .

وبداسة هذه المقترحات اتضح أن الأصل في التعهدات المقبولة جمركياً أن تكون مضمونة تجنباً لما تتعرض له الضريبة من مخاطر الضياع، وأنه من غير المنطقي أن تقبل تعهدات القطاع الخاص قياساً علي تعهدات الحكومة والقطاع العام باعتبار أن التعهدات الأخيرة مضمونة من الدولة بحكم موازنات هذه الجهات وهذا لا يتحقق في تعهدات الأفراد والقطاع الخاص، وأما بالنسبة للعقوبات القانونية لدي مخالفة احكام النظام فإن هذه العقوبات ليست ضماناً للضرائب والرسوم الجمركية والتي يعتبر سدادها هو المقابل لاستهلاك البضائع داخل البلاد ولا يغني عن أدائها العقوبات المقررة .

وبالنسبة للاقتراح الثاني فإن الضمانات ينبغي أن تغطي كامل الضرائب والرسوم الجمركية وليس جزءاً منها حيث لا يغني أداء الجزء

عن أداء باقي المستحقات، ومع ذلك فإن تغطية جزء من هذه المستحقات بضمان مصرفي أو تأمين مالي ثم تغطية الباقي بتعهد مضمون أو مقبول جبركيا بشرط أن يكون هذا التعهد صادرا من الجهات المحددة في قرار رئيس المصلحة رقم ٥٦ المشار اليه أو أي جهة أخرى في مستواها الرسمي والمالي، إذ يمكن علي سبيل المثال النظر في احد البديلين الآتيين:

- أن يلتزم بنك تنمية الصادرات بأصدار تعهدات منه أو ضمانات ذات اعباء مخففة لصالح المصدرين باعتبار أن الأغراض التي انشأ البنك من اجلها ينبغي أن تتسع لتخفيف اعباء التصدير.
- النظر في امكان قبول تعهدات من اتحاد الغرف التجارية بسداد المستحقات الجمركية في هذا النظام بشرط أن يودع المستورد ضمانا يغطي ما لا يقل عن ٢٥٪ من هذه المستحقات.

واما بالنسبة للاقتراح الثالث والخاص بإيداع البضائع التي يفرج عنها بنظام السماح المؤقت في مستودع خاص خاضع للرقابة الجمركية- فقد رأت الجمارك امكان تطبيقه مع معالجة موضوع الضمانات المقرره علي الأيداعات الخاصة وذلك للأسباب الآتية :

- كبضائع المفرج عنها بنظام السماح المؤقت تحت الرقابة الجمركية يوفر ضمانا جديا بعدم التصرف الكامل فيها.
- أن مخاطر التصرف الجزئي أو العجز المحتمل يمكن تغطيته بضمان مصرفي يعادل ٢٥٪ من الضرائب والرسوم علي الطاقة التخزينية

خاصة إذا أخضع المخزون لجرد دوري، وأغلق المستودع بقليلين يكون
مفتاح أحدهما في عهدة صاحب المستودع والآخر في عهدة مندوب
الجمارك المقيم في المستودع الخاص.

- أن هذا الموضوع قد عاصر دراسة شاملة للتخفيف بصفة عامة من
أعباء ضمانات المستودعات بناء على توصيات من عدة جهات ومجموعة
من الوزراء المعنيين خصوصاً وزير البترول والثروة المعدنية ووزير
الصناعة وانتهت هذه الدراسة إلى صدور قرار وزير المالية رقم
٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة
١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات وتضمن القرار الأخير التخفيف
من عبء ضمانات المستودعات بحيث تحدد هذه الضمانات بتأمين مالي
يغطي ما لا يقل عن ٢٥٪ من الضرائب الجمركية التقديرية لكامل
الطاقة التخزينية للمستودع. وضمان مصرفي يغطي باقي التزامات
صاحب المستودع، وأجاز القرار لرئيس مصلحة الجمارك بالنسبة
للمستودعات التي يرخص بها لأحدي الجهات الحكومية أو هيئات
القطاع العام أو شركائه قبول تعهد صريح موقع من الوزير أو رئيس
هيئة القطاع العام أو رئيس الشركة بدلاً من الضمان المصرفي.

قرار رئيس الجمارك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩:
ولذلك أصدرت مصلحة الجمارك قرارها رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن
ضمانات المستودعات المستخدمة في تخزين بضائع السماح المؤقت ووردت
أحكامه على النحو التالي:

١- إجازة الترخيص للمستوردين والمصدرين بنظام السماح المؤقت باقامة

مستودعات خاصة أو عامة تخصص لتخزين المواد والأصناف التي
يتم استيرادها وفق لأحكام نظام السماح المؤقت، وبشرط ابتداء
ضمان يغطي التزامات صاحب المستودع الناشئة عن قانون الجمارك
وأحكام القرارات المنظمة .

٢- أن هذه الضمانات تتحدد كما يلي:

أ- تأمين مالي يغطي مالا يقل عن ٢٥٪ من الضرائب الجمركية
التقديرية لكامل الطاقة التخزينية للمستودع .

ب- ضمان مصرفي يغطي باقي التزامات صاحب المستودع .

ج- يجوز بقرار من رئيس المصلحة قبول تعهد صريح من رئيس
اتحاد الغرف التجارية أو رئيس الغرفة التجارية أو رئيس
الغرفة الصناعية المختصة بدلاً من الضمان المصرفي المنصوص
عليه في البلد "ب" .

٣- أن يؤدي الضمانات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمارك رقم
٥٦ لسنة ١٩٨٦ عند الأفراج من المستودعات الخاصة المشار
إليها عن المواد والأصناف الخاضعة لنظام السماح المؤقت فضلاً عن
تطبيق الإجراءات المقررة بشأن هذا النظام - مع مراعاة أن يغطي
الضمان الضرائب والرسوم المستحقة على الكمية المسحوبة فقط من
المستودع عن الفترة التي تتضمنها عمليات التصنيع ولحين اتمام
التصدير . [وهذا الضمان بالاشك سيكون ضليلاً بقدر ماتم سحبه
ويمكن تغطيته بحساب جاري لدى الجمرک المختص] .

وهكذا يبدو نظام السماح المؤقت بأهميته الاقتصادية التي جعلت
قانون الجمارك يتخلى في شأن هذا النظام عن حرصه على الحماية

واهتماما بربط وجباية الضريبة الجمركية وينتهج نهجا اقتصاديا يهدف
الى تعليق الضرائب الجمركية بموجب ضمان ولمدة محدودة لغرض أهم
وهو تشجيع الصناعات الوطنية والتصدير .

كذلك يتلاحظ أن السياسة الجمركية والاقتصادية للدولة عملت علي
تشجيع هذا النظام فافردت له خطوات منطقية متتابعة تجاوزت فيها
الروتين العادي وخرجت علي القواعد القانونية والأجرائية العامة لتتلائم
مع أهداف النظام، وعملت علي حل المشاكل والصعوبات التي تقابله
وأهمها مشكلة اعباء الضمانات فأتت لها بحلول مناسبة ليس فيها تفريط
لحقوق الخزنة العامة من جهة، وحلت بها مشاكل التطبيق من جهة
أخرى- فتحققت بذلك عوامل نجاح هذا النظام وتقدمة .

وعلي ذلك فليس كل صنف وارد يحق رد الضريبة عنه اذا ادخل في صناعة محلية واعيد تصديره مصعاً، فنظام الدروبك قد شرع لتصنيع المواد والخامات والاستكمال لتصنيع المنتجات نصف المصنعة من اجل اعادة تصديرها وليست كل السلع الأجنبية الواردة مما يصح ان تتمتع بنظام الدروبك لأن البعض منها قد يكون تام الصنع وبذلك لا يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام، وقد تكون بعض الاصناف من الخامات والمستلزمات التي لايعود تصنيعها في البلاد بالنفع المناسب لها، او قد يكون تصنيعها في مصر غير ملائم من حيث احوال وظروف الصناعة في مصر واطرافها الاجتماعية او لظروف البيئة والاحوال الجوية والفنية غيرها .

والجهة الفنية التي يمكنها تقدير هذه الملاءمات هي وزارة الصناعة [مصلحة الرقابة الصناعية] بإمكانياتها الفنية والتخصصية . وتقوم هذه الجهة بدور اساسي في نظام الدروبك حيث تحدد النواحي التالية :

أ- ظروف البيئة والاحوال الجوية والطبيعية .

ب- تحديد نسب التصنيع للمواد المستوردة ونوعية المنتجات .

ج - تحديد نسب الهالك والعدم من المواد المصنعة

وعلي اساس ذلك يصدر وزير المالية [او رئيس مصلحة الجمارك بالتفويض] الجداول المتضمنة تحديداً للاصناف المتمتعة بنظام الدروبك وشروط كل صنف .

الفصل السادس

نظام رد الضرائب الدروباك

تعريف

الدروباك نظام جمركي خاص ينظم رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة الي الخارج. ومفهوم ذلك ان تستورد مواد اجنبية من الخارج وتعامل معاملة البضائع الواردة من حيث سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والضرائب علي الاستهلاك. وان تعامل بالقواعد الاستيرادية المنظمة للاستيراد وغيرها من القواعد الرقابية ثم يتم تصنيع هذه المواد في مصر او ان يتم ادخالها في صناعة وطنية وبعدها يجري تصدير هذه المنتجات الي خارج البلاد وعند ذلك يحق رد ماسبق تحصيله عن المواد المستوردة من ضرائب جمركية وضرائب علي الاستهلاك.

قواعد وشروط رد الضرائب

- ١- اثبات سبق سداد الضرائب المطلوب استردادها
وهذا امر طبيعي ومنطقي حيث يتعين ان تكون شمة ضرائب جمركية قد تم سدادها عند الاستيراد حتي يطالب بردها عند التصدير.

ويتم الرد هنا وفقا للقواعد القانونية والاجرائية السابق شرحها في نظام السماح المؤقت.

٢- شرط المدة:

حيث يشترط نقل المصنوعات بمعرفة المستورد او بمعرفة الغير الي منطقة حرة او اعادة تصديرها وعلي ان يتم ذلك قبل نهاية السنة المالية لتاريخ اداء تلك الضرائب.

ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من وزير المالية [رئيس مصلحة الجمارك بالتفويض] اذا كانت هناك اسباب مبررة.

٣- المعاملة الاستيرادية:

حيث يتعين ان تكون المواد والاصناف الواردة قد عولمت بالقواعد الاستيرادية المقررة فلا تكون من البضائع المحظورة مثلا، وان كانت من البضائع المقيدة يتعين استيفاء الشروط بالعرض مثلا علي الجهة الواجب العرض عليها واجازتها، واستيفاء غير ذلك من قواعد العرض علي لجنة البنوك الجمركية وفتح الاعتماد وفقا للقواعد المقررة.

٤- أن يكون الطنف مدرج بجدول الدروب5:

حيث انه تطبيقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الجمارك يتعين بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الصناعة المصنوعات التي ترد عنها الضرائب الجمركية والضرائب علي الاستهلاك. والعمليات الصناعية التي تحتم عليها والمواد التي تدخلها ونسبتها والشروط اللازمة لذلك.

د- شروط عينية البضاعة:

ويقصد بالعينية تطابق الاصناف المستوردة مع الاصناف المصدرة علي ان العينية المقصودة في نظام الدرباك وفق النص القانوني هي التأكد من ان تكون المواد المستوردة قد ادخلت في تصنيع السلع المصدرة طبقا للنسب والشروط التي تحددها الرقابة الصناعية .

وفي ذلك تنص المادة ١٠٤ من قانون الجمارك علي أنه اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت علي الاصناف الواردة قد غيرت معالمها بحيث يتعذر معها الاستدلال علي عينيتهما فيجوز الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صنعها عادة الاصناف المستوردة وبشرط سبق استيراد هذه الاصناف من الخارج .

هذا ويعامل نظام الدرباك بالاجراءات والقواعد الهيسبة التي تضمنها قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٧ رقم ٥٨ السابق شرحهما اسوة بنظام السماح المؤقت من حيث الاجراءات في جمارك الورد وفترة التصنيع وفي جمارك التصدير ورد الضرائب والمستندات اللازمة .

ويتشابه نظام الدرباك مع نظام السماح المؤقت في الاهمية الاقتصادية لمصر وفي ان كل منها يسعى الي تحقيق اهداف وسياسات اقتصادية واجتماعية للدولة بعيدة عن تحقيق ضرائب ورسوم جمركية وانما سعيا وراء تنشيط الصناعات الوطنية بقصد اعادة التصدير، وخلق فرص عمالة للايدي العاملة المصرية وتحجيم البطالة، ورفع اسم مصر في

الاسواق العالمية بالانتاج المصري الذي يغزو الاسواق الاجنبية، وتخفية البنوك المصرية بنقد اجنبي حر ناتج عن الفرق بين قيم المواد المستوردة وقيم المنتجات المصرية .

اوضاع اخرى لنظام الدروباك

لا يقتصر نظام الدروباك علي تنظيم رد الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب علي الاستهلاك السابق تحصيلها علي المواد الاجنبية المستوردة بعد تصديرها واعادة تصديرها وانما يمتد ايضا ليشمل حالات اخرى تتمتع بهذا النظام وهي:

اولا: رد ضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها علي المصنوعات المحلية التي تصدر الي الخارج وهذا الموضوع سنتناول شرح اجراءاته في موضعها .

ثانيا: رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند تصدير البضائع الاجنبية المستوردة التي لا يكون لها مثيل من المنتجات المحلية وبشرط التثبت من عينتها- وان يتم التصدير خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها وذلك بالشروط التي يقررها وزير المالية .

ويشترط ان يقدم طلب استرداد الضريبة عن هذه البضائع خلال سنة من تاريخ اداء الضرائب المستحقة عليها وذلك علي النموذج الجمركي والمتضمن كافة البيانات اللازمة لاثبات عينية البضاعة المطلوب اعادة تصديرها ورد الضرائب عنها .

والا تكون هذه البضاعة قد استعملت في البلاد او من الاصناف
القابلة للتلف او النقصان او الادخنة بجميع انواعها .

ولرئيس الجمارك في جميع الاحوال ان يتجاوز عن تقديم
المستندات او اي منها متى كان من الممكن التحقق من عينية
البضاعة .

ثالثا: رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السابق
تحصيلها عند تصدير معدات او مهمات او بضائع سبق
استيرادها ورفض قبولها نهائيا لاي سبب من الاسباب، وذلك
بشرط اتمام تصديرها خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها .

رابعا: رد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير عن البضائع
والمواد المحلية اذا اعيد استيرادها من الخارج او سحبها من
المنطقة الحرة بالحالة التي كانت عليها عند التصدير او عند
دخولها المنطقة الحرة وذلك وفق ما يقرره وزير المالية .

تطوير نظام رد الضرائب

نظام الدروبك واحد من النظم الجمركية العامة ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية كما سبق القول بسعيه الي تنشيط الصناعات الوطنية واقامة صناعات وطنية جديدة، وكذلك تنشيط حركة المصادرات .

وهو مثار اهتمام الدولة واجهزتها وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في مجال الصناعة والتصدير .

ومع ماشهده البلاد من تطوير لنظامي السماح المؤقت والدروبك الا ان هذه الاجهزة تسعى دائما الي مزيد من التطوير والتيسير حتي تنهض حركة المصادرات بصورة مؤثرة ويكون لها دورها الاساسي في الاقتصاد الوطني .

وقد تشكلت لجان من المهتمين بنشاط التصدير في اطار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واسفرت دراسات هذه اللجان عن عدة اقتراحات لتشجيع المصادرات وزيادة حجمها نوجزها فيما يلي:

اولا : العمل علي تطبيق نظام TAX REBATE

وهو نظام لرد الضرائب والرسوم السابق تحصيلها علي المواد التي تدخل في تصنيع السلعة المصدرة وذلك برد نسبة من قيمة السلعة المصدرة بمجرد تقديم مستندات الشحن وقد يحمل رد هذه المبالغ اعانات تصديرية لتشجيع المصادرات ومايستتبعه ذلك من تشجيع لصناعات التصدير

واقامة مناعات متخصصة في هذا المجال .

واوضحت هذه الدراسات ان دولا نامية اخرى متقدمة قد اعتمدت علي هذا النظام في مجال تنشيط الصادرات .

حيث تمنح البرازيل نسبة خصم ١١٪ من قيمة البضائع الصادرة بمجرد اتمام اجراءات التصدير .

وتعطي سيرانكا المصدر الحق في استرداد نسب معينة من قيم السلع المصدرة وتتراوح هذه النسب بين ٣٪ ، ٢٠٪ حسب درجة التصنيع .

وتمنح الولايات المتحدة مزايا ضريبية للشركات المصدرة وذلك باعفاؤها جزئيا من الضرائب علي الدخل .

وتعفي فرنسا المصدر من الضريبة المضافة علي القيمة وتعمل نفس التيسير معظم الدول الاوربية .

ثانيا : حوافز التصدير

بينما اعتمدت دول اخرى علي نظام حوافز التصدير اما في صورة حوافز ضريبية كالاغفاء من الضرائب المباشرة بنسب معينة بحيث تتم المحاسبة مثلا علي ٨٥٪ من قيمة الصادرات، او منح اعفاء ضريبي لشركات التصدير الصغيرة اذا ما اندمجت في شركة واحدة كبرى، وذلك

لمدة محددة [خمس سنوات مثلاً]، أو الإعفاء من ضريبة الإنتاج علي السلع التي يتم تصديرها ، أو باعفاء من الضريبة علي ارباح شركات التصدير التي يزيد عائد صادراتها من العملات الأجنبية عن ٧٥٪ من سعر انتاجها، أو استبعاد المساعدات والمنح المقررة لمشروعات التصدير من وعاء الضريبة .

وقد تكون هذه الحوافز في شكل حوافز جمركية كما يحدث في سنغافورة وكوريا وتايوان من اعفاء المكونات الأجنبية الداخلة في السلع المصدرة من الضرائب الجمركية تماماً .

وقد تكون في صورة حوافز مالية ونقدية، كأن تخفض الدولة من سعر عملتها لزيادة التصدير، أو ان تساهم الدولة بجزء من تكلفة بعض المشروعات اذا ماتم توجيه نسبة من انتاج المشروع للتصدير، أو بمنح الائتمان بفائدة تقل عن النسب السائدة في السوق لسعر الفائدة وذلك لمشروعات التصدير، أو بتقديم قروض لتمويل الصادرات وزيادة هذه القروض مع زيادة المقدرة التصديرية للمشروع .

وقد تكون الحوافز معلوية بمنح اكبر عشر مصدرين مثلاً شهادات تقدير والاعلان عن ذلك في وسائل الاعلام بالدولة .

وانتهت هذه الدراسات الي أن لهذه النظم مزاياها الا انها تلقي بعض الاعباء علي عاتق الدولة .

ومن المزايا مثلا ان صادرات البرازيل قد زادت فعلا خلال عام واحد من ١١.٨ بليون دولار الي ١٧.٩ بليون دولار.

كما ساعد تطبيق نظام الاسترداد والحوافز الاخرى علي قيام سيرلانكا باستكمال تنفيذ كامل حصتها في اتفاقات المنسوجات الثنائية مع الدول المتقدمة وكذلك علي زيادة صادراتها من الاطارات.

وزادت صادرات تركيا في الونة الاخيرة بشكل كبير نتيجة لما انتهجته من نظم مختلفة لحوافز التصدير.

وعن الاعباء فقد اوضحت الدراسة ان معظم الحوافز المشار اليها تلقي اعباء علي كاهل الدول التي تطبقها مما ادي ببعض الدول الي تخفيض مقدار ما تقدمه من حوافز بعد ان تبين لها ضخامته وعدم قدرتها علي الاستمرار فيها.

وكذلك تعرضت بعض الدول الي الانتقاد والى العقوبات من جانب الدول التي تستورد منها باعتبار ان بعض هذه الحوافز يعتبر نوعا من الدعم الممنوع في اتفاقية الجات.

ملاحظات علي مقترحات هذه الحوافز

ولقد تلاحظ علي هذه المقترحات التي تنادي باستخدام نظام TAX REBATE وفي مضمونه اغانات تصديرية، او بنظام حوافز التصدير المشار اليها انه يصعب العمل بها في النظام القانوني

والاقتصادي والمالي المصري للأسباب الآتية:

أولاً: ان التشريع الجمركي [القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣] يقضي في شأن رد الضرائب وفق نظام الدروبك بان ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك السابق حصيلها علي المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية الي الخارج ٠٠٠ الخ [مادة ١٠٢] .

ومفهوم ذلك ان القانون يقضي برد الضرائب السابق حصيلها ولم يسمح القانون يتجاوز هذه المبالغ في أي شكل من الأشكال سواء كان في صورة اعادة تصدير او حوافز او غيرها، ومن ثم فان تقدير مثل هذه الاعانات او الحوافز امر يعتبر مخالفاً للقانون الجمركي .

ثانياً: ان الأوضاع الاقتصادية سواء في مصر او خارجها تعارب مثل هذه الاعانات والحوافز التي تعتبر مخالفة لاتفاقية الجات، ولذلك فان منتجات الدول التي تتمتع باعانات وحوافز التصدير تتعرض لعقوبات اقتصادية من الدول المستوردة وقد تتعرض الي تكتلات من الدول الأخرى ضد هذه المنتجات .

وفي قانون الجمارك المصري تنص المادة رقم ٨ علي انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تعويضية اذا كانت تتمتع في الخارج باعانة مباشرة او غير مباشرة عند التصدير . وكذلك يجوز اخضاع تدبير مماثل في

الحالات التي تخفض فيها بعض الدول اسعار بضائعها او تعمل
باية وسيلة اخرى علي كساد منتجات الجمهورية بطريق مباشر
او غير مباشر. وتتضمن مثل هذا النص معظم قوانين الجمارك
في دول العالم.

وعلي ذلك فان الرؤية الصحيحة تبعد بالصادرات المصرية
عن مثل هذه الاعانات والحوافز التصديرية حتي لا تتعرض صادرات
مصر لعقوبات اقتصادية في الدول الاخرى.

ثالثا: انه وان كانت الصادرات وتشجيعها امر هام فان الاوضاع
الاقتصادية في مصر من حيث نقص الموارد والحاجة الدائمة الي
مزيد منها لبقالة اعباء الدولة لاتسمح بمثل هذه الحوافز
والاعانات التي تتحملها العزاة العامة خصوصا وقد تلاحظ ان
العديد من الدول التي اخذت بنظام الاعانات والحوافز التصديرية
قد عدلت عنها تحت ضغط العبء المالي.

ولقد كانت هذه الاسباب داعية الي عدم تورط السياسة
الاقتصادية المصرية في تعديل التشريع الجمركي بما يسمح بمنح
هذه الاعانات والحوافز وكان للسياسة المصرية نظر اخر في
تشجيع الصادرات بنظم السماح المؤقت والدروباك وبغيرها من
نظم التصدير واعتمدت هذه السياسة علي مايلي:

١- معالجة العطوات الاجرائية والنماذج المستخدمة في اجراءات السماح
المؤقت والدروباك بحيث تم استحداث خطوات مبسطة وواضحة وتم

إلغاء الخطوات المتعددة التي يمكن الاستغناء عنها أو المعوقة
لسير الإجراءات ودون المساس بضمانات سلامة الإجراءات وتحقيقها
الهدف الموضوعي من النظامين.

وصدرت في ذلك قرار وزير المالية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٦
بشان تعديل القواعد الخاصة بنظام السماح المؤقت وقرار رئيس
مصلحة الجمارك رقم ٥٦، ٥٧، ٥٨ لسنة ١٩٨٦ وكلها حققت
الهدف التشجيعي من الناحية الاجرائية سواء عند الاستيراد - او
عند التصنيع او عند التصدير - او عند رد الضرائب والرسوم.

وقد حققت هذه القواعد استقرارا ونجاحا لنظامي السماح
المؤقت والدروباك بحيث لم تعد ثمة مشكلة اجرائية امامهما.

٢- معالجة مشكلة رد الضرائب والرسوم في نظام الدروباك الحالي
باحلال نظام جديد يقضي بحد نسبة من قيمة الصادرات تمثل نفعا
الاعباء الضريبية علي السلع المستوردة الداخلة في المنتجات
التصديرية محل نظام رد الضرائب الحالي وتحت مسمي لاشبهه فيه
لإعانة او حافز تصدير - [الرد السريع او المباشر للضرائب].

٢- معالجة رد الضرائب علي الاستهلاك والتي تعتبر عبء في سبيل
حركة الصادرات من كثرة ويالات اجراءاتها الي الحد الذي جعل
العديد من المصدرين يتنازل عن رد هذه الضريبة اتقاء لشر
اجراءاتها.

ولقد تناولنا في دراسة نظام السماح المؤقت والدورباك
الاصلاحات الاجرائية التي دتمت في النظم الجمركية ونعرض فيما يلي
لنظام الرد المباشر للضرائب وللمعالجة رد الضرائب علي الاستهلاك .

نظام الرد المباشر للضرائب

يقوم نظام الرد المباشر علي اساس تحديد نسبة معينة من
قيمة السلعة المصدرة بنظام الدورباك تعادل الضرائب والرسوم
السابق تحصيلها عن المكونات الاجنبية الداخلة في تصنيع هذه
السلعة ورد هذه النسبة فور التصدير .

ويتطلب تطبيق هذا النظام مايلي :

- ١- تحديد المنتجات التصديرية التي يدخل في تصنيعها مواد اجنبية .
- ٢- تحديد مواصفات المواد الاجنبية ونسبة تشغيلها في المنتج المصدر
- ٣- تحديد قيمة هذه المواد والعبء الضريبي الذي تتحمله عند
الاستيراد .
- ٤- تحديد متوسط قيمة المنتج عند التصدير الي الاسواق الاجنبية
المختلفة
- ٥- ايجاد نسبة تقديرية بين العبء الضريبي للمواد المستوردة وبين
قيمة المنتج التصديري .
- ٦- جرد النسبة المذكورة عن كل كمية من الصادرات من المنتج
بافتراض دخول المواد المستوردة في تصنيع هذا المنتج وثبات
العبء الضريبي عليها وذلك مقابل تقديم مستندات الشحن .

٧- عدم اجراء مطابقات او مراجعات جمركية للتأكد من ان نسب المواد المستوردة في المنتج المصدر قد تحققت او التأكد من سبق سداد الضرائب والرسوم عنها عند الاستيراد .

مقارنة النظام الجديد بالنظام الحالي :

أ- يحقق هذا النظام "الاسترداد المباشر" تبسيطاً واضحاً في الاجراءات من حيث الاعفاء من اجراء المطابقة بين مستندات المصنف عند الاستيراد ونسب التصنيع ومستندات التصدير .
كما انه يعالج مشكلة تصدير الانتاج الخاص بالمصانع الصغيرة والورش الانتاجية التي تحصل علي المواد المستوردة من السوق المحلي دون ان يتوفر لها مستندات الاستيراد وبالتالي يتعذر عليها استرداد الضرائب السابق او المعترض سدادها عند استيراد هذه المواد .

الا انه يعيب هذا النظام الصعوبات الفنية التي تتطلب دراسات دقيقة من الأجهزة المعنية [الصناعة - الجمارك - مركز تنمية الصادرات - الغرف التجارية - اتحاد الصناعات - رجال الأعمال] لتحديد النسبة المستحق استردادها علي اساس قانوني عادل وحتي نبعد عنه مظنة اعانات او حوافز التصدير فتتعرض صادرات مصر لضرائب تعويضية من الدول الاخرى المستوردة .

ب- ان نظام الشروباك الحالي يحقق للمصدر الحصول علي كافة ماسبق له سداد عند الاستيراد مقابل تقديم مستندات ثلاثة تتوفر بالضرورة لديه وهي - اذن الاخراج الجمركي عن الوارد - وصورة شهادة اجراءات التصدير - وشهادة نسب التشغيل التي يحصل عليها من

الرقابة الصناعية أثناء التصنيع .

كما انه بالتنظيم الشامل الذي حدث سنة ١٩٨٦ امكن استرداد الضرائب والرسوم خلال فترة زمنية لاتجاوز اسبوع من تقديم الطلب، ويستطيع المصدر تقديم الطلب بمجرد التصدير دون انتظار استرداد القيمة من الخارج .

الا انه يعيب هذا النظام صعوبة تطبيقه علي المنتجات التصديرية للمصانع الصغيرة والورش التي تحصل علي احتياجاتها من المواد المستوردة من الاسواق المحلية التي لاتحصل علي مستندات استيرادية .

خطوات تطبيق نظام الرد المباشر

اولا: جرت دراسات فنية وجمركية لتحديد عناصر حساب نسبة ما يتم رده علي المنتجات التصديرية مقابل الضرائب والرسوم الجمركية والسابق تحصيلها عند الافراج عن المواد المستوردة الداخلة في هذه المنتجات . مع الاستعانة بالدراسات والخبرات التي يمكن الحصول عليها من المنظمات الدولية للاسترشاد بها في التطبيق .

وكان من اهداف الدراسات اختيار بعض المنتجات التصديرية لتطبيق النظام عليها كمرحلة اولي، وانتهت هذه الدراسة الي امكان البدء بمواد تعبئة الحاصلات الزراعية المصدرة بالنظر لاهميتها وسهولة التطبيق بشأنها .

ثانياً: وبناء علي تفويض من وزير المالية اصدر رئيس مصلحة الجمارك القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض القواعد العامة يرد الضرائب علي المواد المستخدمة في المنتجات المصدرة وقد تضمن القواعد التالية :

١- انه يجوز بالاتفاق مع مصلحة الرقابة الصناعية اصدار قرار من رئيس مصلحة الجمارك باعتماد قوائم ببعض المنتجات التصديرية تحدد فيها مواصفات الاصناف عند التصدير والمواد المستوردة المستخدمة في تصنيعها ونسبتها واوزانها وما يستحق رده من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عنها عند التصدير في صورة فئات او نسب مئوية .

٢- انه لتفصيل ذلك يتعين مراعاة الشروط التالية :

- ان تحدد الفئات او النسب المئوية المشار اليها وفقاً لحسبة متوسط الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك علي مجموع المواد المستوردة المستخدمة فعلاً في تصنيع كل وحدة من وحدات المنتج التصديري .
- ان يقدم المصدر اقراراً من المستورد الأصلي او المصنع المنتج بان المنتجات المصدرة استخدم في تصنيعها المواد المستوردة بالمواصفات والنسب المحددة في القوائم المشار اليها في الفقرة السابقة وانه قد تم سداد الضرائب عليها عند الاستيراد وبمسئولية القانونية في حالة عدم صحة ذلك .
- ان يمسك كل من المستورد او المصنع المنتج وكلما المصدر وفقاً لهذا النظام حسابات منظمة مؤيدة بالمستندات تمكن

تطبيق النظام على صناديق الكرتون المعبأة بالحصائد الزراعية
وعلى أساس القواعد السابقة تم وضع نظام الاسترداد المباشر على
صناديق الكرتون المعبأة بالحصائد الزراعية المصدرة للخارج في صيغة
اجرائية كمايلي:

١ - تحديد المصانع المنتجة لصناديق الكرتون المصنعة من ورق مستورد
وتبين انها ثلاث مصانع هي:

شركة بحر المصنعية	قطاع مام
شركة ايجيبسالك	قطاع اسعفار
شركة برهسي بدار	قطاع خاص

وقد تم حصر نوعيات الصناديق التي تنتجها المصانع المذكورة وتم
تصنيفها حسب مقاساتها واوزانها فاتضح انها بالتحديد ١٥ نموذجا .
٢- قام الجانب الجمركي مع ممثلي الرقابة الصناعية بتحديد متوسط
مقاسات واوزان كل نموذج، كما تم حساب كمية الورق المستورد
الذي يستخدم في كل نموذج منها، ومتوسط الضرائب التي تؤدي
عن هذه الكمية عند الافراج ، وتم الاتفاق على ان يكون مبلغ
الضريبة الذي يقترح استرداده عند التصدير معادلا للعبء الضريبي
الذي تحمله اقل وزن من كل نموذج .

ثم تم ترقيم كل نموذج برقم كودي [من ١-١٥] في جدول
خاص مع بيان مبلغ الضريبة الذي يسمح باسترداده وفق ما تقدم مقابل

٣- انه مراعاة للتقيد بصل المادة ١٠٢ من قانون الجمارك استقر الرأي علي تعديل الاجراءات الحالية لاسترداد الضرائب وفقا لهذا النظام الجديد عي النحو التالي:

- يمسك المستوردون وفق هذا النظام سجلات منتظمة مؤيدة بمستندات تمكن رجال الجمارك من المراجعة علي كميات المواد المستوردة وماتم سداده من ضرائب ورشوم جمركية عند الاستيراد وماستخدم منها في تصنيع عبوات لأغراض التصدير .
- يقوم المستوردون [المصانع المنتجة] بترقيم نماذج صناديق الكرتون بالأرقام الكودية التي يصدر بتحديد مقاساتها واوزانها قرار من رئيس مصلحة الجمارك .
- يصدر المستوردون [المصانع المنتجة] فواتير بيع هذه الصناديق الي المصدرين موضحا بها الكمية ورقم النموذج، ومع تدليل كل فاتورة باقرار من المستورد بان هذه الصناديق قد تم تصنيعها من ورق مستورد وحم سداد الضرائب والرسوم الجمركية عن الكمية المستخدمة في تصنيعها مع مسئوليته القانونية عن صحة ذلك .
- تقتصر اجراءات التصدير علي اثبات عدد صناديق الكرتون المصدرة من كل نموذج وقد تجري عملية مطابقة بالانتخاب في جمرك الصادر علي اوزان عدد منها لأغراض الاجراءات الجمركية .
- يكتفي عند استرداد الضرائب بعد التصدير بان يتقدم المصدر بطلب الاسترداد مرفقا به :
- ✶ صورة معتمدة من شهادات اجراءات الصادر من جمرك الصادر .

✧ غاتورة الشراء بالصورة الموضحة في الفقرة السابقة .

وبذلك تقوم الادارة المختصة بالجمارك بحساب عدد الصناديق مضروبا في مبلغ الضريبة المستحق استرداده عن كل منها وفقا للجدول المعتمد ويتم بناء عليه تحديد المستحق استرداده .

ولمصلحة الجمارك اجراء المراجعات الميدانية علي سجلات المستوردين ومطابقة الفواتير المادرة عنهم للتأكد من سلامة الاسترداد وذلك كله بعد صرف المستحقات للمصدر دون ان تتوقف عملية الصرف علي هذه المراجعة .

مزايا النظام الجديد

- ١- انه لايتطلب تعديلا في نصوص القانون الحالية اذ انه مجرد تطبيق متطور للقانون .
- ٢- خلوه من عيوب نظام TAX REBATE حيث ان مايسترد وفقا له يقتصر علي الضرائب السابق سدادها ، وبذلك لايعرض الصادرات المتمتعة به لاي معوقات في البلاد المستوردة .
- ٣- اختصار العديد من الخطوات عند الاستيراد والتصدير وعند استرداد الضرائب فضلا عن تبسيط حصة مايستحق استرداده بما يسمح بالاسترداد المباشر لها وقد يتم ذلك فور تقديم الطلب .
- ٤- يمكن للمصدر معرفة المبالغ التي يستحق استردادها بالتحديد قبل التصدير وبذلك يمكن اخذها في الاعتبار عند تحديد سعر التصدير .
- ٥- انه يحمل ضمانات كالية لعدم استرداد الضرائب بدون وجه حق

٦- انه حتي الان يعتبر نظاما اختياريا امام المصدرين فلمهم ان يأخذوا به او ان يستثمروا في الاخذ بنظام الدروبك .
وقد صدر هذا النظام بقرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩ باعتماد جدول بيانات ومواصفات صناديق الكرتون المصنعة من مواد مستوردة ووفقا للقواعد والاجراءات السابق شرحها .

تطوير قواعد وإجراءات رد الضرائب على الاستهلاك

أولاً: تيسيرات إجراءات نقل السلع من مواقع الإنتاج الي جمرات التصدير:
نص المادة رقم ٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بامدار
قانون الضريبة علي الاستهلاك علي انه " لاستحق الضريبة علي السلع
المصدرة للخارج وذلك وفقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة
التنفيذية "

ومع صراحة النص بعدم استحقاق هذه الضريبة اصلا علي السلع
المصدرة الا ان نص المادة [٥] من اللائحة التنفيذية للقانون قد وردت
علي شكل اخر وعلي النحو التالي "ترد الضريبة علي السلع المنتجة
بفرض التصدير طبقا لاحكام المادة رقم [٧] من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ بشرط اتباع الاجراءات التالية " :

ويستبين من ذلك ان القانون ينص علي عدم استحقاق الضريبة علي
السلع المصدرة بما يعني عدم تحصيلها .

اما اللائحة التنفيذية فقد نصت علي رد الضريبة عن هذه السلع بما
يعني تحصيلها ثم اعادة ردها - بعد العديد من الاجراءات الخائفة التي
تعتبر معوقا للتصدير .

وفي اطار النهضة التصديرية وتشجيع الدولة لها صدر قرار وزير
المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية
لقانون الضرائب علي الاستهلاك حيث الغي نص المادة الخامسة من

الألجنة والمشار إليه وأحل محله النص التالي:

"لاستحق الضريبة علي السلع المنتجة محليا المصدرة للخارج، وتحتولي مصلحة الضرائب علي الاستهلاك بالتنسيق مع مصلحة الجمارك اتخاذ اجراءات نقل السلعة من مواقع الانتاج الي جمرک التصدير - ويصدر بالقواعد التنفيذية قرار من رئيسي مصلحتي الجمارك والضرائب علي الاستهلاك."

وبذلك لم يعد هناك داعي لتحصيل الضريبة علي الاستهلاك عن هذه السلع طالما انها سلع معدة للتصدير . .

وتنفیلا لذلك صدر القرار رقم ٥ لسنة ١٩٩٠ من رئيسي المصلحتين منظما للاجراءات الواجب اتباعها عند نقل هذه السلع من مواقع الانتاج الي جمرک التصدير علي الوجه التالي:

- ١- يتقدم المنتج للسلعة بطلب من مورتين الي منطقة الضرائب علي الاستهلاك المختصة موضحا به كمية ومواصفات الصنف المراد تصديره لتسجيله واحالة اصل الطلب الي جمرک التصدير .
- ٢- يتقدم المنتج او مندوبه بشهادات اجراءات التصدير [الجمركية] مرفقا بها اصل الطلب المحال من منطقة الضرائب علي الاستهلاك الي جمرک الصادر مع مستندات التصدير لتسجيل الشهادة وتعبيد لجنة من مندوب الجمارك ومندوب من الضرائب علي الاستهلاك تنتقل الي مواقع الانتاج لاجراء معاينة البضائع وااثبات تفاصيل الكمية والعدد ومواصفات البضاعة المصدرة وحزمها بالسك وختمها

ويجوز لهذه اللجنة تقرير ارسال البضاعة صحية مندوب اذا رات عدم دوافر ضمانات السلامة علي انه يمتنع ذلك اذا تم تحميل البضاعة في سيارات صندوقية مغلقة Van حيث يكتفي باغلاق ابوابها باقفال وضرب الاختام عليها وهذا في حد ذاته يكفل الامان .

٣- يتم مراجعة الاختام والمطابقة في جمرک التصدير بالانتخاب اذا لزم الامر وثبتت هذه المطابقة علي الشهادة الجمركية .

٤- تستخرج صورة ضوئية من شهادة اجراءات التصدير وتعتمد من جمرک الصادر وتسلم للمندوب المنتج لتقديمها لادارة منطقة الضرائب علي الاستهلاك لتسديد القيودات .

اما في حالة عدم تصدير البضائع بعد اتمام الاجراءات المشار اليها فيتم اعادتها الي المخازن بالحالة التي كانت عليها وقت السحب والا استحققت الضريبة علي الاستهلاك عليها كما يطبق هذا الحكم علي هذه البضائع في حالة عدول المنتج عن التصدير قبل اتخاذ الاجراءات المشار اليها .

ويتعين علي جمرک الصادر اخطار المنطقة المختصة بمصلحة الضرائب علي الاستهلاك عن اية بضاعة يرفض تصديرها بعد اتمام اجراءات التصدير عليها ودخولها الدوائر الجمركية للشحن وذلك لاتخاذ شئونها في تحصيل الضرائب المستحقة او مراقبة ايداعها في المخازن

ثانياً: تيسيرات قواعد استرداد الضريبة علي الاستهلاك علي السلع المصدرة

وايضاً في مجال تشجيع الصادرات رؤي تبسيط اجراءات استرداد الضرائب علي الاستهلاك علي السلع المصدرة فحرت مراجعة الاجراءات المطبقة في مصلحة الضرائب علي الاستهلاك فاتضح انها تمر بمجموعة من الخطوات المعقدة والغائقة التي لايقصد منها ضوابط لازمة .

وتحقيقاً للهدف العام بالتيسير علي الصادرات ورجال الأعمال والمصدرين رؤي انه يمكن تبسيط هذه الاجراءات طبقاً لمايلي:

١- توحيد جهة رد الضرائب الجمركية والضرائب علي الاستهلاك واسنادها للجمارك للتعولي عن طريق الادارة العامة للسماح المؤقت والدروباك فحص طلبات الاسترداد عما سبق سداده من الضريبتين في اجراء واحد .

ويكون رد مبالغ الضريبة علي الاستهلاك بمعرفة الجمارك خصماً علي حساب مصلحة الضرائب علي الاستهلاك .

٢- تعديل المادة [١٦] من لائحة قانون الضريبة علي الاستهلاك الصادره بقرار وزير المالية رقم ٢٩٩ مكرر لسنة ١٩٨١ مابلي:

١- تحديد المستحقات اللزمة التي ترفق بطلب الاسترداد بغير

مغالاة واضح انه يمكن الاكتفاء بالمستندات الرئيسية التالية :

- شهادة اجراءات التصدير الجمركية والتي تثبت عملية التصدير والكمية المصدرة ومواصفات السلعة .
- المستند الدال علي سبق سداد الضريبة علي الاستهلاك وهي فاتورة المنتج اذا كان المصدر غير المنتج - موضحا عليها بيانات الصنف وقيمه وقرار المنتج بمبلغ الضريبة علي الاستهلاك وسبق سداه لها .

فاذا كان المنتج هو نفس المصدر فيكتفي باذن الافراج وتسليم التحصيل .

ورؤي ان باقي المستندات الواردة في المادة المذكورة غير عملية ولا تؤدي اية ضمانات ككافية اضافية .

كما ان الاجراءات المطلوب قيام مصلحة الضرائب علي الاستهلاك بها في هذه المادة اجراءات مكررة تقوم بها مصلحة الجمارك عند التصدير وعلي ذلك رؤي الغاؤها اكتفاء باجراءات جمارك التصدير .

٣- اتباع نفس النظام المطبق في الجمارك من حيث اتمام رد الضرائب [الاستهلاك والجمارك] في وقت واحد، وعلي ان تكون المراجعات الميدانية للتأكد من سلامة الاسترداد تالية لصرف المستحقات وليست سابقة عليه كما كان يجري عليه العمل بمصلحة الاستهلاك .

٤- اعداد دورة لاجراءات الاسترداد وفقا للقواعد المشار اليها بقرار من رئيسي المصلحتين بحيث يتم الالتزام فيها بأن يكون الاسترداد خلال مدة اقصاها اسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب والمستندات مستوفاة . وقد صدر بتطبيق هذه القواعد قرار وزير المالية رقم ١٩٩٠/٥١ بشأن قواعد استرداد الضريبة علي الاستهلاك علي السلع المصدرة

وصدر تنفيذا لذلك قرار رئيس المصلحتين رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ بتعديل اجراءات رد الضرائب علي الاستهلاك عند تصدير المنتجات المحلية .

وهكذا تكون التيسيرات في قواعد واجراءات نظام الدرباك قد شملت الضرائب الجمركية والضرائب علي الاستهلاك بما يحقق مرونة في رد الضرائب وتشجيعا لنظام الدرباك باعتباره من القواعد الجمركية المشجعة للصناعات الوطنية ولتصديرها .

الأفراج المؤقت

الفصل السابع

نظام الإفراج المؤقت الموقوفات

تنص المادة رقم [١٠١] من قانون الجمارك علي أنه "يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية .

ويضع وزير المالية لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والأجراءات التي يحددها .

ولم يضع القانون تعريفاً للنظام أو شروطاً لتطبيق أحكامه أو إطار له، وإنما ترك كل ذلك للقواعد التي يضعها وزير المالية، ويرجع ذلك الي كفاية المرونة للنظام وأحكامه والسرعة في تطويره كلما اقتضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ذلك .

ونظام الإفراج المؤقت هو نظام جمركي خاص يتم بمقتضاة الإفراج عن البضائع وفقاً للحالات التي يحددها وزير المالية أو من يفوضه ولأهداف محددة مع تعليق أداء الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب علي الاستهلاك وتقديم ضمان قانوني تقبله الجمارك يغطي هذه الضرائب والرسوم وذلك لمدة محددة ثم إعادة تصديرها بحالتها العينية التي دخلت بها خلال المدة المحددة وفي حالة المخالفة تستحق الضرائب والرسوم المقررة علي البضاعة وفقاً لحالتها وقيمتها وفلة الضريبة عليها

وقت الدخول- فضلاً عن العقوبات المقررة في قانون الجمارك.

شروط الإفراج المؤقت:

ويبين من هذا التعريف أنه ثمة شروط يتعين توافرها ليتسنى تمتع بضاعة معينة بنظام الإفراج المؤقت وهذه الشروط هي:

١- أن يتم الإفراج وفق النظام الذي يقرره وزير المالية:
حيث يشترط أن يكون الإفراج المؤقت عن البضاعة وفقاً لأحد الأوضاع مستنداً إلى اللائحة الصادرة عن الوزير، فلا يجوز أن يتم الإفراج في حالة غير مقرر.

هذا وقد نظمت قواعد الإفراج المؤقت قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته فحدد الحالات التي يجوز فيها الإفراج المؤقت والحدود اللازمة لكل حالة - ونوع الضمان المقبول فيها -

كذلك نظم قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ الإفراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصارفها والهيئات العامة وشركات القطاع العام.

٢- الضمان القانوني:

يتعين أن يقدم صاحب الشأن ضماناً قانونياً تقبله الجمارك وأن يغطي هذا الضمان الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على البضاعة وكذلك الضرائب على الاستهلاك، والضمانات المقبولة هي:

أ- الأمانة النقدية -

ب- الضمان المصرفي غير المشروط والصالح من حيث المدة .
ج- التعهد الذي تقدمه احدي الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، ويكون واضحاً في طلب الأفرج الموقّت عن البضاعة التعهد الصريح بسداد الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والضرائب علي الاستهلاك في حالة عدم إعادة التصدير خلال المدة المحددة أو انتهاء الغرض من الأفرج الموقّت .

المدة المحددة :

يشترط تحديد الفترة الزمنية للأفرج الموقّت يوم الدخول بالقدر الذي يحقق الهدف من الأفرج .

علي أنه يجوز لرئيس الجمارك ورؤساء القطاعات الجمركية المختصين إطالة هذه المدة اذا كانت ثمة اسباب مبرره لذلك وفي الحدود التي يقررها وزير المالية .

ويتعين إعادة تصدير البضاعة خلال هذه الفترة الزمنية ، وفي حالة المخالفة تفرض العقوبات المقرره طبقاً للمادة ١١٨ من قانون الجمارك وهذه الغرامة لاتقل عن عشر الضرائب المقرره ولاتزيد عن مثلها فضلاً عن استحقاق الضرائب والرسوم المقرره .

وترد الضمانات فور إعادة التصدير خلال الفترة الزمنية المقرره .

١- أن يعاد تصدير البضاعة وفقاً لمآلاتها عند الدخول :
وهو شرط عينية البضاعة حيث يشترط أن يعاد تصدير البضاعة

وفقاً لحالتها عند الدخول وعلي الجمرک المختص بالتصدير أن يضاهي حالة البضاعة عند تصديرها علي مستندات الدخول للتأكد من ذلك .

إذا تلاحظ نقص في كم البضاعة أو أجزائها فإن ذلك يعتبر مخالفة جمركية ويتعين سداد الضرائب المفروضة علي هذا النقص فضلاً عن الغرامة التي يقررها مدير الجمارک .

وكذلك لايجوز اضافة اجزاء الي البضاعة أو تجزئتها الا بعد موافقة الجمارک والا اعتبرت مخالفة تصديرية يعاقب عليها بالعقوبات المقررة .

مدى جواز بقاء بضائع الأفراج المؤقت في البلاد :
ليس شمة ما يمنع من ذلك في أحكام قانون الجمارک والقرارات الوزارية والإدارية المنفصلة له . وعلي ذلك فإنه يجوز لصاحب الشأن وقبل انتهاء المدة القانونية للأفراج المؤقت أن يطلب الي الجمرک المختص الأفراج عن البضاعة نهائياً . [يرسم الوارد] ، وبشرط استيفاء القواعد الإستيعادية طبقاً للقواعد الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، فلا كانت من البضائع المحظورة مثلاً فإنه لايجوز الأفراج عنها نهائياً الا اذا ورد بشأنها قرار من قطاع التجارة الخارجية بوزراء الاقتصاد ، واذا كانت مقيدة فإنه يتعين استيفاء القيد عليها ليتسني الأفراج عنها نهائياً .

ومن حيث المعاملة الجمركية فقد وضعت المادة رقم [٦٠] من قانون الجمارک قاعدة عامة تحكم كيفية هذه المعاملة للبضائع المفرج عنها وفق أي من النظم الجمركية العاصة ومن بينها الأفراج المؤقت ،

ومؤدي هذه القاعدة خضوع هذه البضاعة للضريبة النافذة في تاريخ أداء الضرائب والرسوم المقررة عليها بصفة امانة . وفي تاريخ تسجيل التعهدات [وهو يوم الدخول في أغلب الأحوال] .

وهذه القاعدة تؤكد أن هذا التاريخ هو وقت استحقاق الضريبة الجمركية ولذا لحالة البضاعة ولفة الضريبة الجمركية وقيمتها للغرض الجمركي وأنه قد تم تعليق أداة هذه الضريبة لمدة محددة تحقيقا للهدف من النظام الجمركي الخاص الذي أخرج عنها بمقتضاه .

علي أنه يراعي بطبيعة الحال أن يقدم طلب الإفراج النهائي عن البضاعة المدرج عنها مؤقتا خلال المهلة القانونية وفي حالة المخالفة لأنه يجوز عدم الموافقة علي الإفراج النهائي كما يجوز الموافقة بشرط سداد الغرامة التي يقررها مدير الجمرك بالإضافة الي الضرائب والرسوم المستحقة .

قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ :

يحكم هذا القرار الوزاري الشروط والأوضاع والامدد الخاصة بادخال البضائع للجمهورية أو نقلها مع تعليق أداء الضريبة عنها، وقد تضمن هذا القرار قواعد عامة تحكم كل النظم الجمركية الخاصة فيما ورد فيه . وقد تضمن هذا القرار الأحكام التالية :-

أ- أنه يجوز ادخال البضائع أراضي الجمهورية أو نقلها من مكان الي آخر مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها وذلك في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع [النظم الجمركية الخاصة] من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

والقرارات المنفذه له وذلك مقابل تقديم تأمين نقدي أو ضمان مصرفي أو ضمان من إحدى المؤسسات العامة أو تعهد من إحدى وزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .

ب- ويضمن التأمين النقدي أو الضمانات أو التعهدات المنصوص عليها أداء الضرائب الجمركية والضرائب علي الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم . كما يجوز أن يضمن فضلاً عن ذلك قيمة البضاعة طبقاً لما قرره رئيس الجمارك .

ج- وانه مع عدم الأخلال بالمواعيد والعدد المنصوص عليها في قانون الجمارك والقرارات المنفذه له لايجوز تعليق أداء الضرائب والرسوم المستحقة مدة تجاوز ستة أشهر من تاريخ دخول البضائع أو نقلها ولمدير عام الجمارك تجاوز هذه المدة في أحوال الضرورة .

حالات الإفراج المؤقت:

حدد القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ حالات الإفراج المؤقت وتتلخص هذه الحالات فيمايلي:

١- الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم العمل في مشروعات إنشائية أو اقتصادية .

٢- الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض أو المهرجانات أو المسارح أو الملاعب الرياضية ومايمثلها .

٣- الأجهزة اللازمة لإجراء التجارب أو الأختبارات العلمية أو الصناعية أو الزراعية .

٤- الآلات والأجهزة وغيرها من الأصناف التي ترد بقصد اصلاحها .

٥- الأوعية الفارغة والفلانات الواردة لملئها وكذلك الأوعية والعبوات الواردة مملوءة بالسلع برسم إعادة تصديرها أما فارغة أو مملوءة .

٦- آلات التصوير أو الأفلام التي يحضرها الصحفيون أو المراسلون

الأجانب أو وكالات الأنباء والأذاعة .

٧- الأمتعة والأشياء التي ترد مع الأجانب ذوي الشخصيات الكبيرة الذين يقدون إلى الجمهورية وكلها المواد المهنية كأدوات الجراحة وأدوات المهندسين والآلات الكاتبة التي ترد مع الأجانب القادمين إلى الجمهورية والتي تتفق مع مهنتهم .

٨- البضاعة الواردة برسم شخصي أو هيئة تتمتع بأعفاءات جمركية ولم ترد المستندات اللازمة للأعفاء . وهو نظام الأفرج المؤقت على ذمة الأعفاء .

٩- الأدوات والمهمات العلمية والفنية والأمتعة الشخصية الخاصة بالأساتذة والعلماء الأجانب الذين تستقدمهم الجمهورية بشرط التعهد بإعادة تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء العقود المبرمة معهم .

١٠- الأمتعة الشخصية الخاصة بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية وكذلك المصيرين المنتخبين أو المعارين للغارج القادمين لقضاء إجازاتهم أو أداء عمل مؤقت بالبلاد .

١١- الأمتعة الشخصية الخاصة بالأجانب القادمين لتلقي علومهم بجامعة ومعاهد الجمهورية .

١٢- الأصناف التي ترد مع السائحين والعابرين زيادة عن حدود الأعفاء المقرر لهم .

١٣- الطائرات المدنية الخاصة القادمة إلى الجمهورية إذا قدم عنها دفتر مرور جمركي صادر من أحد نوادي الطيران المعترف بها رسمياً .

ويجوز الأفرج مؤقتاً عن هذه الطائرات الخاصة إذا كانت لأحتمل دفاتر مرور وذلك بعد الحصول على تعهد من صاحب الطائرة بعدم

التصرف فيها محليا إلا بعد أداء ما يستحق عليها من ضرائب ورسوم
جسدية علي أن تظل الطائرة تحت رقابة مصلحة الطيران المدني لحين
سفرها الي الخارج .
١٤ - الأصناف التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

**حكم الأفراج المؤقت وفق نص المادة رقم [٨]
من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦**

الحكم العام للأفراج المؤقت أنه نظام جمركي خاص يتم فيه الأفراج لمدة محددة مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم علي ذمة إعادة التصدير.

ويعني ذلك في القانون والتطبيق عدم أداء الضرائب الجمركية اكتفاء بالضمان وأن كان يتعين سداد رسوم الخدمات المقررة.

غير أنه بصور قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ تضمنت المادة رقم [٨] حكما جديدا استثناء من الحكم المشار إليه حيث نصت علي مايلي:

"الآلات والمعدات والأجهزة [فيما عدا سيارات الركوب الخاصة] التي يفرج عنها من الجمارك وفقا لنظام الأفراج المؤقت بغرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد تخضع لضريبة جمركية بواقع ٢٠٪ من قيمة الضريبة السارية في تاريخ الأفراج عنها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة تبقي فيه داخل البلاد وحتى إعادة تصديرها".

وقد نظمت المادة رقم ٢٥ من القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بأصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية قواعد التنفيذ فيمايلي:

١- أن ترد الآلات والمعدات والأجهزة تحت نظام الأفراج المؤقت.

وبغرض التأجيل أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد وفقا للقواعد المحددة لنظم الإفراج المؤقت بالقانون والقرارات المنفذة له .
٢- أن يسدد مؤقتا عند الإفراج المؤقت نسبة الضريبة الجمركية المحددة عن المدة التي يفرج عنها، فإذا كان الإفراج لمدة سنة أو جزء من السنة تسدد نسبة ٢٠٪ من الضريبة المستحقة عن الصنف .

وفي حالة اطالة المدة تسدد هذه الضريبة الخاصة بنفس القدر عن كل سنة أو جزء من السنة .
٣- ولذلك فإنه يتعين أن يتقدم صاحب الشأن قبل شهر علي الأقل من انتهاء المدة المحددة المسدد عنها نسبة الضريبة بطلب لإعادة التصدير أو طلب مد المدة وسداد نسبة الضريبة عن المدة الجديدة، ويستمر تحصيل هذه الضريبة وفقا لهذه القواعد حتي يتم إعادة التصدير .
٤- يراعي في هذه الحالة القاعدة العامة في الإفراج المؤقت من حيث تقديم الضمان القانوني المقبول- حيث أن أداء هذه الضريبة لا يغني عن تقديم الضمان .

نظام الإفراج المؤقت عن واردات الحكومة وشركات القطاع العام:
صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائحة الإفراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقد تضمنت مادته رقم [٢] مايلي:

"يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع الواردة برسم احدى الوزارات أو

المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها إذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الأصلية - ويكتفي في هذه الحالة بالبيانات التفصيلية المدرجة بالعقود الخاصة بها أو بالتأسيس علي العناية والمراجعة الفعلية التي تقوم بها الجمارك.

وتسوي الضرائب والرسوم المستحقة علي وزارات الحكومة ومصالحها في هذه الحالة خصما علي حساب الوزارة أو المصلحة عند تقديم تلك المستندات، وبالنسبة الي الهيئات العامة وشركات القطاع العام يشترط للأفراج المؤقت تقديم ضمان نقدي أو مصرفي.

وفي جميع الأحوال تسوي الضرائب والرسوم علي اساس تقديرات مصلحة الجمارك اذا لم تقدم المستندات والفواتير الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضائع.

ويتضح من هذا النص أن الأفراج عن هذه الواردات مؤقتا انها يتم علي ذمة المستندات، وذلك اذا تعذر تقديم هذه المستندات خصوصا الفواتير الأصلية التي يتم علي اساسها تحديد وعاء الضريبة الجمركية، علي أن يقدم الضمان المشار اليه قبل الأفراج وأن تتم التسوية النهائية خلال فترة ثلاثة شهور من تاريخ الورود [ورود البضائع].

ولقد استغلت الأجهزة المستفيدة هذا الحكم الذي يسر لها الأفراج المؤقت عن بضائعها الواردة فلم تلتفت بعد ذلك الي تسوية تلك الواردات قطعيا خصوصا مع الأهمال والتراخي الذي يتسم به عادة المختصون عن الأعمال الجمركية في هذه الأجهزة أو عدم الاهتمام

ودرايتهم بالقواعد الجمركية - هنا من جهة - ومن جهة اخرى فان أغراء الأفران بموجب تعهد في كل الحالات بعد أن أجازت المادة رقم [١١] من هذا القرار الوزاري لرئيس الجمارك في الحالات التي يشترط فيها ضرورة تقديم ضمان نقدي أو مصرفي الأكفاء بقبول تعهد من الهيئات العامة وشركات القطاع العام بسداد الضرائب والرسوم اذا وجدت الأسباب المبرره لذلك - ولاشك أن ترك المال العام المستورد مهملاً بالجمارك يكون مبرراً كافياً أمام الجمارك لقبول هذه التعهدات .

ولقد ادي هذا الوضع الي تراكم تعهدات هذه الأجهزة لدي الجمارك التي اصبحت بدورها ملزمة بأعداد جيش من رجالها للتابعة والمراجعة والتحصيل ومع ذلك فقد كانت نتيجة هذه الأوضاع عدم المقدرة علي التحصيل خلال فترة الثلاثة شهور الأمر الذي ادي الي تراكم الضرائب الجمركية دول تحصيل والي ضياع البعض منها في بعض الأحيان اذا تصرفت هذه الجهات في المبالغ المدرجة في موازنتها لسداد الضرائب والرسوم الجمركية في أوجة أخرى للصرف .

ولذلك تأكد حتمية ايجاد نظام بديل للأفران عن واردات الحكومة والقطاع العام قبل ورود الفواتير الأصلية يتجنب عيوب الأفران المؤقت المشار اليه .

قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ :
صدر هذا القرار لتنظيم اجراءات الأفران الجمركي عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام، واتفق علي احكامه كل من ممثلي وزارة المالية ومصالح الجمارك وبنك الاستثمار القومي والبنك المركزي وبنوك القطاع العام .

وقد احقق علي مايلى:

١- ضرورة استبدال نظام الأفراج المؤقت عن واردات الحكومة والقطاع العام وتحويله الي افراج نهائي مع تأجيل سداد الضرائب الجمركية لفترة قد تصل الي ثلاثة شهور بشرط تقديم المستندات الأصلية للرسالة .

٢- أنه بالنسبة للواردات التي يتم تمويلها من حساب المشروعات الاستثمارية من بنك الاستثمار القومي ليعتم الأفراج عنها مقابل تقديم اقرار معتمد ممن لهم حق التوقيع علي الشيكات بالجهة المستوردة يتضمن قبول هذه الجهة بقيام بنك الاستثمار القومي بسداد قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم لحساب مصلحة الجمارك وذلك خصما من التمويل المتاح لتمويل المشروعات الاستثمارية للجهة بالبنك " وذلك وفقا لنموذج محدد ومتفق عليه " .

٣- وتقوم مصلحة الجمارك بموافاة بنك الاستثمار القومي بصورة من الأقرار المقدم من الجهة المستوردة ليقوم بدوره بالخصم علي حسابات الاقراض الخاصة بهذه الجهة بالبنك مقابل الأضافة علي حساب الجمارك بالبنك المركزي .

٤- بالنسبة للواردات التي يتم تمويلها من اعتمادات الباب الثاني بالنسبة للجهات الادارية [جهاز اداري- حكم محلي- هيئات خدمية] - يتم الأفراج عنها مقابل تقديم اقرار معتمد ممن لهم حق التوقيع علي الشيكات بالجهة المستوردة يتضمن قبول هذه الجهة بقيام البنك المركزي المصري بسداد قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب لحساب مصلحة الجمارك وذلك خصما من حسابها [مصرفات باب ثاني] لدي البنك المركزي المصري وفقا لنموذج

الأقرار المهدد لذلك .

٥ - تقوم مصلحة الجمارك بموافاة البنك المركزي المصري بصورة من الأقرار المقدم من الجهة المستوردة ليقوم بالنصم علي حساب "مصرفات باب ثاني" الخاص بالجهة لدية مقابل الأضافة الي حساب مصلحة الجمارك بالبنك المركزي المصري .

٦ - أما بالنسبة لواردات هذه الجهات التي تفتح اعتمادات استيرادها عن طريق احد البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري وغير المموله من بنك الاستثمار أو البنك المركزي المصري فيتم مايلي:

ان تلتزم الجهة المستوردة عند فتح الاعتماد قبل البنك فاتح الاعتماد بقيمة البضاعة - وايضا بقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك وفقا للتقديرات المبدئية لمصلحة الجمارك علي ضوء المستندات المقدمة .

وعند ورود المستندات بكامل قيمة الاعتماد يقوم البنك فاتح الاعتماد بسداد قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السابق تقديرها بمعرفة المصلحة عند فتح الاعتماد وذلك بموجب اشعار اضافة لحساب المصلحة لدي البنك المركزي وفقا للنموذج الخاص .

ولي حالة الشحن الجزئي تقوم الجهة المستوردة بتقديم الفواتير الواردة للبنك الي مصلحة الجمارك لتقدير قيمة الضرائب الجمركية علي كامل الشحنة ليقوم البنك بسدادها لحساب مصلحة الجمارك لدي البنك المركزي بموجب اشعار الأضافة المشار اليه - وذلك في حدود التقديرات المبدئية المقدمة للبنك عند فتح الاعتماد .

ويتم الإفراج عن البضاعة المستوردة فور ورودها وتتم التسوية النهائية بين المصلحة والجهات المستوردة فيما بعد وذلك من خلال ما سبق الإشارة إليه من توسط البنوك الممولة لقيمة البضاعة في سداد مستحقات الجمارك أيضاً .

٧- انه وفقا لهذا النظام- يجوز للجهة المستوردة فور ورود المستندات الأصلية من الخارج اتمام الإجراءات الجمركية والحصول علي اذن الإفراج قبل وصول البضاعة من الخارج- وذلك بعد تقديم الأقرار المذكور أو تقديم صورة معتمدة من اشعار الأضافة من البنك ففتح الاعتماد بقيمة الضرائب الجمركية لحساب مصلحة الجمارك .

٨- وبالسبب للواردات التي تتمتع باعفاءات جمركية بموجب قوانين أو قرارات خاصة فيتعين علي الجهة المستوردة الحصول علي خطاب من مصلحة الجمارك يفيد تمتع البضائع الواردة بالاعفاء الجمركي لتقديمه الي البنك المختص عند فتح الاعتماد متضمنا السند القانوني للأعفاء .

وقد صدر بهذا النظام قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ وتم تطبيقه اعتباراً من ١/٧/١٩٨٥، وحقق نجاحا ملحوظاً وان كانت قد ظهرت بشأنه بعض السلبيات التي يجري علاجها أولاً بأول .

ومع نجاح هذا النظام اخذت مصلحة الجمارك دراسة نظام مثيل يطبق علي السلع الواردة برسم القطاع الخاص بالشكل الذي يكفل اتمام الإجراءات المستندية قبل ورود البضاعة ويحقق سرعة الإفراج .

علي انه يجدر الإشارة الي أمرين:

الأول: أن هذا النظام لايلقي نظام الإفراج المؤقت عن واردات الحكومة والقطاع العام حيث يجوز الإفراج عن هذه البضائع مؤقتا حال وجود الأسباب المبرره وان كان النظام الجديد قد حد من الأسراف في الاعتماد علي الموقوفات، كما أن هذا النظام الجديد ينظم المراجا قطعيا عن هذه الواردات لايتخلط بنظام الموقوفات.

الثاني: أن هذا النظام لايجوز دون امكان سداد الضرائب الجهركية وغيرها من الضرائب والرسوم مباشرة من الجهة المستوردة اذا رأت ذلك عند الإفراج عن البضاعة لأن المقصود بهذا النظام الجديد ضمان سداد الضرائب المستحقة وعدم الاعتماد كليه علي الإفراج موقوفات.

نظام الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة

يعتبر نظام الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة آلي البلاد من أهم نظم الموقوفات لاتصاله بصفة اساسية بالسياحة في مصر، اذ لا يكاد قادم من الخارج خصوصاً من الدول العربية بقصد السياحة أو العمل أو الاستثمار أو التعليم أو تلقي العلوم في مصر الا ويطلب اصطحاب سيارة الخاصة في رحلته الي مصر وبقائها معه حتي انتهاء الغرض من زيارته .

بل أن بعض القادمين من الأشقاء العرب يسعون الي ترك سياراتهم في مصر باعتبارها مركزاً لنشاطهم أو لامتلاكهم مساكن للأقامة فيها بمصر وعادة ما تكون هذه المساكن مشغولة بافراد من الأسرة غلي طول العام ويرغبون ترك سياراتهم لخدمة أفراد الأسرة .

ومن جهة اخري فإن سيارات الركوب الخاصة من السلع التي تخضع لضرائب جمركية مرتفعة نسبياً باعتبارها مظهر من مظاهر القدرة . فضلاً عن استهلاكها للوقود وهو سلعة مدعمة في مصر وتسعى الدولة الي الحد من استهلاك مواد الوقود محلياً حتي تتمكن من تصدير فائض ملانم منه، كذلك فقد شهدت مصر في السنوات الأخيرة تعاظم لحركة ورود السيارات سواء بنظم الأفراج القطاعية أو المؤقتة مما أرقق حركة المرور في مصر الي حد أن الطرق المصرية لم تعد تحتل مزيداً من هذه السيارات .

ومع أهمية السياحة في مصر والتي عادة ما تكون مصحوبة بقدوم سيارات خاصة للأفراج عنها مدة الرحلة فضلاً عن أهمية الأفراج المؤقت

عن هذه السيارات في الأغراض الأخرى كسيارات الخبراء والمستثمرين الأجانب وكذلك سيارات رجال الأعمال العرب فضلاً عن سيارات المصريين العاملين في الخارج والقادميين من إجازات خاصة كل هذا مضافاً إليه الظروف السابق توضيحها خلق حاجة هامة وملحة الي وضع نظام جمركي للأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة يوفق بين هذه الأوضاع بحيث يكون داعياً ومشجعاً للسياحة والاستثمار وفي الوقت لا يضر بالأوضاع الضريبية والتنظيمية في البلاد .

ولذلك اصدر وزير المالية تنظيماً متكاملًا للأفراج المؤقت عن سيارات الركوب وهو نظام خاص ولذلك لم نعرضه مع أحكام النظام العام للأفراج المؤقت الصادر بالقرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ - المشار إليه سلفاً حيث انفيت كل احكام الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الواردة فيه، ونعرض تنظيم الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب فيمايلي:

وقد أصدر وزير الصناعة قراره رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٨٦ بأن تتولي مصلحة الرقابة الصناعية تحديد الشروط والمواصفات للأصناف والمواد التي يطبق عليها نظام السماح المؤقت لأدراجها بالجدول المقرر وتحديد نسبة العوادم في التصنيع وما يكون منها ذا قيمة للأغراض الجمركية لتحصيل ما يستحق عليها من رسوم.

وبذلك أصبحت جهة الرقابة الصناعية هي المختصة بتقدير وكشف النواحي الفنية فيما يتعلق بواردات ومصادرات السماح المؤقت وهي تحدد نسب العوادم وما يكون منها ذا قيمة حتي تربط عليه الضريبة بمعرفة الجمارك.

وتحقيقا للمرونة التي يحتاجها نظام السماح المؤقت فوض وزير المالية رئيس مصلحة الجمارك في الاختصاصات التالية:

١- إصدار القرارات الخاصة بتحديد الأصناف والمواد التي يطبق عليها نظام السماح المؤقت وإدراجها في الجدول المقرر بالشروط والمواصفات التي تحددها الرقابة الصناعية في حالة عدم وجودها بالجدول المقرر وذلك لتطبيقها علي الصنف عند استيراده مستقبلاً

٢- إطالة مدة السنة المحددة بالمادة ٩٨ من قانون الجمارك التي يتم خلالها إعادة التصدير لأسباب مبرره [سلطة وزير المالية في القانون].

أحكام قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣
في شأن نظام الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة

نظم هذا القرار أحكام الأفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة
من حيث حالات وأوضاع هذا الأفراج- وشروطه- والضمانات اللازمة له
علي النحو التالي:

أولاً: الحالات التي يقتصر عليها هذا النظام:

- ١- السيارات الخاصة بالسائح والعابرين الأجانب بصفة عامة للإقامة المؤقتة في البلاد.
- ٢- السيارات الخاصة بالمصريين المقيمين في الخارج أو الذين يعملون في الخارج والقادمين للوطن لقضاء إجازاتهم.
- ٣- السيارات الخاصة بالعاملين في الخارج من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية القادمين للوطن لقضاء إجازاتهم.
- ٤- السيارات الخاصة بالغبراء والأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد.
- ٥- السيارات الخاصة بالأجانب السياسيين.
- ٦- السيارات الواردة برسم شركات أو مؤسسات الطيران الأجنبية التي تسير خطوط منتظمة من وإلى البلاد بشرط توفر مبدأ المعاملة بالمثل.
- ٧- السيارات الخاصة بشركات البحث والتنقيب عن البترول وفقاً للشروط والأوضاع المتصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة مع هذه الشركات.
- ٨- السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب زيادة عن حدة الإعفاء المقرر بالقانون وكذلك السيارات الواردة لموظفين الإداريين

بالسفارات والقنصليات الأجنبية .

٩- السيارات الخاصة بلدوي المكانة من الأجانب .

١٠- السيارات الخاصة بالصحفين والمراسلين للمنظمات الدولية وأعضائها الحائزين علي جوازات سفر دبلوماسية .

١١- السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للمنظمات الدولية وأعضائها الحائزين علي جوازات سفر دبلوماسية .

١٢- السيارات الواردة للشركات الأجنبية المتعاقدة مع وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام للقيام بعمل أو تنفيذ مشروع مؤقت داخل البلاد وذلك لاستعمال الخبراء التابعين لها .

ثانيا: شروط ادخال السيارات بهذا النظام:

١- انه لايجوز أن يفرج عن أكثر من سيارة واحدة للشخص الواحد .

ويتضح من هذا الشرط أنه يسري علي الأشخاص، أما بالنسبة للحالتين رقم [٦] الخاصة بمؤسسات الطيران الأجنبية - ورقم [٧] الخاصة بشركات البحث والتنقيب عن البترول فإن حالتها يستثني من هذه القاعدة .

وكذلك بالنسبة للحالة رقم [٩] الخاصة بلدوي المكانة من الأجانب فإنه يجوز الإفراج عن أكثر من سيارة وفقا للاعتبارات التي توافق عليها مصلحة الجمارك لكل حالة علي حدة .

٢- وجوب أن يقتصر استعمال السيارة المفرج عنها مؤقتا علي الأغراض التي تم من أجلها .

٣- أنه يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها فور انتهاء مدة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أيهما أقرب .

٤- أنه يجوز لأصحاب السيارات المفرج عنها مؤقتا التقدم لمصلحة الجمارك قبل انتهاء مدة الإفراج لطلب الإفراج النهائي عن السيارة وفقا لقواعد العامة التي تنظم عملية الاستيراد من الخارج وسنماد

الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم حسب حالة السيارة
وفئة الضريبة السارية وقت ائناغ البيان الجمركي للأفراج المؤقت
[عند الدخول].

٥- انه بالنسبة للحالة الواردة في البند رقم [٨] [الخاصة بالسفارات
[٠٠]

فانه يتعين للأفراج التحقق من توافر مبدأ المعاملة بالمثل، وتقديم
موافقة وزارة الخارجية علي الأفراج المؤقت وفي حدود القواعد
التي تصدرها وزارة الخارجية بالاتفاق مع مصلحة الجمارك.

ثالثا: شرط المدة:

بحيث يجب الا تتجاوز مدة الأفراج المؤقت عن السيارات المشار
اليها المدد التالية وفقا لكل حالة:

١- ثلاثة شهور بالنسبة للحالات رقم [٣،٢،١] وبشرط الا تتجاوز
هذه المدة فترة اقامة السائح أو العابر أو الأجنبي المقيم مؤقتا
أو اجازة المصري المقيم بالخارج.

٢- مدة لا تتجاوز سنة وفقا لخطاب من الوزير المختص أو من يقوم
مقامه بالنسبة للسيارات المشار اليها في الحاليتين رقم [١٢،٤]
وبشرط الا تتجاوز مدة اقامة الخبير أو الاستاذ الأجنبي.

كما يجوز بناء علي طلب الجهة المتعاقدة مع الشركات
الأجنبية أو المستقمة للخبير أو الاستاذ الأجنبي تجديد مدة
الأفراج المؤقت بحيث لايجاوز مجموع هذه المدد المقررة لتنفيذ
المشروع [حالة ١٢]، أو مدة عمل الخبير أو الاستاذ الأجنبي
بالبلاد [حالة ٤].

٣- سنة بالنسبة للسيارات المشار اليها في الحالات أرقام [٥، ٦، ٧،
٨، ٩، ١٠، ١١] ويجوز تجديد الأفراج المؤقت سنويا وفقا
لمبررات كل حالة علي حدة.

٤- المدة التي يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الجمارك ووزارة الخارجية

بالنسبة للسيارات المشار إليها في البند رقم [٨] .
علي أنه في جميع الأحوال لايجوز أن تتجاوز مدة بقاء السيارة داخل البلاد مدة الإفراج المؤقت عنها .
٥- علي أنه يجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية للقطاع الجمركي المختص مذ المهلة المقررة ثلاثة شهور لإعادة التصدير لسباب مبرره بقرار من وزير المالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٦ .
كما يجوز لرئيس مصلحة الجمارك اعطاء مهلة مناسبة لتسوية وضع السيارة نهائيا وفقا لمبررات كل حالة علي ألا تتجاوز هذه المهلة ثلاثة شهور .

رابعاً : تنظيم شرط الضمان:
يراعي بصفة عامة تقديم أي من الضمانات الآتية الذي الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب .
١- امانة نقدية - أو ضمان مصرفي صالح يغطي الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .
٢- دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادي السيارات المعتمدة وبشرط أن تكون الدفاتر صالحة طوال المدة المحددة لبقاء السيارة بالبلاد .
٣- دفاتر المرور الدولية الصادرة من نوادي السيارات المرخص لها بالعمل في مصر بالنسبة للأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نوادي للسيارات وبشرط صلاحية الفترة لمدة بقاء السيارة في البلاد .
٤- دفاتر المرور الصادرة من الشركات المرخص لها بالعمل في مجال الخدمة السياحية في مصر او احد البلاد العربية الاخرى بشرط ان تقوم هذه الشركات باياع خزانة الجمارك الضمان النقدي الذي تحدده المصلحة والا تتجاوز قيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق عن السيارات المفرج عنها مؤقثا قيمة الضمان

خامساً: الاستثناءات الواردة على الضمانات

واستثناء من احكام هذه الضمانات يجوز قبول مايلي:

- ١- رخص تسيير دولية ورخصة قيادية دولية بالنسبة للأجانب القادمين في افواج سياحية بشرط القيد علي جواز السفر واستخراج نماذج التصاريح السياحية لكل سيارة علي حدة .
- ٢- تعهد صريح من الجهة الحكومية او القطاع العام بضمان سداد الضرائب المستحقة وذلك بالنسبة للسيارات الواردة في الحاليتين [٤، ١٢] .
- ٣- تعزيز من مكتب الدجلين السياسيين بضمان سداد الضرائب المستحقة بالنسبة للسيارات الواردة في الحالة رقم [٥] .
- ٤- موافقة هيئة الطيران المدني وذلك بالنسبة لسيارات الواردة في الحالة رقم [٦] .
- ٥- موافقة الهيئة العامة للبتترول بشرط ان تتضمن الاتفاقات المعقودة مع الشركات المستفيدة نصوصا بالاعفاء وذلك بالنسبة للحالة رقم [٧] .
- ٦- تقديم تعزيز من وزارة الخارجية وهيئة التمثيل الدبلوماسي او القنصلي او المنظمة الدولية التي يخلق بها العضو بالنسبة للسيارات في الحالات ارقام [٨، ٩، ١١] كما يجوز قبول تعهد صريح من جهة مقبولة بالنسبة للحالة رقم [٩] .

سادساً: قاعدة قبول التنازل عن السيارات المفرج عنها مؤقتاً

حظر القرار الوزاري رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ التصرف في السيارات المفرج عنها مؤقتاً بالبيع او التنازل او الهبة او غير ذلك من التصرفات الا بعد الحصول علي موافقة مصلحة الجمارك علي هذا التصرف واكد علي الاستحقاق الفوري للضرائب الجمركية وغيرها من

الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك علي السيارات المفرج عنها مؤقتا
في حالة مخالفة شروط واحكام الافراج المؤقت.

الا انه في التطبيق ظهرت حالات متعددة لافراج مؤقت عن سيارات
ركوب وعند انتهاء المدة المقررة لبقاء السيارة لا يكون في وسع صاحبها
اعادة تصديرها ولاسناد الضرائب عليها واستبقائها في البلاد ان جاز له
ذلك. كما ان بعضا من السانحين العرب والاجانب وغيرهم ممن المرجو عن
سيارات خاصة وفق هذا النظام لا يحق لهم استبقاء السيارة من الناحية
الاقتصادية وليس في وسعهم اعادة تصديرها. مع مراعاة سلامة موقف
السيارة قانونا وحسن نية صاحب الشأن.

وحالا لهذه الاوضاع في اطار القواعد القانونية التي لاتسي الي
السياسة في مصر ولا تترك السانحين فقد اجازت مصلحة الجمارك في مثل
هذه الحالات ان يتنازل صاحب الشأن عن السيارة للجمارك وتبرئ لمتة
منهما تماما. وقد صدر في ذلك قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٩
لسنة ١٩٨٦ بشأن قبول التنازل عن السيارات المفرج عنها مؤقتا وفقا
لما يلي:

١- يقبل تنازل اصحاب السيارات بانواعها عن سياراتهم المفرج عنها
مؤقتا اذا توافرت الشروط الآتية:

- أ- الا تكون السيارة محلا لجريمة تهريب جمركي
- ب- سداد ماقد يستحق علي السيارة من غرامات وتعويضات
- ج- سداد ماقد يستحق علي السيارة من ضرائب جمركية وغيرها من
ضرائب ورسوم عن اية اجزاء ناقصة او مستبدلة بالمقارنة
بحالتها عند الدخول.

٢- يفوض رؤساء القطاعات الجمركية كل في دائرة اختصاصه في قبول
التنازل.

٣- تضاف السيارات المشار إليها للعهددة المخزنية لمصلحة الجمارك
ويتلاحظ أن الجمارك تتصرف في هذه السيارات بالبيع بالمزاد العلني
حيث تضاف حمولة البيع الي الخزانة العامة .

الباب العاشر

نظام الاعفاءات المبركة

الإعفاءات الجمركية

الأصل في النظم الجمركية أن تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة . وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص . ويتم تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . كما أنه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص علي خلاف ذلك في القانون .

فالإعفاءات الجمركية هي استثناء علي هذا الأصل العام إذ تعلي عدم خضوع البضائع المعفاة للضريبة الجمركية علي أن تتم الإجراءات الجمركية عليها ولكن يتم الإفراج عنها دون سداد الضرائب الجمركية المقررة .

ويتضح من نصوص الدستور والقانون أن الإعفاء لا يكون إلا بقانون فلا يجوز أن يتم الإعفاء بقرار أو لائحة .

ويعني إعفاء سلعة معينة أو إعفاء واردات جهة معينة انتقاص جزء من إيرادات الخزنة العامة بقدر الإعفاء الذي تقرر ولذلك فإنه يجب أن يراعي في الإعفاء الجمركي أن يكون الهدف منه اقتصاديا أو اجتماعيا أو أن يكون تحقيق الهدف يعود علي المجتمع بفوائد تزيد عن المقدار المالي الذي ضحت به الدولة .

ولقد مرت الإعفاءات الجمركية في مصر بعدة مراحل حيث تعددت حالات الإعفاءات في العديد من القوانين بحيث لم تعد شمة إحصاءات جادة لتقدر الإعفاءات من الناحية المالية والنوعيات السلع المعفاة ولا للهدف من الإعفاء .

وفي سنة ١٩٨٣ صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية متضمنا حالات الإعفاء من الضرائب الجمركية وقواعد وشروط هذا الإعفاء ، وكان الهدف من إصدار هذا القانون هو ترشيد

الاعفاءات الجمركية ووضعها في اطارها الصحيح باعتبارها استثناء من احكام القانون والتعريف الجمركية .

ورغم ان القانون المذكور قد ادى الى حد كبير الى معالجة بعض مشاكل الاعفاءات الجمركية التي كانت مثارة عند التطبيق الا انه بعد مضي فترة علي تطبيقه تلاحظ قصوره بالنظر للتوسع الكبير في الاعفاءات الجمركية سواء طبقا لاحكامه او لقوانين لاحقه او سابقة عليه بحيث حدث خلل في التطبيق وفي السياسة الاقتصادية .

فلقد اثبتت الاحصائيات الرسمية تضخم حجم الاعفاءات بحيث وصل الي اكثر من ٤٠٪ من اجمالي واردات الدولة بشكل يهدد موارد الدولة المالية .

كما تضررت الصناعة الوطنية من حجم الاعفاءات لان ذلك يعني وضع المنتج المحلي في وضع تنافس غير متكافئ مع الممثل المحلي المستورد من الخارج . كما ان اعفاء اي سلعة يعني عدم وجود حافز لانتاجها محليا .

وكل هذه الظروف لايمكن ان تلائم دولة تسعى الي تنمية مواردها والتقدم نحو صناعة وطنية تكفي لاستهلاك السوق المحلي وتتجاوز ذلك الي التصدير .

ولذلك كان لابد من اعادة النظر في الاعفاءات الجمركية المقررة وفي عام ١٩٨٦ كان الامر قد استقر علي ضرورة الغاء كافة الاعفاءات الجمركية بما في ذلك الحالات التي تضمنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وتجميع حالات الاعفاء في قانون واحد يقتصر علي الاعفاءات الضرورية ذات الاهداف الاجتماعية المؤثرة .

ولذلك صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار بتنظيم الاعفاءات الجمركية . وقد صاحب صدور هذا القانون حزمة من القواعد الاقتصادية المتكاملة تناولت اصدار التعريفات الجمركية الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ وكذلك تناولت تنظيم الاستيراد وتنظيم اسعار الصرف للأغراض الجمركية كل ذلك فيما عرف

بسياسة اقتصادية عادلة .

وقد تضمن قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار اليه في المادة الاولى منه بان يعمل بنظام الإعفاءات الجمركية بالقانون المرافق، كما تضمنت المادة الثانية إلغاء الإعفاءات الجمركية الواردة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ والقوانين والقرارات الاخرى المتضمنة الإعفاءات الجمركية قبل العمل باحكام هذا القانون وسواء كان الإعفاء من كل او بعض الضرائب الجمركية او تضمنت تأجيل سدادها او تخفيضها علي النحو الوارد بهذا النص .

كما تضمنت المادة الثالثة حكما انتقاليا بالنسبة لتسوية بعض الإعفاءات الجمركية وهي الاشياء التي اخرج عنها قبل العمل باحكامه تحت نظام الإفراج المؤقت لعين النظر في تقرير اعفلها حيث اوردت المادة بان تصوي اوضاعها الجمركية بصفة نهائية وفقا للقواعد القانونية والقوانين المعمول بها وقت الإفراج عنها علي ان يتم ذلك خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون لوضع حد زمني لتسوية حالات الإعفاءات المتعلقة عند صدور هذا القانون .

كما حرصت المادة الرابعة علي النص علي عدم سريان احكام هذا القانون علي الإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضي اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية او الإقليمية او الجهات الأجنبية . وذلك استقرارا لهذه الاتفاقيات . وبعدم سريان احكام هذا القانون علي الإعفاءات الجمركية المقررة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد كما تضمنت هذه المادة النص علي عدم سريان احكام هذا القانون علي الإعفاءات الجمركية المقررة بقرارات صادرة قبل العمل باحكامه تطبيقا لاحكام المادة ٤ والبنـد ١٢ من المادة ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية وذلك حتي لا تتأثر المشروعات الاستثمارية المستفيدة من النصين بآلية متغيرات قد تؤثر علي نشاطها وتدعيما للمعاملة الجمركية التي انضلت في ظلها .

اما المادة الخامسة من القانون فقد تضمنت ان يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره وان لوزير المالية اصدا القرارات اللازمة لتنفيذه.
وتضمن تنظيم الاعفاءات الجمركية تحديدا لحالات الاعفاء من الضرائب الجمركية والتيسيرات الجمركية والاحكام العامة التي تحكم هذه الاعفاءات والتيسيرات.

لتضمنت المادة [١] منه النص علي ان يعفي من الضرائب الجمركية وفقا للشروط والاجراءات التي صدر بها قرار وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص- ماتستوردة وزارة الدفاع ويكون لازما لاغراض التسليح، وماتستورده الحكومات والمؤسسات الاجنبية لتفليلا لعقود تبرمها مع وزارة الدفاع لهذا الغرض، كما تضمنت اعفاء ما تستورده كل من هيئة الامن القومي [المخابرات العامة] ورئاسة الجمهورية للاستعمال الرسمي، وماتستورده وزارة الداخلية من اسلحة وذخائر ومهمات واجهزة خاصة ووسائل انتقال لازمة لنشاطها فيما عدا سيارات الركوب.

وتضمنت المادة رقم [٢] من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الحالات التي يتم فيها الاعفاء وفقا لما يصدر بتحديد قرار من وزير المالية وهذه الحالات هي:

- ١- الهدايا والهبات والعينات لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .
- ٢- الامتعة الخاصة بالمسافرين من سياح وغابرين ومقيمين في البلاد عند القدوم والمفادرة .
- وقد حددت اللائحة التنفيذية هذه الامتعة وهي جميعها ذات طابع شخصي من مستلزمات رحلة السفر او العودة كالملابس الشخصية والاثاث التصوير والاجهزة الشخصية .
- ٣- الاشياء الشخصية المجردة من اية صفة تجارية كالياسمين والصيدليات والجوائز الرياضية والعلمية .
- ٤- الاثاث والادوات والامتعة الشخصية والسيارات السابق تصديرها

من الجمهورية بصفة مؤقتة والخاصة بشخص يعتبر محل اقامتهم
الاصلي في الجمهورية بشرط تحقق من عينتها .

٥- الاشياء التي تصدر للخارج ثم يعاد استيرادها بلاثتها .

٦- الاشياء التي تقتضي العمليات التجارية مع الخارج استيرادها وذلك
بشرط تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلي .

٧- المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة للسفن اعالي البحار
والطائرات في رحلاتها الخارجية ومايلزم لاستعمال ركابها وملاحيها .

٨- المهمات التي ترد من الخارج دون قيمة [بدل ثالث او ناقص] عن
رسائل سيق تواريخها او رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية
عليها كاملة في حينها .

٩- الاشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزا طبيا خاصا
والواردة برسم المرضي والمعوقين وقد حددت اللائحة التنفيذية
بعض الشروط لهذه الاعفاءات كأن يقدم تقرير من القومسيون الطبي
العام بتحديد حالة المريض او المعوق ونوع التجهيز الطبي اللازم
له بالسيارة، وان تكون السيارة من النوع الصغير التي لايتجاوز
قوة محركها اربعة سلسلرات ولا تزيد سعة المحرك عن ١٠٠٠ سم
ويجوز تجاوز هذه السعة حتي ١٥٠٠ سم بقرار من رئيس
الجمارك لأسباب مبررة، والا تتجاوز قيمة الاعفاء ٢٠٠٠ جنيها
ويتستثنى من هذا الاعفاء المصابين اثناء وبسبب العمل حيث يرفع
هذا النصاب الي ٤٠٠٠ جنيها .

اما المادة رقم [٣] من القانون فقد نصت علي اعفاء مااستورده
المنشات المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة من الادوات والمهمات
والالات ووسائل النقل [فيما عدا سيارات الركوب والاثاث] اللازمة
لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الاعفال بالاحكام الواردة
بقانون الاستثمار .

كما تضمنت اعفاء سيارة ركوب صغيرة ذات اربعة سلسلرات لاقبل
او دراجة آلية واحدة بشرط ان تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا

تخصص للاستخدام الشخصي لمن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية ونتج عن ذلك شلل أو فقد أحد الأطراف بشرط أن تكون السيارة أو الدراجة الآلية مجهزة بما يتناسب وحالة المصاب الصحية. عسبما يقرره المجلس الطبي العسكري العام والأ يزيد عدد سائدرات السيارات علي أربعة ولايتجاوز سعة المحرك ١٨٠٠ سم والأ تجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء [حدد مجلس الوزراء القيمة المعفي منها المصاب بمبلغ عشرة آلاف جنيه].

وقد حظر القانون التصرف في هذه السيارة الصنف اعدة سبع سنوات من تاريخ الأفراج عنها مالم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها وذلك ضمان لسلمة تطبيق النص واستعمال السيارة في الغرض الذي اعفيت من اجله.

كذلك تضمن نص المادة [٢] اعفاء الامتعة الشخصية والأدوات والأثاثات المنزلية والسيارات الخاصة لأعضاء البعثات والأجهزة الدراسية تحت الاشراف العلمي للبعثات الحاصلين علي شهادة الدكتوراه او ما يعادلها وذلك عند العودة النهائية - وذلك بشرط ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية المعفي منها عن ثلاثة آلاف جنيه، والأ يتمتع الشخص بهذه الإعفاء أكثر من مرة واحدة، وعدم جواز الجمع بين هذا الإعفاء وأي إعفاء آخر.

وكذلك تضمن النص اعفاء الامتعة الشخصية والأثاث الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات، والمعارين لهيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك رعايا جمهورية مصر العربية العاملين في الخارج بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وذلك بأشروط والأوضاع وفي الحدود التي يتفق عليها بين وزير الخارجية ووزير المالية.

ولقد تضمن نص هذه المادة [٢] في نهايته - اعفاء الأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية بناء علي طلب وزير المالية.

ولم غرض رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء في هذه السلطة، وعلي ذلك فإنه في الأحوال الضرورية التي تری فیها البلد او السلطات المختصة اعفاء رسالة واردة تخرج عن القواعد الواردة بهذا القانون فإنه يمكن اعفائها بمقتضى هذه الفقرة، وهنا يعطى نظام الاعفاءات الجمركية مرونة مطلوبة كما انه في نفس الوقت لا یفل بالهدف من الاعفاء او الاضرار بالموارد الضريبية حيث ان هذا الاعفاء منوط بدراسات معیقة وسلطات تقررہ بعیث تطمنن الى سلامة التطبيق.

اما نص المادة رقم [٤] من تنظيم الاعفاءات الجمركية فقد اورد حكما جديدا حيث نص علي ان تحصل ضريبة جمركية بلفة موحدة ٥٪ من القيمة علي ما يستورد من الآلات والمعدات والاجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي يتم الموافقة عليها تطبيقا لاحكام قانون الاستثمار والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار نظام شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات السملولية المحدودة.

كما نص علي ان یضع لهذه الفئة ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء (من غير سيارات الركوب) اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير.

كما تسري احكام هذه المادة علي المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وكلنا مشروعات الاصلاح والاستزراع التي تقام علي الاراضي الغاضقة لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضي الصحراوية وكلنا المشروعات التي تقوم بهاوحدات التعاون الاسكني الغاضقة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ومشروعات الاسكن الشعبي التي تقوم بها الجهات التي تحدد بقرار من وزير المالية بعد اخذ رأي الوزير المختص.

كما يسري حكم هذه المادة علي ما يستورده المنشآت الفندقية

والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لأنشائها .

ويتضح من هذا النص اهتمام المشرع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتضحيته في سبيل ذلك بقدر من الهدف المالي الذي تنشده الضريبة الجمركية، وحقيقة الأمر ان المشرع قد اصاب بهذا النص حيث لم يضحي تماما بالضريبة الجمركية فقرر قدرا مخفضا منها علي هذه الوردادات مما يحقق قدرا لا بأس به من هذه الضرائب خصوصا اذا ما زادت هذه الأنشطة تحت حائز البلد المخفض الذي يمثل إعفاءات جزئيا من الضريبة وتحت الرعاية التي تكفلها الدولة .

كما تتضح الأهمية الاجتماعية للمشروعات العاصة بالبناء والتعمير والبناء بقصد الاسكان التعاوني وكذلك الأهمية الاقتصادية فيما يتعلق بمشروعات الاستثمار والجمعيات العمرانية والمشروعات الفندقية والسياحية التي يعول عليها كثيرا لدعم موارد المالية .

والمادة رقم [٥] من تنظيم الإعفاءات تتضمن اخضاع المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع أجهزة التلفزيون والراديو والمسجل والبيك اب التي تستوردها شركات القطاع العام لفئة ضريبية بواقع ٥٪ من القيمة وقصر ذلك علي مدة عام من تاريخ العمل بالقانون يتم بعدها تطبيق احكام المادة رقم [٦] من قرار رئيس الجمهورية باصدار التعريفة الجمركية علي منتجاتها المجمعة .

ونصت المادة رقم [٦] من نظام الإعفاءات علي الإعفاء من الضرائب الجمركية ومن المعايينة وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية الحالات التالية :

- ١- مايرد للاستعمال الشخصي الي اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب العاملين غير الفخريين والمقيدين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك مايرد الي ازواجهم او اولادهم القصر .
- ٢- ما تستورده السفارات والمفوضين والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي عدا المواد الغذائية والمشروبات الرحية والأدوية .

ويتحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقاً للبلدين السابقين بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمي للقنصلية - ويجوز زيادة هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية -

٢- ما يرد للاستعمال الشخصي- بشرط المعاينة- من امتعة شخصية وأثاث وادوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الإعفاء في البلد [١] من هذه المادة بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المستفيد من الإعفاء- ويجوز لوزارة المالية بموافقة وزارة الخارجية مد هذا الأجل- وتمنح هذه الإعفاءات بعد اعتماد طلب الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية بحسب الأحوال والتصديق علي ذلك من وزارة الخارجية -

أما المادة رقم [٧] فقد نصت علي أنه يجوز بقرار من وزير المالية بناء علي اقتراح وزارة الخارجية اعفاء ما يرد للاستعمال الشخصي لبعض ذوي المكانة من الأجانب وهي الجهة التي تطلب الي الجمارك اعفاء ما يرد لمثل هذه الشخصيات بقصد المجاملة الدولية ورفع الجمارك توصية الخارجية هذه الي وزير المالية للموافقة علي الإعفاء -

ونصت المادة رقم [٨] علي اخضاع الآلات والمعدات والأجهزة (فيما عدا سيارات الركوب) التي يفرج عنها من الجمارك مؤقتا بغرض التأجير أو العمل لضريبة جمركية بواقع ٢٠٪ من قيمة الضريبة المقررة السارية في تاريخ الأتراج المؤقت عنها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة تبقي فيه داخل البلاد وحتى إعادة تصديرها للخارج - وهو الحكم السابق شرحه في نظام الأتراج المؤقت علي أنه يقتضي التساؤل عن اسباب ورود هذا الحكم في قانون تنظيم الإعفاءات رغم أنه

يتضمن تحديد ضريبة وفئة ضريبية محددة وكان الأولي أن يرد في التعريف الجمركية باعتبارها القانون المنظم لفئات الضريبة، غير أن الحقيقة أن هذا الحكم قد اخضع هذه البضائع متى توافرت الشروط القانونية لأدنى الفئات الضريبية مما يضمن في الأغلب والأعم إعفاءات جزئية لهذه الواردات ومن ثم استقر الرأي علي أن يشمل قانون تنظيم الإعفاءات.

احكام التصرف في الأشياء المصفاة :

نص المادة رقم [٩] من قانون نظام الإعفاءات الجمركية علي أنه مع عدم الأخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الإعفاءات للأحكام الآتية :

أ- يحظر التصرف في الأشياء المصفاة في غير الأغراض المصفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض المصفاة من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد . ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

ب- في حالة التصرف بموافقة مصلحة الجمارك في الأشياء المصفاة بتعليقات في جداول التعريف الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة أو التصرف في الأشياء المصفاة بالمادتين [٤] ، [٨] من هذا القانون وذلك في غير الأغراض المستوردة من أجلها يتم تحصيل باقي الضريبة الجمركية وفقا لفئة التعريف الجمركية المقررة . ويعتبر تهربا جمركيا التصرف في هذه الأشياء دون موافقة مصلحة الجمارك وسداد باقي الضريبة المقررة عليها .

ويتلاحظ علي نص الفقرة [أ] مايلي :

١- ان النص قد حظر التصرف في الأشياء المصفاة أو الاستعمال في

غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها فكل الأمرين محظور قانوناً .

٢- إلا أن المشرع في الفقرة الثانية جرم التصرف فقط فاعتبره تهريباً جمركياً يعاقب عليه بالعقوبات المقررة في قانون الجمارك .
ويقصد بالتصرف هنا كل تصرف يؤدي إلى ترتيب حق عيني علي الأشياء المعفاة لشخص آخر .

كما يتعين أن يكون التصرف في غير الغرض الذي تقرر الإعفاء من أجله حتي يعتبر تهريباً جمركياً أما إذا تم التصرف لنفس الغرض كان تكون السلعة معفاة لغرض السياحة أو لوردها لمعوق علي سبيل المثال وحم التصرف فيها من المنشأة السياحية المستفيدة الي منشأة سياحية أخرى أو من معوق مستفيد الي معوق آخر وتتوافر في المتصرف اليه شروط الإعفاء فلا يعتبر مثل التصرف تهريباً في حكم القانون .

٣- أما الاستعمال في غير الغرض المعفاه من أجله الأشياء المعفاه فهو وإن كان محظوراً طبقاً للقانون إلا أنه ليس مجرمًا ولا يعتبر تهريباً جمركياً لأنه لم يرد في نص التجريم .
علي أن مثل هذا الاستعمال في غير الغرض المعفاه من أجله الأشياء يعتبر مخالفة إجراءات جمركية تفرض بشأن القرامة المقررة في قانون الجمارك .

أما بالنسبة لنص الفقرة [ب] فإنها تحكم التصرف في الأصناف المحددة بتدليلات في جداول التعريف الجمركية التي تغطي تخفيضات جمركية (إعفاءات جزئية) أو الأصناف المحددة في المادة [٤] التي أخضعت بعض الواردات لجهات الاستثمار والسياحة والمجتمعات العمرانية الجديدة . . . الخ لفئة ضريبية مخفضة وكذلك الأصناف المحددة بالمادة [٨] الخاصة بفرض ضريبة بواقع ٢٠٪ من الضريبة المقررة علي النصف المفرج عنه مؤقتاً بفرض العمل أو التأجير فلذا تم هذا التصرف في غير الأغراض المستوردة من أجلها بعد موافقة مصلحة الجمارك

يكتفي بتحصيل باقي الضريبة وفقا لفئة التعريف المقررة .
اما اذا تم التصرف في هذه الاشياء بدون موافقة مصلحة الجمارك
وسناد باقي الضريبة المقررة عليها اعتبر ذلك تهريا جمركيا .
ويتلاحظ كقاعدة عامة انه بشأن الاشياء التي سبق اغفلها في ظل
العمل بقوانين سابقة ثم تم التصرف فيها في ظل العمل بالقانون رقم
١٨٦ لسنة ١٩٨٦ فان احكام التصرف الواردة في هذا القانون الاخير
هي التي تسري علي هذا التصرف الذي تم تحت مظلته وانشاء العمل
به اذ ان الواقعة المنشئة للضريبة حينئذ ليست واقعة الورد ولكن
واقعة التصرف .

احكام عامة في قانون نظام الاعفاءات الجمركية

- ١- لتشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب
ولا تحني هذه السيارات الا اذا نص عليها صراحة .
- ٢- لتشمل الاعفاءات الجمركية الاثاث مالم ينص علي ذلك صراحة
ويعتبر اثاث الاثاث المنزلية والمكتبية والمفروشات والاثاثات
اللزمة للقامة والايواء .

ويتلاحظ انه بالنسبة لسيارات الركوب وكذلك الاثاث المستوردين
انهما يخضعان لفئات ضريبية مرتفعة وانه يتوافر منهما المنتج
المحلي الذي يغني عن الاستيراد - فضلا عن ان استيرادهما يعتبر
مظهرا للقنطرة ومن ثم لا يتعين شمولهما باية اعفاءات جمركية الا
في الحالات الضرورية والنص الخاص والصريح بالاعفاء .

- ٣- انه يحظر الافراج من الجمارك عن السجائر والسيجار والدخان
والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية مالم يكن ملصقا
عليها طابع [البندول] او العلامة المميزة المالة علي اغفلها من
هذه الضرائب .

ويعتبر عرضها للبيع باية وسيلة او تواجدها في المحال العامة تهريا
جمركيا .

ذلك ان هذه الاصناف مما تخضع لضرائب جمركية باهظة ويقرر اغفلها
لاغراض سياحية، وقد تقرر هذا القيد لضمان استعمالها في الغرض
المعفاة من اجله والأتستخدم في اغراض اتجار.

٤- تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقبوضات نظامية تخضع لرقابة
مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الاصناف المعفاة في الغرض الذي
اعفيت من اجله، ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر او التلاعب في
القيد فيها في حكم التهريب المنصوص عليه في قانون الجمارك.
ولقد أنشأت مصلحة الجمارك جهازا خاصا لمتابعة الاعفاءات
الجمركية لمتابعة التصرف في الاشياء المعفاة والتأكد من سلامة
استعمالها وفق الاغراض المعفاة من اجلها وكشف اية مخالفات
بشأنها والعمل علي تطبيق احكام القانون.

احكام التنازل عن الآلات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل وسيارات الركوب المتعمة بالاعفاءات الجمركية

نظم قرار رئيس مصلحة الجمارك احكام هذا التنازل علي النحو التالي:
١- يقبل التنازل لمصلحة الجمارك عن الآلات والأدوات والمعدات
والاجهزة ووسائل النقل وسيارات الركوب المعفاة التي تقضي
القوانين الصادرة باعفلها بجواز التصرف وفقا لمآلتها وقيمتها وقت
السداد بالشروط التالية:

- ان يقدم طلب التنازل من صاحب الشأن، وبالنسبة لشركات البترول
فيتعين موافقة هيئة البترول علي هذا التنازل.
- ألا تكون هذه الاشياء محلا لجريمة تهريب جمركي.
- ان تسدد الضرائب والرسوم المستحقة علي الاجزاء الرئيسية
الناقصة.

- سداد مآقد يستحق من غرامات وتعويضات نتيجة اي مخالفة لنظم

الاعفاءات .

٢- يفوض رؤساء الإدارات المركزية للجمارك التنفيذية كل في دائرة اختصاصه في قبول التنازل وفقا للشروط الواردة في هذا القرار .

ويجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية المختص التصريح ببقاء الأشياء المذكورة في مواقع تخزينها وبيعها بمعرفة هيئة الخدمات الحكومية في هذه المواقع .

وفي هذه الحالة يضم تحديد الأجزاء الناقصة المشار إليها عند البيع باعتبار استمرار مسئولية صاحب الشأن عن الأشياء طالما ظلت في موقع التنازل، وتعرض هذه الأشياء للبيع وفقا للقواعد المعمول بها .

٣- تحسب الضرائب والرسوم المستحقة علي هذه الأشياء وتخصم من قيمة البيع لحساب هذه الضرائب ويضاف باقي القيمة في حساب إيرادات متنوعة .

تحديد القيمة للأغراض الجمركية بالنسبة لسيارات الركوب المعفاة في بعض حالات التصرف

نظم قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٦ تحديد القيمة في هذه الحالات علي النحو التالي:

١- تحديد قيمة سيارات الركوب المعفاة للأغراض الجمركية وفقا للمعاملة الفعلية لحالتها وقت السداد الضرائب والرسوم المستحقة مع الاسترشاد بنسب الخصم التالية :

نسبة الخصم الاسعرشادية	سنة البوذييل
%١٠	السنة الاولى
%٢٠	السنة الثانية
%٣٠	السنة الثالثة
%٤٠	السنة الرابعة
%٥٠	السنة الخامسة

وذلك في الحالات التي اجاز فيها قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية التصرف في هذه السيارات بعد اداء الضرائب والرسوم المستحقة وقت السداد .

٢- يكون تحديد قيمة هذه السيارات بمعرفة لجنة ثلاثية علي النحو التالي:

- مدير ادارة التعريفه والاجراءات بالقطاع الخاص .
- مدير جمرک السيارات في القطاع المختص .
- رئيس قسم تعريفه من جمرک السيارات المختص .

إنشاء مجتمعات متخصصة للاعفاءات الجمركية ودورة سجلات متابعة الاعفاءات

نظم قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٦ إنشاء المجتمعات المتخصصة ودورة وسجلات متابعة الاعفاءات علي النحو التالي:

مادة [١]: ينشأ مجمع للإجراءات علي الواردات المتمتعة بالاعفاءات الجمركية اللغات الصلغة في كل من الإدارات المركزية للجمارك التنفيذية وتحل هذه المجتمعات محل إدارات الاعفاءات بهذه الجمارك.

وتعزز بعدد من مديري التعريف المتخصصة وحاسبي الضريبة والمراجعين وفق احتياجات العمل.

مادة [٢]: تحتم كافة الإجراءات علي الواردات المشحونة لهذه المجتمعات مانعا إجراءات المعاينة التي تحتم بمعرفة مأموري التعريف ومساعدتهم في مجتمعات الوارد وذلك علي النحو التالي:

١- تقدم الأقاربات الجمركية [شهادة الإجراءات] بمعرفة ذوي الشأن الي مجمع الاعفاءات وفق المستندات اللازمة .

٢- يتم تسجيل الأقرار وفحص المستندات والتأشير بالإجراءات الواجبة للمعاينة ويسلم بيان امر المعاينة مع نسخة من الفواتير وقوائم التعبئة لصاحب الشأن للتوجه الي مكان البضاعة للمعاينة .

وتحتم المعاينة بمعرفة مضمن الوارد ومساعدته في مكان التخزين والتشوين .

ويتم اعتماد نتيجة المعاينة وقرار المضمن بمعرفة مدير التعريف في مجمع الاعفاءات .

٣- تجري عمليات حساب الضرائب والرسوم وتحصيلها واستخراج الخ الأخراج وتصيد دفتر ٤٦ ك م باعتباره دفتر العام للاعفاءات .

مادة [٣]: تنشأ سجلات في كل مجمع اعفاءات علي النحو التالي:

- ١- سجل لكل جهة من الجهات المصفاة
 - ٢- سجل لكل غرض من اغراض الاعفاءات.
 - ٣- سجل لكل جهة من الجهات التي يقرر لها تبسيط جمركي (فئة موحدة ومخفضة) ويراعي ان تتضمن هذه السجلات بيانات كلية عن الاشياء المفرج عنها من حيث رقم الاقرار الجمركي "شهادة الاجراءات" - وتاريخها ورقم القسيمة (ضرائب ورسوم خدمات) رقم البوليصا (الباعرة - وتاريخها اسم الجهة، ورسوم الخدمات) - اسم الجهة المستفيدة وعنوانها - الاصناف الواردة - القيمة الجمركية لها - جملة الضرائب والرسوم الاصلية علي الرسالة - جملة الضرائب والرسوم المحصلة -
- مادة [٤]: تعد صورة طبق الاصل من بيانات السجلات المشار اليها عن كافة الرسائل التي يفرج عنها يوميا وتحال هذه البيانات صباح اليوم التالي الي الادارة العامة للاعفاءات بالقاهرة -
- ويراعي ان يكون ارسال هذه البيانات بموجب سركي خاص بارقام بمسلسلة سنوية بحيث تراقب الادارة العامة للاعفاءات هذا المسلسل لضمان عدم سقوط اي قيد -
- مادة [٥] يتم تصنيف ملفات الاقرارات المشار اليها في ادارة الاعفاءات بعد انتهاء الاجراءات علي الوجه التالي:
- ١- الملفات المنتهية بصفة قطعية تمر في الدورة العادية من حيث تصديق المانيفستو والاحياء والمراجعة النهائية ثم الحفظ -
 - ٢- الملفات التي يفرج عنها مؤقتا لاي سبب من الاسباب المبرري لهذا الاجراء تحجز بجمع الاعفاءات وتتخذ اجراءات التصوية بشأنها -
 - ٣- اذا تطلب الاعفاء استصدار قرار من الجهات المختصة يتولي مجمع الاعفاءات اعداد مشروع القرار واحالة الملف مع المشروع الي الادارة العامة للاعفاءات للمراجعة واتخاذ اجراء استصدار - ثم يعادل الملف بعد صدور القرار الي مجمع الاعفاءات لاتخاذ دورة الحفظ -

مادة [٦]: تطبيقاً لنص المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية المشار إليها يتعين علي الجهات المتمتعة بالأعفاءات أو التصيرات الجمركية (الغلة الموحدة أو المخفضة) مسك السجلات المشار إليها في هذه المادة .

وعلي جميعات الأعفاءات عند تسجيل الأقرار الجمركي الحصول علي اقرار من الجهة يفيد انها قد امسكت هذه السجلات وانها قامت باعتمادها من الادارة العامة لمتابعة الأعفاءات بالقاهرة ويكتفي بهذا الأقرار كدليل علي مسك هذه السجلات علي مسئولية الجهة دون طلب الاطلاع علي هذه السجلات من جانب الجمارك التنفيذية -

وعلي الادارة العامة لمتابعة الأعفاءات توجيه كتاب لكل جهة مستفيدة من الأعفاءات أو التخفيضات للتنبيه الي وجوب مسك السجلات واعتمادها منها والأثار القانونية المترتبة علي عدم انتظام مسك السجلات .

وعلي هذه الادارة العامة اجراء تفتيش دوري علي هذه الجهات لتطبيق الفقرة [ز] من المادة التاسعة من قانون الأعفاءات المشار اليه .
مادة [٧]: يحظر اعدام شهادة الاجراءات المعفلة أو المتمتعة بتصيرات الجمركية للرجوع اليها عند الحاجة . وعلي الادارة العامة للمراجعات مراجعة اجراءات الدورة المستندية لتحديثها واستخدام اساليب الحفظ المتطورة والعرض بالامكانيات المطلوبة للاعتماد والتنفيد .

الباب السابع

المطابخ المركزية
والغرف

الفضل الاول

المخالفات الجمركية

حدد قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المخالفات الجمركية في الباب السابع ووضع لكل مخالفة العقوبة المفصلة لها . ويمكن تعريف المخالفات الجمركية بأنها الأفعال التي يرتكبها الأشخاص بالمخالفة لأحكام القانون والنظم التي حددها او للقواعد والاجراءات المفصلة له بحيث تدخل بصير العمل الجمركي علي الوجه الأكمل .

ومن هذه المخالفات مايعتبر مجرد عرذ علي النظم التي حددها القانون بحيث تعتبر نوع من العيب أو الاستهتار بهذه النظم دون أن تؤدي الي ضياع ضرائب جمركية . ولذلك تعرف هذه المخالفات بالمخالفات الشكلية .

والنوع الآخر من المخالفات الجمركية لايتقصر علي مجرد العيب والاستهتار وانما يتجاوز ذلك الي مافيه ضياع للقد من الضرائب الجمركية . ولذلك تعرف بالمخالفات الموضوعية او المالية وهي بطبيعتها الحال أخطر من النوع الأول ولذلك يلقي مرتكبها عقوبة اشد . والمخالفات الجمركية سواء كانت شكلية او موضوعية يفترض ارتكابها بحسن نية ودون قصد وهذا مايفرقها عن التهريب الجمركي الذي يتبعن ان يتوافر فيه القصد الجنائي .

والمخالفات الجمركية علي هذا النحو تقابلها عقوبات مالية تتفاوت بقدر جسامة المخالفة وهذه العقوبات عبارة عن غرامات مالية اما بمبلغ معين اذا كانت المخالفة بسيطة او بنسب من الضرائب الجمركية المصروفة للضياع اذا كانت المخالفة جسيمة وفي كلا الأمرين تتدرج الغرامة بين حد ادني وحد اعلي حسبما يقرر موقع الغرامة وفقا لنظرة الي خطورة الفعل المرتكب .

وتحديد المخالفات الجمركية والعقوبات المقررة عنها أمر يكفل احترام القواعد والنظم الجمركية والالتزام بما رسمه القانون من خطوات لتنفيذها حتي لا تسود الفوضى او عدم الالتزام بالمجال الجمركي الذي يتسم بالحساسية والاهمية .

أولاً: المخالفات الشكلية:

- ١- اوجب القانون الجمارك عدة التزامات علي ربان السفن او من يمثلونهم وكذلك قادة الطائرات، وفرضت المادة [١١٤] علي ربان السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد علي عشرين جنيها في الاحوال الآتية:
 - عدم تقديم قائمة الشحن (المانيفستو) او عدم وجودها او تعددها او التأخير في تقديمها او الامتناع عن تقديم أي مستند آخر عند طلب الجمارك.
 - اغفال مايجب ادراجه في قائمة الشحن.
 - رسم السفن او هبوط الطائرات او وقوف وسائل النقل الاخرى داخل الدائرة الجمركية في غير اماكن التي تحددها الجمارك لذلك.
 - شحن البضائع او تفريغها او نقلها من وسيلة الي اخري ايا كان نوعها دون ترخيص من الجمارك او دون حضور موظفيها.
 - تفريغ البضائع داخل الدائرة الجمركية في غير الاماكن المخصصة لذلك.
 - مغادرة السفن او الطائرات او وسائل النقل الاخرى الدائرة الجمركية دون ترخيص.
- وللجمارك الحق في ازالة المخالفة علي نفقات المخالفين.
- ٢- وتفرض المادة [١١٥] من قانون الجمارك غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد علي خمسة جنيهات في الاحوال الآتية:
 - عدم تمكين موظفي الجمارك من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات.

- عدم اتباع المخلصين الجمركيين الأنظمة التي تحدد واجباتهم.
- عدم المحافظة علي الاعتماد الموضوعة علي الطرود او وسائل النقل دون أن يؤدي ذلك الي نقص او تغيير في البضائع.
- عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٦ من القانون وهي الاجراءات التي يحددها المدير العام للجمارك لدي اعادة البضائع الاجنبية التي لم تؤدي عنها الضرائب الجمركية والتي لاتخضع لاحد الأنظمة الجمركية الخاصة الواردة في القانون.

ثانيا: المخالفات الموضوعية:

- ١- فرضت المادة [١١٦] من قانون الجمارك غرام لاتقل عن جنيه ولا تزيد عن خمسة جنيهات، اذا لم تجاوز الضرائب الجمركية المعرضة لضياح عشرة جنيهات وذلك في الاحوال الآتية:
 - حيازة بضائع او نقلها داخل نطاق الرقابة الجمركية خلافا لآنظمة الجمارك.
 - ادخال البضائع الي الجمهورية او اخراجها منها او الشرع في ذلك دون بيان جمركي او عن غير طريق المسالك او المكاتب الجمركية.
 - الاستيراد عن طريق البريد للعلات مقللة او علب لاتحمل البطاقات النظامية خلافا لاحكام الاتفاقات البريدية.
 - مخالفة نظام العبور او المستودعات او المناطق الحرة او السماح المؤقت او الافراج المؤقت او الاعلاءات.
- ويتضح من أحكام هذه المادة ان بعض الأفعال تنسم بالعسامة وقد يصل الي حد التهريب كما في الفقرة [٢] الا ان المشرع راي اعتبار مثل هذه الوقائع مخالفات جمركية وخفف العقوبة عليها بالنظر الي تهاة قدر الضريبة المعرضة للضياح والذي لايجاوز عشرة جنيهات، حتي تكفل للعمل الجمركية التيسير وعدم تحرير محاضر ضبط وما يستتبعها من احالة الي الشرطة والتبليغ العامة وتضمن قضايا التهريب الجمركي عن مبالغ تافهة.

٢- وفرضت المادة [١١٧] من القانون غرامة علي ربابة السفن او قلادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى لاتقل عن عشر الضرائب الجمركية الصرفة للضياع ولاتزيد عن مثلها فضلا عن الضرائب المتسحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما ادرج في قائمة الشحن في عدد الطرود او محتوياتها او البضائع المنفرطة .

اما في حالة الزيادة غير المبررة فتفرض غرامة لاتقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة علي البضائع الزائدة ولاتزيد علي مثلها .
وانما يظهر بين الزيادة طرود تحمل نفس العلامات والارقام الموضوعة علي طرود اخري مندرجة في قائمة الشحن فتعتبر الطرود المقرر عليها ضرائب اكبر هي الطرود الزائدة، وتطبق هذه الغرامة ايضا علي البضائع الزائدة التي تظهر اثر جرد المستودعات العامة او العامة ولا تكون مندرجة في سجلاتها وتحصل من اصحاب هذه المستودعات .

ويتضح شدة العقوبة المالية التي فرضها المشرع في حالات العجز والزيادة ولكنها في الحقيقة تلائم جسامه المخالفة . حيث ان القانون ازم ربابة السفن او من يمثلونهم تسليم الطرود والبضائع لمخازن او اصحاب الشأن مطابق لما هو مدرج في قائمة الشحن دون نقصان او زيادة في عدد الطرود او في محتوياتها او مقدار البضائع المنفرطة .
[المب]

وقرر القانون رفع هذه المسؤولية في محتويات الطرود اذا سلمت بحالة ظاهرة سليمة يرجع معها حدوث النقص قبل الشحن .

وبالنظر الي شدة العقوبة اجاز القانون اعطاء الربان او من يمثله مهلة لاتجاوز ستة اشهر لايضاح اسباب النقص بمستندات جديده كان تكون البضائع او الطرود الناقصة لم تشحن اصلا او لم تفرغ او فرغت في جهة اخري، وذلك بشرط تقديم ضمان يكفل حقوق الممارك .

ويتلخص جسامه هذه المخالفة ومن ثم شدة العقوبة المقررة عليها ذلك انه في حالة العجز غير المبرر تقترب الواقعة من جريمة التهريب

إذا الأقرب الي الواقع ان يكون العجز قد ازل من السفينة في غير الأوضاع المقررة قانونا علي نحو يحتمل معه التهريب الا ان الشرع رأي أن يخرج هذه الحالة من عداد التهريب حيث ان الظن ليس كائنا للتعريم ولكنه في نفس الوقت قرر عقوبة مالية للمخالفة بعد ادني عشر الضرائب المعروضة للضياغ وحد اقصى مثل هذه الضرائب.

وان كان الأمر كذلك بالنسبة للعجز فانه يشكل خطورة اكبر في حالة الزيادة غير الصبررة لأنه في هذه الحالة تنطق المخالفة باعداد كميات الزيادة لسحبها دون اداء الضرائب عليها فليس ثمة مجال لمجرد الظن وانما الكميات محل المخالفة تكون متواجدة ولكنها غير مثبتة في قائمة الشحن ومن ثم جاءت العقوبة اشد بعد ادني نصف الضرائب المعروضة للضياغ وحد اقصى مثلي هذه الضرائب. ولم تعتبر الواقعة في مثل هذه الحالة تهريبا جمركيا حيث لم يتخط بعد الركن المادي في جريمة التهريب.

٢- وفرضت المادة [١١٨] غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة للضياغ ولا تزيد علي مثلها في الأحوال الآتية :

- تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .
- تقديم بيانات خاطئة عن القيمة اذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز ٢٠٪.

- تقديم بيانات خاطئة عن المقادير اذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز ٥٪.

- مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والساح الموقت والإفراج الموقت والأعطاف اذا كانت الضرائب الجمركية المعروضة للضياغ تزيد علي عشرة جنيهات.

ولقد فرضت هذه العقوبة لعث المستوردين علي مراعاة الدقة عند الأقرار بالبيانات الجوهرية عن السلعة والتي تربط علي اساسها الضريبة الجمركية ذلك ان تقديمها بالنقصان يؤدي الي خفض وعاء الضريبة والتاثير علي الصبلغ المحصل.

اما اذا كان المظلم في هذه البيانات يتجاوز عدم الدقة الي التزوير او النقص فان ذلك المظلم يعتبر عن قصد وبالتالي يشكل جريمة التهريب.

اسلوب فرض الغرامات وطرق التظلم منها:

تفرض الغرامات الجمركية بقرار من مدير الجمرك المختص اي الجمرك الذي وقعت المخالفة في دائرته. ويجب اداؤها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان المصالحين بهذا القرار بخطاب مسجل بعلم الوصول مالم يتظلم ذو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال الخمسة عشر يوما المذكورة.

ولمدير عام الجمارك في هذه الحالة ان يؤيد الغرامة او يعدلها او يلغياها.

وبعد ذلك تحصل هذه الغرامات بطريق التضامن بين الفاعلين والشركاء، اما طوعية او بطريق الحجز الاداري، كما تكون البضائع محل المخالفة ضامنة لاسيلاء تلك الغرامات.

كما يجوز الطعن في قرارات رئيس الجمارك خلال خمسة عشر يوما من اعلانها بخطاب موسي عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك امام المحكمة المختصة ويكون حكمها نهائيا وغير قابل للطعن فيه.

والمحكمة المختصة هي محكمة القضاء الاداري باعتبار ان القرار المطعون عليه هو قرار اداري ويكو الطعن فيه امام محاكم مجلس الدولة.

ويعتبر ربانة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى مسؤولين مدنيا عن كل حالة مخالفة تتعلق بطاقم السفينة او الطائرة او وسيلة النقل كما تكون السفن والطائرات ووسائل النقل الاخرى ضامنا لاستيفاء الضرائب والغرامات الجمركية.

كما يعتبر اصحاب البضائع مسؤولين عن جميع اعمال مستخدميهم وعن اعمال مخلصيهم الجمركيين المتعلقة باعداد البيانات والاجراءات الجمركية كما يسأل المخلصين الجمركيين عن اعمالهم واعمال مستخدميهم في هذا الصدد.

وكل ذلك ضامنا لاستيفاء الضرائب الجمركية والغرامات المقررة.

الفصل الثاني

التحريم الجرمي

التحريم الجرمي جريمة من جرائم القانون العام وهي جنحة من جنح هذا القانون بالنظر الي ان عقوبتها الحبس والغرامة وهي عقوبات الجنح في قانون العقوبات، والجريمة فعل غير مشروع صادر عن ارادة جنائية يقرر القانون لارتكبه عقابا، والفعل لا يعد غير مشروع الا اذا خضع لنص يجرمه، والجريمة لا ينشأها الا نص قانوني وكذلك العقوبة لا تتقرر الا بنص في القانون - وذلك هي القاعدة العامة "لجريمة ولا عقوبة الا بنص" -

ومن هنا تختلف جريمة التحريم عن المخالفات الجرمية في انها تقتصر بنشاط اجرامي فيلزم القصد الجنائي لارتكبها وهذا امر غير وارد في المخالفات الجرمية التي لا تعدو ان تكون اعطاء مجردة عن سوء القصد ويمكن ان تقع بغير ان تتجه نية الفاعل الي ارتكابها .
وجريمة التحريم تستهدف الاعتداء علي مصلحة مالية للمجتمع اذ الهدف من ارتكابها عادة يكون بقصد الافلات عن كل او بعض الضرائب الجرمية المستحقة .

الا انها الي جانب هذا الهدف قد تستهدف ايضا الاعتداء علي مصلحة اقتصادية او اجتماعية او امنية او صحية او كلها معا وذلك بادخال او اخرج سلع بطرق غير مشروعة من المحظور استيرادها او تصديرها واليقينة بالعرض علي جهات معينة .

ويتضح من ذلك ان هذه الجريمة ذات اثر سلبي علي الاقتصاد الوطني وعلي الموارد المالية للدولة كما انها تمس امن الدولة والصحة العامة وقيم المجتمع وادابه، ولذلك جرمها المشرع وقرر لها عقوبة جنائية بعد ان كانت عقوبتها السابقة مالية وعدل احكامها اكثر من مرة بهدف تشديد العقوبة وتوسيع نطاق التحريم وبعد ان ارتبط وضعها

بالاخلال بالشرف والأمانة .

وفي ظل اللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالي في سنة ١٨٨٤
اضع التهريب لعقوبات مالية فقط ووفق اجراءات مدنية حيث كانت
تشكل لجنة جمركية من بعض موظفي الجمارك لتقرير المصادرة والغرامة
المالية فقط .

ثم صدر القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ فالغي احكام اللائحة
الجمركية بالنسبة للتهريب وجرم هنا الفعل وقرر له عقوبة الجعنة
التي تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية .

ثم صدر قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فالغي اللائحة
الجمركية تماما كما الغي القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه
وخصص الباب الثامن منه لاحكام التهريب محددا حالته ومصوره ومعاييره .

كما انه في ظل احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فان التهريب
لا يقع فعلا او حكما الا في نطاق الدوائر الجمركية، وقد توافرت
الاحكام علي ان حيلزة السلع وراء الدوائر الجمركية لايعتبر تهريبا وان
الاصل هو ان البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر
عالة الضريبة الجمركية وان المدعي خالف ذلك هو الملكف قانونا
بإثباته (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق) . بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤
مجموعة الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدائرة
الجنائية السنة العاشرة والعشرين قاعدة رقم ٦٦ ص ٣٠٠ .

لجريمة التهريب لاتقع داخل اقليم الدولة الا في الحالات التي ينص
عليها القانون استثناء كالحالة التي نصت عليها المادة (٩٨) من قانون
الجمارك فقد اعتبرت التصرف في المواد والاصناف المغلفة مؤقتا في ظل
نظام السماح المؤقت " في غير الأغراض المستوردة من اجلها تهريبا
يعاقب عليه بكل العقوبات المقررة في قانون الجمارك" .

وازاء عجز قانون الجمارك عن مواجهة حالات الضغط داخل البلاد
وغلو القانون من نص يؤء ثم حيلزة البضائع الأجنبية المهربة فقد تدخل
المشرع فعبدل احكام التهريب بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ واعتبر

حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة في حكم التهريب وشدد من عقوبة التهريب بقصد الاتجار .
ونتناول فيما يلي تعريف جريمة التهريب وانواعها واركانها وعقوباتها والاحكام الاجرائية الخاصة بدعواها وشروط التصالح وآثاره .
ثم نردف ذلك بايضاح ذات العناصر بالنسبة لجريمة حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار .

تعريف التهريب

عرفت المادة [١٢١] من قانون الجمارك التهريب بنصها علي ان يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أي نوع الي الجمهورية او اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها او بعضها او بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .
ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات او فواتير مزودة أو مصطنعة او وضع علامات كاذبة او اخفاء البضائع او العلامات او ارتكاب اي فعل اخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها او بعضها او بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة .

ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع .
ويعني هذا التعريف ان المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضائع الي الجمهورية او اخراجها منها علي خلاف القانون، وهو ما عبر عنه المشرع بالطرق غير المشروعة .

انواع التهريب

ينقسم التهريب الجمركي من جهة محلة الي نوعين: احدها يرد علي الضريبة الجمركية المفروضة علي البضائع ويؤدي الي التخلص من ادائها كلها او بعضها وهو مايسمي بالتهرب الضريبي .
والاخر يرد علي بعض الساع التي لايجوز استيرادها او تصديرها

بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه المشرع في هنا لأشأن ويسمي بالتهريب غير الضريبي.

كما ينقسم التهريب من حيث أركانه إلى تهريب حقيقي وتهريب حكومي، فالتهريب الحقيقي يتحقق بتمام ادخال أو اخراج السلعة باجتيازها النافذة الجمركية بطريقة غير مشروعة دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة.

أما التهريب الحكومي الذي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة [١٢١] المشار إليها فلا يندرج ضمن النموذج العام لجريمة التهريب الجمركي، لأن البضاعة تدخل أو تخرج عن طريق الجمارك ولا تجتاز النافذة الجمركية غلسة أو خفية بل يقدم عنها بيان جمركي وتخضع للأجراءات الجمركية إلا أن جليها أو اخراجها يقتصر بأفعال أو مستندات تؤدي إلى ذات النتيجة التي ينتهي إليها التهريب الحقيقي، لذلك الحق المشرع هذه الأفعال اعتباراً بجريمة التهريب، وحظرها ابتداءً، وأجري عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أرادته، لأن من شأن الأفعال المؤثمة المذكورة أن تجعل ادخال أو اخراج البضائع وشيك الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال.

وهناك صورة أخرى من صور التهريب الحكومي تضمنتها المادة [١٢٢] من قانون الجمارك حيث نصت على أن يعاقب بعقوبات التهريب كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية، أو المبالغ المدفوعة لحسابها، وتقع هذه الجريمة غالباً في ظل نظام إعادة التصدير الذي يعطي الحق لمصدري المنتجات المحلية أن يستردوا الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك السابق سدادها على المواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة هذه المنتجات بشرط أن يتم التصدير خلال سنة من تاريخ أداء تلك الضرائب عنها وبعد تقديم المستندات الكافية لإثبات استعمال الأصناف المستوردة في إنتاج الصنوعات المذكورة.

أركان جريمة التهريب

لكل جريمة ركنان هما الركن المادي والركن المعنوي، كذلك جريمة

التخريب إلا أن هذه الجريمة تختلف في عناصر تركيبها المذكورين تبعاً لما إذا كان التخريب حقيقياً أم حكماً، وذلك على النحو التالي:

الركن المادي لجريمة التخريب الحقيقي

وجريمة التخريب سواء كان التخريب حقيقياً أم حكماً تشتمل على صورتين كما أسلفناهما: التخريب الضريبي والتخريب غير الضريبي. فعناصر الركن المادي لجريمة التخريب الضريبي تتمثل في اجتياز السلعة للخطوط الجمركية وأن يتم هذا الاجتياز سواء لدخل البلاد أو خارجها بطريقة غير مشروعة، وأن تكون السلعة خاضعة للضريبة الجمركية.

أما عناصر الركن المادي لجريمة التخريب غير الضريبي فهي تتمثل في إدخال أو إخراج سلعة يحظر القانون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها، وليس من الضروري أن تكون خاضعة للضريبة الجمركية، فيكفي أن تكون من البضائع الممنوعة كما أنه لا يشترط أن يكون هذا الإدخال أو الإخراج بوسيلة غير مشروعة على النحو الذي استلزمه القانون في جريمة التخريب الضريبي.

الركن المعنوي في جريمة التخريب الحقيقي (ضريبياً أم غير ضريبياً)

المقصود بالركن المعنوي في جريمة التخريب الحقيقي وسواء كان التخريب ضريبياً أم غير ضريبياً هو توافر القصد الجنائي العام، فيكفي أن يعلم الفاعل أنه يدخل أو يخرج سلعة إلى البلاد بوسيلة غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة أو بالمخالفة للحظر المفروض عليها.

الركن المادي في جريمة التهريب الجمركي

وتأخذ هذه الجريمة صورتين أحدهما تتمثل في تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات... الخ بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة.

أما الصورة الأخرى فتشمل علي استعمال ذات الوسائل المذكورة ولكن بقصد استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها.

ويتضح من ذلك أن الصورتين تتشابهان في أحد عناصر الركن المادي وهو استخدام الوسيلة غير المشروعة، ولكنها تستخدم في الصورة الأولى بالنسبة لسلعة خاضعة للضريبة الجمركية أو للحظر وهي مازال في اللائنة الجمركية ولم تحتازها ولم تنته إجراءاتها بعد.

أما الصورة الثانية فتتحقق في تاريخ لاحق علي سداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها.

الركن المعنوي في جريمة التهريب الجمركي:

لا يكفي بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي توافر القصد الجنائي العام، لأن المستفاد من النصوص القانونية التي تحكم هذه الجريمة في صورتها المشار إليهما أن المشرع عني بالباعث أو الغاية من ارتكاب الجريمة وهي مايسمي بالقصد الخاص، ومن ثم فلا تتوافر أركان الجريمة بغير توافر هذا القصد الخاص والباعث أو الغاية من ارتكاب الجريمة في صورتها الأولى وهو التخلص من الضرائب المستحقة كلها أو بعضها أي التخلص منها قبل ادائها، أما في الثانية فالفاعل يهدف الي استرداد ما دفعه منها أو لحسابها.

عقوبات التهريب

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضي بها قانون آخر، فإن قانون

الجمارك يعاقب علي التهريب او الشروع فيه بالعقوبات الآتية :

١- الحبس .

٢- غرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه [او الحبس او الغرامة فقط] .

٣- تعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلي قيمتها او مثلي الضرائب المستحقة ايهما اكثر ويحكم بهذا التعويض علي الفاعلين والشركاء والمتضامنين .

وقد اختلف الفقه بشأن طبيعة هذا التعويض وما اذا كان ينطوي علي عقوبة خالصة كالغرامة فتعسري في شأن قاعدة شرعية العقوبة وشخصيتها والمدة المسقطه ام انه ذو طبيعة مزدوجة تختلف فيها صفة العقوبة بصفة التعويض، وقد استقرت احكام القضاء علي هذا الرأي الأخير، فقضت محكمة النقض بان هذا التعويض مزاج بين العقوبة والتضمين المدني .

٤- مصادرة البضائع موضوع التهريب في جميع الاحوال، فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها .

٥- جواز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب باستثناء السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت او اجرت لهذا الغرض .

ويعاقب بهذه العقوبات كل من استرد او شرع في استرداد الضرائب الجمركية او المبالغ المدفوعة لحسابها او لضرائب الانتاج او الاستهلاك كلها او بعضها بوسيلة غير مشروعة، ويكون التفويض معادلاً لمثلي المبلغ موضوع الجريمة .

وفي حالة العود يجوز الحكم بمثلي العقوبة والتعويض، وهذا العود يختلف عن احكام العود المقرر في قانون العقوبات [المادة ٤٩] التي تشترط وقوع الجريمة الثانية قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم في الاولى، في حين ان قانون الجمارك يرتب اثر العود بغض

النظر عن المدد التي تفصل بين الحكم في جريمة التهريب الأولي وارتكاب جريمة التهريب الثانية .

الاحكام الاجرائية الخاصة بدعوى التهريب:

افرد المشرع لدعوى التهريب احكاما اجرائية خاصة تقيد سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية عنها او اتخاذ اجراءات فيها، وذلك بالنظر الي ما تتميز به هذه الجريمة من طبيعة خاصة، وهذا الاعتبار هو الذي حمل المشرع في مرحلة سابقة علي تحريك الدعوى علي تحويل رجال الجمارك سلطات واسعة بالنسبة للتفتيش والقبض والضبط استثناء من احكام قانون الاجراءات الجنائية .

فلا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراء في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام لجمارك او من ينيبه (المادة ١٢٤ من قانون الجمارك) .

ويجب ان يكون تقديم الطلب للنسبة العامة سابقا علي رفع الدعوى او اتخاذ أي اجراء فيها والواقع ذلك باطلا، ولا يصح هذه الاجراءات الباطلة الطلب اللاحق لانه بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين علي المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها [حكم النقص في الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ قضائية جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢] مجموعة الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية ومن النائرة الجزائية لسنة ١٦ ص ١٥١] .

وانا تعدد المتهمون في جريمة التهريب فان تقديم الطلب ضد واحد منهم يشمل الآخرين .

ولايعني تقديم الطلب ان النيابة العامة ملزمة بتقديم المتهم الي القضاء، فطالما ورد اليها طلب الجمارك برفع الدعوى فلها تسترد

سلطتها واختصاصها في تكييف الواقعة علي النحو الذي يتفق واحكام القانون او حفظها اذا انتهت الي عدم انطواء الواقعة علي جريمة . ويجوز للجمارك ان تتنازل عن الطلب بعد تقديمه للنيابة العامة ويعتبر التنازل عن الطلب بالنسبة لاحد المتهمين تنازلاً عنه بالنسبة للباقيين، وتنقضي الدعوي العمومية بالتنازل [المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية] .

التصالح

للمدير العام للجمارك او من يفوضه ان يجري التصالح في جريمة التهريب قبل رفع الدعوي او اثناء نظرها او بعد الحكم فيها بحسب الحال مقابل تحصيل التعويض كاملاً او مالا يقل عن نصفه . ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها او بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها مالم تكن من الانواع الممنوعة، كما يجوز رد وسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب . ويترتب علي التصالح انقضاء الدعوي لعمومية اذا لم يكن قد صدر حكم في الدعوي، او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الاثار المترتبة علي الحكم [المادة ١٢٤ من قانون الجمارك] ويتلاحظ ان التصالح قبل الحكم يؤدي الي انقضاء الدعوي العمومية عن جريمة التهريب شأنه في ذلك شأن التنازل عن طلب تحريك الدعوي بعد تقديمه للنيابة العامة .

والاصل ان التصالح عقد رضائي يترتب اثاره فور انعقاده بمطابقة القبول والايجاب، الا ان العمل في الجمارك جري علي عدم اخطار النيابة العامة او المحكمة المختصة بانعقاد التصالح مالم يسدد المتهم بالفعل التعويض المتصالح عليه .

حياسة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار

اظهر التطبيق العملي لقانون الجمارك فترة تقترب من العشرين عاما قصوره عن مواجهة حالات الضبط داخل البلاد وخلوه من نص يؤتم حياسة البضائع المهربة، فقد توافرت الاحكام المادرة بالبراءة للمتهمين علي اساس ان حياسة البضائع الاجنبية داخل البلاد فعل غير مجرم، وان الاصل في البضائع خارج الدوائر الجمركية انها خالصة الضريبة الجمركية وان مدعي خلاف ذلك يلتزم بالاثبات.

هذا بالإضافة الي تفاقم الاثار الاقتصادية والمالية من جزاء منافسة البضائع الاجنبية المهربة للبضائع الوطنية المثلثة خصوصا وان اسعارها منخفضة لعدم تحملها بالضرائب المستحقة.

لذلك اضطر المشرع الي التدخل بتعديل احكام قانون الجمارك بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ فاستحدث جريمة جديدة الحقها بالتهريب حكما، وهي جريمة حياسة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار ونتناول فيما يلي تعريف هذه الجريمة وعقوباتها، والاحكام الاجرائية الخاصة وشروط لتصالح فيها واشاره.

لتعريف

يعتبر في حكم التهريب حياسة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع تعلم بانها مهربة ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه بضائع المستندات الدالة علي سداد الضرائب الجمركية وغيرها من ضرائب والرسوم المقررة.

والمستفاد من هذا التعريف ان المشرع هدف الي الحد من حالات لتهريب الضريبي، الا انه لم يقصد حماية الضريبة الجمركية من التهريب فحسب كما هو الوضع بالنسبة لجريمة التهريب وانما تجاوز ذلك الي فرض الحماية ايضا علي الضرائب والرسوم الاخرى التي تحصل الي جانب الضرائب الجمركية بمناسبة الاستيراد.

كما وضع المشرع قرينة قانونية علي علم الحائز بتهريب البضائع اذا لم يقدم المستندات الدالة علي انها خالصة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

وبذلك نقل القانون الي الحائز عبء الاثبات بعد ان كانت الجوارك هي التي تتحمل هذا العبء .

وقد تضمنت القواعد التنفيذية لهذا القانون الصادره بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبار الحائز حسن النية اذا كانت تحت يده عند ضبطه فاتورة صحيحة صادرة من مستورد؛ اما الفواتير الصادرة من غير المستورد فلا يعتد بها الا اذا اثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها، او اقر من اصدها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات .

كما اوجب هذا القرار علي مأموري الضبط القضائي عند اجراء اية عملية تفتيش او ضبط التأشير بالافغاء علي كافة المستندات والفواتير التي ثبت عدم وجود البضائع الخاصة بها .

العقوبات:

مع عدم الاعلال باية عقوبة اشد يقضي بها قانون اخر فلان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ يعاقب علي حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة بالعقوبات الآتية :

- ١- الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات .
- ٢- الغرامة التي لا تقل عن الف جنيه ولا تجاوز خمسين الف جنيه .
- ٣- التعويض المعادل لمثلي الضرائب الجمركية المستحقة .
- ٤- مصادرة المضبوطات في جميع الاحوال .
- ٥- جواز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب .

ويتلاحظ ان عقوبة الحبس في هذه الجريمة وجوبية الي جانب

عقوبة الغرامة فضلا عن أن حداها الأقصى يجاوز الحد الأقصى لمدة الحبس في الجرح وهي ثلاث سنوات.

كما يجدر الإشارة الي ان هذا القانون وان كان يهدف في المقام الاول الي تجريم حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار، ونقل عب اثبات سداد الضريبة الجمركية الي كاهل الحائز الا انه لم يكتف بتقرير العقوبة عن هذه الجريمة فقط بل قرر ايضا توقيع ذات العقوبة علي التهريب بقصد الاتجار، مع ان قانون الجمارك لم يكن يفرق في مجال العقوبة بين جرائم التهريب تبعا للغاية من ارتكابها وما اذا كانت للاتجار في السلع الصهريه ام لغير ذلك من الاهداف، فقد كانت العقوبة المقررة لجريمة التهريب واحدة لا تختلف باختلاف الهدف من ارتكاب الجريمة .

الاحكام الاجرائية الخاصة بدعوى الحيازة :

نهج المشرع بالنسبة لهذه الجريمة نهجه السابق في جريمة التهريب فقيده سلطة النيابة العامة في رفع الدعوي الجنائية مالم يرد اليها طلب بذلك، ولكن الطلب بالنسبة لهذه الجريمة يتعين صدوره من وزير المالية او من ينيبه، وليس من مدير عام الجمارك كما هو الحال في جرائم التهريب .

ويتلاحظ ان اجراءات التفتيش والضبط والقبض في هذه الجريمة طليقة من هذا القيد، فلا يتوقف اتخاذها علي صدور مثل هذا الطلب وذلك علي خلاف جرائم التهريب التي لايتخذ اي اجراء فيها بدون هذا الطلب .

التصالح :

يجوز لوزير المالية او من ينيبه التصالح في هذه الدعوي بشرط ان يتم ذلك قبل صدور حكم فيها ومقابل تحصيل التعويض كاملا، والمقصود بالحكم هو الحكم البات (انظر المذكرة :لايضاحية للقانون رقم

٧٥ لسنة ١٩٨٠]] فأننا كان قد صدر فيها حكم بات فان الصلح ليوقف تنفيذ العقوبة الجنائية ولا الآثار الناجمة عن الحكم.

ولا يترتب علي التصالح رد البضائع المضيومة وإنما يجوز رد وسائل النقل والأدوات التي استخدمت في التهريب.

ويؤدي الصلح الي انقضاء الدعوي العمومية في هذه الجرائم.

الفصل الثالث

رجال الجمارك وسلطاتهم القانونية

تتميز جرائم التهريب الجمركي بطبيعتها الخاصة باعتبارها جريمة مالية تعتدي علي مصلحة مالية واقتصادية للدولة ولذلك علي المشرع في سبيل تحقيق المصلحة العامة بوضع بعض الاجراءات الخاصة بها والتي تتضمن خروجاً علي القواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية، ويظهر ذلك في السلطات الواسعة التي منحها القانون لرجال الجمارك بالنسبة لاجراءات التفتيش والقبض والضبط وكذلك بالنسبة للقيود التي وضعها علي سلطة النيابة في تحريك الدعوي الجنائية، وتخويل الجمارك حق التصالح اثناء نظر الدعوي او بعد الحكم فيها... علي النحو التالي:

اولاً: احكام الضبطية القضائية

يعطي قانون الجمارك صفة الضبطية القضائية لموظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير المالية .
ويقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق في الدعوي حيث تقضي المادة [٢١] من قانون الاجراءات الجنائية بان يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التي تلزم لتحقيق في الدعوي".
أي أن عمله يبدأ بعد وقوع الجريمة بقصد الوصول الي فاعلها ومعاقبته وهي تختلف عن الضبطية الادارية التي تعمل علي منع وقوع الجريمة .

ومأموري الضبط القضائي طائفتان:

الاولي: ذات اختصاص عام بالنسبة الي جميع الجرائم وقد حصرتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية وهم نوعان:

- ذو اختصاص عام في دوائر اختصاصهم فقط
- ذو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية

وتنص المادة ٢٣ سابقة الذكر علي انه:

أ- يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم:

- ١- اعضاء النيابة العامة ومعاونوها
- ٢- ضباط الشرطة وامانؤها والكونستبلات والمساعدون.
- ٣- رؤساء نقطة الشرطة .
- ٤- العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء
- ٥- نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية

ولمديري امن المحافظات ومفتشي مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية ان يؤدوا الاعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم.

ب- ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية:

- ١- مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية ولرؤسها بمديرية الامن .
- ٢- مديرو الادارات والاقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وامناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة والعاملون بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الامن .
- ٣- ضباط مصلحة السجون .
- ٤- مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .
- ٥- قائد وضباط هجاة الشرطة .
- ٦- مفتشو وزارة السياحة .

الثانية : ذات اختصاص خاص بالنسبة الي الجرائم التي تتعلق بالوظائف

التي يؤديها بعض العاملين ولا يكون لهم صفة الضبط القضائي فيما عداها، وهؤلاء هم الذين عينتهم المادة [٢٣] عندما اضافت بأنه يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الي الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة باعمال وظائفهم.

ويعتبر مأموري الضبط القضائي من موظفي الجمارك من ذوي الاختصاص الخاص بهم لا يتمتعون بصفة مأموري الضبط القضائي الا بالنسبة الي جرائم معينة تتعلق بوظائفهم وقد خولهم القانون سلطة ضبطها .

وتنص المادة [٢٥] من قانون الجمارك علي انه "يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير المالية من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم .

وقد صدر وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد وظائف مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك حتي يتمكنوا من البحث عن جرائم التهريب ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في دعوي التهريب .

السلطات التي منحها القانون لرجال الجمارك

١- منح قانون الجمارك موظفي الجمارك الحق في تفتيش الاماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الاماكن والمستودعات الخاضعة لأشراف الجمارك كما اعطي رجال الجمارك الحق في اخلاء كافة التباير التي تكون كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية .

وسلطة رجال الجمارك في ذلك هي التفتيش الذي لا يخضع لاية قيود كالمشبهة القوية في التهريب اذ يصح ان يقوموا بالتفتيش لمجرد الشك واحكام الرقابة، علي ان هذا الحق في التفتيش المطبق من كافة القيود يقتصر علي اضيق نطاق وهو الدائرة

الجمركية .

كذلك يقتصر هنا الحق علي رجال الجمارك دون غيرهم فلا يجوز لغيرهم من رجال الشرطة مثلا ممارسة هذا الحق في التفتيش المطلق من القيود لانهم ليسوا من رجال الجمارك ولم يمنحهم القانون هذا الحق، وانما يحق لهم اجراء التفتيش في الحالات التي حددها القانون كحالة التلبس .

٢- ولموظفي الجمارك حق الصعود علي السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها او المطالبة بتقديم قوائم الشحن وغيرها من المستندات التي تقتضيها القواعد المقررة ولهم ان يستعينوا في هذا الصدد بموظفي السلطات الاخرى [كشرطة امن المواني او رجال حرس الحدود] .

وفي حالة الامتناع عن تقديم المستندات او عدم وجودها او الاشتباه في وجود بضائع مهربة او ممنوعة تتخذ التدابير اللازمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفن الي اقرب فرع للجمارك عند الاقتضاء .

٣- وقد اعطي القانون لرجال الجمارك الحق في ضبط البضائع الممنوعة او المحتكرة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وفي جميع جهات الجمهورية .

ولهم ايضا في حالة وجود شبهة قوية علي التهريب الحق في تفتيش الاماكن والمحلات داخل نطاق الرقابة الجمركية لبحث عن البضائع المهربة .

٤- وقد اعطي القانون ايضا لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم ان يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية .

ولهم ايضا حق المعاينة والتفتيش علي القوافل المارة في الصحراء عند الاشتباه في مخالفتها لاحكام القانون .
ولهم في هذه الاحوال حق ضبط الاشخاص والبضائع ووسائل

النقل واقتيادهم الي اقرب فرع للجمارك .
٥- ولموظفي الجمارك الحق في الاطلاع علي المستندات والاوراق
والسجلات والوثائق ايا كان نوعها وضبطه عند وجود مخالفة وذلك
لدي مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين
الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية .
كما اوجب القانون علي الاشخاص والمؤسسات المذكورة ان تحتفظ
بهذه المستندات لمدة خمس سنوات .

مركز الدلتا للطباعة
٢٤ شارع الدلتا - اسبورتنج
تليفون : ٥٩٥١٩٢٣



Bibliotheca Alexandrina



0678433